



Aga

کتابخانه النافع فی ۲۹ ط

Süleymaniye Kütüphanesi

Konu: Hacı Beşir Ağa

Yeni Sayı No.

Eski Sayı No

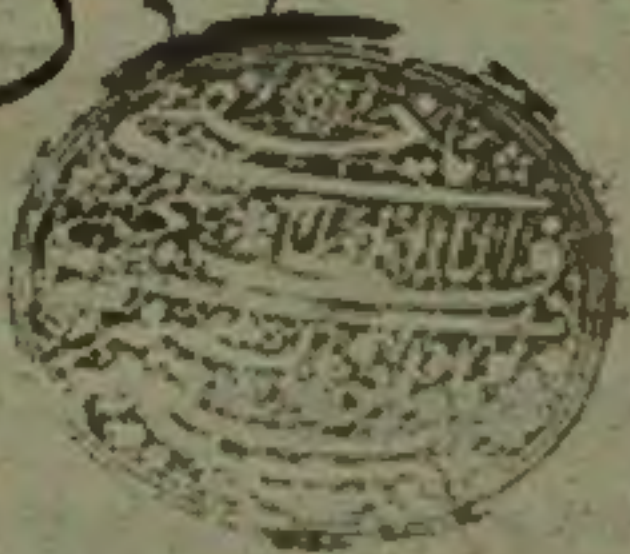
283



هذا كتاب
النافع

٢٨٤

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي شيرازي دار السعادة الشريف
الملك لله دخل في حفظ عبده
والف



هذه النسخة الجيدة والمجلدة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب خيرات
ساحب ذيل الجود والاحسان من نور مصابيح المقاصد بانوار العنايه
مصحح معاهد المراسد مفسح الكفايه جامع محاسن العلم والعمل حاضر في جامع
الاعمال الادب هو اغاوار السعاده الحاجي شيرازي وفقه الجليل واليه الكثر
من مواعظ كل شئ في بحر حوض العرفه سحاو لعل
محمد امين المعتمد باوقاف من المحرمين
سحره



رقم الكتاب	٢٨٤
تاريخ	١٢٨٤
ملاحظات	
ملاحظات	
ملاحظات	

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين
الحمد لله رب العالمين حمدًا ممدًا لا يحد. وعدد. ان لا يحصى العدد. والصلاة والسلام
على رسول الله النبي الهاشمي محمد وعلى اهل بيته واصحابه بعدد من قام وقعد. قال السيد
الامام الاجل الاسناد ناصر الدين. وارث الانبياء والمرسلين. ابو القاسم بن يوسف
الحسيني المدني تفرغ الله بفقرته. واسكنه بجهنم جناته. اخواني رحمهم الله وبقل
ونصرهم ونصرهم واوكم. سال التوفيق ان اصوغ لكم في الفقه كتابا نافعا ولما يحتاج
اليه في الحوادث جامعًا وللحكام كافيًا. وفي الاحكام هاديًا. مساندًا للايقان
بها شفاء ودلائل للايقان فيها ضياء. مقتصر على الفقهاء. وبدقايقها حاليا
عن الشواذ والعويصة التي يقل اليها الافتقار. ويذهب دون تحصيلها الاعمار
خاليا فانها تشغل عمر المرء عن المقاصد. وتعرضه للتقاعد والمفساد فاستخرجت
الله تعالى في صنعة كتاب نظري الدراية. صحيح الرواية. يقتصر على قدر الافئدة
التي سميت الفقه النافع لقصور الحاجة اليه. وسالت الله تعالى ان يشيعه
في العالمين ضياء وشفاء. وان يضيئه للعالمين سناء وسناء وان يبقيه كالسنان
صدقا في الاخرين. وان يجعله حجة يوم الدين. وبه استعين في صنعة وتوسيع
وعليه اتوكل في الصحة والتجويد وهو حسبي ونعم الوكيل **كتاب الطهارة**
قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاربعة
ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس لان محكم الكتاب تناول
هذه الاعضاء بالامر فاقضى الفرضية والرافق والكعبان يدخلان في الوجوه
عندنا خلافا للزفر لان الحد لا يدخل في الحدود ولنا ان الرافق والكعبان حد
الاسقاط فلا تدخل تحت الاسقاط بعد تناول اسم اليد والرجل ايها والمفروض
في مسح الرأس مقدار الناصية حديث مغير بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم مسح على ناصيته وهو قدر ربع الرأس مقدار ثلثة اصابع من
اصابع اليد **وسنن الطهارة** غسل اليدين قبل ادخالها الاناء اذا استيقظ
الموضي من نوم حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغسل يده في الاواني حتى يغسلها ثلاثا

فَإِنَّ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ وَنَسِيتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ سَنَةَ لِقَاؤِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَسْمَعْ بِعَيْنِي الْفَضِيلَةَ وَالسُّوَالِ سَنَةَ لِقَاؤِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ وَلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسُّوَالِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ وَالْمُضْمِنَةُ وَ
الاسْتِنْشَاقُ سَنَةَ فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا وَابْتَدَأَ بِفَرْضَيْنِ فِي
الْوُضُوءِ لِأَنَّ اسْمَ الْوُجْهِ لَا يَتَنَاوَلُهُمَا وَمَسَحَ الْأَذْنَيْنِ سَنَةَ لِقَاؤِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ
السَّلَامُ الْأَوَّلَانِ مِنَ الرَّائِسِ أَرَادَ بَيَانَهُ لِلْحُكْمِ بِالْحَقِيقَةِ وَتَحْلِيلِ الْحُجَّةِ سَنَةَ
وَفِي رِوَايَةٍ مُسْتَقْبَ وَفِي سَنَةِ وَتَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ سَنَةَ مِائَةِ مِائَةِ فِي إِصْبَاحِ الْمَاءِ
إِلَيْهَا لِقَاؤِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَّوْا أَصَابِعَكُمْ قَبْلَ أَنْ يَخْلُهَا تَارَةً جَعَلَكُمْ
وَتَكَرَّرَ الْغُسْلُ إِلَى الثَّلَاثِ سَنَةَ لِقَاؤِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمُغْسِلِ ثَلَاثًا قَلِيلًا
هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ قَدَّرَ
وَطَلَمَ وَيَسْتَحِبُّ لِلْمُتَوَضِّعِ أَنْ يَتَوَضَّعَ فِي الطَّهَارَةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ النِّيَّةُ فَرَضٌ
وَعِنْدَنَا مُسْتَحَبٌّ لِقَاؤُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلَنَا قَوْلُهُ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ وَفَدَحْصَلُ الطَّهَارَةِ بِدُونِ النِّيَّةِ
وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ لِأَنَّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ اسْتِيعَابُ الرَّاسِ بِالْمَسْحِ فَرَضٌ وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَرْتَبِ الْوُضُوءُ فَيَبْدَأُ بِرَأْسِهِ تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَبِالْيَمَنِ الْأَنْبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ هَكَذَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ التَّرْتِيبُ فَرَضٌ **فصل**
فِي بَيَانِ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ كُلِّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَهُوَ حَدَثٌ بِالْإِتِّفَاقِ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى أَوْجَاءُ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ وَالدَّمِ وَالْقَيْحِ إِذَا خَرَجَ مِنْ الْبَدَنِ فَجَاءَ
إِلَى مَوْضِعٍ يَلْبِسُهُ حُكْمُ الطَّهْرِ وَالْقَيِّ إِذَا كَانَ مَلَأَ الْعَفْءَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْخَارِجُ مِنْ
غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَغُسِّلَ فَمِنْ
وَقَالَ هَذَا هُوَ الْوُضُوءُ مِنَ الْقَيِّ وَلَنَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
رَفَعَهُ مِنْ قَاءٍ أَوْ رَعِيفٍ فِي صَلَاةٍ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَلَى صَلَاةٍ
مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ وَالنُّومُ إِذَا كَانَ مُضْطَجِعًا أَوْ يَتَكَلَّمُ أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَلْعَنَهُ
لَسَقَطَ لِقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا وَالْخَلْعُ
عَلَى الْعَقْلِ بِالْأَعْمَاءِ وَالْجُنُونِ لِأَنَّهَا فَوْقُ النُّومِ وَالْقَهْقَرَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتُ رُكُوعٍ
وَسُجُودٍ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَنْقُضُ كَمَا فِي قَبْلِ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ وَلَنَا حَدِيثُ
الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي كَانَ فِي عَيْنَيْهِ سَوْءُ فَرْدٍ فِي يَدَيْهِ خَصْفَةٌ فَضَحِكَ بَعْضُ
مَنْ كَانَ خَلِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَمْرُ
فَضَحِكَ مِنْكُمْ فَهَذِهِ فَلْيُعِدِّ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ جَمِيعًا وَالْأَخَذُ بِحَدِيثِ الْوَاحِدِ

اولى من الاخذ بالقياس **فصل** في الغسل وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق
وغسل سائر البدن لقوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاقْبَلُوا** وقال امكن الاطهار بالمضمضة
والاستنشاق **وسنة الغسل** ان يبدأ الغسل بيمينه ووجهه ويزيل النجاسة
ان كانت على يديه ثم يتوضا وضوءه للصلاة الا رجليه ثم يفيض الماء على راسه
وسائر جسده ثلثا كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يتيمم عن ذلك المكان
فيغسل رجليه لانها كانتا في مستنقع الماء المستعمل ليس على المرأة ان تنقص
صفاتها في الغسل اذ ابلغ الماء اصول الشعر لقوله عليه الصلاة والسلام **للكل**
المرأة اذ ابلغ الماء ثوبه رأيت اجزالت **فصل** المعاني الموجبة للغسل
انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة لقوله
عليه الصلاة والسلام **الماء من الماء** وهو من ذلك ايجاب الغسل من انزال
المني والتقاء الختانين من غير انزال لحدث عايشة رضي الله عنها ترفعه
اذا التقت الختانين وتوارفت الحشفة وجب الغسل انزل اوله ينزل والحيض
لقوله تعالى **وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ** بتشد يد الطاهر وكذا النفاس
لانه اقوى من الحيض والغسل للجمعة والعيد وعرفة والاحرام سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعن مالك رحمه الله وجوب الغسل يوم الجمعة لقوله
عليه الصلاة والسلام من شهد منكم الجمعة فليغتسل ولنا قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** الآية وليس في المذي والودي غسل وفيها الوضوء
لحدث مقدار بن الاسود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب
الوضوء في المذي والودي ما يخرج عقيب البول **فصل** الطهارة من
الاحداث جارية بما د السقاء والادوية والعيون والابار وماء البحار لقوله تعالى
وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا وقوله **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** والغسل المعتاد بالماء
المطلق وقال عليه الصلاة والسلام **الماء طهور لا ينجسه شيء** الا ما عتبر
طعمه او لونه او رائحته ولا يجوز ما اعتصر من الشجر والتمر لانه ليس بما مطلق
والطهارة من الاحداث ثبتت بخلاف القياس لطهارة الاعضاء حقيقة
وشرعا وتطهير الطاهر محال فاقصر على مورد النص ولا يجوز بما غلب عليه
غيره فاخرج من طبع الماء كالاشربة والخل وماء البقلاء والمرف لانه لا يسمى ماء
مطلقا ويخو الطهارة بما خالطه شيء طاهر فغير واحد او صاف كما في الميتة
والماء الذي اختلط به الإبريقان والزعفران لان الخطا اذا كان قليلا طاهرا لا يمكن
صون الماء عنه وكل ماء وقعت فيه نجاسة لم يخرج الوضوء به قليلا كان او كثيرا

لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من
النجاسة والامر بحفظ الماء ودل على ثبوت الماء به والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة
جاء الوضوء منه اذ لم يزل لها اثر لا ينزل الا يستقر مع جريان الماء والغدير العظيم
الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الآخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاء
الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل اليه وموت ما ليس له
نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناير والعقارب وقال الشافعي
رحمه الله يفسده لاختلال اجزاء الميتة في الماء لنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا
وقع الذباب في طعام أحدكم فامقلوه فان في أحد جناحيه ذاء وفي الآخر
دواء وان لم يقدم الداء على الدواء ولو افسد الطعام مكان فيه اضاعته وقدم
الشع من الاضاعة وادلة الشرع لا تتناقض وموت ما يعيش في الماء لا يفسد
الماء كالسمك والضفدع والسرطان لان هذه الاشياء لا دم لها لان الجراد حالة
الدم ولو كان لها دم لانطفت بدوام السكون في الماء والماء المستعمل لا يجوز استعماله
في طهارة الاحداث بالاجماع وانما الخلاف في النجاسة والمستعمل كل ما ازيل به
حدث واستعمل في البدن على وجه القربة وكل اهاب دبع فقد طهر جازيت
للصلاة والوضوء منه لقوله عليه الصلاة والسلام **أَيُّهَا أَهَابُ دَبْعٌ فَقَدْ طَهَرَ**
الْأَجْلَدُ الْخَزِيرُ والآتي لقوله تعالى **وَحَرِّمْنَا عَلَيْهِمُ الْخَبِيرَ** والكناية
تصرف الى المكئي الاقرب وهو الخنزير لا اللحم وكذلك جلد الادمي محرم للتكثير
وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله نجس لانه من اجزاء الميتة
ولنا قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَسْلِمُوا بِمَا بُخِّلْتُمْ** ولبيت بميتة لان
الميتة ما زالت الحية عنها لوجود التضاد بين الموت والحياة والمحل لا يخلو
من احد الضدين ولا حية في الشعر لعدم الحس والحركة وانما فيه النجاسة في البناء
والنامي لا يسمى حيا فلا يكون ميتة **فصل** اذا وقعت في البير نجاسة
نزحت لشبوع النجاسة في اجزاء الماء والنجس عن النجاسة واجب وما لا يتوصل
الى الوجوب الا به يجب كوجوبه ونزح ما فيها طهارة لها فان ماتت فيها فاذ
او عصفورة او صعوة او سودانية او سام ابرص نزح منها ما بين عشرين دلو
الى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغره وان ماتت فيها حامة او دجاجة او سوس
نزح منها ما بين اربعين دلو الى ستين لحدث ابي سعيد الخدري رضي الله
عنه وان كان ادمي فنزح ماء البير كله لحدث الزبني الذي مات في بئر زمزم
فامر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بنزح ماء البير كله وكذلك الشاة و

منه

ثم انقلوه صح

اي تضادة بين الطيبين
لأن الماء بارد والطيب والدم
حار ويطب

اي كانت

وعلى اي حنفية رحمه الله
نجاسة غليظة كالدم وعند
اي يوسف خفيفة وعند
محمد طاهر طهور

في الحديث

والكلب وان انتفع الحيوان فيها او تنفس نزع جميع ما فيها صغر الحيوان او كبر لان اجزاء الميتة
شاعت في الماء وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط المستعمل في الابار لان الوسط الى العدل اقرب
فان نزع منها بدلو عظيم قد رما يبع فيه من الدلاء الوسط احتساب به حصول المقصود
وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لان يتواتر الدلاء يصير الماء في معنى
الماء الجاري وان كانت البير معينا لا تنزع ووجب نزع ما فيها اخرجوا مقدار ما كان
فيها وعن محمد بن حماد رحمه الله انه ينزع منها ما شاد لولا ان الثمالة دلو وان وجدوا في البير
قارة او غيرها لا يدرون متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا
توضوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت انتفخت او تسخت اعادوا
صلوة ثلاثة ايام ولياليها في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا رحمه الله ليس عليهم
اعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت لان الشك وقع في فساد ما مضى والوقوع
من الحوادث فيضاهي الى الاقرب الى زمان الوجوه ولا يجوز ولا يجوز في حقه ان الوقوع
سبب للموت او التنفس فيضاهي الى السبب الظاهر انه قد يكون اليوم والليله احتياطا
فيما لم يتنفس **فصل** في سور الادبي وما يوجب كل جمعة طاهر المزاج لعابره ولعاب طاهر
وسور الكلب والخنزير وسباع الهياير نجس لان لعابها نجس وسور الهرة مكروه وعن
ابن يوسف رحمه الله انه غير مكروه لقوله عليه الصلوة والسلام الهرة ليست نجسة
فانما هي من الطوافين والطوافات عليكم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الهرة
سبع في حق الحكم وسور الدجاجة المحلاة مكروه لان منقارها فذ طاهر وكذا
سور سباع الطير لانها لا تتجافى الجيف وسور سواكن البيوت مكروه لقوله عليه
الصلوة والسلام حمروا بيتكم وسور الحمار والبغل مشكوك لتعارض الالبنة
فان لم يجد غيرها توضا بها وتيمم واتها قدم جاز وعند زفر جيب تقدير الوضوء
على التيمم ليكون عادما للماء عند التيمم ولنا ان المطهر اما الماء والتراب فلا يضر
التقدير **باب التيمم** من لم يجد الماء وهو مسافر او خارج المصير تيمم
لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا وهذا ان كان بينه وبين
المصير خميل او اكثر وكذا ان كان يجد الماء وهو مريض فخاف ان يستعمل الماء
اشد مرضه او خاف ان اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه تيمم لان الذي
يضره مد فزع شرعا لانه ضيق وما جعل علينا في الدين من حرج والتيمم ضمان
يمسح باحدى رجليه ويمسح بالآخرى يديه الى الرقبتين لحديث عامر بن شعيب
عن قال له النبي صلى الله عليه وسلم اما يكتفيك الوجه والذراعان والتيمم في
الجنازة والحديث سواء لقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط او الاسفل

المستعمل في الابار

من الماء

الاعادة

الى اقرب لزمان وجوه

فانها

سور سباع

فان لم يجد غيرها

التيمم

حين تقع في التيمم

النساء

اصح من ابا حنيفة

في الحديث

النساء والمراد به الوقاع حمل عليه ليكون في التيمم بيا ناسا في الطهارة من جميعا كما في
الطهارة بالماء ويجوز التيمم عند ايجنبه ومحمد بن حماد رحمه الله بك ما كان من جنس الارض
كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والحل والزنج وقال ابو يوسف رحمه الله
لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند الشافعي لا يجوز الا بالتراب لان النص شرط الطيب
وانه المنيب كما قال الله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته ولا يجنبه ومحمد بن حماد
الله الصعيد ما يصعد فصيل بمعنى مفعول والطيب هو الطاهر لانه لا ينجس بالظهور
والنية فرض في التيمم لانه ليس بطهارة حقيقة فلا يحمل طهارة بالنية بخلاف
الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لانه خلف الوضوء وينقضه ايضا
روية الماء اذا قدر على استعماله لقوله عليه الصلوة والسلام التيمم وضوء المسلم
ولو الى عشر حج ما لم يجد الماء جعله طهورا الى غاية وجود الماء ولا يجوز التيمم الا
بصعيد طاهر لقوله تعالى صعيدا طيبا ويستحب لمن لم يجد الماء وهو يري جوفان جدي
في اخر الوقت ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت ليؤديها باكمل الطهارة من فان وجد
الماء والا تيمم ويصل بتيمة ما شاء من الفرائض والنوافل لقوله عليه الصلوة
والسلام ولو الى عشر حج ويجوز التيمم للصحيح في المصرا اذا حضرت جنازة والولي
ولو اشتغل بالوضوء يخاف فوت الصلوة لانه غير واجد للماء في حق الصلوة
على هذه الجنازة وكذا الذي يخاف اذا اشتغل بالوضوء ان تقوته صلوة العبد
وفي الجمعة لا يجوز التيمم لانها فوات الوقت لا يقيم ولكن يتوضا وينقض الفاسدة
لانه يفوت الاداء الى خلف وهو القضا المسافر اذا نسي الماء في رحله فتمم صلى
ثم ذكر الماء لم يعد الصلوة عند ابي حنيفة رحمه الله ويعيد ها عند ابي يوسف
رحمه الله لانه قادر على الماء حقيقة ولها ان اخضر او صاف القدرة العلم بالمحل
ولم يوجد وليس على التيمم طلب الماء اذ المرغيب على ظنه ان يقره ماء فان غلب
على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان يقيم لانه واجد للماء واذا المرغيب على ظنه فهو ممن
لم يجد الماء حقيقة وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه لان الظاهر في الماء عدم منعه
فان منعه منه تيمم لان لم يجد الماء **باب المسح** على الخفين جائز بالسة
التي قربت من التواتر ويجوز من كل حدث موجب للوضوء اذا لبسها على طهارة
كاملة ثم احدث ولا يجوز من الجنازة لحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه
وشرطنا اللبس على طهارة كاملة لحديث مغيرة بن شعبه انه روى هذا الشرط
ويمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها كذا الحديث وابتداؤها عيب
الحديث لان قبل الحديث لو نزع الخفين لم يلبسها ولم يلبسها الى وقت الحدث

في الحديث

الا بالنية

في الحديث

ثم ذكر في الوقت في

الصحة

انما رويها المشهور

ابن ابي شيبة

اللبس بالوقت الحدث

قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الغنيم
في الخفين وظهرت ثيابها فمسح
عليها

ثم لبسها وقت الحدث يجوز المسح على الخفين على ظاهرهما خطوطا بالاصابع كذا كانت السنة
 ويبتدئ من الاصابع الى الساق اعتبارا بالفصل وفرضه لك مقدار ثلثة اصابع
 من اصابع اليد لانه اكثر الة المسح وللاكثر حكم الكل ولا يجوز المسح على خف فيه خرق
 كبير يتبين منه مقدار ثلثة اصابع من اصابع الرجل لانه يجب غسله لظهوره ولا يجز
 بين الاصل والخلف وان كانا قلا من ذلك جاز لانه التمزج عن قليل الخرق متعذر
 في الاسفار وينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء كفصل
 القدمين وينقضه ايضا نزع الخف لانه الخف يمنع سريته الحدث الى الرجلين
 وقد زال المانع ومضى المدة ايضا للحدث فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل
 وغسل رجله وصلى لوجود سريته الحدث الى الرجلين عند تمام المدة وليس عليه
 اعادة بقية الوضوء لعدم الناقض فيها ومن ابتدأ المسح وهو مقبض فسا فر
 قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام ولياليها لانه مسافر ويحسب المسافر ثلثة ايام
 للحدث وان ابتدأ المسح وهي مسافر فقام فان كان مسح يوم وليلة او اكثر
 لزوم نزع خفيه والا لم يمسح يوم وليلة لان المقيم لا يزيد على يوم وليلة في المسح
 ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه لانه كطاق من طاقات الخف ولا يجوز
 المسح على الجوربين عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكونا مجلدين او متعلين و
 قال لا يجوز المسح على الجوربين اذا كانا مخننين لا ينشفان للحدث ولا ينحفيق
 اذ لا يطبق السفريهما فلا يكونا بمقتضى الخفين فلا يترك ظاهر الكتاب للحدث
 الغريب ولا يجوز المسح على العامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه
 يخالف ظاهر الكتاب لان ظاهر الكتاب يوجب غسل هذه الاعضاء فلا يترك
 الا بدليل قوي ولم يوجد بخلاف المسح على الخفين ويجوز المسح على الجبارين
 وان شذها على غير وضوء لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال كسيت زنادي
 يوم اخذ فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان امسح عليها فان سقطت من
 غيري لم يطل المسح لانه غسل ما تحته لا يجب وان سقطت عن يدي وبطل الوجوب
 غسل ما تحته بطريق التيقن **باب الحوض** اقل الحوض ثلثة
 ايام ولياليها واكثره الحوض عشرة ايام وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم
 انهم قالوا الحوض ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة
 دل هذا الاقتصار على منع الزيادة والنقصان وما ينقص عن ثلثة ايام و
 ليا ليها اوزاد على عشرة ولياليها فهو استحاضة لانه دم من العرق ليس بغيض
 ولا حيض وما نراه المرأة من الحرق والصفرة والكدرة حيض حتى نرى البياض

خالصا

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

حدث
 خالصا كانت عايشة رضي الله عنها تقول للنساء اللاتي يبعثن بالكسوف اليها حتى
 ترمين القصة البيضاء وعن ابي يوسف رحمه الله الكدرة حيض اذا تأخرت عن الدم لانه
 الكدرة تخرج بعد الصا والها ان الصا قد يتأخر عن الكدرة كما في العرق الحامض لا
 تصوم ولا تنصلي تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة للحدث ما يشته رضي الله عنها
 قالت كما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نقض الصوم ولا تقضي الصلوة
 ولا تدخل المسجد لقوله نعم ولا حنينا الا غابري سبيل والحائض بعد من
 الطهارة عن الغيب ولا تطوف بالبيت لان المطاف في المسجد غير جائز ولا ياتي
 زوجها لقوله نعم فاعتزلوا النساء كراهة في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن
 ولا يجوز الحائض ولا جنب قراءة القرآن قال علي رضي الله عنه كان النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يجزئ شي من قراءة القرآن الا الجنابة والحيض اقوى مانعا ولا يجوز
 للحدث مس المصحف لقوله نعم لا يمسه الا المطهرون الا ان ياخذنه بفلاة
 لانه لم يمسه واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يجز وطئ الحائض حتى
 تغتسل او يمضى عليها وقت صلوة كاملة وان انقطع دمها عشرة ايام جاز وطئها
 قبل الاغتسال لقوله نعم ولا تقربوهن حتى يطهرن وحتى يقطرن بالثنية
 يقضي حرمة الوطئ الى غاية الاعتبال وبالحنيف الى غاية الطهر فتعمل بها
 في الحالين فيجزم حتى تغتسل اذا كانت اقل من عشرة وان كانت عشرة حتى تطهر
 والحمل على هذا الوجه اولى لان الحمل على عكسه يوجب ترك العمل باحد هما
 والطهر المتخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدّم الجاري لانه طهر فاسد
 فيكون له حكم صده كالصوم الفاسد وهو احتيا رايي يوسف رحمه الله وهو
 اخر قول ابي حنيفة وهو لا يبرح على المفتي والمستفتيات فيكون البوا وض
 الشرع كما قال عليه الصلوة والسلام بعثت بالحنيفتين الشيمية والشهيلة
 واقل الطهر خمسة عشر يوما كذا روي عن ابراهيم وعطاء ولا يعرف ذلك
 الانقلا ولا غاية لاكثره ودم الاستحاضة مما زاه المرأة لاقل من ثلثة ايام
 او اكثر من عشرة ايام فحكمه حكم الرعاف لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ
 لقوله عليه الصلوة والسلام للمستحاضة توضع وتصل وتصل وان قطر الدم على
 الحصى فانما هو دم عرق غطته الفجر فاذا ازاد الدم على العشة وللرأة عادة
 معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة لان الدم
 الزايد على العادة لما اتصل بدم الاستحاضة وهو الزايد على العشة اقل
 انه دم الاستحاضة وقد تقوى ذلك بخالفه العادة وان ابتدأت مع البوي

اما القصة البيضاء
 يشبه الحصى وقيل اسمها
 يشبه الحصى الابيض يخرج
 من اقبال النساء عند انتهاء
 الحيض
 ان الرجل اذا
 اقتصد في الحج الكدرة
 في الرحم منكون وقيل ان
 الكدرة

اسم باللة الحنفية والحنفية
 الى ابي حنيفة كان يباطل الى
 دين الحنفية

الاول
بالفتح

وانما الفهم المستطير

زالت

الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله زادكم صلاة على صلواتكم ألا وهي الوتر
 حافظوا عليها وجعل وقتها ما بين العشاء إلى الفجر وأخروا وقت العشاء طلوع
 الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام ليس التفریط في النوم وإنما التفریط أن
 يؤخر الصلاة حتى يندخل صلاة أخرى ويستحب الإسفار بالفجر لقوله عليه
 الصلاة والسلام أسفر وأب الفجر فإنه أعظم للأجر ويستحب الإبراد بالظهر
 في الصيف لقوله عليه الصلاة والسلام أبرد وأبأ الظهر فإنه أشد الحر من
 قبح جهنم ويقدم في الشتاء لأن الصلاة في أول الوقت مسارعة إلى المعقولة
 من ربنا وتأخير العصر فضل ليكون مؤديا بفرغ البال ما لم تقير الشمس
 لورود النهار عن الصلاة عند الغروب ويستحب تعجيل المغرب قال عليه
 الصلاة والسلام لا تزال أمي بخير ما لم يؤخر وأبأ الغروب إلى اشتباك النجوم
 ويستحب تأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل لقوله عليه الصلاة والسلام
 لو أن أشق علي أمي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل ويستحب في الوتر
 لمن يالف صلاة الليل آخر الليل لحديث عمر رضي الله عنه حين قال إني أوتر
 في آخر الليل قال عليه الصلاة والسلام إنك لانت القوى الأميين فإن لم
 يثق على نفسه بالانتباه أوتر قبل النوم **باب** الفوات
الأذان الإذان سنة للصلاة الحرة والجمعة دوان ما سواها للتواتر وصفة
 الأذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله
 إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حتى على الصلوة
 حتى على الصلوة حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ولا
 شريك له ترجيع فيه للتواتر والروايات المشهورة وينبغي في الأذان الفجر بعد الفلاح
 الصلاة خير من النوم مرتين للتعارف وما رآه المسلمون حسنا فهو عند
 الله حسن وفيه نظر لبعضهم والاقامة مثل الأذان ويحذر الإقامة لقوله
 عليه الصلاة والسلام إذا كنت فترسّل وإذا كنت فاحذر ويستقبل
 بها القبلة فإذا بلغ إلى الصلوة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا كذا التواتر
 ويؤذن للفاتحة ويقوم كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ليلة النحر
 ومن فاته صلاة الأذان الأولى وأقام وكان مخيرا في الباء أن شاء أذن وأقام
 وإن شاء اقتصر على الإقامة لأن أعلام الحاضرين تكفيه الإقامة وكذا الذي
 المشرف وينبغي أن يؤذن ويقوم على طهر لأنه ذكر مشرف فإن أذن على غير وضوء
 جاز كقراءة القرآن ويكره أن يقم على غير وضوء لأنه لا يمكن الشروع في الصلاة

٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

اه وهو ادب في الشهادة بين اولاد
 بالجماعة في شهر ربيع
 والمجدة العسال والسنة
 اكل لعداوت الناس من زور
 الى يوشا هذا العادة ما
 استقلت في النفوس

اللائحة يزيد فيها بعد العلاج قد قام
الصلوة فربما كذا الرواية ويزيد
الاداءان والالتفات وهو في هذا الحرف
فيها على السبيل مع

متصلا بالاقامة ويكره ان يؤذن وهو جيب لانه ذكر معظم كقراءة القرآن ولا يؤذن لصلاة
 قبل دخول وقتها لانه لا يحصل الاعلام وهو المقصود وعن ابي يوسف انه يجوز في
 صلاة الفجر **باب شرط الصلاة** يجب على المصلي ان يقدم الطهارة
 عن الاحداث والنجاس كما مر وسر عودته لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل
 مسجد وادخلوا الزينة ما يستلزم العورة والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة
 لا جامع الامة على اتخاذ الازر والركبة من العورة عندنا الحديث جوهري
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم عطر ركبتك فانها عورة وبدن المرأة الخف كلها
 عورة لقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة مستورة الا وجهها وكفيها
 لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قيل الكحل والحامة يعني
 موضعها وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة بالطريق الاولى
 وبطنها وظهرها عورة لان النظر والمس بها مسبب الفتنة وما سوى ذلك
 من بدنها ليس بعورة لما روي ان عمر رضي الله عنه دأى جارية متقنة
 فعلها بالدرق فقال التي عنك الخمار يا دارا تشبهين بالحارث ومن لم يجد
 ما يزيل به النجاسة صلى معها للضرورة ولم يعد الصلاة وهذا بالاتفاق اذا
 كان الطاهر من الثوب رعبا او اكره فان كان الاقل من الربع طاهرا نجس ان شاء
 صلى معه وان شاء صلى عريانا وعند محمد رحمه الله يصلي معه ومن لم يجد ثوبا
 صلى عريانا قاعدا يوحى ايماء لان الركوع والسجود يزيدان كسفا فان صلى قائما اجزاء
 لوجود الانكشاف في الفصلين والاول افضل ونوى الصلاة التي يدخل فيها بنية
 لا يفصل بينها وبين التسمية بعمل لان العلم بانه يصلي والقصد الى الصلاة شرط
 فلا يقع عن العادة ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة
 قد ران اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجتهدا وصلى
 فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه وقال الشافعي ان استدبر الكعبة العادة
 لانه ترك الفرض وهو الاستقبال قال الله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره ولنا قوله تعالى فايما تولوا فتم وجه الله فان علم ذلك وهو في الصلاة
 استدار الى القبلة وبني كما فعل اهل قبلما اخبروا بان تقال القبلة الى الكعبة
 وهم في الصلاة كما استداروا الى الكعبة **باب صفة الصلاة** وانض الصلاة سنة
 التسمية لقوله تعالى وربك فكبر والقيام لقوله تعالى هو مؤاتي قانتين و
 القراءة لقوله تعالى فاقرؤا ما تنسى من القرآن والركوع والسجود لقوله
 تعالى واذا ركعوا واسجدوا فهو من هذه الاوامر تعلق جواز الصلاة بها

اذان الفجر
 صلوات الفجر

في بدنها

مهما

ومر

والعقد

والفعدة في اخر الصلاة مقدار الشهادتين لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رفعت
 رأسك من السجدة وقعدت قدر الشهادتين فقد تمت صلاتك فاذا دخل الرجل
 في صلوته كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي يابها مية شتمه اذنيه وقال الشافعي
 الله الى منكبيه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى منكبيه وما
 قلناه عن الاحاديث لانه لو اصل الكف الى المنكبين واصول الاصابع الاذنين
 ورؤسها الى الراس فان قال بدلا من التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر اجزاء
 عندنا حنيفة ومحمد هما الله لان التكبير تعظيم الله تعالى وقد حصل وعندنا
 يوسف رحمه الله لا يجوز الا بلفظة التكبير وهو قوله الله اكبر الله الاكبر الله
 الكبير الله كبير وعند مالك رحمه الله لا يجوز الا قوله الله اكبر ويعتمد يمينه
 على يساره ويضعها تحت السرة لقوله عليه الصلاة والسلام ثلث من سنني
 الرسل تكبيل الاطراف وتأخير السجود ووضع اليمين على الشمال تحت
 السرة في الصلاة ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
 جدك ولا اله غيرك كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه افتتح الصلاة به
 ويستعيد بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
 بالله من الشيطان الرجيم ويقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسرها وعند الشافعي
 رحمه الله يجزئها في الصلاة التي يجزئها القراءة لانها من فاتحة الكتاب ولنا
 حديث عبد الله بن المغفل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وخلف ابي بكر وعمر وكانوا لا يجرون بالتسمية ثم يقول فاتحة الكتاب وسورة
 او ثلث ايات من اي سورة شاء لانه واظب رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 الاوليين على قراءة الفاتحة وسورة واذا قال الامام ولا الضالين قال امين و
 يقولها المؤتمرون لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام ولا الضالين قولوا
 امين فان الامام يقولها والملائكة يقولونها فمن وافق تأمينه تأمين
 الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ويخفي الامام اربع القنود
 والتسمية والتشهد وامين وربنا لك الحمد فيكبر ويركع لما روى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر على كل خفض ورفع ويعتمد يديه على ركبتيه
 لقوله عز وجل الله عنها خذوا الركبتين واللوادت ويفرج بين اصابعه ليكون
 اقدرا على اخذ الركبة ويبسط ظهره ولا يرفع راسه ولا ينكسه لما روى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا ركع سوى ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح
 من ماء لا استقر ويقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا وذلك ادناه لحديث

روى ابو يوسف عن جده اذ كان
 يروي انه كان يرفع يديه عند التكبير
 ويروي انه كان يرفع يديه عند التكبير

في الصلاة
 يضع يمينه على ركبته
 ويضع يمينه على ركبته
 ويضع يمينه على ركبته

في الصلاة
 يضع يمينه على ركبته
 ويضع يمينه على ركبته
 ويضع يمينه على ركبته

انما يجزئنا فاذنك على الامام

عقبه بن عامر الجهمي رضي الله عنه ثم رفع راسه ويقول سمع الله من ههنا ويقول المؤمن بذلك الحمد ولا يقولها الا امام عند ايجيفة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد قسم الادكار بينهما فاقضى قطع الشك وعندي يوسعت ومحمد رجهما الله يقول الامام ربنا لك الحمد لا يصير تارك لما صار امر به فاذا استوى قائما كبر وسجد واعتد بيده على الارض للحديث ووضع وجهه بين كفيه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد بين كفيه ويسجد على الله وجهته وان اقتصر على احدهما جاز وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الاس عذر لقوله عليه الصلوة والسلام اخرجت لنا اسجد على سبعة اعضاء الوجه والركبتين والقدمين ولا يجزئ رجهما ان السجود ديني عن النظار فقط وانما وجب وضع احدهما بالاجماع فان سجد على كورهما منه او فاضل ثوبه جاز لانه يتبع له ويبدى ضبعيه ويجاز في بطنه عن فخذيه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جاز في فخذيه عن جنبه حتى ان يمسسه لو ارادة ان يتر بين يديه لم يرت ويوجه اصابعه بجلية نحو القبلة لقوله عليه الصلوة والسلام فليؤخجه ما استطاع ويقول في سجوده سبحان ذي الالهي ثناء ذلك اذا ما لحديث عقبه بن عامر الجهمي ثم رفع راسه فيكب فاذ الطمان حال المسك كبر وسجد كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا الطمان ساجدا كبر واستوى قائما على صدره وقدميه ولا يقعد لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اقام من الاولى الى الثانية قام كأنه على الرضوى وهي الحجارة المحلاة ولا يقعد على الارض ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فاذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووضع اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذيه كذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يروي عن رسول الله انه نزلت كان ذلك بعد ما كتبوا من تشهد وتشهد والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى وهذا تشهد رواه ابن مسعود وكثير من الصحابة قال ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلوة كما يعلمني سورة من القرآن ويفرغ الركعتين الاخرين فاتحة الكتاب خاصة فاذا جلس في اخر الصلوة جلس

في الركعة الثانية

كما جلس في الاولى وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشاء الغطاء القرآن والادعية للامورة للتواتر ولقوله تعالى فاذا قرعنت فانصب واليدينك فانصب ولا يدعها ما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يمينه مثل ذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يسلم عن يمينه حتى يراياض حذو الايمن وعن يمينه حتى يرى بياض حذو الايسر ويجهر بالقراءة في الركعتين الاولين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفي القراءة فيما بعد الاولين للتواتر وان كان منفردا فهو مخير ان شاء وجهه واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس معه من يسعه ويخفي الامام القراءة في الظهر والعصر للتواتر والوتر تلك ركعات لا يفصل بينهما بالسلام لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اوتر بثلاث ركعات ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة كذلك السنة ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اراد ان يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت لحديث مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه يرفعه لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن منها عند القنوت في الوتر ولا يقنت في صلوة غيرها قال ابن مسعود رضي الله عنه ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر الا شهرا ثم ترك وليس في شئ من الصلوات قراءة سورة بعينها ويكره ان لا يقرأ غيرها لان فيه هي القرآن من وجهه وادنى ما يجزئ من القراءة في الصلوة ما يتنبا وله اسم القرآن عند ابي حنيفة رحمه الله لا طلاق قوله فاقروا ما ينش من القرآن وقال لا يجزئ اقل من ثلاث ايات قصار واوية طويلة لان القرآن هو المعجز والكلمة الواحدة لا تكون معجزة ولا يقرأ المؤمن خلف الامام وقال الشافعي يقرأ القول صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة ومن اراد الدخول في صلوة الغير يحتاج الى من يبين نية الصلوة ونية المتابعة لانه لا يكون داخل في صلوة الغير بلا ارادة والجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه الصلوة والسلام لقد هممت ان امر فتيتي ليجزئ لي جزئا من خطب وامر مؤذنا يؤذون ويقيمون فاحرق على من لم يحضر الجماعة يؤثمهم واولى الناس بالامامة عليهم بالسنة فان تساوا فادعهم فان تساوا فاستنهم لقوله عليه الصلوة والسلام يوم تقوم القوم اقروهم بحجاب الله فان تساوا فاعلمهم بالسنة فان تساوا فاقدمهم بهجرهم

مسلم

فان تساوا فاقدمهم

فَاِنَّ تَسَاوُفَ كُنْزٍ هُمْ سَيِّئًا اَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَقْرَبُهُمْ اِلَى الْعِلْمِ
 لِأَنَّهُمْ كَانُوا هُوَ الْقُرْآنُ وَمَعَانِيهِ فَقَطُّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً
 فَانْتَسَخَتْ الْهَجْرَةُ إِلَى الْمَدِينَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ فَهَذَا الْوَرَعُ
 مَقَامُهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَاهِجَرُ مِنْ هَاهُنَا إِلَى السَّيِّئَاتِ وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْعَبْدِ
 وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْعَاسِقِ وَالْإِعْمَى وَوَلَدِ الزَّانِلِ أَنَّ النَّاسَ يَنْفُونَ عَنْ الْإِقْدَامِ بِهِمْ فَيُؤَدُّ
 إِلَهُ التَّقْيِيلِ لِلْمَاهِجَرَةِ فَإِنْ تَقَدَّمَ مَوَاجِزُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَقَاجِرٍ
 وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يَطُولَ بِهِمُ الصَّلَاةُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِنِ جِبِلٍّ صَلَّ
 يَا الْقَوْمُ صَلَّوْا أَضْعَفُهُمْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذُو الْحَاجَةِ وَعَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَ أَحْفَمُهُمْ صَلَاةً فِي مَتَامٍ وَيَكُونُ لِلنِّسَاءِ أَنْ يَصَلْنَ وَحَدَّثَنِي
 جَمَاعَةٌ أَنَّ السَّنَةَ لَا تَكُونُ فِيهِمْ كَذَلِكَ فَإِنْ فَعَلْنَ قَامَتِ الْإِمَامُ وَسَطَرُهَا تَحْرُزُ
 عَنْ زِيَادَةِ الْكُشْفِ كَمَا فِي الْعَرَاةِ وَمَنْ صَلَّى مَعَ وَاحِدٍ أَقَامَ عَنْ يَمِينِهِ كَمَا أَقَامَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنُ عَبَّاسٍ حَيْثُ صَلَّى مَعَهُ وَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا
 كَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَتَيْهِمَا وَاشْتَفَا مَا خَلْفَهُ وَأَمَّا سَلِيمُ وَرَأَاهَا
 وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَقْتَدُوا بِأَمْرَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرُ هَذِهِ مِنْ
 حَيْثُ آخِرُ هُؤُلَاءِ نَقَالِي وَبَصِفَ الرِّجَالُ نَزْلُ الصَّبِيَّانِ مِنَ النِّسَاءِ لِقَوْلِهِ
 صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَلْبِسَنِي ذَوَا الْأَخْلَامِ مِنْكُمْ وَالْهَيْئُ وَيُؤْخِرُ النِّسَاءُ الْمَارِدَاتِ
 فَإِنْ قَامَتِ أَمْرَةٌ إِلَى جَنْبِ رَجُلٍ وَهِيَ مُشْتَرِكَةٌ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَسَدَّتْ صَلَاتُهُ
 وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَنْقُصَ كَمَا لَا تَنْقُصُ صَلَاتُهَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرُهُنَّ مِنْ حَيْثُ آخِرُهُنَّ اللَّهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْأَوَامِرِ الَّتِي
 يَتَعَلَّقُ بِالْأَيَّانِ بِمَا مَوَدَّهَا جَوَازُ الصَّلَاةِ كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْأَمْرُ لِلرِّجَالِ لَا لِلنِّسَاءِ
 وَلَا يَصِلُ الطَّاهِرُ خَلْفَ مَنْ يَسْلُسُ الْبَوْلَ وَلَا الطَّاهِرَاتُ خَلْفَ الْمُسْتَحْضَةِ
 لِأَنَّ لَهَا طَهَارَةً لِلْمُسْتَحْضَةِ وَمَنْ يَسْلُسُ الْبَوْلَ لَا يَقْدِرُهَا مَا يَنْبَغِي فِيهَا وَلَا الْقَارِي
 خَلْفَ الْأَمِيِّ وَلَا الْمَكْتَسِبُ خَلْفَ الْعَرِيَانِ لِأَنَّهُ هُوَ لَا صَلَاةَ لَهُ لِمَعْدَمِ شَرْطِهَا
 أَوْ كُنْهًا وَأَمَّا جَعْلُ صَلَاةٍ فِي حَقِّهِ لِلضَّرُورَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤْمَرَ الْمُتِمِّمُ لِلْمُتَوَضِّعِ وَ
 الْمَأْمُوعُ عَلَى الْخَفِيِّينَ الْفَاسِلِينَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُؤْمَرُ الْمُتِمِّمُ الْمُتَوَضِّعِينَ لِلْحَدِيثِ لَا يُؤْمَرُ
 الْمُتِمِّمُ الْمُتَوَضِّعِينَ لَنَا حَدِيثٌ عَنْ عَبْدِ الْعَاصِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَاسْتَصَوْبَهُ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَصِلُ الْقَائِمُ خَلْفَ الْقَاعِدِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَكُونُ
 اقْتِدَاءً بِكَمَالِ الْحَالِ بِأَقْصَى الْحَالِ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى قَاعِدًا وَ
 خَلْفَهُ قِيَامًا وَلَا يَصِلُ الذَّيْزِيرُ كَعِيسٍ وَيَسْجُدُ خَلْفَ الْمُؤْمِي لِأَنَّ الْمُؤْمِي لَا يَأْتِي بِأَرْكَانِ

والامر للرجال لا للنساء

الصلوة

الصَّلَاةُ وَلَا يَصِلُ الْمُفْتَرِ خَلْفَ الْمُتَقِلِّ لِأَنَّ الْمُتَقِلَّ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُفْتَرِ وَلَا يَصِلُ فَرَضًا
 خَلْفَ مَنْ يَصِلُ فَرَضًا آخَرَ لِأَنَّ الْوَاقِفَةَ لَا تَقْصُرُ مَعَ الْإِخْلَافِ وَيَصِلُ الْمُتَقِلُّ خَلْفَ الْمُفْتَرِ
 لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا نَزَلْتُمَا السَّجْدَ فَصَلُّوا مَعَنَا فَإِنَّهَا
 كَمَا سَجَدَ **فَصَلُّوا** وَيَكُونُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَبْعَثَ بَشْرًا مِنْ جَسَدِهِ أَوْ نَبَاهٍ لِأَنَّ
 الْعَبْدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ حَرَامٌ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لِي لَا يَقْلِبَ الْحَصَى الْأَمْرَةَ لِيَكُنْ مِنَ الْجَوَائِزِ
 لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبِيْ ذُلًّا مَسْئَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نُسُوءِ
 الْحَصَى يَا أَبَا ذَرٍّ مَرَّةٍ أَوْ ذَرٍّ وَلَا يَفْرِقُ أَصَابِعُهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبْدِ وَلَا يَخْصُرُ لِأَنَّهُ تَزَكَّى
 سَنَةً أَخَذَ الْيَدَ وَلَا يَسِدُّ لِنُوبِهِ وَلَا يَعْصَصُ شَعْرَهُ وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَسِيتُمْ نَسْبَةَ أَعْضَاءٍ وَأَنْ لَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا أَشْعُرًا
 وَلَا يَلْتَقِ لَأَنَّ الصَّلَاةَ مَنَاجَاتُ الرَّبِّ وَلَا يَقْبَعِي لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 نَهَى عَنْ الْأَفْعَاءِ كَأَفْعَاءِ الْكَلْبِ وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَبْدُو لَأَنَّهُ كَلَامٌ مِنْ كُلِّ
 وَجْهِ إِنْ كَانَ بِلِسَانِهِ وَبِالْيَدِ تَرَكَ سَنَةَ الْإِخْذِ وَلَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا مِنْ عِزٍّ لَا يَخَالَفُ
 سَنَةَ الْقُعُودِ وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرَبُ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ أَنْصَرَفَ
 فَإِنْ كَانَ أَمَّا مَا اسْتَخْلَفَ وَتَوَضَّأَ وَبَنَى وَالْإِسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ لِيَكُونَ مُؤَدِّيًا
 بغيرِ خَلَلٍ وَالنَّجَاحُ إِذَا عِنْدَنَا مَخَالِفًا لِلْقِيَاسِ كَحَدِيثِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَنْ قَامَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ
 مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ وَإِنْ نَامَ فَلْيَحْتَمِلْ أَوْ جَنِّ وَأَعْمَى عَلَيْهِ اسْتِنَافُ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا لَا يَكُونُ
 وَجُودُهَا فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ وَكَذَلِكَ الْفَقْهَةُ وَالْكَلَامُ نَاسِيًا
 أَوْ عَامِدًا يَنْقُصُ صَلَاتَهُ أَمَّا الْفَقْهَةُ فَلَا تَنْحَدِثُ عَنْهُ وَأَمَّا الْكَلَامُ نَاسِيًا
 لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ صَلَّيْتُمْ هَذِهِ لَا يَصِلُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
 فَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ تَوَضَّأَ وَسَلَّمَ فَإِنْ تَعَدَّى الْحَدِيثُ فِي هَذِهِ الْحَالِ
 أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ جَلَّ عَلَانِيًا فِي الصَّلَاةِ نَمَتْ صَلَاتُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا
 قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ نَمَتْ صَلَاتُكَ فَإِنْ رَأَى الْمُتِمِّمُ الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى التَّوَضُّعِ
 بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْتَمِّمْ طَهُورَ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَيْنَيْهِ
 حَجَّ مَا لَمْ يَحْجِدِ الْمَاءَ أَهْنَاءَهُ إِلَى غَايَةِ وَجُودِ الْمَاءِ فَإِنْ رَأَاهُ بَعْدَ مَا قَدَّرَ التَّشَهُّدَ
 بَطَلَتْ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْجَحِيْفَةِ وَعِنْدَهَا لَا يَنْقُصُ لِأَنَّهُمَا الصَّلَاةُ بِالْعَقْلِ
 قَدَّرَ التَّشَهُّدَ لِلْحَدِيثِ وَلَا يَحْجُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِصَنْعَةٍ وَاجِبٍ
 لِأَنَّ أَمَامَهُ وَاجِبٌ وَأَمَّا ذَلِكَ بِأَهْنَاءِهِ وَهِيَ تَحْقِيقُ مَا يَضَادُّهُ وَكَذَلِكَ
 عَلَى هَذَا الْإِخْلَافِ الْمَأْسُوعِ إِذَا انْقَضَتْ مَدَّةُ مَسْجِدٍ أَوْ انْخَلَعَ خُضَاهُ بِعِلْقٍ قَلِيلٍ

تقوله عليه السلام لا يصلي المفتر خلف المتقل لان المتقل اذا كان من المفترض ولا من يصلي فرضا

تقوله عليه السلام لا يصلي المفتر خلف المتقل لان المتقل اذا كان من المفترض ولا من يصلي فرضا

تجصيل

بطلان صلاة عند جفنة زوال

الامام

او كان أميا فتعلم سورة او عربيا فوجد نوبا او موميا فقد روي في الركوع والسجود وتذكروا
عليه صلوة قبل هذه او احدث القاري فاستخلف أميا او صاحب العذر اذا خرج
وقت الصلوة او طلعت الشمس في الصلوة الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كان
ما سحا على الجيرة فسقطت عن بره **باب قضاء الفوات** ومن فاتته
صلوة قضاها اذ ذكرها وقدمها على صلوة الوقت لقوله عليه الصلوة والسلام
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذ ذكرها او استيقظ فان ذلك وقتها و
قال الشافعي الترتيب ليس بواجب لاطلاق الامر بالصلاة الا ان يخاف فوت
صلوة الوقت لان اخر الوقت للوقية بالاجماع فلا يصير للفاسدة بخلاف ما اذا
كان في الوقت سعة لانه امكن العمل بالذي يمين وكثرة الفوات بمعنى صين الوقت
وكذا النسيان لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المغرب على العصر في القضاء
فصل المغرب ولم يعد العصر وان فاتته صلوات رتبها في القضاء كما قضى صلى الله
عليه وسلم اربع صلوات يوم الخندق الا ان تزيد الفوات على ست صلوات في
يسقط الترتيب لكثرة الفوات **باب الاوقات التي يكره فيها**
الصلوة ولا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا
عند غروب الشمس لقوله عقبه بن عامر الجهني تلك ساعات نهاها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يصلي فيها وان تقرب فيها موتا فانه طلع الشمس وعند
غروبها وعند انقضاء النهار ولا يصلي على جنازة ما رويها ولا يسجد للتلاوة
لان المعنى انها تطلع بين فرقي الشيطان الا عصر يومه عند غروب الشمس
كذلك ورد التقييد في بعض الفاظ وكبره ان يتنفل بعد صلوة العصر حتى
تغرب الشمس وبعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بان يصلي
في هذين الوقتين الفوات ويسجد للتلاوة ولانه لم يوجد النهي وقوله صلى
الله عليه وسلم لا صلوة لتفني الفضيلة لا الاصل ولا يصلي ركعتي الطواف لان
الاولى ان لا يصلي لما روي وكبره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر
كذلك السنة المأثورة وكذلك بعد الغروب قبل صلوة المغرب لانه يؤدي ذلك
الى تاخير المغرب وانه مكروه **باب النوافل السنة في الصلوة** ان
يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعاً قبل الظهر وركعتين بعده واربعاً قبل
العصر وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعاً قبل العشاء واربعاً
بعدها وان شاء ركعتين لو روى الاحاديث وعمل الامم وناقلة الليل تجوز بالزيادة

في الاوقات التي يكره فيها

بمعنى نفى

صلوة الليل

افضل

في ثمان ركعات بتسليمة واحدة وتكره وناقلة النهار تركه الزيادة على الاربعة قال ابو حنيفة افضل
بالليل والنهار ان يصلي اربعا اربعا وقال الشافعي رحمه الله مثني مثني وقال في الليل كما
قال الشافعي لقوله عليه الصلوة والسلام الصلوة بالليل مثني مثني وبين كل ركعتين
تسليم والشافعي يروي الصلوة بالليل والنهار مثني مثني ولا يجنبه رحمه الله
حديث عائشة رضي الله عنها في صلوة الليل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي في الليل اربعا لا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعا في النهار لا
تسئل عن حسنهن وطولهن وقال ابو ايوب الانصاري يا رسول الله انك لندم
على الاربعة قبل الظهر قال تلك ساعة لطيفة تقف فيها ابواب السماء فاحب ان
يصعد لي فيها عمل صالح قلت هل فيهن قرابة قال نعم قلت هل فيهن سلام
قال لا وما قال ابو حنيفة اشهد على النفس فكان اولى والفراة واجبة في جميع
ركعات النفل لان كل شفع اضل بخلاف الفرض لان الصلوة كانت في الاصل
ركعتين زيدت في الحضر واوقت في السفر فيجب الفراة في الاصل لئلا يؤدي
الى التثنية بين الاصل والتبع ومن دخل في صلوة النفل ثم افسدها قضاها
لا يجب عليه صيانة ما مضى عن البطالان ولا ذلك بالانتماء وكذلك الصلوة
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فان صلى اربع ركعات وقرا في الاولين وقعد
ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم ويصلي النافلة قلدا
مع القدرة على القيام ان شاء لان تركه يجوز فترك وصيغته اولى فان افتتحها
قائما ثم قعد بغير عذر جاز وقال لا يجوز لان الشروع كالنذر ولا يجنبه
رحمه الله انه امكن صيانة ما مضى باصل الباقي فلا حاجة الى وصفه ومن كان
خارج المصلي يتنفل على دابة الى اي جهة توجهت يومى اياما الحديث بن عمر رضي
الله عنه انه قال نزل قوله تعالى فقم وجهك لله في صلوة النافلة على الراحة **باب** فايما تروا
سجود السهو وسجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام لحديث
ابن مسعود رضي الله عنه وليسجد سجد في السهو بعد السلام ثم تشهد
ويسلم لانه التحق بحرمة الصلوة وقوله صلى الله عليه وسلم وليسجد سجد في
السهو قبل السلام يعني قبل السلام الثاني توفيقا بين الحديثين والاصل فيه
انه ان ترك واجب ناسيا او اخر الواجب فعليه سجود السهو ليقوم مقامه
فاذا زاد سجدة او نحو يجب لانه ترك الواجب وهو الايمان بالفضل الذي
يليه بعد تمام السجدة وتين وكذا الترتيب فاعنه الكتاب في الاولين او في احداهما
لانها واجبة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وكذلك

فايما تروا

القنوت والتشهد وتكبيرات العيدين واجب لواطبة النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 لوجه الامام فيما يخاف او يخاف فيما يجهر لان تلك الهيبة في الصلوة واجبة
 لواطبة النبي صلى الله عليه وسلم وسهوا الامام يوجب على المؤتم السجود تبعاله فان لم
 يسجد الامام لم يسجد المؤتم وان سجد المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم لانه يؤدي
 الى المخالفة ومن سجد القعدة الاولى وهو الى القعود اقرب عاد وجلس وتشهد
 وان كان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للسهول لان القيام فرض فلا يترك
 لاجل الواجب وهو القعود الاول فذلك اذا قرب الى القيام وان سجد من
 القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد والى الخامسة
 ويسجد للسهول لان القعدة الاخيرة فرض والقيام الى الخامسة ليس بفرض
 ولا واجب وان قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه لانه انتقل الى النافلة
 قبل اكمال الفرض لان القعدة الاخيرة فرض وتحولت صلوة ففلا على قياس
 قول ابي حنيفة وابويوسف رحمهما الله وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة
 ولو لم يضم لاشئ عليه عندنا خلافا لفرقة رحمهم الله لانه شرع في الشفع الاخر
 على ظن انه عليه ثم يمين انه ليس عليه وان قصد في الرابعة ثقام ولم يسلم
 بطلها القعدة الاولى عاد الى القعدة مالم يسجد للخامسة ويسلم فان قيد
 الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى ليتم شفعها وقد تمت صلوة والركعتان
 نافلت ومن شك في صلوة فلم يدرك اثلاثا صلى ام اربعاء ذلك اقول ما عارض
 له استأنف الصلوة فقد جاء في الحديث انه يستأنف الصلوة وهو محمول
 على ما اذا وقع له ذلك او لا وان كان الشك يعرض له كثيرا بنى على غالبية
 ان كان له ظن وان لم يكن له ظن بنى على اليقين لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا شك احدكم في صلوة فلم يدرك اثلاثا صلى ام اربعاء فليتحس الصلوة
وليبن على صلوة وليسجد يسجد في السهو بعد السلام باب
صلوة المريض اذا تعذر على المريض القيام صلى قاعدا يركع ويسجد
 فان لم يستطع الركوع والسجود او في ايما وجعل الركوع ارفع من السجود
 لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي قائما فان لم يستطع فقا عدا فان لم يستطع
 استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة واوى بالركوع والسجود وان
 استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة واوى جاز وقال الشافعي الاولى الصلوة
 على الجنب لقوله تعالى **الذرية يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم**
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن الحصين **صلى قائما فان لم**

المخالفة الام

عليه

المريض

اضطجع

منقطع

تستطع فقا عدا فان لم تستطع فعلى الجنب ولنا قوله تعالى **وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم**
شطره ولما كان الاستقبال فيما قبل فكان اولى ولا يوى بعينه ولا يحاجب فيه ولا
 بقلبه لان الافعال اصل في الصلوة فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود
 لم يلزمه القيام لان القيام واجب ليكون وسيلة لوضع الركوع والسجود فان صلى
 الصحيح بعض صلوة قائما ثم حدث به مرض ثمها قاعدا يركع ويسجد او يوى او
 يصلي مستلقيا ان لم يستطع القعود لانه لو استقبل وقع الكل ناقصا وان
 صلى بعض صلوة بايما ثم قدر على الركوع والسجود استأنف لانه قدر على الاصل
 قبل تمام الحكم بالخلف ولو كان يصلي قاعدا يركع ويسجد فقد قدر على القيام في خلال
 صلوة بنى على صلوة لان صلوة القاعدا يركع ويسجد استجف الاركان ولهذا
 يجوز امامنا القاعد للقيام الا في قول محمد بخلاف الموى ومن اعني عليه حسن
 صلوات فبادر بها فضاها اذا صح فان فاته بالاغاء اكثر من ذلك لم يقض
 لما روى عن رجلين من الصحابة رضي الله عنهم احدهما اعني عليه اكل من يوم وف
 وليلة فلم يقض الصلوة والاخر اعني عليه اكثر فقص **باب سجود التلا**
 سجود التلاوة في القرآن في اربعة عشر موضعا في اخر الاعراف والرعذ والخل
 وبين اسراسل ومريم والاولى سورة الحج والفراق والنمل والرتنزل وص وحرم
 السجدة والجم واذ السماء انشقت واقرأ باسم والسجود واجب في هذه الموضع
 على التالى والسابع سوا قصد سماع القرآن او لم يقصد لقول الصحابة رضي
 الله عنهم السجدة على من سمعها وعلى من تلاها واذ اتلا الامام اية السجدة سجدا
 ويسجد المأموم معه متعاضدا وان تلا المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم لانه يؤدي
 الى مخالفة الامام وان سمعوا وهم في الصلوة اية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة
 لم يسجدوها في الصلوة لان سببها قراءة القرآن وهو خارج الصلوة ويسجدونها
 بعد الصلوة فان سجدها في الصلوة لم يجزهم ولم تقصد صلوتهم واعادوها
 بعد الصلوة لان الموى ناقص والتاقص لا يوجب عن الكامل وقال محمد في القعدة
 اذا قرأ اية السجدة انه يسجد ونها اذا فرغوا لوجود سبب السجدة وهو السماع
 وعن ابي حنيفة وابويوسف رحمهما الله لا يجب لانه محجور عليه نحو الامام فلا ينطق
 به حكم كمنصرف العبد المحجور عليه بخلاف قراءة الجنب والحائض انه يجب على السامع
 منها وعلى الجنب القاري لا على الحائض لانه منهي نحو الشرع لا نحو العبد فلا يمنعها
 وجوبه كالبيع الفاسد ومن تلا اية السجدة فلم يسجدها حتى دخل في الصلوة فلا
 يسجد اجزا السجدة الواحدة عن التلاوة لان المجلس واحد وان تلا في غير

تومها بآية

اكثر

وفي خلافه

اكثر

اقل من يوم وليلة

كيدا

الصلوة العزاة في خارج

الصلوة فمسجد ثم دخل في الصلاة فلاها سجد لها لان غير الصلوة لا تنوب عن الصلوة
وفي المسئلة الاولى الصلوة تنوب عن غيرها ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في
جلس واحد اجزائه سجدة واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع ويعلم
الناس ولا يصعد الا مرة واحدة ومن اراد التمجيد ولم يرفع يديه وسجد
فركب ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام **باب صلاة المسافر**
السفر الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بينه وبين مقصد
سير ثلاثة ايام يسيراً لا بل ومشى الاقدام ولا يعتبر ذلك بالسيرة الماء
لان العدل اعتبار الوسط في السير وهو الايام لا بالسير التريدين
جداً وسير العجلة بطيئاً وانما اعتبر بالثلاث لقوله عليه الصلاة والسلام
يسمح للمسافر ثلثة ايام ولياليها ذكر المسافر محلي بالالف واللام فاقضى الجنس
وفرض المسافر في كل صلاة رباعية ركعتان وقال الشافعي رحمه الله اربع ولجئة عليه
ان الفرض ما لو تركه ياترك الركعتان الاخرتان لو تركهما ياترك بالانفاق فان صلى اربعاً
وقعد في الثانية مقدراً ان تشهد اجرت الركعتان عن الفرض والاخرتان نافلة
واذا لم يقعد على راس الركعتين وقعد الثالثة بالسجدة بطلت صلوة لان القعد
الاخر فرض لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تع قرض على لسان نبيكم قرض
المسافر ركعتين وقرض المقيم اربعاً ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق
بيوت المصالحدين على رضى الله عنه انه قال حين خرج عن الكوفة لوجا وزنا
هذا الخبر لقصرنا ولا يزال على السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً
فصاعداً لان السفر ينتهي بالإقامة فيلزمه الاقام ولو نوى اقل من ذلك لم
يتم وعن ابراهيم وعطاءهما قالان اقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً ولا يعرف
ذلك عقلاً ولو لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً بل يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج
فيقعد على ذلك سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا الإقامة خمسة
عشر يوماً لم يتنوا المصلوة لانهم ينتظرون الفتح والرجوع كل يوم وكل ساعة وعن ابي
يوسف اذا نزلوا في البيوت اتوا لانهم نوا الإقامة واذا دخل المسافر في صلاة خلفه
المقيم مع بقاء الوقت ان لم يصر ربه حاله وان دخل بعد في فائتة لم تجز صلوة
لان التشهد الاول من المسافر فرض فلا يجوز اقفادوه فيه واذا صلى المسافر
بالمقيم ركعتين سلم ثم اذا سلم اتهم المقيمون صلواتهم كما فعل النبي صلى الله عليه
وسلم صلى ركعتين ثم قال اتوا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ويستحب
اذا سلم ان يقول اتوا صلواتكم فانا قوم سفر اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم

ولياليها

فارباعية

في حق

في موضع الإقامة

واذا

واذا دخل المسافر مصره امه الصلوة وان لم ينو المقام فيه لانه مقيم فيه ومن كان له وطن فاقبل
عنه واستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الاول لم يمت الصلوة كمكة في حق النبي صلى
الله عليه وسلم واذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنا خمسة عشر يوماً لم يمت الصلوة لانه
لم ينو الإقامة بل حدها مدة الإقامة ومن فاته صلاة في السفر قضاها في الحضر
ركعتين وان فاته في الحضر فاجال الإقامة قضاها في السفر اربعاً لا يفتي
في فاته في غير حاله الفوائت ولو لم يكن بين الصلوتين يجوز فعلاً ولا يجوز وقتاً
وتجوز الصلوة في السفينة قاعد على كل حال والعاصم والمطيع في سفر
في الرخصة سواء لاطلاق قوله تعالى فين كان منكم مرضاً او على سفر ولقوله
عليه الصلاة والسلام يمسح المسافر ثلثة ايام ولياليها وفيه خلاف الشافعي
باب صلاة الجمعة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع للحديث لاجعة ولا تنطبق
الا في مصر جامع ويجوز في مصر لا في الصلاة ولا يجوز في القرى ولا يجوز انما
الا للسلطان او من امره السلطان لان كل واحد يتقدم او يتقدم رجلاً فيؤدي الى
الجمعة المبطلة للجمعة ومن شرطها الوقت لان الظهر واجب الا انه جائز كتمانها
بالحديث في الوقت فيقتصر حتى لو خرج وقت الظهر لا يجوز ومن شرطها الخطبة
قبل الصلوة لان الفرض في الخطبة خلاف الدليل فيقتصر على مورد النص كمن
قد قالت عائشة رضى الله عنها انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة ويخطب
الامام خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً لان السنة هكذا قال الله
تعالى وتذكرك قائماً ويكون على الطهارة لانه في المسجد وان اقتصر على ذكر الله تعالى
جاء عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يبد من ذكر طويل يسمى خطبة لمواظبة النبي
صلى الله عليه وسلم ولقول عائشة رضى الله عنها انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة
ولا يجزئ ان الخطبة فعل من الخطاب وهو ما يجاوب به وجد الا ترى
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لذلك الاعرابي بشي خطيب القوم انت ولم
يوجد منه الا قوله من اطاع الله ورسوله فقد رشد ومن عصاه فقد ضل
وان خطب قاعد او على غير طهارة يكره ومن شرطها الجماعة لان الاجتماع
هو المقصود ولذلك سمى جمعة واقلهم ثلثة سوى الامام عند ابي حنيفة
رحمه الله لانها اقل الجمع وعند ابي يوسف اثنتان سوى الامام لان الكل جاحل
ويجوز الامام بقراءة الركعتين للتواتر وليس فيها قراءة سورة بعينها
لاطلاق النص ولا يجب الجمعة على مسافر لانه سقط عنه شرط الصلوة فينبط
هذا الوصف ولا على عبد لا شغل له بخدمة المولى ولا على مريض لا يثق

في حق

لان كل واحد ادب
في وقتها وانما لا يجوز
وقتها لان الصلوة في
غير الوقت لا يجوز

في صلاة الجمعة

الى الحج ولا على امرأة للابو دى الى الكسف فان حضروا وصلوا اجاز من فرض الوقت لان السقوط عنهم للترفيه فلو لم يكن عاد على موضوعه بالنقض ويجوز للمسافر والعبد والمريض ان يؤم في الجمعة لكمال الاهلية وجعل صلى الله عليه وسلم في منزله يوم الجمعة ولا عذر له قبل ان يصلي امام الجمعة يكره لانه مخالف للجمعة ويجوز لانه اتى بالفرض وقال زفر لا يجوز لانه فرض الجمعة ولنا ان الفرض احدهما الوجود الدليل على كل واحد منها قال الله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ولا تبطلوا صلاة الجمعة عند ابي حنيفة بالسعي وقال لا تبطل حتى يدخل مع الامام لانه لم يقدر على الخلف ولا يحنيفة ان الاقدام على الجمعة ابطال للظهور فصم من حيث انه ابطال ولانه قد روي على الجمعة معنى حيث تقدم والامام في الجمعة بعد ويكره ان يصلي المعذورون يوم الجمعة صلاة الظهر بالجماعة وهكذا اهل البيعة لاجماع الامة على ترك الجماعة يوم الجمعة مع ان المعذور لا يخلو عن معذورين لا يمكنهم اثبات الجماعة ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبنى عليها لقوله عليه الصلاة والسلام ما اذ كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا فان ادرك في التشهد او في سجود السهو بنى عليها الجمعة وقال محمد ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر لانه ادرك الجمعة حرة لا اركانا واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته على قول ابي حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام واذا اذن المؤذن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس البيع وتوجهوا الى الجمعة لقوله تعالى اذ النودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذرؤ البيع فاذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذن بين يدي المنبر فاذا فرغ من خطبته اقاموا للسنة المتوارثة **باب العيدين** **وتكبير التشريق** يستحب يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصل فراقبته وبين يوم الصوم ويفتسل ويتطيب كذا السنة ويتوجه الى المصلي ولا يكبر في الطريق عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يكبر لقوله تعالى وليكنوا الله على ما هداكم ولا يحنيفة انه من شعائر الدين فينبغي ان يكون على السكينة والوقار ولا يتفعل قبل صلاة العيد الحديث انه دائ قوموا يصلوا قبل صلاة العيد فقال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العيد فلم يتفعل قبله فقيل له الاتمى فقال اخشى ان اكون من الذين قيل نزل فيه ارايت الذي نهى عبدا اذا صلى فاذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس

بطلت صلوة

في صلاة الجمعة

ويستأجر وليس احسن ثيابا

دخل

دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وسلم ادى صلاة العيد وقت صلاة الضحى قال مشايخنا انها صلاة الضحى اوتت بالجماعة ويصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الاحرام وثلاثا بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ويكبر تكبيرة الركوع ثم يقرأ في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ منها كبر ثلاثا وكبر اربعة برقع بها وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو اختيار علما ثنا وعامة البلاد انما تفعل اليوم بقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وانما رجع علما وثنا تكبير ابن مسعود رضي الله عنه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى العيد اقبل عليهم بوجهه وقال اربع تكبيرات الخبايا ولا تسهواوا التكبير ذكر مسنون فيفتحه بركعة الاولى كالثانية ويختم به في الركعة الاخيرة كالقنوت وعن ابن عباس سبعا وخمسا وسبعا وستا وعنه مثل قول ابن مسعود وعن علي رضي الله عنه يكبر في الفطر احدى عشرة ستا في الاولى وخمسا في الاخيرة ويبدأ بالقراءة في الركعتين وفي الاضحية خمسا ثلاثا في الاولى وستين في الاخيرة ويبدأ بالقراءة فيها ويرفع يديه في تكبيرات العيد بالاجماع ويخطب الامام بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها كذا السنة ومن فاته صلاة العيد مع الامام لم يقضها لان الجهر شرط فان غم الهلال على الناس فشهدوا عند الامام بروية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد لقوله صلى الله عليه وسلم فطر كل يوم تقطرون واضحا كل يوم تتحقق فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يصل بعده لانه الضرورة في تأخير عن اليوم الاول مع ان وقت اليوم الاول قضا فقط لا تخاد يوم الفطر ويستحب في يوم الاضحية الغسل والمطيب ويؤخر الى ما بعد الصلوة تحقيقا لاجابة الضيافة من الذبايح ويتوجه الى المصلي وهو يكبر لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معلومات وقوله تعالى في ايام معدودات ويصلي ركعتين يخطب بعدهما خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبير التشريق ويصليها خذا او بعد خذا ان كان عذرا لان ايام النحر ثلاثة اولها اقصاها افضل كذا روى عن الصحابة ولا يصليها في الرابع وتكبير التشريق اوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة واخره بعقب العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابن مسعود وقال لا الى اخر صلاة العصر من ايام التشريق وهو قول علي رضي الله عنه رجحنا قوله بالكثر والاحتياط في العبادة الاخذ بالاكثرة ولا يحنيفة ان الاخفاء اولي والجهر بخلاف الدليل فالاحتياط

واذكر الله

للسنة المتوارة

بالاخذ بالاقول والتكبير عقب الصلوات المفروضة **باب صلاة الكسوف**
والله اكبر الله اكبر والله اكبر الله اكبر والله اكبر الله اكبر الله اكبر
على الرجال في الصلوة المكتوبات في الجماعات عند اي حنيقة رحمه الله لانه من شعار
الدين فيجب عليهم كالجمعة وقال ابو يوسف ومحمد كل من صلى المكتوبة فعليه التكبير
لان ذكر الشرح عقب الصلوة فكان كسجد في السهو والتكسية فان نسي الامام التكبير
كبر والانه يؤدى في اثر حرمة الصلوة لا في حرمة الصلوة **باب صلاة الكسوف**
اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع
واحد وقال الشافعي ركوعان فقد روي كلاهما في الحديث وما قلناه اقبس
ويطول القراءة فيها ويخفي وقال لا يجزئ اعتبار بالجمعة ولنا قوله عليه الصلوة
والسلام صلوة النهار صلاته يدعوا حتى تجلي الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا رأيتم من هذه الاقراص شيئا فارتعبو الى الله تعالى بالثناء ويصل
بهم الامام الذي يصلي الجمعة فان لم يحضر الامام صلاها الناس فادى لان الاجتماع
بدون الامام يفيض الى الشئ وليس في خسوف القمر جماعة انما يصلي كل واحد وحده
لان الاجتماع بالليل يشق وليس في الكسوف خطبة **باب الاستسقاء**
قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس
وحدا ناجزا وانما الاستسقاء الدعاء والاستسقاء وقال لا يصلي الامام
ركعتين يجهر فيها بالقراءة فيخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقب
الامام بداهه ولا يقبل السلام اريدتهم لحدث ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى في الاستسقاء ركعتين ولا يجنيفة رحمه الله ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه خرج للاستسقاء فلم يكن الا الدعاء والتضرع فلما
تركه وقع وفعله اخرى دل انه ليس بواجب وبه يحتج انه لا يقبل الرد ولا يحضر
اهل الذمة الاستسقاء لان الخروج لطلب الرحمة وخروجهم ليس بسبب الرحمة
باب قيام شهر رمضان يستحب ان يصلي الامام بالجماعة في كل ليلة
من رمضان عشرين ركعة بخمس ركعات كل ركعة تسليمتان للسنة المتوارة
ويجلس بين كل ركعتين مقدار ركعة فربما يترجم ولا يصلي الورد جماعة في غير
رمضان كذا السنة المأثورة **باب صلاة الخوف** اذا اشتد الخوف
جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه فصلى هذه
الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة الثانية مضى هذه
الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة

استسقاء

ويجزي

وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصالوا
وحدا ثانيا ركعة وسجدتين بخمس ركعات وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو
جاءت الطائفة الاخرى فصالوا ركعة بقراءة لانهم مسبوقون وتشهدوا وسلموا
ومضوا الى وجه العدو وان كان الامام مقبلا صلى بالطائفة الاولى ركعتين من
المغرب وبالثانية ركعة وهذا الوجه اولى عندنا لانه اوفق لظاهر الكتاب فلا
يجوز الصلوة مع المقاتلة لانه عمل كثير ولو جاز لما اخرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم اربع صلوات يوم الخندق وانما اشتد الخوف صلوا وحدا ثانيا بكون
بالركوع والسجود الى اي جهة شاؤا اذ لم يقدر على التوجه الى القبلة للمغرب
باب صلاة الجنائز اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن
لانه الافضل كما في القبر لقن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم
بشهادة ان لا اله الا الله فاذا مات شدوا حبيبه وغصوا عينيه فاذا
ارادوا غسله وضوه على سريره وجعلوا على عورته خرقة ونزعوا ثيابه
ووضوه ولا يفيض ولا يستنشق لان اخراج الماء منه معشر ثم يفيض
الماء عليه ويجتره بريرة وترأف عليه ويغلى الماء بالسدر او بالخرص فان لم يكن
فالماء فماء الفراح ويفسل راسه وحبيته بالحطمي تقية وتطهرا ثم يفيض على شقه
الايسر فيفسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم
ثم يفيض على شقه الايمن فيفسل بالماء حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت
منه ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه مسحا رقيقا فان خرج منه شيء غسله
ولا يعيد غسله روي ذلك عن ابراهيم وعطاء وفيه بداية بالميا من وتقية
للبيت وتحقيق الغسل ويجعل الخنوط في راسه وحبيته والكافور على مسخده
لان التطيب سنة واولى المواضع بالتطيب المساجد والسنة ان يكفن الرجل
في ثلثة اثواب لاندري ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض
سحولية وان افترضوا على ثوبين جاز لان المقصود هو الست وكرام اللب وقد
حصل ويلق اللقافة بالجانب الايسر ثم بالجانب الايمن فاذا ارادوا ان لا ينشئ الكفن
عنه عقدوه وتكفن المرأة في خمسة اثواب لما روي ام عطية اذ النبي صلى الله
عليه وسلم كفن ابنته رقية في خمسة اثواب ويكون ذلك اذا راها وفيها وخمار
وخرقة تربطها فوق ثديها ولقافة وان افترضوا على ثلثة اثواب جاز ويجعل
شعرها على صدرها ولا يبرح شعر المرأة ولا حبيته الرجل وقالت عائشة
رضي الله عنها لا تنصون موتاكم ولا يقص ظفر ولا شعر لانا ندفن معه

لانهم احقون

وبالثانية ركعتين
ويصلي بالطائفة
الاولى ركعتين

وعند الشافعي

متعددة

هكذا ثلث شرايح

المرأة وان

ويجوز الاكفان قبل ان يدرك فيها وتر فاذا فرغوا منه صلوا عليه واولى الناس بالصلاة
 الامام ان حضر لانه الولاية فان لم يحضر فالقاضي وان لم يحضر فيستحب تقدير امام
 الحي لانه رضى بامامة حيوية ثم الولى فان صلى عليه غير الولى والسلطان اعاد الولى
 لانه لم يحضر دون الولى لحقه فان صلى الولى لا يعاد لانه لو جاز اعاد صلاة الجنازة
 لصليا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وان دفن الميت ولم يصل على عليه صلى الله عليه وسلم ما لم
 يتفقد ثلثة ايام لانه الصلاة على الميت المسلم واجبة والصلاة ان يكبر تكبيرة بحمد
 الله تعالى عقيبها ثم يكبر الثانية ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر الثالثة
 يدعوقها بنفسه والميت والمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم وقد اجتمعت الصحابة
 رضى الله عنهم على اربع تكبيرات قال عمر رضى الله عنه اربع كاربع الظهر ولا يصلى
 على الميت في مسجد جامع لانه لا يؤمن من تلوث المسجد واذا أحلوه على سريعه اخذوا
 بقوايمه الاربع تغطيا له الا كما يحمل الاحمال ويمشون به مسرعين ودون الخبز لان
 التحميل هو السنة فاذا بلغوا الى قبره كره للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع من
 احناق الرجال موافقة للذين يحملون الجنازة واستعداد الاعانهم ويحفر القبر و
 يلحد الحديث المرفوع المحدث لنا والشوق لغيرنا ويدخل الميت مما يلي القبلة فاذا
 وضع في حده قال الذى يضعه باسم الله وعلى ملته رسول الله ويوجهه الى القبلة
 ويحل العقدة لانها انما كانت لتلايشن الكفن وليسوا الذين عليه ويكره
 الاجر والخشب لانها للبقاء والقبر للبلوى والفناء ولا بأس بالقصب ثم بهال
 التراب عليه ويسم القبر ولا يسطح لانه اخبر من راي قبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مستمرا ومن استهل بعد الولادة ستي وغسل وصلى عليه وكفن لانه
 حي كسائر الاحياء فان لم يستهل ادرج في خرقة ولم يصل عليه لانه اقرب الى
 غير المكلفين **باب الشهيد** الشهيد من قتل المشرك او وجد في
 المعركة وبه اثر الجراحه او قتل المسلمون ظلم ولم يجب بقتله دية لانه في معنى
 شهيداء احدوا وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم من ملوهم بكلوهم ودمائهم فاما
 من جرح في سبيل الله تعالى الا ويحى يوم القيامة واوداجه تشعب دما
 اللون لون الدم والريح ريح المسك ويصلى عليه عندنا ولا يغسل واذا استشهد
 الجنب غسل عندنا بغير غسلة وكذلك الصبي وقال لا يغسل لانه لا يطاق الحديث
 في شهيداء احد ولا يحنيفة حديث غسل الملائكة حنظلة ولان شهيداء احد كره
 القتل عنهم ذنوبهم وليس الصبي في معناه ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع
 عنه ثيابه وينزع عنه الغرور والحشو والسلاح ومن ارتث غسل حديث الشهيد

فانما عليه السلام من صلى على من كان في الجهاد فانه له اجر شهيد

لانه وقع الاثر من ان يتغير الكفن

ولا يغسل الميت عليه السلام في شهيداء احد

ما شاء الله انما الكفن

والخليفة

والخليفة فان السعيد بن الربيع وعثمان لم يرتثا فلم يغسلوا وعمر وسعيد بن معاوية
 الله عنهما ارتثا فغسلوا والارتثان ان ياكل او يشرب او يد او يمسح حيا
 حتى يمضي وقت صلوة وهو يعقل او ينقل من المعركة حيا ومن قتل في حد
 او قصاص غسل وصلى عليه لانه ليس في معنى شهيداء احد ومن قتل من
 البغاث او قطاع الطريق لم يصل عليه لكنه يغسل لان علي رضى الله عنه
 لم يصل على البغاث وقال الشافعي رضى الله عنه يغسل لانهم قتلوا كالمجرمين
 ونحوهم **باب الصلاة في الكعبة** الصلاة في الكعبة جائزة فيها
 ونفها لانه في وجهه شطر المسجد الحرام فان صلى الامام جماعة فجعل بعضهم
 ظهره الى ظهر الامام جاز لانه مستقبل شطر المسجد الحرام ومن جعل منهم ظهره
 الى وجه الامام لا يجوز لوجود تقدمه على الامام فاذا صلى الامام في المسجد
 الحرام تحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب
 الى الكعبة من الامام جازت صلوة اذا لم يكن في جانب الامام لانه لا يظهر
 التقدم باختلاف التوجه اليه اذا تقدم يكون بالنسبة الواحدة ومن صلى
 على ظهر الكعبة تجوز لانه توجه نحو هذه البقعة والتوجه اليه تلك البقعة
 المجدودة الى السماء الا ترى انه لو صلى على جبل اعلى من حيطان الكعبة تجوز
كتاب الزكوة الزكوة واجبة على الحر البالغ المسلم العاقل اذا ملك
 نضابا كاملا ملكا تاما و حال عليه الحول ولا تجب على صبي ولا مجنون عندنا
 خلافا للشافعي لقوله عليه الصلوة والسلام من ولي يتيما فليزك ماله ولنا
 انها عبادة فلا تجب على الصبي ولا على المجنون ولا تجب على المكاتب لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا صدقة الا حق ظهر عني ولا غنا الا بالملك ولا ملك للمكاتب
 الذي في رقبته المال ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكوة عليه وقال الشافعي
 رحمه الله يجب لاطلاق النص ولنا انه مشغول بحاجته الاصلية وهو دفع
 الهلاك فلا يجب عليه كتاب البذلة والمهنة وليس في دور السكنى وثياب البدن
 واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدم وسلاح الاستعمال زكوة لانها
 غير فاضلة وقال صلى الله عليه وسلم عفوت لكم صدقة الخيل والرقيق ولا يجزئ
 لانه اذا اداه الزكوة الابنية مقارنة لعزل مقدار الواجب لان العبادة لا تجزئ الا بالخل
 قال الله تعالى وما امرؤ الا لعبد والله يحب الصالحين الذين ومن تصدق
 بجميع ماله لا ينوئ الزكوة سقط فرضها عنه لان الواجب جزء من النصاب وقد
 ادى **باب زكوة الابل** ليس في اقل من خمسة ودم من الابل المسائمة صدقة

فانما عليه السلام من صلى على من كان في الجهاد فانه له اجر شهيد

ولا يغسل الميت عليه السلام في شهيداء احد

ما شاء الله انما الكفن

فصل في الكفار قال لا تكتنهم اخوانا كلفنا ففصلنا هم بغيرهم

الكعبة معنى غني

كالصلوة والصوم

لانه عبادة فلا تجزئ

فاذا بلغت خمسا وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرة ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شاة الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين كذا روى في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بعض آل حزم ثم تضاف الفريضة ففي الحول شاة مع الحقتين وفي العشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلث شاة وفي العشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقات وفي خمس عشرة ثلث شاة وفي العشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستين ففيها اربع حقات الى مائتين ثم تضاف الفريضة هكذا وعند الشافعي رحمه الله يعتبر في الزيادة على مائة وعشرين في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين بنت لبون حديث عن حماد بن ابى حمزة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما زاد على مائة وعشرين فاذا كانت اكثر من ذلك ففي كل خمس شاة والنجس كالعرب سوار العموم اسم الابل اياها في قوله عليه الصلوة والسلام في كل خمسين من الابل السائمة شاة **باب** **صدقة البقر** ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تبيع او تبعية وفي اربعين مسنة او مسنة فان زاد على الاربعين ففي الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثلثين نصف عشر مسنة وقال لا شيء في البقر الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبيعان او تبيعتان ثم في كل ثلثين تبيع او تبعية وفي كل اربعين مس او مسنة لها ان ايجاب الشقص بخلاف اصول الزكوة وعند ابي حنيفة مثل قولها والجواميس والبقر سوار لا شاة اسم البقر عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضاه عنه لما بعث الى اليمن فقال اخذ في كل ثلثين من البقر تبيع او تبعية وفي كل اربعين مس او مسنة **باب** **صدقة الغنم** ليس في اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان

الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة كذا اكتب ابو بكر رضي الله عنه كتاب الصدقات لا ترضى الله عنه والمعز والضمان سوار لشول اسم الغنم اياها **باب** **الخيول** وعندها اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان يشاء اوى من كل فرس دينار وان شاء فورها وادى من كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها منفرة زكوة وقال لا زكوة في الخيل لقوله عليه الصلوة والسلام عَفَوْتُ لَكُمْ صَدَقَةَ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ولا يجنب حديث ابن الزبير عن جابر بن عبد الله الى النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل فرس سائمة دينار او عشرة دراهم وليس في الرابطة شيء ولا زكوة في البغال والحمير لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في النخلة ولا في الجبهة ولا في الكسعة صدقة قيل النخلة الرقيق والجبهة الخيل والكمير الحمير وليس في الحملان والفصال والمجايل صدقة عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون معها كبد او ابو يوسف يجب فيها واحدة منها لابي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم ها تواربع عشر امواكم ولها ان جنس لا يؤخذ منه في الصدقة فلا يجب فيها وعن ابي حنيفة في هذا الثلثة اقول اخرها مثل قول محمد فان وجب في ابله من فلم يوجد اخذ الافضل ورد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل واخذ القيمة يجوز عندنا وعند الشافعي لا يجوز وليس في الجوامل والعلوفه صدقة لانها ليست من السائمة ولا يخذ المصدق خيار المال ولا ذلته نظرا للمجانين ويأخذ الوسط لان الوسط اعدل المستقاة من جنس النصاب في ثلث الحول يضم اليه عندنا خلافا للشافعي والا لا يربح تضم والمستقاة بخلاف جنسه لا يضم فان اعطى السائمة بضيف الحول او اكثر فلا زكوة فيها لان جهة كفاها سائمة لم ترجع فلا يجب والزكوة عند ابي حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في النفا دون العفولان وجوده وعدمه سواء وعند محمد رحمه الله في الكل لان الكل نعمة واذا هلك الما بعد وجوب الزكوة سقطت وعند الشافعي رحمه الله اذا هلك بعد التقريط لا تسقط لانه صار مائلا ان الواجب جز من النصاب وقد هلك فتعذر رداء الواجب واذا قدم الزكوة على الحول وهو مالك للنصاب يجوز لوجوده بعد السبب لانه مال سبب لانه الزكوة يضاف اليه **باب** **الفضة** ليس فيما دون مائتي درهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم للحديث المعروف ولا شيء في الزيادة عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعين درهما فيجب درهم وقال لا يجب في الزيادة بقدره لقوله صلى الله

وفي الاناث واحد
روايات
فلا صورة السائمة الا ان يكون
من الحملان او ثلثين من الجواميس او
خمس وعشرين من الفصال او
عشرة ولا يخذ على الحول الا في قول
ابو حنيفة ومحمد لا ينفق حتى اذا
قال ابا حنيفة ينفق حتى اذا
حال حول من حين ملك يجبي
الزكوة

عليه وسلم في الورق ربع العشر مطلقا ولا يحنيفة رحمه الله ان في ايجاب الكسور تقنيا
وما دون هذا التصديق مد فوع في الزكوة واذا كان الغالب على الورق القصة فهو في
حكم القصة لان العبرة للغالب وان كان الغالب على الورق العشر فهو في حكم السبعة
يعتبران يبلغ قيمتها نصابا **باب زكوة الذهب** ليس فيها دون عشر من
مثقالا صدقة فاذا كانت عشر من مثقالا او حال عليها الحول ففيها نصف مثقال
ثمة كل اربع مثاقيل ربع العشر وليس فيها دون صدقة عند اي حنيفة رحمه الله
وفي تبر الذهب والفضة وحليها واوانيها الزكوة وقال الشافعي لا زكوة في الحلي
لان اعد للابتدال كالنصاب ولما قوله صلى الله عليه وسلم لعلي يا علي ليس عليك
في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ عشرين مثقالا ففيها
نصف مثقال **باب زكوة المروض** الزكوة واجبة في عروض التجارة
اي شيء كانت بعد ان تبلغ قيمتها نصابا من الذهب او الورق يقوم بما هو
انفع للفقراء نظرا لم النصاب اذا كان كاملا في طرف الحول نقصا في خلال الحول
لايض لان اصل المال باق والكمال لا يفقده سببا وذلك في ابتداء الحول ولو لم يمت
الحكم وذلك في اخر الحول وتضم قيمة المروض الى الذهب والفضة لان الكل
للتجارة الا ان الحج من للتجارة وضعا وعيها جعلها ويضم الذهب الى الفضة
بالقيمة عند اي حنيفة وقال ايضا بالاجزاء لان الشرع اعتبر الاجزاء في كل فرد
منها ولما ان المعتبر الفنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا على ظهر
غنى والغنى بالمالية لا بالاجزاء **باب زكوة الزروع والثمار** قال اي حنيفة
في قليل ما اخرجته الارض وكثرة العشر سواسي سبيح او سقته السماء الا لخبث
والقصب والحشيش لقوله صلى الله عليه وسلم ما سقته السماء فقيه العشر
وما سقى بغرب او دالية او سانية فقيه العشر وقال لا يجب العشر الا فيما
له ثمر باقية للحديث ليس في الخضراوات صدقة ولا حجة لها فيه لانها يحتمل
ان تنفق زكوة التجارة والوسق ستون صاعا بضاع النبي صلى الله عليه وسلم
وليس في الخضراواتها شيء وما سقى بغرب او دالية او سانية فقيه نصف
العشر في القولين وقال ابو يوسف في الزعفران والقطن وما لا يدخل تحت
الوسق يعتبران يبلغ قيمته قيمة او سق من ادنى ما يدخل تحت الوسق اعتبارا
بالنصاب المذكور في الحديث من حيث المعنى وقال محمد بن نصابه خمسة امثال من
اعلى ما يقدر به نوعه وفي القطن خمسة احوال وفي الزعفران خمسة املاء
وفي العسل اذا اخذ من ارض العشر العشر لانه النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب البذلة والمنشور
في زكوة الذهب والفضة
والنصاب في زكوة الذهب
والنصاب في زكوة الفضة
والنصاب في زكوة المروض
والنصاب في زكوة الزروع
والنصاب في زكوة الثمار
والنصاب في زكوة العسل

كان ياخذ العشر من خلايا كان يحبسها فمعه اي حنيفة يجب في قليله وكثيره لان عند
النصاب ليس بشيء وعند اي يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة زقاق وعند
محمد لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون رطلا وليس في الخارج
من ارض الخارج شيء لان الخارج من نزل الارض والعشر مع الخارج لا يجتمعان
في ارض واحدة **باب من يجوز دفع المصروف الى الفقير** لا يجوز دفع المصروف الى الفقير
يخبر قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها
الاية سقط من الاصناف الثمانية المذكورة في الاية المؤلفة قلوبهم باجاء الصفا
رضي الله عنهم في صدقة خلافة ابى بكر رضي الله عنه والفقير من له ادنى شيء و
المساكين من لا شيء له وقد قيل على القلب والعامل يدفع اليه بقدر عمله كفاية
له والرقاب المكاتبون يصرف منها في فك رقابهم والعامل من لزمه دين
وفي سبيل الله منقطع القزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في
مكان لا شيء له فيه ولما لا ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يصرف الى صنف
واحد وقال الشافعي لا يجوز الاداء الى صنف واحد لظاهر النسخ ولما
ان هذا بيان المصروف كما في قوله صلى الله عليه وسلم فليستين بثلاثة اجزاء
ولا يجوز دفع الزكوة الى ذي لقوله صلى الله عليه وسلم خذها من اغنياء
وردها الى فقراءهم والمأخوذ من اغنياء المسلمين فيصرف الى فقراءهم ولا
يعني بها مسجد ولا يفتن بها ميت ولا يشتري بها رقية لعق لاني الايتام
ما يورثه ولا يدفع الى غني لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة
لغني ولا ذى مرة سوى ولا يدفع زكوة ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى
ولده وولد ولده وان سفل لان هذا ليس بايتام من كل وجه ولا الى امرئ
ولا المرأة الى زوجها عند اي حنيفة رحمه الله لان الاموال بينهما مشتركة ولهذا
لا يجوز قول شهادة احدها للآخر وعندهما يجوز دفع الزكوة الى زوجها احتيا
لحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سألت عن دفع الصدقة
الى عبد الله فقال صلى الله عليه وسلم لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة
ولا يحنيفة رحمه الله يحتمل ان هذا في صدقة التطوع ولا يدفع الى مكاتبه
ولا الى مملوكه ولا الى ام ولده لانه ليس بايتام ولا الى مملوك غني ولا الى
ولد غني اذا كان صغيرا لانه اداه الى غني من وجه ولا يدفع الى بني هاشم
لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم ان الله تعالى حرم عليكم اوساخ
الناس وعوضكم منها بخمسين الخمس من الغنيمة وآل هاشم هم آل علي وآل

بدل
الصدقة

ظاهر النص

وكان الرد واجبا
فقره المسلمين

ولا الى امه وامه
وان علت مع

لا يقبل شهادة
احدهما لصاحبه

نصاب الزكوة

عباس والجعفر والاعقيل وآل الحارث ابنا عبد المطلب ومواليهم رضي الله عنهم لان
كلهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف الامن ابطل النضر فرائسهم وهم بنو الهب
واذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا فربما يتبين انه غني او هاشمي او كما فرأى وقع في
ظلمة فبان انه ابوه او جده او ولده فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف يعيد لانه
ظهر خطأ وهه بيقين **قلت** ولنا حديث معن بن يزيد ان اباة وكل رجلا يدفع
الزكاة فدفعت الزكاة الى معن فاجتصمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معن
لَكَ مَا اخَذْتَ وَيَا يَزِيدُ لَكَ مَا نَوَيْتَ وَلَوْ تَبَيَّنَ اَنْ جَدَّه او مَكَاتِبَهُ لَا يَجُوزُ
لَاَنْهُ لَمْ يَوْجَدْ اَلَا يَتَارُ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ اِلَى مَنْ يَمْلِكُ نَصَابًا مِنْ اَيِّ مَالٍ كَانَ
لَاَنْهُ غَنِيٌّ وَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ اِلَى مَنْ يَمْلِكُ اَقْلَ مِنْ ذَلِكَ وَانْ كَانَ صَاحِبُهَا مَكْنِيًّا
وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ لِمَنْ لَمْ يَشْرُقْ اِلَّا فِي دَرَاهِمٍ قَلِيلَةٍ كَيْفَ ذَلِكَ
قَالَ اِنْ يَكُونُ لَهُ الدَّارُ وَالْخَادِمُ وَالْكَرَاعُ وَالسَّلَاحُ وَكَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْ بَيْعِ ذَلِكَ
وَيَكْرَهُ نَقْلَ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ اِلَى بَلَدٍ وَانْما تَفَرَّقَ صَدَقَةٌ كُلُّ قَوْمٍ فِيهَا لِقَوْلِهِ صَلَّى
الله عليه وسلم اخذها من اغنيائهم وردها في فقرائهم **الا** ان ينقلها الاصل
الى قرابته او الى قومهم احوح من اهل بلده لان حق القرابة **اولى** **باب**
صدقة الفطر صدقة الفطر واجبة لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل
حر وعبد صغير وكبير نصف صاع من بر أو صاع غنم شعير أو صاعًا
من تمر أو شترط ان يكون من يجب عليه حرًا مسلمًا يملك مقدار النصاب فاضلا
عن مملكته وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة لان هذه الاشياء
لا يتباع ويفتقر اليها وهي سبب الخرج وعليه ان يؤدي من نفسه واولاده
الصغار وعن ماله اليك بالنص ولا يؤدي عن زوجته ولا عن اولاده الكبار
لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن متوئون وليس عليه مؤنة ولده الكبير
ولا مؤنة زوجته على الاطلاق فانه لا يجب عليه اجرة الطبيب في الحمام لاجلها
واذا كان عبد بين شركيين لا فطرة على احد منها لانه ليس في مؤنة كل واحد
منها مطلقا ويؤدي المسلم الصدقة عن عبده الكافر لعموم قوله عليه الصلوة
او صاع من زبيب كذا روى الحسن بن زياد واسد بن عمرو عن ابي حنيفة و
هو قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وهو الاحوط وفي الجامع الصغير نصف
صاع من زبيب لانه كله مأكول كالتمر ووجه ظاهر الرواية انه في التقدير
يقصر فكان كالشعير والصاع عند ابي حنيفة ثمانية ارطال بالعراق وقال

فقاله

قاصدا

ومحمد

الاول

ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث بطل وقيل لا اختلاف بينهم لان الرطل عند ابي حنيفة ثمانية
الله عشرة ارطال وعند ابو يوسف ثلثون ارطال او وجوب صدقة الفطر
تعلق بطولع الفجر من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب عليه صدقة الفطر
ومن اسلم او ولد بعد طولع الفجر من يوم الفطر لم تجب فطرته لان سببه الفطر
والفطر انما يكون عند طولع الفجر من اول يوم من شوال وعند الشافعي المعتبر
غروب الشمس من اخر يوم من رمضان لان الفطر الدائم من ذلك الوقت كما
نقول انه لا يسمى فطر الا ان الصوم لا يتصور فيه وانما الفطر باليوم والمستحب
للناس ان يخرجون الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لقوله صلى الله عليه
وسلم اغنوه عن المسئلة في هذا اليوم وان قدموها قبل يوم الفطر جاز
وعند بعضهم لا يجوز لعدم السبب وهو الفطر وان اخرجوها يوم الفطر
لم تنقط وعليهم اخرجها لان الواجب يبقى من غير دليل **كتاب**
الصوم الصوم ضربان واجب وفطر فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان
معين كصوم رمضان والنية بالمعين فيجوز صومته من الليل وبينه من النهار
الى وقت الزوال وقال الشافعي لا يجوز الا بنية من الليل لقوله صلى الله عليه
وسلم لا صيام لمن لم ينفق الصيام من الليل ولما ان النية للتعين اوله
عجاءة وانه متعين وقد صار عبادة لوجود النية في اكثر النيات والضرب الثاني
ما يجب في الذمة كقضاء رمضان والنداء الذي هو غير معين فلا يجوز الا
بنية من الليل ليحصل التعين والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال لما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل على بعض نسائه ويقول هل بات عندك
من طعام فان قلن نعم اكل وان قلن لا فقال اني اذ الصائم وينبغي للناس ان
يلتصوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان لانه معلوم وجوب الصوم
فاذا ماؤه صاموا وان غم عليهم الهلال اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم
صاموا لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرويية وافطروا الرويية فان غم
عليكم الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ومن رآه هلال رمضان وحده
صام وان لم يقبل الامام شهادة بالروية وان كان في السماء علة قبل الامام شهادة
الواحد العدل لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعرابي برؤية الهلال
رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا لانه شهد على نفسه قصدا وان لم يكن
بالساعة علة لم يقبل شهادة احد حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان من دونه
لو اخرج كان مكذبا بالظاهر ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب

واما الفطر

اليوم

الشمس لقوله تعالى قال لا تباشروهن وانفقوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين
 لكم الخط الابيض من الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل كما قال
 امية بن ابى الصلت الثقفي والخط الابيض لون الصبح منفق والخط الاسود
 لون الليل مطبوم والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والمباشرة بها
 مع النية لقوله تعالى قال لا تباشروهن وانفقوا ما كتب الله لكم وكلوا
 واشربوا حتى يتبين لكم الى قوله اتموا الصيام الى الليل عرفه بالالف واللام
 فينصرف الى الصيام عن الاشياء المذكورة فانه اكل الصيام او شرب او جامع ناسيا
 لم يفطر لقوله عليه الصلوة والسلام لذلك الرجل نزل على صومك فاما اطعم الله
 فانه احتل او اجمعه او فاء فلا يفطر الحديث المرفوع ثبت لا يفطر الصيام القبيح والحج
 والاختلام واه استقاء فعليه القضاء لحديث ابي هريرة يرفعه الى النبي صلى الله
 عليه وسلم من استقاء فعليه القضاء ولو فطر الى فريخ اخره فامني لا يفطر صومه
 لان المباشرة قاصرة وكذلك اذا دهن او كحل او قبل لان احدي القطرات
 الثلاث توجد فان قبل او لمس فانزل فعليه القضاء كمال المباشرة معنى لا صورة
 ولا باس بالقبلة اذا امن على نفسه ويكره ان لم يامن حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض نساءه وهو صائم وكان ملكهم
 لا يربوا من اتبع الحصة او النواة والحديد فطر لوجوه الاكل ولا كفارة عليه
 لانه ليس في معنى ما ورد به النص بايجاب الكفارة ولو جامع حامدا في احد
 السبيلين او اكل او شرب ما يتغذى به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة
 اما القضاء لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى
 فلما وجب القضاء على المعذور اذا افطر فعلى غيره المعذور او لى واما الكفا
 لحديث الاعراب في الوقاع لانه تحفسد للصوم لانه وقاع وقد وجد الا فطر
 الكامل في الاكل والشرب لوجود صورته ومعناه وليس في افساد صوم غير
 رمضان كفارة لانه لم يمتك حرمة الشهر فلا يكون في معنى حديث الاعراب ومن جلع
 فيها دون الفرج فانزل فعليه القضاء كمال المباشرة ولا كفارة عليه لانه دون الجماع
 الذي علق به الكفارة في حديث الاعراب فان احتقن او استعطر او قطر
 في اذنه او دأى جايعة او امة بدوا فوصل الى جوفه او دماخه افطر للحديث
 الفطر ما يدخل ولا ياكل معنى في النفع الواصل الى الباطن بالادخال وان
 افطر في اجليده لم يفطر عند ابي حنيفة لان الواصل الى الجوف لم يوجد لان
 البول الى المثانة يتراشح عند ابي يوسف فيقطر سندا لا بالحقنة ومن ذاق

شعر

الارب
العضو

الاول
لوجود

شي

يصل

شي يفطره ويكره له ذلك لانه لم يصل الى الجوف ويكره للمرأة ان تمضع الطعام لصبيها
 اذا كان لها منه بد لانه يفرض للصوم على الفساد ومضغ العلك يكره كذلك ولا يفطر
 لانه لم يصل الى الجوف للمريض في رمضان يخاف ان صام اذاه ومنه افطر وقضوا لاطلاق
 قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر وان كان مسافرا لا يستظر بالصوم
 فصومه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم من فاته صوم يوم من رمضان لم
 يقضه يقضه في ايامه كلها وان افطر وقضى جاز لقوله تعالى عدة من ايام اخر
 ولم يقدر اواذ اصح المريض او اقام للمساكين ما تالزمها القضاء بقدر الصحة
 والاقامة لان القدرة وجدت بهذا القدر وقضاء رمضان ان شاء فرتقه
 وان شاء ما بعده لقوله تعالى عدة من ايام اخر فان لم يقض حتى دخل رمضان
 اخر صام الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه لانه قدر على القضاء والاطلاق
 قوله تعالى عدة من ايام اخر الحامل والمرضع اذا خافا على ولدهما افطرا
 وقضتا كالمريض ولا فدية عليهما لانهما قادرتان على القضاء والشيخ الغافق الذي
 لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما في الكفارات لانه لا يقدر
 على القضاء قال ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
 طعام مسكين قال يطيقونه ولا يطيقونه ومن مات وعليه قضاء رمضان
 فادعى به اطعم عنه وليته لكل يوم مسكينا لانه لا يقدر على القضاء ومن دخل
 في صوم التطوع او في صلوة التطوع ثم افسدها قضاها وقال الشافعي لا شيء
 عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لتلك المرأة التي قالت كنت صائمة الا اني كرهت
 ان ردت سورك قال صلى الله عليه وسلم ان شئت قضيت وان شئت لا ولنا
 قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وحفصة وكانتا صائمتين متطوعتين
 افطرا واقضيا يوم ما مكانه وهذا الذي لا اخذ لانه محرم ترك القضاء وذلك
 مبيح ترك القضاء والعمل بالمحرم اولى واذ ابلغ الصبي واسلم الكافر في رمضان
 امسكا بنية يومها او صابا ما بعده لان النبي صلى الله عليه وسلم امر مناديا ينادي
 الا من اكل منكم فلا ياكل بنية يومه ومن لم ياكل فليصم ولم يقضيا
 ما مضى لان صوم ذلك اليوم لم يكن واجبا عليه لو من اعني عليه في رمضان
 لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاعشاء لانه نواه من الليل وقضى ما بعده
 لعدم النية واذا افاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه لانه قد طول
 وقد يقصر فان قصر فهو كالاغناء وان طال واستوعب لا يقضى كالصبي واذا
 حاصت المرأة او تنفست افطرت وقضت حديث عائشة رضي الله عنها

لغيره تعالى
 من غير ان
 المسافر
 من غير ان
 من غير ان

كافي الكفا

فقال النبي

الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فان قديم المسافر وطهرت الحائض في بعض
النهار امسكا عن الطعام والشراب بقية يومها وان شح وهو يظن ان الفجر لم يطلع او
افطر وهو يرى ان الشمس قد غابت فربما تبين انها لم تغرب او قد طلع الفجر ففرض ذلك
اليوم لوجود الافطار ولا كفارة عليه لقصور الحيازة ومن رآه هلال الفطر وحده
لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم فطر كل يوم تفطرون واذا كان بالشاء علة
لم تقبل الشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه شهادة بحق العباد لانهم ينتفون
بالفطر في الدنيا وان لم يكن بالشاء علة لا تقبل الشهادة جماعة يقع العلم
بخبرهم لان خبر القليل يكون مخالفا للجماعة **باب الاعتكاف**
الاعتكاف مستحب اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو النبي في المسجد
مع الصوم لحديث علي رضي الله عنه لا اعتكاف الا بالصوم ويشترط ثبوت الاعتكاف
ايضا لان الاعمال بالنيات ويحرم على المعتكف الوطى والمسهة والقبلة لقوله تعالى
ولا تبازروهن وانتم عاكفون في المساجد ولا يخرج من المسجد الحاجه الانسان
او الجمعة لان الخروج ينافي في اللبس ولا بأس بان يبيع ويباع في المسجد من غير خضوع
السلعة لمكان الضرورة ولا يتكلم الا بخبر لقوله تعالى قل ليعبادي يقولوا التي هي
احسن وبكره له الصمت والاولى له الذكر فان جامع المعتكف ليلادها ان
بطل اعتكافه لا طلاق قوله تعالى ولا تبازروهن وانتم عاكفون في المساجد
ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام معدودة لزمه اعتكافها بلباسها الا باسم
الايام ينتظم ما بازاتها من الليالي عرفا نقول ما رايت منذ عشرة ايام خلت
الليالي المختلفة ويكون متابعا في الشهر وان لم يشترط التتابع لان اسم الشهر تناول
الايام والليالي المتواليه المتابعة **كتاب الحج** واجب على الاحرار
البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة في مكة لمن للسكن
وما لا بد منه ومن نفقة عياله الى حين هوده وكان الطريق اما لقوله تعالى
لقله تعالى ويثب على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والمستطيع
هو الموصوف بهذه الاوصاف ويعتبر للمرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوج
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تصافر
فوق ثلثة ايام ولياليها الا ان يكون معها ابوها او زوجها او اخوها او ذو حجر
محرم منها الا اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلثة ايام لانها لا تكون مسافرة و
المواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان الا محرم بالما روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام الحجة واهل

امور

ما ما اوتاسيا

لان الشهر اسم للايام
والليالي

بجد فون ولاه اهل اليمن يلمون في رواية لاهل العراق ذات عرق هكهن هكهن ولمن من هكهن
اهلهم لمن اراد الحج والعرة وان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز قيل في قوله واما
الحج والعرة فانه اتمام الحج ان يحرم الرجل من دويرة اهله ومن كان عكة فيقاتم
في الحج الحرم ليجرم من دويرة اهله وفي العرة الحلال لان عايشة رضي الله عنها امرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان تهبل بالعمة من الشعم واذ اراد الاحرام اغتسل او توشأ
والفضل افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل واحرم وليس ثوبين جديدين
او غسيلين اذ اراد ذاك السنة ومضى طيبا اذ كان له قالت عايشة رضي الله
عنها كنت اطيع احرام رسول الله قبل اهلاله وصلى ركعتين لقوله تعالى واشعقوا
بالصبرة الصلوة وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني واما يدعي
استعانة بالله تعالى وفيما له القول كما قال ابراهيم صلوات الله على ابني البيت
ربنا تقبل منا ثم يلي عقيب صلوة كذلك المروي فان كان مفردا بالحج ينوي
باللبية الحج والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك
ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه الكلمات
للسنة المتوارثة وان زاد جاز روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال انسي
الناس ام طال عليهم العهد ان يقولوا لبيك بعدد التراب فاذا بقي ناولا للاحرام
صار محرم ما كالمكبر للصلاة فيسقي ما نهى الله عنه من الرفث والفسوق
الحبال ولا يقتل الصيد لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشرب اليه
ولا يدل عليه لقوله صلى الله عليه وسلم حديث ابي قتادة انه اصاب جارا و
وهو جلال واصحابه محرمون فقال صلى الله عليه وسلم هل اعنتم هل اشركتم
فقالوا لا فقال كلوا اذا ولا يلبس قميصا ولا شر او يلا ولا عمامة ولا قلنسوة
ولا قباء ولا حفي الا ان يجد الثعلين فيقطعها اسفل الكعبين لانا اني
ورد عن لبس الحنف والمخيط ولا يغطي راسه ولا وجهه لقوله صلى الله
عليه وسلم احرام المرأة في وجهها وازحام الرجل في راسه ولا يمس طيبا لقوله
صلى الله عليه وسلم المحرم الشعث الثفل ولا يجاق راسه ولا شعره به
ولا يقص من لحيته ولا من ظفره لانه يزيل الشعث ولا يلبس ثوبا مصبوغا
بورس ولا زعفران ولا عصفرا لانه تطيب الا ان يكون غسلا لا ينفذ
ولا بأس بان يشد في وسط الهيئ ان لا يكون لبا ولا يفسل راسه ولا
لحيته بالخطمي لانه تطيب ولا بأس بان يغتسل ويدخل الحمام ويستظل
بالبيت والحمل لانهم كانوا لا ينهون عن ذلك ومكث من التلبية عقيب الصلوة

وكما علا شفا وهبط واديا اولقى وكبانا وبالا حجار كذا روي عن الصحابة رضي الله عنهم
 فاذا دخل مكة ابتدا بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهلل ثم ابتدا بالحج الاسود
 فاستلمه او استقبله ان لم يمكنه وكبر ورفع يديه وقبله ان استطاع من غير ان
 يؤذى مسلماً الا بالبرص صلى الله عليه وسلم قبله واستلمه قال لعمر رضي الله عنه
 انك لرجل قوي وانك لتؤذى الضعيف فاذا وجدت مسلماً كافاً سلم والافق
 وكبر وهلل ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع رداءه قبل ذلك كذلك
 السنة ويطوف بالبيت سبعة اشواط من وراء الحطيم قال صلى الله عليه وسلم
 الحطيم من البيت ويرمل في الاشواط الثلاث الاول ويمشي فيما بقي على هينته
 كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستلم الحجر كما امر به ان استطاع
 ويحتم بالاستلام الطواف ثم ياتي بالمقام فيصلي عنده ركعتين لقوله تعالى
 اتخذوا من مقام ابن ابراهيم مصلين او حيث تيسر من المسجد حتى يكون
 اتها بركعتي الطواف صلاتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حائط وفي
 هذا الطواف طواف القدوم والتحية وهو السنة وليس بواجب لان الواجب
 هو طواف الزيارة والمراد من قوله تعالى ثم ليقتضوا تقمهم ولينفوا نذرتهم
 وليطوفوا بالبيت العتيق ذكر هذه الجملة بكلمة ثم بعد ذكر البيت
 والاضاحي والطواف المتأخر عن الاضاحي هو الواجب وهو طواف الزيارة
 بالنص وليس على اهل مكة طواف القدوم بالتحية لانه لا يكون لهم تجديد
 العهد بالبيت ثم يخرج الى الصفا ويبدأ به لقوله صلى الله عليه وسلم
 ابتدا وانما ابتدا الله به فيصعد على الصفا ويستقبل البيت ويرفع
 يديه ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لحاجته
 ويرفع يديه لحديث مقسم عن نفع بن عباس رضي الله عنه لا يرفع الايدي
 الا في سبع مواطن منها عند الصفا والمروة ويخط نحو المروة ويمشي على
 هينته فاذا بلغ بطن الوادي سعي بين الميادين الاخرين سبعا كذلك
 السنة حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما يفعل على الصفا وهذا
 شوط فيطوف سبعة اشواط يبتهئ بالصفا ويحتم بالمروة لقوله تعالى
 فلا جناح عليكم ان يطوفوا بها ثم يقيم بمكة حراما ويطوف بالبيت كما
 بدا له لقوله تعالى ان طهرا بيتي للطائفتين فاذا كان قبل يوم التروية
 يوم فالامام يخطب خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة
 بعرفات والوقوف والافاضة كذا السنة فاذا صلى الفجر يوم التروية

بكرة خرج الى منى فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ويتوجه الى عرفات فيقيم بها كذا فعله
 النبي صلى الله عليه وسلم فاذا زالت الشمس يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر
 قال ابن مسعود رضي الله عنه ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مواقينها
 ما خلا عرفة وجهاً ثم يبتدئ فيخطب خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف
 بعرفة والمزلفة وروي البخاري والنسائي والحاكم والطواف الزيارة ويصلي بهم الظهر
 والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى كل واحدة منها في وقتها عند ابي حنيفة
 وقال لا يجمع بينهما المنفرد كما في الصلوات لان وقت العصر في وقت الحاج بعد
 الظهر ولا يجزئ ان وقت العصر بعد ما صار ظل كل شيء مثليه الا فيما
 ورد به النص والنص ورد بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات يوم عرفة
 بجماعة فيعتن جميع الاوصاف ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات
 كلها موقف الا بطن عرفة لقوله تعالى ثم انفضوا من حيث افاض الناس و
 ينبغي للامام ان يقف بعرفات على راحلته ويدعو ويعلم الناس المناسك
 كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يقتسل قبل الوقوف
 بعرفة ويجتهد في الدعاء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو
 يوم عرفة ما دأب به كالمستطعم المسكين فاذا غربت الشمس افاض الامام
 والناس معه على هينتهم كذلك السنة حتى ياتوا المزلفة فيبيتون
 بها والمستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له قرح
 ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة في وقت العشاء
 ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند ابي حنيفة لحديث اسامة بن زيد
 انه قال كنت ردي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسير من عرفات
 الى المزلفة فقلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة اما ملك اي مزلفة
 فاذا اطلع الفجر صلى الامام الفجر بالناس بغلس ثم وقف ووقف الناس معه
 وداك ذلك السنة قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا كثر الله عند المشعر الحرام و
 لمن دلفه كلها موقف الا وادي محشر فاذا اطلعت الشمس افاض الامام والناس
 معصحتي ياتوا منى لان يوم النحر يوم قضاء التقى ووافاء النذور ونحو
 البذر فيبتدئ بالحج العقبه فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات
 مثل حصي الخذف يكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية
 مع اول حصاة ثم يذبح ان احب فحياق او يقصر لقوله تعالى ثم ليقتضوا

تَفْتَهُمُ وَالْحَاقِقُ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ قَتِيلَ وَالْمَقْصُرِينَ
فَقَالَ رَجِمَ الْمُحْلِقِينَ قَتِيلَ وَالْمَقْصُرِينَ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ فَقَالَ
الْمَقْصُرِينَ وَقَدْ حَلَّ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ كَذَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنْهُ تَرْيَا قِي
مَكَّةَ لِلطَّوَافِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَوَقْتُ الطَّوَافِ
أَيَّامُ الْحَجِّ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ كَانَ سَعْيُ طَوَافِ الْقَدِيمِ لَا سَعْيَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ
إِجَابُ الشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ وَلَا يَرْمِي فِي هَذَا الطَّوَافِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ
السَّعْيُ رَمَلٌ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَعْيٌ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ رَمَلٌ فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ لَا يَخَالَفُ
السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَوَدِّ الشَّرْعِ فَإِذَا طَافَ وَرَمَلُ فِيهِ وَسَعْيٌ حَلَّ لَهُ
النِّسَاءُ لِتَمَامِ الْحَجِّ وَهَذَا الطَّوَافُ هُوَ الْوَاجِبُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِيَقْضُوا أَنْفُسَهُمْ
وَلْيُوفُوا نَذْرَهُمْ وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَبِكُرْهٍ تَأْخِرُهُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ
فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهَا لَمْ يَزِدْ لَهَا مِنْ جَنَابَةٍ فَيَكْفُرُ بِالدَّمِ كَالْحَلْقِ فِي غَيْرِهَا وَإِنْ تَرَى يَهُودَ
إِلَى مَنْهَا فَيَقِيمُ بِهَا فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ الْخُرُوجِ مِنَ الْجَمَارِ الْكَبِيرِ
يَبْتَدِئُ بِالنَّارِ تَلَى الْمَسْجِدَ فِيهِ بِهَا سَبْعُ حَصِيَاةٍ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ
عِنْدَهَا وَيَدْعُو تَرْيَا قِي فِي النَّارِ تَلَى الْمَسْجِدَ فِيهِ بِهَا سَبْعُ حَصِيَاةٍ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ
الْعَقِبَةَ كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَالْوُقُوفُ عَقِبَ كُلِّ رَمَلٍ بَعْدَهُ رَمِي
وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ عُرَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ لَا تَرْفَعُ الْيَدَيْنِ إِلَّا فِي سَبْعِ
مَوَاطِنَ مِنْهَا عِنْدَ الْمَقَامَيْنِ وَعِنْدَ الْجَمْرَيْنِ وَأَنْ كَانَ مِنَ الْقَدْرِ رَمَى الْجَمَارِ الْكَبِيرِ
بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ كَذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَحْمِلَ النَّفَرَ فَمَنْ إِلَى مَكَّةَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
تَحْمِلُ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَقِيمَ رَمَى الْجَمَارِ الْكَبِيرِ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ
بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا أَثَرَ عَلَيْهِ لِمَنْ اتَّقَى فَإِنْ قَدِمَ فِي
الْيَوْمِ الرَّابِعِ الرَّمِي فِيهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِحُجُوزٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ حُجُوزَ
وَبِكُرْهٍ أَنْ يَقْدِمَ الْإِنْسَانُ نَفْلَهُ إِلَى مَكَّةَ يَقِيمُ تَحْتَى رَمَى رَوَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ
عَنْ ذَلِكَ فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَفَلَ بِالْحَصْبِ وَقَالُوا الْحَصْبُ لَيْسَ بِنَسَكٍ
مُزَيَّطٍ فِي طَوَافِ الصَّدْرِ وَهُوَ طَوَافُ الْوَدَاعِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا رَمَلُ فِيهِ وَلَا
سَعْيٌ وَهُوَ وَاجِبٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ لِأَنَّهُمْ لَا يَصْدُرُونَ عَنْ مَكَّةَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَجَّ هَذَا النَّبْتَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَمَلِهِ بِالْبَيْتِ الطَّوَافِ فَيَرْفَعُ
إِلَى أَهْلِهِ فَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ مَكَّةَ حَتَّى وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ فَفَعَلَ خَطْلًا مَذْكُورًا
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِتَرْكِ طَوَافِ النَّحْيَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَكْ وَاجِبًا وَمِنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةِ
مَابَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْخُرُوجِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ

أولها انصافها

حَدَّثَنَا النِّسَاءُ
وَأَنْ لَمْ يَسْعَى فِي
طَوَافِ النَّحْيَةِ
فَأَنَّهُ طَافَ بِهَا

لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات بعد الزوال وهذا إيمان لا أول الوقت و
قال من أدرك عرفته ببليل فقد أدرك الحج بين أهليليل وقت الإدراك وقال من فاته
عرفته ببليل فقد فاته الحج بين أن آخر وقت أحز الليل ومن اجتاز بعرفة مغني عليه
أوناماً أو لم يعلم أنها عرفته إجزاه ذلك عن الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم
مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَرَجَّحَتْهُ وَالْمَرَأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ
لَا تَفْضُلُ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا وَتَكْشِفُ وَجْهَهَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْرَمَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ
مَا حَرَّمَ الْمَرَأَةُ فِي وَجْهٍ وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالنِّبْيَةِ لِأَنَّهُ فِتْنَةٌ وَلَا تَرْمِلُ فِي الطَّوَافِ
سِتْرًا وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ وَلَا تَحْلُقُ رَأْسَهَا لِأَنَّ الْحَلْقَ لَهَا مِثْلُهُ وَلَكِنْ تَقْصُرُ
بَابُ الْقِرَانِ الْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَنُّعِ وَالْأَفْرَادِ عِنْدَ مَا رَوَى
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَادًا بِالْحَجِّ فَقَالَ لَيْتَ حُجَّةٌ وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ قَالَ لَيْتَ حُجَّةٌ وَعَمْرٌ لَكِنْ سَجْنَا الْقِرَانُ لِأَنَّ الْقَارْنَ يَحْمِلُ لَهُ
أَنْ يَقُولَ لَيْتَ حُجَّةٌ وَعَمْرٌ وَأَمَّا الْمَفْرَدُ بِالْحَجِّ لَا يَحْمِلُ أَنْ يَقُولَ لَيْتَ حُجَّةٌ
وَعَمْرٌ وَصَفَةُ الْقِرَانِ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا مِنَ الْيَقَاتِ وَيَقُولُ عَقِبْتُ الصَّلَاةَ
اللَّهُمَّ إِنْ أَرِيدَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ طَافًا
بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمِلُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولَى مِنْهَا وَيَسْعَى بَعْدَهَا بَيْنَ
النَّصْفِ وَالْمَرْوَةِ كَمَا ذُكِرْنَا فِي الْمَفْرَدِ فَيَذَرُ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ يَسْتَدِيرُهَا الْقَوْلُ تَعَالَى
فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ تَرْتِيبًا بِأَفْعَالِ الْحَجِّ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْقَدِيمِ سَبْعَةَ
أَشْوَاطٍ يَرْمِلُ فِي الثَّلَاثِ الْأُولَى وَيَسْعَى كَمَا ذُكِرْنَا فِي الْحَجِّ فَإِذَا رَمَى الْجَمْرَ يَوْمَ النَّبِيِّ
ذِي شَاةٍ أَوْ بِقَرَّةٍ أَوْ بِدَنَّةٍ أَوْ سَبْعَ يَدَنَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ
فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا يَذْبَحُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَوْ هَجْرًا
يَوْمَ عَرَفَةَ لِأَنَّ أَيَّامَ الْحَجِّ الَّتِي يَحُوزُ فِيهَا الصَّوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامُ فَرَسَبْعَةِ أَيَّامٍ
أَوْ أَرْبَعٍ إِلَى أَهْلِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ
أَوْ أَرْبَعَةٍ تَمْلِكُ عَشْرَةَ كَامِلَةً وَإِنْ صَامَهَا بِمَكَّةَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْحَجِّ حُجْرًا
لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى إِذَا رَجَعْتُمْ لِلزَّفَرَةِ فَلَا يُوجِبُ التَّضْيِيقَ فَإِنْ فَاتَ صَوْمُ أَيَّامٍ
فِي الْحَجِّ حَتَّى أَتَى يَوْمَ الْخُرُوجِ لَمْ يَحِزْهُ الصَّوْمُ لِأَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا قَامَ مَقَامَ الْهَدْيِ بِالنَّصِ
وَالنَّصِ أَقَامَ صَوْمًا مَوْضُوعًا بِأَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْهَا فِي الْحَجِّ الْمَعْرُوفِ بِالْمَعْرُوفِ
وَلَمْ يَوْجَدْ وَأَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْقَادِرَ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ صَامَ إِفْضَالَ الْعُمْرَةِ
بِالْوُقُوفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْتَغْفِرْ عَنْهُمُ الْقِرَانَ وَعَلَيْهِمْ دَمٌ لِرَفْعِ الْعُمْرَةِ
وَعَلَيْهِ فِضَا وَهِيَ الْوُجُودُ الشَّرْعُ فِيهَا **بَابُ التَّمَنُّعِ** التَّمَنُّعُ أَفْضَلُ

أَوْ سَبْعَ يَدَنَةٍ

من الافراد عندنا لانهم جمع بين النسكين لان المتمتع من حج واعتمر في سفر واحدة والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي وصفة التمتع ان يبتدى من الميقات فيحرم لعمرة ويدخل مكة فيطوف بها ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتدا بالطواف والمفرد بالحج يقطع باول حصة رماها بحجرة العقبة والقارن كالمفرد بالحج يقيم بمكة خلافا لافاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد لانه في معنى الكي كما قال صلى الله عليه وسلم في الواقية من هاتين ومن مرتين من غير اهل من اراد الحج والعمرة ففعل كما يفعل المفرد بالحج وعليه دم التمتع فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وصدقة سبعة اذ ارجع الى اهله وان اراد المتمتع ان يسوق الهدي احرم وساق فان كانت بدنة فله ما بمزادة او شراك فقل قالت عائشة رضي الله عنها كنت اقبل قلايد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسرع البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقد روى الاشعار في النار وهو ان يشق بسنماها من الجانب الايسر وقال ابو حنيفة رحمه الله يكره الاشعار لانه يقتضي الحيوان بلا فائدة وقد نهى عنه والمحرم مع البيع اذا وردا فالمحرم اولى فاذا دخل مكة وطاف وسعى لم يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقيام الباقي للاحرام وان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم التمتع وانما احلق يوم النحر فقد حل من الاحرام ولو جرد ما بنا في الاحرام وليس هذا حاضرا لمسجد الاحرام واذا اعاد المتمتع الى بلد بعد فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه لانه لم يتمتع بالسفر تمتعا كاملا ومن تمتع بالعمرة قبل شهر الحج فطاف لها اقل من اربعين شواط ثم دخل شهر الحج فتم بها واحرم بالحج كان متمتعا لان اكثر طواف العمرة وجد في شهر الحج فقد وجد اكثر احدا النسكين والنسك الاخر في شهر الحج حتى لو طاف في كعبته قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا رجع من عامه ذلك لم يكن متمتعا لاختلاف الوقت وشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وكذا قالوا في قولهم الحج اشهر معلومات فان قدم الاحرام بالحج عليها يجوز احرامه وانعقدت حج لان الاحرام شرط فيجوز تقديمه على الوقت كالطهارة للصلاة واذا احل المرأة عند الاحرام اغتسلت للاحرام واحرم وصنعت كما يصنع الحاج غيرها لانطوف بالبيت حتى تظهر لانه الحائض ممنوعة من دخول المسجد وان حاضت بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شئ

بعمرة

لما كلة

على اصل مكة تمتع ولا فرق لقوله تعالى في اخره التمتع ذلك لمن لم يكن

عليها ترك طواف الصدر لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر ان صفته خاضت فقال عفرى حلقى حاجبستانه قيل فانها افاضت قال فليست كذا **باب** الجنائيات اذ انطبق المحرم فعليه الكفارة لانه باشر بخطور الاحرام فعليه الدم كالحلق فان طيب عضوا كاملا فزاد فعليه الدم لتام التطيب عادة وان كان اقل من عضو فعليه صدقة لانه دون ما يجب به الدم وان لبس ثوبا مخيطا او غطى راسه يوما كاملا فعليه دم لتام الجنابة عادة وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع راسه فصاعدا فعليه الدم لان من الناس من لا يحلق اكثر من الربع فقد وجد الحلق عادة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او فيه اذى من راسه فقد تيمم صيام او صدقة او نسك وان كان اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق موضع الحاجر فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله لانه مقصود بالحلق وعندهما عليه صدقة لانه يحلق تبعا للرأس وان قصر اضا فيرجليه او يديه فعليه دم لانه يزيل الشعث وهو من قضاء الفتق وان قصر يد او وجلا فعليه الدم وان قصر اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة وان قصر خمسة اضا في متفرقة من يديه او رجليه فعليه صدقة عندهما وقال محمد رحمه الله عليه الدم كالوقصها من يد واحدة ولها ان يزيل شعنا من وجهه لان فيه غير المقصود من نظرها بجانب المقصود وبصدفها تنبت الاشياء وان تطيب او لبس او حلق من غير فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلثة اصوع وان شاء صام ثلثة ايام لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او فيه اذى من راسه فقد تيمم صيام او صدقة او نسك ونزلت في كعب بن عجرة قال كنت اوقد النار تحت برمتي والقمل يتهاوت في وجهي فقال صلى الله عليه وسلم ابو ذيك هو ام راسك يا كعب فقلت نعم يا رسول الله فانزل الله هذه الآية فقال صلى الله عليه وسلم اخلق واذا شاة نسكية او صم ثلثة ايام او اطعم ستة مساكين فان قيل اولى بشهوة فعليه دم لقوله تعالى فلا رفق ولا فسوق ولا جدال في الحج دل ان القبلة والملازمة بخطور الاحرام ومن جامع في احدا السبيلين قيل الوقوف بعرفة فسد حجه وطيب شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسد حجه وعليه القضاء كذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وليس عليه ان يفارق امراته اذا حج في سنة اخرى لانه تعريضها على الزنا ومن جامع

بعد الوقوف بعرفة لم يقصد حجة وعليه بدنة كذا روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وان جاء
 بعد الحلق فعليه شاة لانه محرم بعد ومن جامع في العرة قبل ان يطوف اربعة اشواط
 افندها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة لانه لم يأت بالكثير من العرفه وان وطئ
 بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه شاة ولا تقصد عمرته وكفايته دون كفارة الحج
 ولا يلزمه قضاؤها لانه لو اقتصر على اربعة اشواط تجوز عمرته وعليه دم
 لتركه ثلثة اشواط فكذا هذا ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عامدا الاطلاق
 النص ورد الفارق بين الناسي والعامد في الصوم فقط **فصل**
 ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة لان تركه لا يوجب شاة فالحديث
 دون فان طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه فرض الحج ولو طاف جنبا
 فعليه بدنة وكذا اذا طاف الاكثر جنبا او محدثا لانه اكثر وللاكثر تركه حكم الكل
 والافضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ليصير طوافه طوافا كاملا لان
 الطواف صلوة بل حديث فمن حيث انه صلوة لا يجوز تحداثا ومن طاف طواف
 الصدرة محدثا فعليه صدقة لان تركه يجب شاة والايتان به محدثا دون ترك
 وان طاف جنبا فعليه شاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه شاة
 لانه لو ترك الاكثر وهو اربعة اشواط فصاعدا بقي محرم ابدا لان طواف
 الزيارة فرض الحج لقوله تع وليطوفوا بالبيت العتيق ولو ترك ثلثة اشواط
 من طواف الصدرة فعليه صدقة لانه دون تركه فتركه او ترك الاكثر منه
 يوجب الدم ومن ترك السعي بين الصفا والمروة تركه لانه ليس بفرض لان
 دليل الفرضية الكتاب والسنة المتواترة ولم يوجد وعليه دم لان الواجب
 والدليل على انه ليس بفرض كما قال الله تع فلا جناح عليكم ان تطوفوا بها
 وقوله فلا جناح يدل على الاباحة الا ان النبي صلى الله عليه وسلم سعى وكذا
 قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم امر الامر للوجوب
 ومن افاض من عرفة قبل الامام فعليه دم لان النبي صلى الله عليه وسلم والى آخر
 النهار وقال من ادرك عرفة لميل فقد ادرك الحج ومن ترك الوقوف بالمرزلة
 فعليه دم لانه ترك الواجب فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وقف معنا
 هذا الموقف وصلي معنا هذه الصلوة وكان وقف قبل ذلك بعرفة فقد
 ترك حجة علقه تمام الحج ومن ترك رمي جمرة العقبة يوم النحر لانه وظيفة
 كلها ادرى بربها فان ترك رمي جمرة من الجراد الثلث يوما من الايام الثلث
 فعليه صدقة لكل حصاة نصف صاع لان ترك وظيفة اليوم يوجب الدم

روي الجارقي الايام
 كلها ادرى بربها
 فان ترك رمي جمرة من الجراد الثلث
 فعليه دم وكذا لو

فما دونها يوجب الصدقة ومن اخر الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي
 حنيفة رحمه الله لقوله تعالى ثم ليقتضوا نقتهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت
 العتيق معطوف على نحر البدن فاخصا بايام النحر فالأخير عنه محذور وعندها
 لا يجب ثلثة اشواط من النكاح دم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل
 قبل ان يحلق يذبح قال الفعل لا يخرج فاسئل عن شيء يومئذ قدم او اخر لا
 قال افعل ولا خرج وكذا لو اخر طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم عند
 ابي حنيفة رحمه الله **فصل** واذا قتل المحرم صيدا او دله عليه فعليه
 الجزاء لقوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النعم قال
 ابن عباس على الدال الجزاء والعامد والناسي والمبتدي والعائد فيه سواء لقول
 قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا والناسي في معناه لانه متعلق بالحمل والجزاء
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله قيمة الصيد في المكان الذي قتل الصيد
 فيه او في اقرب الواضع منه يقومه واعدل ثم هو مخير في القيمة ان شاء
 ابتاع بها هديا فذبحه ان بلغ هديا او اشترى بقيمته طعاما فتصدق على
 كل مسكين نصف صاع او يصوم بقدر طعام كل مسكين يوما لقوله تعالى
 تحكم ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فلهذا لا يجوز الهدي الا بالغ الكعبة
 او كفارة طعام مسكين او عدل ذلك صياما يعني عدل الطعام صياما فان
 فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء صام عنه يوما وان
 شاء اطعم لان الصوم لا يجزئ وقال محمد رحمه الله يجب في الصيد الظير فله
 نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي النعام بدنة وفي الارنب عناق
 وفي البربوع جفرة لانه استع امر بالمثل ولهما ان مثل الحيوان القيمة قال
 الله فجزاء مثل ما قتل من النعم وقال الله تع فاعندوا بمثل ما اعتدى
 عليكم ثم في اتلاف الحيوان القيمة مفهومه من اسم المثل كذا هذا ومن جرح
 صيد او ثور ديمته او شعرا او قطع عضوا منه ضمن ما نقص منه من اتلاف
 الكل يوجب ضمان الكل واتلاف البعض يوجب ضمان البعض وان شق ريش
 طائر او قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة لانه المفضل
 عليه معنى الصيد به واكثر بعض الصيد فعليه قيمته لقوله تع ليتوبواكم الله
 بشيء من الصيد تناله ايديكم ويرملكم قيل ما تناله الايدي الكبيضة
 فان خرج من البيض صيد ميت فعليه قيمته حيا لاحتمال انه هو المتلف و
 ليس في قتل الكلب العقور والغراب والحداة والذئب والحية والعقور

لقوله تعالى تحكم
 ذوا عدل منكم بالغ
 الكعبة

والفارة جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفوايق تقتل في الحلال والحرم بلا جزاء
 الحدا والفارة والعقرب والحيت والكلب العقور والذئب في معناه وليس في
 قتل البعوض والبراغيث والفارسي لأنها مؤذية ومن قتل قملة تصدق بما
 شاء وإن قتل لأن قتلها من إزالة الشعث لأنها تنشا من البدن الذي يكون
 على البدن ومن قتل جرادة تصدق بما شاء قال عمر رضي الله عنه يا أهل حص
 انكم قوم كثير دراءكم ثم خير من جرادة ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من السباع
 ونحوها فعليه الجزاء لقوله تعالى وَلَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَأَسْمُ الصَّيْدِ
 تناول كل مستنع بقوامه أو بجناحه كقول الشاعر صيد للولك الذئب و
 ثالب فإذا ركبت فصيدى الأبطال ولا يتجاوز بقيمتها شاة لأنه لا يزيد
 عليها ظاهرا فإن صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه لأنه يجب عليه الدفع
 وإن اضطر المحرم إلى أكل سبع أو لحم الصيد فعليه الجزاء لأنه بقي صيدا أسما
 وعرفا ولا بأس بأن يذبح الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط الكركي
 لأن هذه الأشياء لا تعد من الصيد لأنها غير مستنعة بالجناح والقوائم و
 لو ذبح الحرام المسرول أو الطير المستأنس فعليه الجزاء لأنها من الصيد بالنظر
 إلى الأصل ولذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل أكلها لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يفتاة هل اتغنم هل أشترى يعني إلى الصيد قالوا لا
 قال فكلوا إذا قلنا أنه لا بأس للمحرم أن يأكل صيدا اصطادا محلالا
 وذبحه إذا لم يبدل المحرم عليه ولا أمره بصيده وفي صيد الحرم إذا ذبح الحلال
 فعليه الجزاء لقوله صلى الله عليه وسلم إلا أن مكة حرام من حرم الله تعالى
 لم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي وإنما حلت في ساعة من
 نهار تكفأت حراما إلى يوم القيمة ألا لا يحل لأحد خلاها ولا يقصد شوكها
 ولا ينفخ بصيدها وإن قطع حشيش الحرم أو الشجرة التي ليست بمملوكة
 لأحد ولا ما يثبتها الناس فعليه القيمة لقوله صلى الله عليه وسلم ألا لا يحل
 خلاها نهى عن اختلاخلها المنسوب إلى الحرم وإنما ينسب إلى الحرم إذا لم يكن
 مملوكا لأحد ولا منسوب إليه بالآيات وفي كل موضع يجب على المفرج
 دم فعلى القارن دمان لأنه جنى على حرامين حرام لعمرته وحرام لحجته لأن
 يتجاوز البيقات غير محرم ثم يكره بالحج والعرف فعليه دم واحد لأنه لم يجز
 الأجانية واحدة وإذا اشتراك محرم في قتل صيد فعلى كل واحد منهما
 جزاء كاملا لأن كل واحد جنى على حرامين الشاة في الاتلاف فوق الدلالة

فقتله
معه

والدلالة
فقتله
معه

والدلالة

والدلالة على الصيد يوجب الجزاء فالشاة أحق وإذا اشتكت حلالا في قتل صيد الحرم
 فعليه جزاء واحد لأن الواجب ضمان المحل وإذا باع المحرم صيدا أو ابتاعه فابيع
 باطل لأنه فوق الدلالة **باب الأحصاء** إذا احصر المحرم بعدد أو أصا
 مرض منعه من المضي جاز له التحلل وقيل له أبعث شاة تذبح في الحرم وواعد
 من يجاهها بيمينه يذبحها فيه ثم تحلل فإن كان قد أبعث بد من لقوله
 تع فإن أخضر ثم فاستنيس من الهدي والهدي هو المبعوث إلى الحرم
 ولهذا قلنا لا يجوز ذبحه إلا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة
 رحمه الله لطلاق النص وعندها لا يجوز إلا في يوم النحر استدلالا بالضحايا
 ولا أنه خلق عن الحج فلا يجوز مع القدرة على الأصل وإنما يجوز مطلقا عن الحج
 بعد فوات وقت الحج وهو عند صبيحة يوم النحر حتى لو كان محصرا بالعمرة يجوز
 ذبحه متى شاء لأن فوات وقتها لا يتصور المحصر بالحج إذا تحلل فعليه حجة وعمر
 أما الحج ففقضا، وأما العمرة فلا بد من الحج تحلل بأفعال العمرة وعلى المحصر
 بالعمرة القضاء وعلى القارن حجة وعمرتان حرة وقضا وعمره لفناء الحج فإذا
 المحصر هديا وواعدهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصاء فإن قدر
 على أدراك الحج والهدي لم يجز له التحلل ولزمه المضي لأنه قدر على الأصل و
 قدر على أدراك الهدي دون الحج تحلل لغوات الأصل وإن قدر على أدراك
 الحج دون الهدي جاز له التحلل استحسانا لأن ذبح الهدي يحلل والقيا س
 أن لا يكون له التحلل لقدرة على الأصل ومن أحصر مكة وهو ممنوع عن الوقوف
 والطواف كان محصرا وإن قدر على أدراك أحدها فليس بمحصر لأن المحصر هو ممنوع
 والممنوع عن الحج هو ممنوع عن الركبتين جميعا ولم يوجد حتى لو صار ممنوعا
 عنها جميعا كان محصرا إذا خلا في إطلاق النص **باب الفوات**
 إذا أحرمت بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج
 لقوله صلى الله عليه وسلم من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج وعليه أن يتحلل
 بأفعال العمرة ويحرم بالحج من قابل ولادم عليه العمرة لأنقوت لأنه يجوز فعلها
 في سائر السنة إلا في خمسة أيام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وأيام
 التشريق لأنها مشغولة بأفعال الحج والعمرة سنة وهي الأحرار والطواف والسعي
باب الهدي أي ذبناه شاة وهو من ثلثة أنواع الأبل والبقر والغنم
 لأن الهدي ما يهدى إلى الكعبة ويجزى في ذلك الشيء فضا عدا لقوله صلى

محرم

والدلالة
فقتله
معه

الله عليه وسلم فتحوا ابائهم في الجذعان ويجوز من الضمان فقط الجذع
 لحديث ابي هريرة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم نعم الا ضحية الجذع من الضمان
 اذا كان ضحا عظيما ولا يجوز في الهدي مقطوع الاذن لقوله صلى الله عليه وسلم
 استشرهوا العيين والاذن وكذلك مقطوع الذنب او اليد او الرجل او ذهب
 العين او العجفاء او العرجاء التي لا تمتشي الى المنكف والمشاء حائزة في كل
 شئ الا في موضعين من طواف الزيادة جنبا ومن جامع بعد الوتوق بعرفة
 فانه لا يجوز فيها الا بدنة كحديث جابر يرفعه لا تقضوا ابائكم عرجاء البين عرجاء
 ولا بالعود البين عرجاء ولا بالبرص البين مرضها ولا بالجماع البين
 ضلعها ولا بالكبيرة التي لا تنقي والبدنة والبقرة يجوز كل واحد منها عن
 سبعة لقوله صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة
 فاذا اراد احد الشركاء بنصيبه اللحم لم يجز عن الباقي لانه يصير لها سبع وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى انا اعني الشريك وعين الشريك فمن
 عمل لي عملا واشرك فيه غيري فهو كمن كانا منه بريء ويجوز الاكل من هدي
 التطوع والمتعة والقران كما في الاضاحي ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا لان
 الجنائيات يجب التكفير عنه وذلك بالتصدق ورافة الدم جميعا ولا يجوز ذبح
 هدي التطوع والمتعة والقران الا في يوم النحر لقوله نعم فمن لم يجد فصيام
 ثلثة ايام في الحج فذلك الاصل وهو دم المتعة ويجوز ذبح بقية الهدايا اي
 وقت شاء لاطلاق النصوص الا ان الهدي لا يجوز ذبحه الا في الحرم لقوله تعالى
 هديا بالغ الكعبة لان الهدي ما يهدي ولا يتصور الا بالنقل الى مكان ولا
 مكان ورد النص بالنقل اليه الا الكعبة ويجوز التصديق بها على مساكين
 الحرم وغيره لاطلاق النص ولا يجب التعريف بالهدايا الا بالخص لان النص
 بالهدي وان لا يبين عن التعريف والافضل في البدن النحر لقوله نعم فصل لربك وانحر
 اي انحر الجوزور في البقل الذبح قال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وكذلك في الغنم
 لقوله نعم وقد ثابته بذي نحر عظيم وهو ما اعد للذبح وهو الكباش في التفسير والاول
 ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن الذبح لقوله صلى الله عليه وسلم
 لعاطية يا فاطمة قومي الى اخصيتك ولانا قربة وفي القربات الاولى ان
 يفعل بنفسه اظهار الخضوع والتضرع ويتصدق بجلالها وخطاها
 ولا يعطى اجرة الجزاء منها كذا في امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ساق
 بدنة فاضط الى ركوبها وركبها وان استغنى لم يركبها لانه يجب تعظيم شعائره

من هديه
 من هديه
 من هديه

من هديه
 من هديه

نعم فان كان لها لبن لم يحلبها وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن لانه من
 اجزائه ومن ساق هديا فغضب في الطريق فان كان تطوعا فليس عليه غيره لا ينحر
 فان المحل وان كان واجبا يقيم غيره مقامه ليسقط عنه الواجب وكذلك ان
 اصابه عيب كثير اقام غيره مقامه ويصنع بالمعيب ما شاء لان الواجب عنه
 قد سقط بالكامل فاذا عطي البدنة في الطريق يفعل بها ما امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ناحية الاسلبي حين بعثته ياه فقال انحرها واصنع بها
 بدمها واضرب بها صفحة سنامها وخل بينها وبين الناس ولا تاكل انت ولا احد
 من دفعتك يعني اذا كانوا اغنياء وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها
 لان الواجب لا يتاخر بالذي عطي في الطريق ويفعل بها ما شاء ويقلد هدي
 التطوع والمتعة والقران لان التقليد اظهر والمتعة والقران وانها من الطامات
 واظهار الطامات ليقدر بها حرقا لله ان يثد والصدقات فيعطي
 ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات لانه يؤدي الى اظهار الجنائيات و
 الواجب هو السترمها امكن تقبيل الفاحشة كما قال صلى الله عليه وسلم
 من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليستقر بغير الله تعالى **كتاب**
النكاح النكاح ينقد بالاجاب والقبول بلفظين يعبر عن الماضي ويعبر
 باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي فيقول
 قد زوجتك لان الملتزم وكل المامور مقام المامور بها جميعا والواحد يقوم
 بطريقتي العقد ولا ينقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حرين
 عاقلين بالغين مسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي
 عدل او حضور رجل وامرأتين لقوله نعم فان لم تكونا رجلين فرجل وامرأتان
 عقب قوله تعالى واستشهدوا بشهيدين كانوا عدول او غير عدول و
 النكاح ينقد بشهادة الفساق والعيان والمحدودين في العقد لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود والشهود هو الحضور مسلم تزوج
 ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابو حنيفة وابو يوسف لان هذه الشهادة
 بالملك عليها فالذميان يصلحان شاهدين عليها وعند محمد حر الله
 لا يجوز لان العقد يلزمها ولا ولايتها لهما في حق المسلم ولا يجوز للرجل ان
 يتزوج بامة ولا بجارية من قبل الرجال والنساء لقوله نعم حرمت عليكم انتم
 وبناتكم واحواؤكم وبناتهن وبنات ولدكم وان سفلت لقوله تعالى وبناتكم
 ولا باخنة ولا بينات اخنة ولا بينة اخية ولا بعثته ولا بحالة بالنص

في باب
 النكاح

من هديه
 من هديه
 من هديه

ولا ام امة ان دخل بابتها اولم يدخل لقوله تعالى وامهات نساكم مطلقا ولا بنت
امية التي دخل بها لقوله تعالى ود بايثكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي
دخلتم بين فان لم يدخل بالام فلا باس من نكاح البنت لقوله تعالى فان لم تكونوا
دخلتم بين فلا جناح عليكم وكذا لو لم تكن في حجره لان الحجر مذكور على وفق
العادة لا للاشتراط ولا بامارة ابيه واجداده لقوله تعالى ولا تتكحوا ما بينكم
اباؤكم ولا بامارة ابنه وبنى اولاده لقوله تعالى وحلائل انباكم الذين من اصدانكم
ذكر الاصلاب كذا يظن به الابن المتبني كما قال الله تعالى فلما قضى زيد منها
وطرازا وجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ادواج اذ عينا ثم
ولا بامارة من الرضاع ولا باخنة من الرضاع لقوله تعالى وامهاتكم التي ارضعنكم
واخوانكم من الرضاغة ولقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاغة
ما يحرم من النسب ولا يجمع بين الاختين بالنكاح لقوله تعالى وان تتحوا
بين الاختين الا ما قد سلف ولا يملك يمين في الاستمتاع لقوله صلى
الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يحسن ما ذكره من الاختين
ولا يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها او بنت اختها ولا على بنت اخيها لقوله
صلى الله عليه وسلم لا تشك المرأة على عمته او خالتها ولا على بنت
اخيها ولا على بنت اختها والحديث المشهور يقضي على عموم الكتاب ولا
يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يحرم ان يتزوج بالآخرى لان القرابة
المحرمة للنكاح محرمة للقطع والجمع بينهما في النكاح سبب للقطع ولا باس
بان يجمع بين امارة وبنت زوج كان لها قبل لان الحرمة هاهنا ليست بسبب
قطع الرحم ومن زنا بامارة حرمت عليها امها وابنتها لان الوطى المحلل
انما حرم لوجود سبب الجزئية والبعضية وقد وجد هاهنا وفيه خلاف
الشافعي رحمه الله واذا طلق الرجل امارة طلاقا باينا او رجعا لم يحل له ان
يتزوج باختها حتى تنقضي عدتها وقال الشافعي رحمه الله في الطلاق البائنا
يجوز لانه لا يكون جمعا بينهما نكاحا ولنا انه يجمع بينهما نكاحا من وجه
فيحرم ولا يجوز ان يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدها لان المولى مالك
نكاحها فلا يجوز اتيانها بالثابت والمرأة مالكة ايضا فلا تتحقق كونها مملوكة
للبائنا في ويجوز تزويج الكتابيات لقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا
الكتاب ولا يجوز تزويج المجوسيات ولا الوثنيات لقوله تعالى ولا تتكحوا
المشركات حتى يؤمنوا وقال صلى الله عليه وسلم في هي ستنوينهم سنة

بسبب الرحم
ولم تزوجها

لان العدة من احكام
النكاح وقد حجت

احتياط لان البائنا
بالحرمان في وقت
بالاحتياط

في مجوس

اهل الكتاب غير نكحي نسائهم ولا اكل ذبحهم ويجوز تزويج الصبايات عند ابر حنيفة
وعندها لا يجوز وقيل قول ابو حنيفة فيها اذا كانوا يؤمنون بدين نبي ويقرون
بكتاب وقولها فيها اذا كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم فلا خلاف فيه ويجوز للمسلم
والمجوس ان يتزوجا في حال الاحرام لقوله تعالى واجل لكم ما وراة ذلكم **فصل**
ويتعقد نكاح المرأة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي عند ابر حنيفة
رحم الله بكر كانت او ثيبا وهو قول ابر يوسف الاول وعند ابر يوسف انه
لا يعقد الابوي وعن محمد بن يعقوب موقوف على اجادة الولي وعند الشافعي رحمه الله
لا يعقد اصلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل
ولها قوله صلى الله عليه وسلم الا امرأ احق بنفسها من وليها ولا يجوز للولي
اجبار البكر البالغة على النكاح وله اجبار الصغير والصغيرة بكر كانت او
ثيبا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز لان علة الولاية بكارة البنت
بالغة كانت او صغيرة لانها لا يما ديس الرجال ولم تقف على مصالح النكاح
ومفسده ولنا ان الصغيرة لا يعرفان مصالح النكاح لقصور عقولهما
فوجب ان يقوم مقامهما اقرب الناس اليهما بخلاف الكبير والكبيرة لانهما
بالعقل وقفا على مصالح النكاح فلا يجوز ابطال ولايتها على نفسها واذا
استاذنها الولي فسكت او ضحكت وهي بكر فذلك اذن لقوله صلى الله عليه
وسلم نسيان امر النساء في ايضا عنهم فقالت عائشة رضي الله عنها
انه البكر لتسبحي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذننها صمايتها وفي رواية سكوتها رضاها وكذلك الضحك دليل الرضا
واذا ابت لم يزوجها واذا استاذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول لقوله
صلى الله عليه وسلم تستامر النساء في ايضا عنهن وكذلك ما يدل عليه من
الفعل واذا ان التديكارتها بوثنية او خيضة او جراحة او تعديس فهي بكر
لان البكر من يكون مصيبتها او مصيبها ومن ذلك بكرة النهار وبكون
الثار ولهذ الواو صلا بكارتها لان دخلت في الوصية وان زالت بكارتها
بزننا فذلك عند ابر حنيفة وعندها تستنطق لانها ثبت حقيقة
وقال صلى الله عليه وسلم الثيب نسا وزولا يحنيفة انها مستحبة
كالبر **فصل** واذا قال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت ردت
فالقول قولها لانها منكورة ولا يمين عليها عند ابر حنيفة لان عندنا لا يستحل
في الاشياء الستة النكاح والرجعة والرق والولا والفي في الايلاء والا

ومفسده

ستيلاد

والنكاح وصحتها يستلزم لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكاح يدل عند ابو حنيفة
صيانة للمسلم ان يظن به الكذب في كلامه والبدل لا يجري في هذه الاشياء وعند
النكاح اقرار لان الحلف لما وجب عليه فتركه لا ما وجب منه وهو الاحتراز من
اليمن الكاذبة المملوكة والاقرار يجري في هذه الاشياء وينعقد النكاح بلفظة
النكاح والتزويج والتليك وينعقد بلفظة العينة والصدقة عندنا وعند
الشافعي رحمه الله لا ينعقد لان الله تعالى قال خالصة لك من دون المؤمنين
ولنا ظاهر الآية وقوله خالصة لك يحتمل ان المراد به نفس المرأة ولا ينعقد بلفظة
الاجارة والاعادة والتحليل والاحلال والاباحة لان هذه الالفاظ لا تنقضي
ملك العين والمملوك بالنكاح في معنى العين ولهذا كان التاميد من شرطه
كما بيع لا كالاجارة **فصل** والولي في النكاح العصبة لقوله صلى الله عليه
وسلم النكاح الى العصبات فان زوجها الاب او الجد فلا خيار لها بعد
بلوغها وان زوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار وعن ابي يوسف
لا خيار لها لان النكاح صدر عن كمال عقل وشفقة ورأي ولها ان في الشفقة
خللا فلها الخيار دفعا للضرر بخلاف الاب والجد لانها كاملا الشفقة ولا
ولاية لعبد لانه لا يملك على نفسه ولا صغير لانه لا يملك على نفسه شيئا ولا
مجنون ولا كافرا على مسلم لقوله تعالى وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
سَبِيلًا وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصبات من الاقارب كالام وذوي
الارحام التزويج لوجود الداعي الى الشفقة ووجود كمال الرأى وعند ابي
يوسف ومحمد لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم النكاح الى العصبات
يفتضي ان يكون جميع النكاح اليهم وان كان لولي لها من ائمتها
لقوله صلى الله عليه وسلم للعقود وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة
مع قوله عليه الصلوة والسلام النكاح الى العصبات ولذا غاب الولي الاقرب
غيبه منقطعة جازم هو بعد منه ان يزوج الصغير والصغيرة عندنا
وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز لان عنده لزوج الاقرب حيث هو في جوارحه
فلا يجوز التزويج من الاعداء ولا انه يؤدي الى ابطال الحق في انكاح الكفو
المخاطب والغيبه المنقطعة ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل في السنة
الامرة واحدة والا قرب الى الفقة انه لو انتظر يفوت الكفو لانه حينئذ
يبطل حقها في الكفو المخاطب مع قلة وجوده والكفاءة معتبرة في النكاح
لقوله صلى الله عليه وسلم فريش بعضهم أكفأه لبعضهم والعرب بعضهم

الاكفأ

لذلك المثل

الى اقرب

الان

أكفأه لبعضهم ولا نكاح لان مصالح النكاح لا تتحقق الا بطاعتها آياه ولا تطيعه مع عدم الكفاءة
ظاهر الكفاءة غالباً في النكاح والدين والمال اما النسب قوله صلى الله عليه
عليه وسلم فريش بعضهم أكفأه لبعضهم وكذلك الدين لانه اشرف اسباب الشرف
والكفاءة في المال معتبرة وهو ان يكون مالكا للهرو والنفقة لان قول النفس بها
سنة وتعتبر في الصناعة لانه لا نفقة تكون بسبب الصناعة **فصل** واذا تزوجت
المرأة من كفوء ونقصت من مهرها فلا وليا، حق الاعتراض عليها عند ابو حنيفة
حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها ولا لغيره حق الاعتراض عليها لان المهر
خالص حقها ولا يخيصة انهم يعيرون بقله مهرها كما يعيرون بعدم الكفاءة
واذا تزوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها او ابنته الصغيرة وزاد
في مهر امرأته جاز ذلك عليها عند ابو حنيفة لا شفقة وتمنع عن الاضرار بها
وفي النكاح من الاغراض الخفية وبه فارق البيع وفارق غير الاب والجد و
عندها لا يجوز لوجود الضرر بظاهر ويصح النكاح وان لم يسم فيه مهر لان
الاصل هو تملك المرأة نفسها واقل للمهر عشرة دراهم لقوله صلى الله عليه وسلم
لا مهر أقل من عشرة وان سمي أقل من عشرة فلها العشرة للحديث ومن سمي مهر
عشرة او زاد فعليه المسمى اذا دخل بها لانها او فنة احد العصبين وكذلك
ان مات عنها زوجها لانه تر العقد بانتهائه وان طلقها قبل الدخول بها والخلوة
فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد قومت
هن فريضة فريضة ما فرضتم والخلوة مكنت للمهر اذا كانت صحيحة لقوله
تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض اي دخل في القضا
وهو المكان الخالي وفيه خلاف الشافعي وان تزوجها ولم يسم لها مهر او تزوجها
على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخلها او مات عنها زوجها الحديث عند
ابن عمر بن مسعود رضي الله عنه انه قال فمن تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ان لها
مهر نسائها الا كسرها ولا شطط وان طلقها قبل الدخول بها ولم يسم لها
مهر اقلها المتعة لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تقرضوهن فريضة ومعهن على الموسع قدره وعلى المقتر
قدره والمتعة ثلثة اقواب من كسوة مثلها على قدر فقر الرجل وبسادة
لانه اقل ما تلبس المرأة عند الخروج واذا تزوج المسلم على خرا وخنزير فالنكاح
جائز ولها مهر مثلها لان الخنزير ليس بمال في حق المسلم وان تزوجها
ولم يسم لها مهر او تزوجها على تسمية بعد العقد فهي لها ان دخل بها او ملك

فيجب عليه المهر

المرأة

بعد العقد

عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المنة وان زاد في المهر بعد العقد لزمت الزيادة
وتسقط بالطلاق قبل الدخول وقال ابو يوسف لا تسقط الزيادة في الطلاق قبل
الدخول بل يتنصف ولا يجب المنة فيها اذا طلقها قبل الدخول وقد فرض لها
بعد العقد ولم يسم لها في العقد شيئا بل يجب نصف المهر في الطلاق
قوله تعالى في نصف ما فرضتم مطلقا ولا في حنفية ومحمد انه ينصف الى المهر
المعتاد وهو عند العقد وان حطت عنه من مهرها شيئا صح الحط لانه خالص
حقها **فصل** واذا خلا با امرأة وليس هناك مانع من الوطى فطلقها فلها
كمال المهر وان كان احدها مريضا او صائما في رمضان او كان محرما او عمرة
او كانت حائضا او نفسا فليست بخلوة صحيحة لوجود المانع حقيقة او
شرعا واذا خلا المحبوب بامرته فطلقها فلها كمال المهر عند ابو حنيفة رحمه الله
وعندهما لا يجب لان المانع موجود ولا في حنفية ان الواجب تسليم نفسها باق
امكانها وقد وجد وهذا العقد لا يتصور زواله بخلاف الرض والصوم والارام
لان التسليم ممكن باقضى من ذلك ممكن بان يسلم بلا عذر وتسقط المنة
لكل مطلقة لقوله تعالى متاعا بالعرف حقها على المتقين ودفعا لوحشة
الفراق الا التي طلقها قبل الدخول بها وقد سمي لها مهر لان نصف المهر لها
لدفعة وحشة الفراق لانهم يستوفون منها شيئا **فصل** واذا زوج الرجل
ابنته على ان يزوجه الزوج ابنته او اخته فيكون احد العقدين عوضا عن
الاخر فالعقدان جائزان لان عدم المهر لا يخل بالعقد ولكل واحدة منهما
مهر مثلها لانه لم تقع التسمية للمرأة بما عند العقد وهو نكاح الشغار حتى
تزوج امرأة على خدمته اياها سنة او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها لانه لا
يصح خدمته مهرها لان العقد اقتضى ان تكون المرأة خادمة لا مخدومة
وان تزوج عبد حرة باذن مولاه على خدمته اياها سنة يجوز لانها حقيقة
في الحقيقة بخدم المولى معنى لما خدمها باذنه **فصل** واذا اجتمع في الخوة
ابوها وابنها فالولى في النكاح ابنا لانه اقرب العصبات كما في الارث وقال
محمد ابوها لانه اقدمها والاولى ان يقدم الابن الاب احتراماً **فصل**
ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما لان مالهما واذا تزوج العبد
بأذنه مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه لانه دين ظاهر في حق المولى واجب
على العبد فيعلق برقبته كسائر ديون تجارته واذا تزوج امته فليس عليه
ان يبيوها بيت الزوج ولكنها بخدم المولى فيقال للزوج متى طهرت بها

كما في المهر
منه العقد

الزوج

النصف المهر

عندنا خلا
لشافق

تصح

وطها لان حق المولى اقوى مدليل انه يدخل فيه ملك المنة تبعها واذا تزوجها على الف
خطاة لا يخرجها من البلدا وعلى ان لا يتزوج عليها امرأة فان وقي بالشروط فلها المسمى
وان لم ينف بالشروط فلها مهر المثل لانها لم ترض بنقصه مهر المثل الا بذلك الشرط
المفيدة حقها واذا تزوجها على حيوان غير موصوف بان تزوج على فرس او جار
هتت التسمية ويجب الوسيط منه والزواج محبر ان شاء اعطاها القيمة وان
شاء اعطاها ذلك لان الوسيط اعدل فلا تؤدي هذه الجاهالة الى المنازعة
للمنفعة من التسليم والتسلم في النكاح لانه يساهج فيه عادة بخلاف البيع
لا يجوز على هذا الوجه لانه يضيق فيه عادة ولو تزوجها على ثوب ولم يزد
على ذلك يجب مهر المثل لان الثوب اجناس مثنى فصارت كأنه تزوجها على حيوان
ولم يزد على ذلك يجب مهر المثل كذا هذا ونكاح المنة وشروط التوقيت
يبطل النكاح لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه متعتان جائزان ان كانتا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انهي عنها واعاقب عليها ولو تقدمت
فيها الرجعت منة النساء ومنعت المح تزوج العبد والامة بغير اذن المولى
موقوف لقصور ولايتها فلو اجازة جاز وان رده بطل وكذلك لو زوج
رجلا رجلا بغير رضاه او امرأة بغير رضاه لان الاهلية والمحلية ركن
التصديق والفائدة فيه قد وبجدة الان الرضا غير موجود فينقصد ولا
ينفذ **فصل** ويجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمته من نفسه لانه
وليها والواحد يقوم بطرفي العقد في النكاح لان التامع في الحقوق وفي
النكاح حقوق العقد لا ترجع الى العاقد واذا اذنت المرأة للرجل ان
يزوجه من نفسه فنقد بحضرة شاهد من جاز واذا ضمن المولى المهر صح
ضمانه لانه سفير والمرأة الحيار في مطالبته زوجها او وليها لانه كفيل و
اصيل واذا فرق القاضي بينهما في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر عليه
لانهم يستوفون شيئا والنكاح الفاسد غير اخل في قوله تعالى وان طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة لان التطليق دفع النكاح
من كل وجه ولم يوجد النكاح من كل وجه وكذلك بعد الخلوة لان فاسد
النكاح يمنع صحة الخلوة فان دخل بها فلها مهر مثلها لا يزد على المسمى لان
الوطى في كحل المعصوم سبب للمضان الجابر والمحد الزاجر وقد تعذر الجا
لحد فيجب المهر ولا يجب المسمى لفساد التسمية لكن لا يزد على المسمى لانه مازاد
على اقل المهر شرعا يجب لحقها وقد رضيت بقدر المسمى وعليها العدة ونسبت

فصل

رجل

نسب ولدها لوجود النكاح من وجه والنسب ما ثبت بآدمي شبهة لما فيه من
 احياء الولد فيجب العدة صيانة للنسب من الاستنباه وهو المثل بعينها جازيا
 وعمايتها وبنات عمتها ولا يعتبر بامها وخالها القول من مسعودي
 الله عنه لها مهر مثل خالتها وانما تضاق الى اقارب الاب لان النسب اليهم فلا نسب
 الى اقارب الام ويعتبر في مهر المثل ان يتساوى للرائان في السن والجمال والمال و
 العقل والدين والبلد والعصر لان المهر يتفاوت بتفاوت هذه الاشياء و
 الحديث اوجب لها مهر مثل بناتها **فصل** ويجوز تزوج الامة مسلمة
 كانت او كفاية لقوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا ان يتكف المصنات المؤمنات
 فمن ما ملكك آيما كنتم ولقوله تعالى فان خفت ان لا تقدر لواء واحدة
 او ما ملكك آيما كنتم ولا تزوج الامة على الحرمة ويجوز تزوج الحرمة عليها
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الامة على الحرمة وتنتكح الحرمة على الامة
 وللحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر والاماء لقوله تعالى مشق وثلاث و
 رباع وليس له ان يتزوج باكثر من الاربعة من الحرائر والاماء لقوله تعالى ورباع
 فلوزا ولصا وخمسا ولم يدخل تحت التحليل بالنكاح ولا يجوز للعبد ان
 يتزوج باكثر من اثنتين لان ملكه على النصف من ملك الحر فان طلق الحر
 احدى الاربعة طلاقا باينا لا يجوز له ان يتزوج رابعة حتى تقضي عدتها كما في
 نكاح الاخت في عدة الاخت لان الجمع بين الخمس حرام كما بين الاختين وقال
 الشافعي يجوز في الطلاق البائن واذا زوج الامة مولاها ثم اعتقت فلها
 الخيار اكان الزوج او عبدا وكذلك المكاتب لقوله صلى الله عليه وسلم
 لبريرة رضي الله عنها حين اعتقت ملكك بضعت فاختاري واذا
 تزوجت امة بغير اذن مولاها ثم اعتقت فالنكاح جائز لان المانع حق المولى
 وقد زال واما النكاح صحيح لصدور ركنه من الاصل في الجمل ولا خيار لها
 لان النكاح نفذ في المحل بعد العتق **فصل** واذا تزوج امرأتين
 في عقد واحد واحداها لا يحل له نكاحا جازيا نكاح التي حل نكاحها و
 بطل نكاح الاخرى لان المانع في احداها **فصل** واذا كان بالزوج عيب
 فلا خيار للزوج وقال الشافعي رحمه الله للخيار في العيوب الخمسة الجنون
 والمجذام والبرص والرتق والقرن لانها مانعة من الوطئ الحقيقية او طبعها
 ونصا وكالجبت والعنة في الزوج ولنا ان في الفسخ اضرارا بها فلا يجوز وحق
 الزوج يصير مقضيا بامرأة اخرى او بها عند زوال المرض ولا كذلك المرأة لانها

انما يكون من قبيلتها

خاساء

كالجمع بين الاختين

منه

له

عنه العيوب

له

لا يملكها

لا يملكها المتزوج بزوج واذا كان بالزوج جنونا او جذاما او برصا فلا خيار لها وعند محمد
 رحمه الله لها الخيار كالجبت والعنة ولنا ان هذا الاشياء لا تمنع التخصيص بالوطئ
 فان كان عينا احله الحاكم سنة فانه وصل اليها والافرق بينها حديث عمر رضي
 الله عنه العنين يؤجل سنة وانما يفرق بينهما اذا طلعت المرأة ذلك والفرق
 تطليقة باينة لانها تقدر عليه الامساك بالمعروف فعليه التسريح بالان
 فاذا لم يفعل قام القاضي مقامه ولها كل المهر اذ اخلاها لان خلوة العنين
 صحيحة اذ لا وقوف على حقيقة العنة ولو كان مجبويا فرق القاضي بينهما
 في الحال اذا طلعت المرأة ذلك لانه لا فائدة في الانتظار والخصم يؤجل كما يؤجل
 العنين لان الخصم لا يمنع الجماع فهو عنين لما لم يقدر فيؤجل **فصل**
 اذا اسلمت المرأة وزوجها كما عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي امرأة وان ابي
 فرق بينهما في الحال لان الاسلام طاعة ونعمة فلا يصلح سببا للفرقة وانما
 الفرق اباؤه فان فرق بالاباء فهو طلاق عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وعند
 ابي يوسف فسخ وان ارتد الزوج بطل نكاح المرأة وهو فسخ عند ابو حنيفة
 وابو يوسف وعند محمد كلاهما طلاق لانه رفع النكاح من جهة الزوج و
 عند ابو يوسف كلاهما فسخ لتصورها من المرأة وعند ابو حنيفة الردة فسخ
 والاباء طلاق علامها واذا اسلم الزوج وتحتت حوسية عرض عليها الاسلام
 فاذا اسلمت فهي امرأة وان ابي فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا لصدور
 من المرأة فان دخل بها فلها المهر لانه استوفى منها احد العوضين فيجب عليه
 العوض الاخر وان ارتدت قبل الدخول سقط المهر ولا يجب شي لانها استهلك
 المبيع في النكاح قبل التسليم واذا اسلمت المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها
 حتى تحيض ثلثة حيض فاذا احضت ثلث حيض بانت من زوجها لان
 انقضاء العدة شرط الفرقة والطلاق سببها فوجب التفريق وقد تقدم
 بتحصيل السبب فاقم الشرط مقامه كما في الحافر مع الدافع فاذا اسلم زوج
 الكفاية فيها على نكاحها لان النكاح بينهما ابتداء يجوز فالبقاء اولي واذا خرج
 احد الزوجين اليان من دار الحرب مسلما وقعت البيئونة بينهما لقوله تعالى
 ولا تمسكوا بعصم الكوافر فمما من ذلك اللاتي يقين في دار الحرب بمكة
 وان سبي احدها وقعت البيئونة بينهما بقبائين الدارين وان سبيهما معا
 واخرجا معا لم تقع البيئونة لان الرق لا يمنع ابتداء النكاح فلا يرجع و
 انما يبطل النكاح بقبائين الدارين واذا انت المرأة اليانها جاز ان تزوج

كاله

بسبب شينك فيه الزوجات

كالخافض

وعليها عند ابر حنيفة لقوله في اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الى قوله فلا جناح
عليكم ان تنكحنهن من غير شرط العدة وعندنا عليها العدة لان ولدها
من الكافر ثابت النسب وان كانت حبل فلابتزوجها حتى تضع حملها لقوله صلى
الله عليه وسلم في سبايا او طاس الا لا توطأ للحبال حتى تضعن حملهن
تستبرئ ولا للحبال حتى يبرئ من الحيضة واذا ارتد احدا الزوجين عن الاسلام وقت
البيونة بينها لانه لا دين له فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها
المهر وان لم يدخل بها فلها نصف المهر كالطلاق لان الفرقة منه وان كانت
الردة من المرأة قبل الدخول بابت منه ولا مهر لها وان كانت الردة منها بعد
الدخول فلها كمال المهر وان ارتد امعا واسلم معا فها طع نكاحها كما في زمن
ابي بكر رضي الله عنه ارتدت العرب واسلمت ولم يامرهم بتجديد النكحة
ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لان المرتد لا دين له لان
الدين الذي ينتقل اليه لا يقر عليه شرعا وبذلك المرتد لا يتزوجها مسلما ولا
كافرا فلما قلنا واذا كان احدا الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان كان
احدهما كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كتابي يجعل الولد تبع لافضلها
دينا نظرا له فاذا تزوج الكافر بغير شهوة او في عدة كافرا خرو ذلك في دينهم
جائز ثم اسلما اقرا عليه لانا عند كفرهم امرنا بتركهم وما يوينون عند كفرهم
واذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فرق بينهما لعدم المحلية **فصل**
واذا كان لرجل امرأتان حران فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكوني كائنا
او ثنتين او احداها بكرا والاخرى ثيبا جديدة كانت او قديمة لقوله في
ان الله يامر بالعدل والاحسان وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعدل بين
نساءه ثم يقول اللهم هذه قسمتي فيما املك فلا توف اخذني فيما لا املك
وان كانت احدها حرة والاخرى امه فللمرة ليلتان من القسم وللأمة ليلة
كذلك ورد الحديث ولا حق لهن في القسم حالة السفولان حالة السفر ليس
حالة الاستمتاع وان اخرج بالقرعة فهو اولى تطيبا لقلوبهن واذا رخصت
احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبها جاز لانه حقها ولها ان ترجع
لان ذلك في المستقبل وعد في مثله نزل قوله في وان امرأة خافت من
بعلها شوقا او اغراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا و
الصلح خير روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان ذلك في المرأة التي تكبر
عند الزوج فتب بعض قسمها لصاحبها **كتاب الرضا**

تستبرئ

يمنع الزكوة

والامر كتابيا

فما تملك ولا املك

يسافر الزوج بمن شاء منهن كذا كان النكاح فينقل

الاصول

الاصول فيه قوله تعالى واما انكم اللاتي ارضعنكم و اخوانكم من الرضاغة وقال
صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب قليل الرضاغة وكثيره سواء عندنا
لاطلاق النص وقال الشافعي رحمه الله لا بد من خمس رضعات لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الا ملاججان
ولنا عن ابن عباس رضي الله عنهما انتسابه وينبغي ان يكون في مدة الرضاغة
لقوله صلى الله عليه وسلم لا رضاغة بعد الفطام ومدة الرضاغة عند ابر حنيفة
ثلثون شهرا وعندنا سنتان لقوله تعالى والوالدان يررضعن اولادهم حتى يبرأوا
كاملين فاذا مضت المدة لا يتعلق به التحريم ولا في حنيفة رحمه الله اطلاق قوله
تعالى واما انكم اللاتي ارضعنكم و اخوانكم من الرضاغة وقال صلى
الله عليه وسلم الرضاغة ما انبت اللثة واشتر العظم الا اذا ما زاد على
ثلثين شهرا لا ينشتر العظم ظاهرا وام اخته من الرضاغة لا تحرم وام اخته
من النسب تحرم لانها تكون امالة او امراة ابية ولا كذلك في الرضاغة اخت
ابنه من الرضاغة تحل ولا تحل من النسب لانها تكون ابنة امراة ولا تحل امراة ابية
او امراة ابنة من الرضاغة كما في النسب ولكن الفحل يتعلق به التحريم بان ترضع
المرأة صبيته تحرم هذه الصبيبة على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج
الذي نزل منه اللبن ابا للمرضعة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاغة
ما يحرم من النسب ويجوز ان يتزوج باخت اخيه من الرضاغة كما في النسب مثل
ابن الزوج اذا تزوج بنت المرأة وبينهما ولد فتكون المرأة للزوج اخت الاخ
والزوج للمرأة اخ الاخ وكل صبيين اذا اجتمعا على فدي واحد لم يحيا لاحدهما
ان يتزوج بالآخر لان امها واحدة فها اخ واخت ولا يتزوج المرضعة لاحدا
من ولد الذي ارضعت ولا ولد ولدها لانهم اخوة للرضيع واخوات
ولا يتزوج الرضيع اخت زوج المرضعة لانها عمته من الرضاغة واذا
اختلف اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق
به التحريم عبرة للغالب ولذا اختلف بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن
غالبا عند ابر حنيفة رحمه الله وعندنا العبرة للغالب كما في الماء ولا يحنيفة
انما اختلف بالطعام يصير شيئا اخر وان اختلف بالدار واللبن غالب يتعلق
به التحريم وان اختلف اللبن بلبن شاة ينظر الى الغالب فان غلب لبن المرأة قلن
به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم وان اختلف لبن امرأتين واحد
اكثر يتعلق التحريم باكثرهما عند ابر يوسف وقال محمد بهما لان العمل بهما

لا يحنفون

امراة ابية

اللبن

لبن امرأة

ممكن فلا يحتاج الى الرجوع واذا كان للبكر لبن فادعته صبيا يتعلق به التحريم لا لطلاق
 النقص ولو نزل للرجل لبن فادعته صبيا لم يتعلق به التحريم كما في لبن الشاة واسم الرضا
 في الشرع ينصرف الى المعتاد الا ترى انه لو شرب صبيا من لبن شاة فلا رضاع بينهما
 واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فادعته صبيا فادعته صبيا من لبن شاة فلا رضاع بينهما
 صار جامعاً بين الام والبنت فان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها لان الفرقة جابت
 من قبلها وللصغيرة نصف المهر لان الفرقة قبل الدخول من جمعتها ويرجع
 الزوج على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد فلا شيء عليها لانها تستيت لفساد
 النكاح وانما يضمن للتسبب اذا تعدى والدليل على انها تستيت ان الرضاع
 ما وضع للفساد ولا يفضي الى الفساد قصداً ولا يقبل في الرضاع الاشهاد
 رجلين او رجل وامرأتين لان حكم لازم للعبد **كتاب الطلاق**
 احسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه
 ويتركها حتى تنقضي عتبتها لا تترك لزيادة الضرب بها وبقيته لحق لنفسه
 فيها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلثة اطهار لقوله تعالى
 فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ قال ابن عباس اي لاطهار عدتهن وطلاق البدعة
 ان يطلقها بكلمة واحدة او في طهر واحد ثلثة افعال ذلك وقع الطلاق
 لانه حق له كما في التفريق ويكون عاصياً عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يكون
 عاصياً لانه ملوك له ولنا انه ابطال حق المرأة واضاعة حق نفسه من غير حاجة
 لان اعادة الحاجة الاقدام على الطلاق عند تجدد زمان الرغبة فيها لانه
 هو الذي يدل على الحاجة الماسة الى الفرقة فاما مجرد الضجر الطاري في كل وقت
 لا يدل على الحاجة لا يجوز الفرقة والسنة في الطلاق من وجهين سنة
 في الوقت وسنة في العدد فالسنة في الوقت تثبت في المدخول بها
 وغير المدخول بها الى امر والسنة في العدد تثبت في المدخول بها خاصة
 وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه ليكون الاقدام عند تجدد زمان
 الرغبة وهو تجدد الطهر وليلا على الحاجة وغير المدخول بها يطلقها في حالة
 الحيض والطمه لان عدم الدخول سبب الرغبة ولان الطلاق في الحيض كونه
 للمدخول بها لان هذه الحيضة لا تعتبر من العدة فيؤدي الى تطويل العدة عليها
 وذلك ضرب بها ولا كذلك قبل الدخول لان العدة لا تجب في الطلاق قبل الدخول
 واذا كانت المرأة من لا تحيض من صغر او كبر فاذا اراد ان يطلقها للسنة طلقها
 واحدة وبعد شهر اخر وبعد شهر اخر لان الشهر في حق الائمة والصغيرة

نصف المصفر

يزدي الى

ولم يوجد

جميعاً

اقام مقام الحيض والطمه ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان
 لانه تعذر اعتبار تجدد زمان الرغبة بتجدد الطهر في حقها وطلاق الحامل
 يجوز عقيب الجماع لهذا ولان الحمل منه سبب للرغبة فيها ويطلقها للسنة
 ثلثة يفصل بين كل طلاقين بشهر عند ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد وروى
 الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة كالمبتدة الطهر وطئها ان هذه معتدة
 بالاشهر فيجوز ايقاع الثلث عليها وهذا لان سبب الرغبة قد وجد لان
 الحمل منه سبب الرغبة فيها واذا اطلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع
 الطلاق ويستحب له ان يراجعها لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي
 الله عنه حين طلق ابنه عبد الله امرأته في حالة الحيض انك اخطا السنة
 فراجعت فليراجعها فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت ان شاء طلقها وان شاء
 اسكها ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلاً بالغاً ولا يقع طلاق الصبي و
 المجنون لان لفظهما لا يدل على ارادة صحيحة واذا تزوج العبد والمكاتب
 ثم طلق وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يملك العبد والمكاتب شيئاً الا الطلاق والطلاق على ضربين صريح
 وكناية فالصريح مثل قوله انت طالق وطلقتك فهذا يقع به الطلاق
 الرجعي لقوله تعالى المطلقات يتربصن بأنفسهن الى قوله وبقولتهن
 احق برية هين ولا يقع به الا واحدة لانه لفظ لا يدل على العدد ولو
 نوى اكثر من ذلك لا يقع الا واحدة لانه لا يدل على العدد والنية الخالية عن
 اللفظ الدال عليها لا يفيد وكذلك قوله انت الطلاق او انت طالق الطلاق
 او انت طالق طلاقاً فان لم يكن له نية فهي واجبة رجعية وان نوى ثلثة فثلثة
 لانه المصدر يذكرو ويراد به الجنس وان لم ينو ينصرف الى الواحدة لان فيها يقيناً
فصل في الكنايات لا يقع بها الطلاق الا بالنية او بدلالة الحال لانها
 غير موضوع للطلاق وفي ثلث منها يقع الطلاق رجعي ولا يقع به الا
 واحدة وهو قوله اعتدي لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمعة
 اعتدي ثم راجعها والثانية قوله استبري رجعت لانه في معنى اعتدي والثالثة
 قوله انت واحدة معناه انت طالق بتطليقة واحدة وبقيته الكنايات اذ انوى
 بها الطلاق كانت واحدة بنية عندنا لان اللفظ يدل على البيونة وان نوى
 ثلثة فثلثة وان نوى ثنتين كانت واحدة لان اللفظ لا يدل على العدد و
 انما يدل على البيونة الكاملة والناقصة وهذا مثل قوله انت باين وبنت

ولا يحنف واني يحنف
كافي الائمة والصغير

ومطلقة

هذه اللفاظ

الكنايات

لان اللفظ لا يدل على العدد

ولا في العدة ولو قال لها انت طالق واحدة وتقع واحدة لان الثانية تقع بعد
 الاولى فطلت المحلية عند وقوع الثانية فلا تقع ولو قال لها انت طالق واحدة
 قبل واحدة او بعدها واحدة وقعت واحدة لان كلمة بعد للتاخر قبل
 للمقدم ومع للقران والقبيلة والعبدية صفة للمذكور او لا فان ذكر حرف
 الكناية فصفة للمذكور اخر تقول جادني زيد قبل عمرو اقتضى سبق زيد
 وان قال جادني زيد قبله عمرو اقتضى سبق عمرو وان قال لغير المدخولها
 انت طالق واحدة قبل واحدة تقع واحدة تكون الاول ذكر سابقا
 من كل وجه فطلت المحلية عند وقوع الثانية وكذلك لو قال انت طالق
 واحدة بعدها واحدة تقع واحدة لتاخر الثانية من كل وجه ولو قال
 طالق واحدة بعد واحدة تقع ثنتان لان الثانية في صفة للمذكور الاول
 كان سابقا ذكرهما معا معنى فيقعان وكذا لو قال واحدة قبلها واحدة و
 كذلك لو قال واحدة مع واحدة او قال معها واحدة ففي هذه الفصول
 الاربعة تقع ثنتان ولو قال لغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق
 واحدة وواحدة فدخلت الدار وقعت واحدة عند ابن حنيفة رحمه الله
 لان الواو لمطلق الجمع فلا يتصور وقوع تطبيقين الا بصفة القران او العلم
 او التعاقب **التعاقب** فاحتمل ان يقع بصفة التعاقب وهنا يحتمل التعاقب
 فقد وقع السكت في وقوع الثانية والثالثة فلا يقع ثنتان حكما بالسكت
 وعندهما يقع ثنتان لان الواو لمطلق الجمع ولو قال لها انت طالق واحدة
 وواحدة ان دخلت الدار فدخلت الدار طلقت ثنتين بالاتفاق ولو قال
 لها انت طالق بمكة ففي طالق في الحال لان اللفظ يدل على الوقوع وتكون طالقا
 في كل البلاد لان وقوع الطلاق لا يتخصص بمكان وكذلك لو قال لها انت
 طالق في الدار ولو قال لها انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل
 مكة لوجود التعليق وقال انت طالق عندا وقع عليها الطلاق بطلوع الفجر
 لان الوقوع يجوز ان يتاخر الى مجئ وقت الفجر **فصل** واذا قال لامرأته
 اختاري بيني بذلك الطلاق او قال لها طلقي نفسك فلها ان تطلق نفسها
 ما دامت في مجلسها ذلك فان قامت منها واخذت في عمل اخر خرج الامر
 من يدها لان المخيرة لها الخيارات في مجلس العلم باجماع الصحابة وان اختارت
 نفسها في قوله اختاري كانت واحدة باينة لان رضيا بان تختار نفسها وذلك
 بان تسلم نفسها لها فلا يجوز له ابطال حقها في نفسها بالرجعة ولا يكون



التطبيقات
 فلممكننا بوقوع
 الطلاق بصفة
 التعاقب ممكننا
 بالسكت
 فلا يقع منه
 ولو قال انت طالق
 طالق وطالق ان كلمة
 الدار يقع الثلاث
 بالاجماع

ثلاثا

ثلاثا وان نوى الزوج ذلك لانه لا يتنوع بخلاف البيهقي والحرثي ولا بد من ذكر النفس في
 كلامها وكلامها لانه لو قال اختاري فقالت اخترت يحتمل اختيار نفسها ويحتمل
 اختيار زوجها فلا يقع بالسكت ولو قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت نفسي
 فهي واحدة رجعية لانه صريح فان اباد الزوج ثلثا فاقولت ثلثا وقع لان الامر
 بالتطبيق ذكر للتطبيق معنى فيجوز فيه ثلثا ولو قال لها طلقي نفسك
 متى شئت او متى ما شئت او اذا ما شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعده
 لان كلمة متى تعبر الاوقات صريحا فان قال لرجل طلق امرأتك له ان يطلقها في
 المجلس وبعده لا طلاق التوكيل وانما بالصحة رضي الله عنهم وردت في التقوى
 وانه تعليقات فيقتصر جوابه على المجلس فلا يكون واردا في التوكيل ولو قال
 لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة لانه تفويض اليه ولو قال
 لها ان كنت تحبينني او تبغضينني فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك
 وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما ظهرت لان الحقيقة لا يوقف عليها فاما
 السبب الدال عليه مقامه وهو الاخبار عنها واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته
 طلاقا بائنا فمات وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد انقضاء العدة
 فلا ميراث لها وقال الشافعي لا يرث بحال لان الميراث يتعلق بسبب الزوجية
 وقد زالت ولنا ان الصحابة اجمعت على توريث تامة امرأة عبد الرحمن بن
 عوف حين مات وقد طلقها في مرض موته وهذا اذا كانت العدة باقية فلما
 اذا انقضت العدة فلا شيء لها لانه لم يبق بينها علة واذا قال انت طالق
 ان شاء الله تع متصلا لم يقع الطلاق لان موسى صلى الله عليه وعلى نبينا افضل
 الصلوة والتسليم قال سجدت في ان شاء الله صابرا ولم يصبر ولم يكن خلفا
 في السجدة اذا انبأ وعصوا عن الخلف في الوعد ولو قال انت طالق ثلثا
 او واحدة طلقت ثنتين وان قال لاثنتين طلقت واحدة لان المستثنى
 يخرج من الصدر واذا ملك الرجل امرأته او شقصا منها وقعت الفرقة لان
 النكاح عقد ضروري فلا حاجة في ثبوت النسب في المملوكة الى النكاح فكذلك
 لو ملك المرأة زوجها او شقصا منه لوجود التامع بين مقتضى ملك النكاح
 وملك اليمن **كتاب الرجعة** اذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية
 او تطليقتين فله ان يرجعها في عدتها رضي الله بذلك او لم يرض لقوله تعالى
 في المطلقات ويغو لهن الحق بردهن والرجعة ان يقول راجعت او
 راجعت امرأتى فهذا صريح الرجعة او يطأها او يقبلها او يمسها بشهوة

بكل اسم

انت طالق

١ وينظر الى فرجها بشهوة لانه ينبغي ان يكون خللا ولا يكون خللا الا بقدر الرجعة
 ويستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين لقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن
 بمعروف او فارقوهن بمعروف واسهدهن واذني عدل منكم وهذا يدل على
 ان الشهادة واحدة او مندوبة ولا يدل على انه اذا لم يفعل لا تجوز الرجعة واذا
 انقضت العدة فقال قد كنت باجعتها في العدة فصدقت في رجعة لظهور
 بتصادقها فان كذبت فالقول قولها لانها منكورة ولا يمين عليها عند ابي حنيفة
 رحمه الله لانها من الاشياء الستة وان قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له
 قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند ابي حنيفة رحمه الله لابي حنيفة انها لم تنق
 باخبارها والقول قولها في العدة لانها اخبرت عن علم وعندها يصح لان الرجعة
 تتحقق بلفظه واذا قال زوج الامة بعد انقضائها قد كنت راجعتك في العدة
 وصدقة المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة وعندها القول
 قول المولى لان قولها هو المعبر في انقضاء العدة واذا انقطع الدم من الحيضة
 الثالثة عشرة ايام انقضت الرجعة وان لم تغسل لان مدة الاعتسال لا يكون من
 الحيض اذا كانت ايامها عشرة لان قول الله تعالى ولا تقربوهن حتى ينظرن
 بالتحفيف على ما اذا كان ايامها عشرة وان انقضت لاقبل من عشرة ايام لم تنقطع
 الرجعة حتى تغسل لقوله تعالى حتى ينظرن بالشديد اي يغتسلن فلما كانت
 حكم حرمة القربان باقيا كان حكم الحيض باقيا فكانت في العدة لان المطلقات
 يترخص بالنفس ثلاثه فزود وكذلك لو لم تغسل ولكن مضى عليها وقت الطهر
 كاملا لانه حكم بكونها طاهرة لما وجبت الصلوة عليها في اخر الوقت وكذلك لو
 نيمت وصلت ولا نيمت ولم تغسل لا تنقطع الرجعة عندها وعند محمد رحمه الله
 انقطعت الرجعة لقيام التيمم مقام الغسل ولا يبي حنيفة رحمه الله وابي يوسف
 رحمه الله انه طهارة ضرورية فلا يظهر في حق غيره وان اغتسلت ونسيت شيئا
 من بدنهما لم يصبه الماء فان كان عضوا فافوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
 من عضو انقطعت لاد الظاهر وصول الماء اليه للطهارة ثم جف بعده لك
 المطلقة الرجعية تشق وتزني فلعل الله يحدث بعد ذلك امرا وسبح
 لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها او يسمها خفوقا عليه فلعله ينظر الى
 فرجها بشهوة فيصير به راجعا ثم يطلقها لعدم الموافقة فتطول العدة عليها
 وذلك ضربها والطلاق الرجعي لا يحسم الوطئ لقوله تعالى وبغواكن حتى ترتدين
 سمي الزوج ابلا والشا في رحمه الله يقول كونها مطلقة يدل على زوال اللثام

اثام حيفتها

وان تيممت

تمام

الطلاق

الزوجة

والزوجة وان كان الطلاق باينا دون اللثام فلا يتروجها في عدتها وبعد انقضاء
 عدتها لان المحرم هو اللثام وان كان الطلاق ثلثا في الحرة وثنتين في الامتلاء حتى
 تنكح زوجا غيره لقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره يعني الثالثة
 لانه نزلت بعد قوله ثلثا الطلاق مرتين ويشترط في الزوج الثاني ان يكون النكاح
 صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره
 سواء مطلقا فيسقط كمال الزوجية وذلك في النكاح الصحيح بشرط الدخول
 بها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وحديث العسيلة وهو ما روى ان
 امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت لئن رفاعته بن دافع طلقني
 ثلثا وانقضت عدتي وتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير ولم اجدم منه الا هذه
 نؤي هذا فقال عليه الصلوة والسلام اريدن ان تقودي الى رفاعته فقال
 نعم فقال لا حتى تدوين من عسيلته ويدون من عسيلتك و
 الصبي المراهق في التحليل كالبالغ لان النص لا يفصل ووطئ المولى اتمه لا يحلها
 لان الزوجية لم توجد واذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه لقوله صلى
 الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له فان طلقها بعدما وطئها حلت الاول
 لان الشروط الفاسدة لا تمنع صحة النكاح وعن ابي يوسف انها لا تحل الاول
 وعن محمد مثل ذلك ولا يبي حنيفة رحمه الله انه سواء محلا واذا طلق الحرة تطليقة
 او تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج اخر ثم عادت الى الاول عادت
 بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني الطلقة والطلقتين كما هو يهدم اللثام
 وقال محمد وزفوا الشا في رحمه الله لا يهدم ما دون اللثام لطلاق قوله ثلثا
 فان طلقها يعني الثالثة ولم يوجد ولهما قول صلى الله عليه وسلم لعن الله
 المحلل والمحلل له سواء محلا واذا اطلقها ثلثا فقالت قد انقضت عدتي
 وتزوجت ودخل في الزوج الثاني وطلقني وانقضت عدتي وللمدة تخمسين
 جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه انها صادقة لان خبر الواحد
 يجوز قبوله في امور الدين والمعاملة اذا اظلم على ظنه صدقها كما في شرائع
 وشراء الطعام وغير ذلك **كتاب الابل** اذا قال الرجل لامرأته والله
 لا اقربك او قال والله لا اقربك اربعة اشهر فهو مولى لقوله تعالى للذين يؤثرون
 من نساءهم ترتب اربعة اشهر فان وطئها في الاربعة الاشهر حنت في يمينه
 ولزمته الكفارة لانه يمين وسقط الابلاد وان لم يبق بها حتى مضت اربعة
 اشهر باتت منه تطليقة عندنا لقوله تعالى ولئن عزموا الطلاق فاة الله خير من

فان كان حلف على سقط
اربعة اشهر فله ان ينفذ
اليمن

عليه قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه غزمية الطلاق انقضاء المدة لان اليمن وقت
وان كان حلف على الابد فاليمين باقية لتأيد اليمين فان عاود تزوجها عاد الابد لبقاء
اليمين ووقع بمضي اربعة اشهر اخرى فانه عاود تزوجها عاد الابد ووقع بمضي اربعة
اشهر تطلقه اخرى فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الابد والطلاق واليمين
باق لان التيميز يبطل التعلق عندنا وبقى اليمين لاطلاق اللفظ فان وطئها كفر
عن يمينه وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى لان الطلاق لا يثبت عنه
لفظة الابد الا انه وقع بالنقض فيما اذا كان الابد اربع اشهر وان حلف
بمح او بصوم اعتق او طلاق او صدقة فهو مولى لانه يسمى ذلك يميناً والية وان
الى من المطلقة الرجعية كان مولى لان الزوجية باقية وان الى من البائنة او المطلقة
ثلاثاً لا يصح لان الزوجية لم تنق وشرطه ان تكون من نسائه لقوله تعالى للذين
يؤلون من نسايتهم ومدة ايلاء الامة شهران عندنا لانها على النصف من مدة
ايلاء الحره فان كان المولى مريضاً لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او كان
بينهما مسافة لا يقدران على الاتصال في مدة الابد فحينئذ ان يقول بلسانه
فنت اليها فان قال ذلك سقط الابد عن لم مسعود وغيره من الصحابة رضي
الله عنهم الغي باللسان وان صح في المدة بطل ذلك الغي وصار فيه بالجماع لانه
هو الاصل في ايفاء حلفها فاذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف واذا قال لامرأة
انت علي حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال وان قال ان
الطلاق فهو تطلقه باينة لانها كناية الا اذا نوى الملك وان قال اردت الطها
فهو طها وان قال اردت التحريم او لم افوشين فهو يمين يصير به مولى لان
اقل اسباب الحرمة اليمين في عرف بعض البلاد صارية من الطلاق كالصريح
كتاب الخلع اذا اشتاق الزوجان وخابا فان لا يقيم احدهما فلا بأس
ان تقتدي نفسها منه بما لا يخلعها به منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدتا
به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطلقه باينة ولزمها المال لانه كناية فيكون
بايناً ولا ينافي اذ ان المال لخص نفسها وان كان الشئ من قبله كونه
ان ياخذ منها عوضاً لقوله تعالى وان اردت تم اسيتدال زوج مكان زوج و
اتيمم اخذ الهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وان كان الشئ من قبلها
كوهنا ان ياخذ اكثر مما اعطاها وفي بعض الروايات لا يكره لاطلاق قوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما اقتدتا به فان فضل ذلك جاز في القضاء بالاتفاق وان
طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال بالتزامها بمقابلة الفرقه

فان وطئها او الاوقع
بمضوا ربعة اشهر طلقت
اخرى

من مطلق طهره

كاظم

له نفسه نفسها له
كالخلع والطلاق باين لا يراى المال فلما سلم المال اليها فسلمت نفسها اليه تحقيقاً للبا
فان بطل العوض في الخلع مثل ان يخالع المسلة على خرا وخزير فلا شئ للزوج
لان الطلاق بنفسه لا يوجب مالاً الا بالتسمية والتسمية فاسدة بخلاف النكاح
لان ايجاب المهر لحق الشرع فان حرمة الابضاع حق الشرع ويكون الطلاق بايناً
لان لفظ الخلع كناية حق لو طلقها على خرف لم يجب المال وكان الطلاق رجعياً
لان اللفظ يثبت عنه وملاجاز ان يكون مهر اجاز ان يكون بدلاً في الخلع فان قلت
له خالعني على ما في يدي فخلعها فلم يكن في يدها شئ فلا شئ له عليها لانها
لم تستم ما لا وان قالت على ما في يدي من مال فخلعها فلم يكن في يدها شئ رت
عليه مهرها لانها ذكرت المال ولم يوجد المذكور مجهول فيصار الى العوض
الاصلي وهو المهر فان قالت خالعني على ما في يدي من الدراهم فلم يكن في
يديها شئ فعليها ثلثة دراهم لان اسم الجمع ينصرف الى الثلث فاذا قالت طلقتي
ثلثاً بالعت فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف لان الباء للمعاوضة وان قالت
طلعتي ثلثاً على الف فطلقها واحدة يقع فلا شئ عليها عند ابن حنيفة رحمه
الله وعندهما هذا الاول سواء لان حرف الباء وكلمة على يذكران للمعاوضة
ولا يوجب حنيفة انه كناية على قد تدرك الشرط كما في قوله تعالى يينا يعنك على ان لا
تشركن بالله شيئاً والمعلق بالشرط لا يتوعد على اجزاء الشرط فوقع الشك
في الوجوب فلا يجب بالشك ولو قال لها الزوج طلق نفسك ثلثاً بالعت
او على الف فطلعت نفسها واحدة لم يقع عليها شئ لان الزوج ما رضى بزل
ملكه منها الا بالالف ولو وقع واحدة بثلث الالف لكان ضراً له فاما المرأة
لما رضيت بان تملك نفسها بالالف فقد رضيت باقل من ذلك والمباراة
كالخلع لان اللفظ كناية والمباراة موجودة والخلع والمباراة يسقطان كل حق
لكل واحدة من الزوجين على الاخر ما يتعلق بالنكاح عند ابن حنيفة وعن
ابن يوسف رحمه الله انه فرق بين المباراة والخلع فقال للخلع لا يسقط والمباراة
تسقط وعن محمد ان فيها لا يوجب سقوط شئ الا ما كان من حقوق النكاح
من حل الوطئ والمس والقيلة لوجود التقييد بدلالة الحال ولا يوجب حنيفة
ان المبارات تبني على الفصل والبراءة من الجائنين مطلقاً وكذلك الخلع
مشتق من خلع النعل وهو الفصل بين الرجل وبينها وقد وجد طلاق
اللفظ والاطلاق قضية حقيقة فيعمل بها ما لم يوجد المعارض والعرف
مشارك فلا يصلح مقيداً وهذا مذهب ابن حنيفة رحمه الله ان اطلاق

ويقع واحدة بانه

ان تملك

اللفظ لا يبطل ولا يقيد الا بدليل صالح والعرف المشترك لا يصلح مقيد **أحكام**
الظهار ر فاذا قال الرجل لامرأته انت علي كظهر امي فقد حرمت عليه حتى يكفر
لقوله تعالى والذين يظاھرون من دنائهم تركوا ما قالوا فحق رقبته من
قبل ان يتأسا امر بالتكفير قبل التماس فيجوز قبل التكفير الوطئ واللمس بشهوة
والقبلة فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله ولا يعود حتى يكفر لما روي
ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا فقال استغفر الله ولا تقعد
حتى تكفر والعود الذي يجب به الكفارة ان يعزم على وطئها يقال عادله
اي عزم عليه وعقد عليه كما قال قيس الرقيات عادله من كثرة الطرب
فغنيه بالدروع تنسكب ر فاذا قال انت علي كظهر امي او كظهرها
او كظهرها فهو طهر ولا ينعني الظهر وكذلك لو شبهها بمن لا يحل له
النظر اليها على التابيد من المحارم مثل اخته او عمته او امه من الرضاع
لانها في معنى الام وكذلك اذا قال راسك علي كظهر امي او فوجك او فوكل
او رقبك او عنقك لان هذه الاشياء في معنى اسم الذات وكذا لو قال نصفك
او ثلثك ولو قال انت علي مثل امي يرجع الى نيته فان قال اردت الكرامة
فالقول قوله وان قال اردت الظهار فهو طهر وان قال اردت الطلاق فهو
طلاق لان التشبيه بالام اقتضى المشابهة بينها فاذا اراد المشابهة في الحرمة
فقد صح والحرمة قد تكون بسبب الظهار وقد تكون بسبب الطلاق وان لم
يكن له نية حمل على البر والكرامة او يكون محتملا فلا يقع بالملك ولا يكون الظهار
الاسم الزوجه لقوله تعالى والذين يظاھرون من دنائهم تركوا ما قالوا فحق رقبته من
منكرين القول وزورا فان ظاھرا من امته لم يكن مظاهرا ولو قال للنساء
انت علي كظهر امي كان مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة منهن كفارة
عندنا **قصة** كفارة الظهار عتق رقبة قال الله تعالى فحق رقبته من قبل
ان يتأسا ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتأسا
ثم قال فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وينبغي ان يكون قبل المسيس
لقوله صلى الله عليه وسلم استغفر الله ولا تقعد حتى تكفر ويجوز في الصوم
الرقبة الكافرة والمسئلة والذكر والانثى والصغير والكبير لا طلاق اسم الرقبة
يجزئ فيه ولا يجوز العيباء ولا مقطوعة اليدين او الرجلين لانه فائت جنس المنفعة
ويجوز الاصم ومقطوع احدى اليدين واحدا الرجلين من خلاف لانه لم يفت
جنس المنفعة ولم يكن هالكاً من كل وجه ولا يجوز مقطوع ايهام اليدين

مظاهر

المناسبة

ويجزئ

ولا يجوز

ولا يجوز الذي لا يعقل لانه فائت جنس المنفعة الطهر والعقل ولا يجوز
عتق المبرء وام الولد والمكاتب الذي ادى بعض المال لانه لا يكون محرراً مطلقاً
فاذا عتق مكاتباً لم يرد شيئا جاز لانه رقبة كاملة لان المكاتب عبد وقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز ان اشترى اباه او ابنه بنوي بالشر الكفارة جاز فيها
وقال الشافعي لا يجوز لان سبب العتق القرابة فلا يكون الشراء محرراً
مطلقاً كما في المعلق عتقه بالشراء ولنا ان الشراء في القريب اعتاق لقوله
صلى الله عليه وسلم ان يجرى ولد والد أو اب وان يجرى مملوكا فيشترى به فيعتقه
والغاء للعتق وان اعتق نصف عبد مشترك وضمن باقيه فاعتقه
لم يجز عندنا بحقيقة لان النصف المضمون انتقص رقبته فنصار حرمان
وجه قبل اعتاقه الا ترى ان يبعه لا يجوز وعندنا لا يجوز لانه لا يجزئ عندنا
وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقيه عنها جاز لان نقصان
نصفه باعقاقه عن الظهار بخلاف نقصان شريكه لان فسخه باعقاقه
اذ لا ينفذ تصرفه في مال شريكه فان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم جامع
التي ظاھرها ثم اعتق باقيه لم يجز لقوله تعالى فحق رقبته من قبل
ان يتأسا **فصل** وان لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين
متتابعين بالنقص ليس فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر
ولا ايام التشريق لان صوم رمضان يقع عن صوم رمضان وهذه الايام
لا يقع صومها عن الواجب النهائي فينقطع التسابع فان جامع التي ظاھرها
في خلال الشهرين ليلا عامدا او نهرا ناسيا استأنف الصوم عندنا بحقيقة
ومحمد رحمه الله وعندنا ان يوسف رحمه الله لا يستأنف لوجود الصوم في
شهرين متتابعين ولها ان الواجب صوم شهرين متتابعين من قبل ان يتأسا
ولم يوجبه فان افطر في يوم بعد راء وبغير عذر استأنف لعدم التسابع وان
ظاھر العبد لم يجز في الكفارة الا الصوم لانه لا يملك الاعتاق ولا الاطعام
فان اطعم المولى او اعتق عنه لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد
ولا يملك مولاه ولا ييسر العبد ولا ييسر به مولاه واذ لم يستطع
المظاهر الصيام اطعم ستين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام
ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير او صاع
من تمر او قيمة ذلك كما في صدقة الفطر فان غداه وعشاهم جاز قليلا كان
او كثير الوجود الاطعام وهو تهيئة الطعام وان اعطى مسكينا واحدا

لا يجزئ

عندنا

نصفه

الرضا

الصوم

ويبطل

يومنا اجزاه لان المراد ستون مسكينا لكل مسكين في يوم فيكون الطعام مسكين واحد
يومنا كذلك وان اعطاه في يوم واحد لم يجز الا عن يومه وان عقر بالحق ظاهر منها
في خلاص الطعام لم يتناقص لان النقص في الطعام مطلق ومن وجب عليه كفارتا
ظهار فاعتق رقبتين لا ينوي عن احدها بعينها جاز عنها لان المقيين في الجن
الواحد لغو وكذلك ان صام عنها اربعة اشهر كل شهرين متتابعين او اطعم عنها
مائة وعشرين مسكينا وان اعتق رقبة واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل
ذلك عن ايها يشاء **كتاب اللعان** اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وها
من اهل الشهادة والمرأة من يجد قاذفها يجب اللعان لقوله تعالى والذين
يؤمنون ان ذواتهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم فشهدوا احدى هم
اربعة شهداء ايت بالله وشرطنا اهلية الشهادة لان كل واحد شاهد على صاحبه
وشرطنا ان يكون المرأة من يجد قاذفها لان اللعان حد الازواج فيشرط
ان تكون محضنة وكذلك لو نفي نسب ولدها وطالبه بموجب القذف فان
امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجوز لانا ذلك حق لها
وان كان الزوج عبدا او كافرا او مجذوما في قذف فقد في امرأته فعليه الحد
لانه نقذ باللعان بسبب فيه لا يجب الحد لعموم قوله والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فان كان من اهل الشهادة وان كانت
هي امته او كافرة او مجذومة او ممن لا يجد قاذفها فلا حد عليه في قذفه ولا
لعان لان المانع من جهرتها واللعان موجود في حقه وصفة اللعان ان يندى
القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لم البصا
فيها رميتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
فيما رماها من الزنا ويشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول
في كل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رما في من الزنا ثم تقول في الخامسة
فغضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رما في من الزنا وتشير اليه في
جميع ذلك كذلك مقتضى النص وفعل النبي صلى الله عليه وسلم فاذا التقيا
فرق القاضي بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا
وكانت الفرقة تطليقة بانية عند ابو حنيفة ومحمد وعند ابن يوسف تحريم
مؤبد لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ولهذا لم يبق
متلاخضا لاحقيقة ولا حاكم بعد التوبة وتكذيب نفسه لانه متلاعن بفعل
اللعان ولا معنى ايضا اذا كذب نفسه لانه لا يصح اللعان منه والداخل تحت

لان اللعان كالحذف
في حق الاذواج ص

وهو عدم اصلية
الشهادة ص

في قذف ص

كذلك مقتضى النص
وفعل النبي صلى
الله عليه وسلم ص

لانه ضار متلاخضا
ولم يبق الفصل فلم
يقبل اللعان ص

حالة التكم

النص

النفس المتلاعن الا ترى ان المناق اذا السلم تحت الصلوة عليه وان اتزل في المناق ولا
يقبل على احد منهم مات ابدا وان كان القذف بولد نفي القاضو نسبه والحقة بامة
فان عاد الزوج واكذب نفسه حده القاضو لانه اقرانه قذف محضنة محل القذف
بها وكذلك ان قذف غيرها فحدا ونسب فحده لانه لا يتصور اللعان بينهما واذا
قذف امرأته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما لعدم احصائها وقذف الآخر
لا يتعلق به اللعان لانه لا يتيقن به واذا قال الزوج ليس حملت منه فلا لعان و
ان قال زينت وهذا الملل من الزنا تلاخضا لوجود القذف ولم يبق القاضي الملل قال
في المبسوط ان اللعان يجب بنفي الحمل عندهما لوجود القذف لابي حنيفة رحمه
الله لانه لا يخلو ما ان يجب عند القذف او بعد الولادة لاجاز ان يجب عند
القذف لانه قال هذا الملل ليس مني فلعله ليس بحمل ولا ولد ولا جاز ان يجب
بعد الولادة لانه لم يوجد القذف واذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة او
في الحالة التي تقبل التهنئة وتبتاع الة الولادة صح نفيه ولا عن به وان نفاه
بعد ذلك لا عن لوجود القذف لامرأته ويثبت النسب وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهم الله صح نفيه في مدة النفاس لانه اذا طالت المدة لا يصح نفيه فجعلنا
الفصل بين المدة الطويلة والقصيرة مدة النفاس لانه يختص بالولادة
ولا في حنيفة رحمه الله ان سكوت عند اسباب الولادة والتهنية اقرار به
ظاهرا مع ان الولد للفرش فلا يصح نفيه واذا ولدت ولدين في بطن واحد
فنفى الاول واعترف بالثاني يثبت نسبها لان اثبات نسب احدهما اثباتها
لان التوأمين لا ينفصلان نسبيا وحد الزوج لانه صار مكذبا بنفسه وان
اعترف بالاول ونفى الثاني يثبت نسبها ولا عن **كتاب العتق**
اذا اطلق الرجل امرأته طلاقا باينا او رجعي او وقعت الفرقة بينهما بغيب
طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلث حيض لقوله تعالى يترخصن بانفسهن
ثلثة قروء والاقران الحيض عندنا وعند الشافعي الاطهار وما قلنا اوكي
لانه الحيض يعرف بها طهارة الرحم واذا كانت لا تحيض من صغرها او كبر فعدتها
ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي يكتسن من الحيض فان كانت حاملا فعدتها ان
تضع حملها لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يوضعن
حملهن وقال الله تعالى اولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن وان
كانت امه فعدتها حيضتان قال عمر رضي الله عنه عدة الامة حيضتان
ولو استطعت لمجملتها حيضته ونصفا وان كانت لا تحيض فعدتها شهر

لغيرهم

عند ابو حنيفة

بالظاهر

والمطلقات م

ونصف لان عدتها نصف عدة الحرة واذا مات الرجل من امراته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بآبائهن اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت امه فعدتها شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من شاء باهلته ان سورة النساء القصص اولات الاحمال اجلهن ان يضمنن حملهن نزل بعد قوله في اربعة اشهر وعشرة ايام واذ وردت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاحمال لانها مطلقة حقيقة متوفى عنها زوجها في حق الادب فيجب اعتبارها واذا اعتقت الابنة في عدتها من طلاق الرجعي انقضت عدتها الى عدة الميراث لان النكاح باق وان اعتقت وهي مبتوتة او متوفى عنها زوجها لا تنتقل عدتها لان الزوجية لم يبق والعدة حكم زوال الزوجية وحكم الزوال يثبت عند الزوال وان كانت آيسة فاعتد بالشهور ثمرات الدم انقض ما مضى من عدتها وطهرت انقضى نفق العدة بالحيض لان زيتها انما لم تكن آيسة والنصف في اللائ يثن من الحيض والنكاح فسادا والوطوء بشبهة عدتها تلك حيض في الفرقة والموت لان المقصود تفرق خلق الرحم عن الولد لا قضاء حق النكاح واذا مات مولد الولد عنها او اعتقها فعدتها تلك حيض وعند الشافعي حيضة لانها تعرف براءة الرحم فكان كالاستبراء ولذا ان ولدها ثابت النكاح فينبغي ان يحتاط في تفرق براءة زوجها كما في النكوحه واذا مات الصغير عن امراته وبها جمل فعدتها ان تضع حملها لقوله تعالى واولات الاحمال ان يضمنن حملهن فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام لانها لم تكن حيا عند الموت فقد تحت عموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية واذا طلق الرجل امراته في حالة الحيض لم تعتد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق لان بعد الطلاق لم يوجب الحيضة الكاملة وان وطئت المعتدة بشبهة فليها عدة اخرى لوجوب تعريف براءة الرحم وقد اخطا العرفان ويكون ما تراه من الحيض محسبا منها جميعا لانها لا تمنع في تعريف براءة زوجها من الشغل بكل سبب واذا انقضت العدة الاولى دون الثانية اكملت الثانية وابعد العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة لا ينبغي بعد زوال النكاح فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت المدة فقد انقضت عدتها لان انقضاء المدة لا يختص بالعلم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق والعزم

وهو قوله تعالى
يتربصن بانفسهن
وعند ابي يوسف رحمه الله
عدتها عدة الطلاق
لانها مطلقة حقيقة
فيثبت بحال الحمل
عند الزوال
وكذلك الصغيرة اذا
اعتدت بالاشهر ثم بلغت
عدتها بالحيض
الفرقة

اجاب

ترك وطهرها وقال زفر رحمه الله عقيب الوطء الاخيرة ولنا ان الاختصاص الحقيقي اقيم مقام الوطء لانه لا يمكن الوقوف عليه واعتبار العدة كما يكون في حقها يكون في حق غيرها **فصل** وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة ما الاحد الحديث ام حبيبة قالت نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نخذ على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام وترك الطب والزينة والدهن والحمل الامن عذرو ولا تحضب بالخنا ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعصف ولا زعفران اظفها ولا تاسف على فوات النكاح وصيا لها من الغرض للنزول والاحداد على كافر ولا على صغيرة لعدم الخطاب بالشرعة وعلى الامنة الاحداد اذا طلقت او مات عنها زوجها المهر المحدث وهو ما روى عن ام حبيبة انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلل لامرأة توفى بآية واليوم الآخر ان تحمد على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام وليس في عدة ام الولد ولا في عدة النكاح الفاسد احدا لانه لا يباحة مطلقة قال الله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والخير خاص في حق الفات عنها زوجها والمولى ليس زوج على الاطلاق وكذا المتزوج بكلفا فاسد السر زوجها على الاطلاق ولا ينبغي ان تخطب المعتدة ولا بانس بالغرض في الخطبة لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ان كنتم في انفسكم علم الله انكم ستبدلونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلاد ولا نهار لقوله تعالى ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة قيل ان لا ياتين بفاحشة فيخرجن لا قامة الحديث عليهن وقيل الا ان يخرجن فيكون الخروج فاحشة المتوفى عنها زوجها لا يثبت في غير منزلها ولها ان تخرج نهارا لبعض الليل لان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء شهادا احد في الزيادة وعلى المعتدة ان تقعد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكن حال وقوع الفرقة لقوله تعالى واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن قايان كان نصيبها من دار الميت لا يكفها واخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت للضرورة ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية وقال زفر رحمه الله يجوز لبقاء الزوجية لئلا انه ربما يصير لها ثم يطلقها لبقاء النفقة فتطول عليها العدة واذا طلق الرجل امراته

الى من
الحارة

طلاقا بينا شتر زوجها في عدها فطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبلة وقال محمد رحمه الله لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى
لان هذا الطلاق قبل الدخول وقال زفر رحمه الله نصف المهر ولا عدة عليها
لانا لا نجيب العدة عليها بعد الزوج بدليل انه اذا لم يطلقها لم نجيب العدة
بالاتفاق فلو وجبت انما نجيب بالطلاق والطلاق قبل الدخول لا يوجب
العدة ولها ان النكاح الاول باق وانه وجد الدخول فيه فاذا وجد الدخول
يجب كمال المهر والعدة المستقبلة **فصل** ونسب ولد المطلقة الرجعية
يثبت الى سنتين او اكثر ما لم تقربا بقضاء العدة لاحتمال الوطئ في آخر
اوقات العدة ولعلها طالت العدة بطول اطهارها فان جاءت به لاقل من
سنتين ثبت نسبها وبات لانقضاء العدة بوضع الحمل فان جاءت به لاكثر
من سنتين ثبت نسبها وكانت رجعة لانه لا يثبت نسب الولد بعلوق كان
بالنكاح قبل الطلاق لان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين وانما علق
بوطئ في العدة والوطئ في العدة رجعة والمبتوتة يثبت نسب ولدها اذا
جاءت به لاقل من سنتين فاذا جاءت به لتمام سنتين من يوم الفراق لم يثبت
نسبه لان الوطئ بعد المييقنة لا يصح الا ان يدعي غير يثبت نسب ولد
الموت في عنان زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترفت المعتدة
بانقضاء عدتها ثبت نسب ولدها لاقل من ستة اشهر من وقت الافراد
لانا نتيقنا بالعلوق في العدة وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يثبت نسب
واذا اولدت للمعتدة ولد المييقنة نسب عند ابو حنيفة رحمه الله اذا شهد
بولادة رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل ظاهرا واعترافا
من قبل الزوج فيثبت النسب بغير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه
الله يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة لانه لا يطعن عليه الرجال قال
البيهقي صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر
اليه ولا يحنيفة رحمه الله ان استطاعة النظر ممكن ويجوز مشرعا للضرورة
كما في اقامة الحد ورجل تزوج امرأة في مات بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
النكاح لا يثبت النسب لانا نتيقنا بالعلوق قبل النكاح وان جاءت به ستة
اشهر فضا عدا يثبت نسبها اعترافا بالزوج او سكنت لحصول العلوق
في ملكه وان شهد بالولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة
لان قيام النكاح يكفي لثبوت النسب وقول المرأة عما في رحمها مقبول

اكدھا

اكدھا قول امرأة اخرى وكثيرة الحمل ستان وقال الشافعي اربع سنين واجبة بحكمها
كلها محتملة لنا حديث عائشة رضي الله عنها وعن ابنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من
سنتين ولو بقدر مغزل واقله ستة اشهر لان امرأة جاءت بولد كسنة اشهر
فادع عمر رضي الله عنه اقامة الحد عليها فقال معاذ الله عنده اما سمعت
قولا لله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا والوالدان يرضعن اولادهن
حقا لهن كما ملين فلم يبق الا ستة اشهر فدرا عنها الحد وروى انه قال لولا
معاذ لهلك عمر فاقدام عمر رضي الله عنه على اقامة الحد يدل على انه اقل من
سنة اشهر واذا طلق الذي الذمية فلا عدة عليها لانا امرنا بتركه ومباينته
واذا تزوجت الحامل من الزنا يجوز النكاح لاطلاق قوله نكح واجل لكم ما
وراء ذلك ولا يطأها حتى تضع حملها لقوله صلى الله عليه وسلم من كان
يوما من بيته واليوم الآخر فلا يسهل من ماءه وشرع غيره وحديث سبلا
او طاس **كتاب النفقة** النفقة واجبة للزوجة على زوجها
مسلمة كانت او كافرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزق من رزقهم وكسوتهم
ولانها محتسبة تحقه فعليه كفايتها وهذا اذا سلمت نفسها في منزل
وعليه النفقة والسكنى والكسوة يعتبر بذلك بحالها والنظر الى الزوج
قال الله تعالى وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره فان امتنع من
تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة لان ترك التسليم يعني فيه
وان نشرت فلا نفقة لها لانها امتنعت من الاحتباس له وان كانت صغيرة
لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه لان الاحتباس له اذا كان مستفعا
بها وان كان الزوج صغيرا لا يطبق الوطئ والمرأة كيرة فلها النفقة في مال
لان التسليم التام من جهتها قد وجد **فصل** واذا طلق الرجل امرأته
فلها النفقة والسكنى في عدها رجعية كان او بانيا لقوله تعالى ليشفق ذو
سعة من سعة الية ولا يحنف لانه محتسبة لتعرف براءة الرحم اولمربية ولد
فوجب لها في حال النكاح ولا نفقة للموتى عنها زوجها لانها محتسبة بحق
الشرع **فصل** وكل فرقة جادة من قبل المرأة بمعصية فلا نفقة لها لان
المعصية لا تصلح سببا للنعمة وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها لانها
لا تجب للمرتدة على المسلم نفقة عند عدم قرابة الاولاد وان مكنت ابن زوجها
بعد الطلاق في عدها فلها النفقة لان العاصية تستحق النفقة واذا جبت
المرأة في دين او غضبها رجل كرها فذهب بها او جبت مع محرم فلا نفقة

انها قاله
حيث في

لا يكون

خلافا لابي

نصف هذا الباب

حقنوه الى منزله

من نفسها

لها لان الاحتباس لحق الزوج لم يوجد وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة لانه مستمتع
بها في الاثر فلا تسقط النفقة بالتك بخل ولا الصغيرة لانه وقع التاك في الزوج
وتقرض على الزوج اذا كان موسرا نفقة خادمها للضرورة الى الخادم ولا تقرض المرأة
من نفقة خادم واحد وعند ابي يوسف رحمه الله ان يقرض نفقة خادم من الضر
لبعض الناس لهما ان ليس من ضرورة البقاء فاما التجمل فلا تجب مؤنة على الزوج
فصل وعلى الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها احد من اهله الا
ان تختار المرأة ذلك لان السكنى مع الغير ضرر فان كان له ولد من غيرها فليس
له ان يسكنه معها لما تزول الزوج ان يمنع والديها وولدها من غيره من الدخول
عليها لان المنزل ملكه ولا يتمتع من النظر اليها وكلامها في اي وقت اختاروا
لان من صلة الرحم ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني
عليه وقال الشافعي يفرق بينهما كما في الحب والعنة ولنا انه تاخير حقها
فلا يجوز ابطال حق الزوج لانه اقوى في الضرر **فصل** واذا غاب الزوج وله
مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة
الغائب واولاده الصغار والديه واولاده الكبار الزمنى وبأخذ من اولاد
كفيلها لانه مال الغائب فقد ظفر من له الحق بحبس حقه فله ان يأخذه
ولا يقضى بالنفقة في مال الغائب الا هو لا يراه في معنى نفسه وغيرهم
في النفقة عليهم بمعنى الصلة والهبة فلا يجوز عند غيبته واذا قضى القاضي
بنفقة الا عسار فزايير فحاصمته الى القاضي فله نفقة المورس لقوله
يقول علي الموصي قدره واذا مضت المدة ولم ينقو الزوج عليها وطالبته
بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صالحت الزوج
على مقدار فيها فيقضى بما مضى لان نفقة المرأة عوض عما استوفى من
منافعها فهذا كالاجرة يجب على الاطلاق ومن وجه الصلة لا يجب الا بالقبض
فقلنا ان فرض القاضي او صالحها الزوج يجب لانها فوق الهبة والا فلا عملا
بكونها صلبة واذا تزوج العبد حرة فنقته بدين عليه لقوله تعالى وعلى المولود
لانه ينزقه ويكسوه من بابه وفي فباغ العبد في كسار الديون الوجبة
على العبد الظاهرة في حق المولى **فصل** ونفقة الاولاد الصغار على
الاب لا يشارك فيها احد لانه هو المولود له فلما وجبت نفقة المصنعا على
الوالد بسبب الولد فنفقة الولد اولى فان كان الصغير رضيعا فليس
على امه ان تضعه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضعكم اخرى وان

اذا كانت موسرة
والزينة

من

نفقتها

بباع فيه

استجرها

استاجرها الزوج وهي زوجته او مقدره بان يرضع ولدها لم يجز لان الخدمة
داخل البيت واجبة عليها ولذا انفقت عنها فاستاجرها على ان تضع حياض
لان الخدمة لم تنق واجبة عليها وان قال الاب لا استاجرها وجاء بغيرها
الام بمثل اجرة الاجنبية كانت هي الحق وان التمس الزيادة لم يجز الزوج
عليها دفعا للضرر عن الزوج بخلاف ما اذا رضيت بمثل اجرة الاجنبية
لان في تقدير الام مراعاة الامر جميعا ونفقة الصغير واجبة على ابيه
وان خالفه في دينه لانه في معنى نفسه وكذلك الزوجة يجب لها النفقة
وان كانت مخالفة في الدين لان نفقتها اجرة من وجبها **فصل** واذا
وفعت الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد لان امرأته جاءت الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقالت ان هذا ولدي كانت بطني له وعاء وحجر
له حواء وثدي له سقاء وان هذا من عمره احق به مني فقال صلى الله عليه
وسلم انت احق به ما لم تتزوجي فان لم تكن له ام فام الام اولى لانها اقرب
وقربة الام اولى من قرابة الاب فان الام اولى بالحضانة والتربية ثم ام الاب
اولى من الاخوات لانها ام من وجه والاخوات اولى من العمات والخالات
لانهن اقرب وتقدم الاخت لاب وام ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم
الخالات اولى من العمات لان الخالات من قرابة الام ينزكن كما تنزل الاخوات
ثم العمات ينزكن كذلك وكل من تزوج من هؤلاء سقط حقها لقوله صلى
الله عليه وسلم انت احق به ما لم تتزوجي ولان الراب ينظر اليه شربا ونفق
عليه نزدا ويتبرم بمكانة الالهة اذا كانت زوجها الحرة لان معنى الاضداد
غير موجود وان لم تكن للمصبي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فالام
بما قربهم اليه بقصيبا كما في الارث والام والحيدة احق بالغلام حتى ياكل
وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ويلبس وحده ثم الاب اولى به
ليعلمه اب الرجال ويخلق باخلاق الرجال فاما الجارية فالام والحيدة اولى
بها الى ان تخيض لتعلم اخلاق النساء ولها من ثم بعد ما حاضت فالاب
اولى بالخصنها ويحضرها ومن سوى الام والحيدة احق بالجارية حتى تبلغ
حدا شتهى وفي بعض المواضع الى ان تاكل وحدها وتشرب وحدها
تستنجي وحدها لان غير الام والحيدة لا يمكنه التاديب والامه اذا اعتقا مولا
وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة لان الدليل لا يفصل وليس للامة
وام الولد حق في الولد قبل العتق لان حق الطاعة للمولى واجب عليها والدة

ثم

من الاب

اموك

أحق بولدها السلم ما يعقل الأديان الحديث كل مولود يولد على الفطرة إلا أن
نأشأ كروا ما كفوا **م** أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه إلى أن قال حتى يعرب عنه لسانه فان خيف
عليه ان يالف الكفر اخذ منها **فصل** واذا ارادت المطلقة ان تخرج
بولدها من مصر الى مصر اخر فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد تزوجها
الزوج فيه لان المعتبر موضع النكاح لان هذا من حقوقه **فصل**
وعلى الزوج ان ينفق على ابويه واجداده وحيداته ان كانوا فقرا وان خالفوا
في دينه لفقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ولا تجب النفقة مع اختلاف
الدين الا للزوجة لانها عوض من وجه والابوين والاجداد والمحدثات والولد
وولد الولد لانه جزء من جسد عليه صيانتهم عن الهلاك ولا يشترك الولد
في نفقة ابويه احد لانه اقرب النسب اليهما والنفقة لكل ذي رحم محرم منه
اذا كان صغيرا فقير القول به وعلى الوارث مثل ذلك فوارث ابن مسعود
عنه وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك وكذلك لو كان ذو الرحم المحرم امرأة
بالغة فقيرة او كان ذكرا منى او اعشى يجب ذلك على مقدار الميراث فحق
نفقة الابنة البالغة الفقيرة والابن الزمن على ابيه اثلاثا على الاب الثلثان
والثالث على الام ولا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين لانهما مع قال في
الوارث مثل ذلك ولا تجب على الفقير لانه لا يقدر على ذلك قال الشيخ
في حكم النفقات لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقال ابن مسعود لا يكلف الله
نفسا الا ما آتته فاد كان للابن الغائب مال قضى القاضي نفقة ابويه
واذا باغ ابوه متاعه في نفقته جاز عند ابى حنيفة وان باع عقارا لا يجوز
بالانفاق وعندها لا يجوز بيع العروض ايضا لعدم الملك لا يحنف
ان له حق الملك وان كان للابن الغائب مال في يد ابويه فانفقاه منه لم ينفق
لانها قد را على جنس نفقتها وفي الحديث اذا طيب ما ياكل الرجل
من كسبه وان ولده من كسبه فكلوا من كسبه او لا ذكره اذا انفق
اليه بالمعروف وان كان له مال في يد اجنبي فانفق عليها بغير اذن القاضي
ضمن لانه ولاية الحفظ فقط لانه ما دون الحفظ فقط واذا قضى القاضي
للولد والوالدين وذو الارحام بالنفقة فضت مدة ولم تؤخذ سقطت
لانها صلة محض بخلاف نفقة الزوجة لانها اجرة من وجه وعوض من وجه
لاحتباسها الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه وعلى المولى ان ينفق
على عبده وامته لان نفقتهما راجع اليه فاما منع اكتسابها وانفق فان لم يكن

حقن النكاح

فجب النفقة صبيا

الاختلاف ولا ارث عند الدين

حقها

لها

لها كبحر القاضى المولى لم يبيعها الا لاجل اهلها كونه بوجه ما لان الادب معصوم
محتسب **كتاب العتاق** العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه فاذا
قال لعبده او امته انت حر او معتق او عتيق او محرر او حررتك اعتقتك
فقد عتق نوى المولى العتق او لم ينو لا يصح في العتق وكذا راسك حر او
حر او قال رقتك حر او بدلتك حر او قال لامته فرجك حر كما مر في الطلاق
فان قال لا ملك لي عليك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذا اسأثر
كلمات العتق وان قال لاسلطان لي عليك ونوى به العتق لم يعتق لان
السلطان مذكور وباد به الحجة دون الملك ونفى الحجة لا ينافي الملك وان قال
هذا ابني وبنت على ذلك او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق لان المولى لا يكون
المحرر وكذلك ابنه يكون حرا وان قال يا بني او قال يا ابني لم يعتق لان النداء لا
يراه اثبات الحكم وان قال لعلام لا يولد مثله مثله هذا ابني عتق عند ابى
حنيفة وعندهما لا يعتق لان الحقيقة محال ولا يحنف ان هذا محال عن حرية
وان قال لامته انت طلاق ونوى به العتق لم يعتق عندنا لان الطلاق يزيل ادى
الملكي ولا يزيل اعلاها بخلاف العتاق لانه يزيل اعلا الملكين فيزيل الادنى
بضرورة وان قال لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال ملالت الاخر عتق
لانه اثبات الحرية بابلغ الوجوده والاول تشبيهه **فصل** واذا ملك ذا
رحم محرم منه عتق عليه وقال الشافعي لا يعتق الا في قرابة الاولاد قوله
عليه السلام من ملك ذراحم محرم منه فهو حر واذا عتق المولى
بعض عبده عتق ذلك البعض وسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابى
حنيفة وقال لا يعتق الكل لقوله صلى الله عليه وسلم من اعنت ثقتا
عليه من عبده عتق كله ليس بيمينه شريك وله قوله صلى الله عليه وسلم
من اعنت عبدا بيمينه وبيمينه عتق ما عتق ورق مارق فتعمل
بالحديثين فعمل ما روى ابو يوسف ومحمد على استحراق الحرية بالسعاية
واذا كان العبد بين شركتين فاعتق احدها نصيبه عتق فان كان موصيا
فشريكه بالخيار عند ابى حنيفة ان شاء ضمنه لانه قد نصيبه لان نصيب
شريكه صار بحال لا يجوز بيعه وان شاء استسعى لان ملكه باق وان شاء اعنت
وان كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار ان شاء اعنت وان شاء استسعى
والنصيب لا يمكنه وقال ابو يوسف ومحمد ليس له الا لضمان مع اليسار لانه
عتق كله وفي الاعسار السعاية لان المعتق صاحب السبب فانه سبب تلف

وقال

حر

وفي رواية عتق عليه

لا يحنف

بحر

فقد افسد نصيب
صاحبه فضلت
نصيبه

لا يصح
ان يكون
العبد
موسر
من
موسرين
كانا
او
موسرا
واحد
هما
فلا
يصح
ان
يكون
موسرا
او
موسر
من
موسرين
فلا
يصح
ان
يكون
موسرا
او
موسر
من
موسرين
فلا
يصح
ان
يكون
موسرا
او
موسر
من
موسرين

الموانع

لقوله عليه السلام
الولد يتبع الام
في الحرية والرقية

ماله العبد بالعتق والعبد صاحب الحمل والمحل شرط ومتى عقدت بضمين صاحب السب
وجب تضمين صاحب الشرط كما في المحاق مع الواقع واذا اشترى الرجلان ابن احدهما
عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثاه وقال ابو يوسف ومحمد بضمين
في الشراء لان شراء القريب اهتاق كما لو اعتق احدا الشريكين نصيبه وعند
ابي حنيفة انه لا ضمان عليه لان شريكه رضى بشرائه فيكون رضاه اهتاق
والشريك بالخيار ان شاء اعطى واذا شاء استسعى واذا شهد كل واحد
من الشريكين على الآخر بالعتق عتق العبد وسعى لكل واحد منهما في نصيب
موسرين كانا او موسرين عند ابي حنيفة لان عنده ميار العتق لا يمنع وجوب
السعاية وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان كانا موسرين فلا سعاية لهما
وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر لانه لا يدعى الضمان على
صاحبه ولا يسعى للمعسر لانه يدعى الضمان على صاحبه **فصل** ومن اعتق
عبد له لوجه الله تعالى او للصنم او للشيطان عتق لانه ازال ملكه وعتق للمكره
والسكران واقع كما في الطلاق واذا اضاف العتق الى ملكه او الى شرط الملك
يصح كما في الطلاق واذا خرج عبد الحربي اليها مسلما عتق فان عبيد الطائفة
خرجوا مسلمين فاحتقروا النبي عليه الصلوة والسلام واذا اعتق مجازية حلالا
عتقت وعتق حلالا لانه جزء منها فاه اعتق الجمل خاصة عتق هو لم
يعتق الام فاذا عتق عبده على مال فقبل العبد العتق لانه عتق كخه بالتزام
المال فلا يعتق الا بالقرابة ولو علق عتقه بأداء المال صح وصار العبد
ماذونا لانه لا يتمكن من اداء المال الا بالاكنتاب وقد طلب منه اداء المال
ولانه فيكون اذنا فان احضر العبد المال اجبر القاضى المولى على قبضه
وعتق العبد لانه اداء عبارة عن رفع المانع ههنا لان السكنى للعبد
هذا وانما يطلب المولى من العبد ما يمكنه وولد الامة من مولاها حر
فان ولد النبي من مارية القبطية كان حرا وولد هان من زوجها كان مملوكا
لستيدها وولد الحرة من العبد حرا لان الام حرة والولد ينشأ على صفة
الام **باب** **التدبير** اذا قال المولى لعبده اذامت فان حرق
او انت حر عن ذنبي حتى او انت مدبر او تبركت فقد صار مدبرا لا يجوز
بيعه ولا هبته وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيعه لانه علق عتقه بشرط
فيكون عدما قبل وجود الشرط كالمدر المقيد لنا انه تعالى عتقه بالموت
لان الموت كانه لا محالة فلا يجوز ابطاله بالبيع ويجوز للمولى ان يستخذه

ويؤجره

ويؤجره لانه قبل الموت عبده فان كانت امته جاز ووطنها ولان يزوجها فاذا مات
المولى عتق المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث وانه لم يكن له مال غيره سعى في
تلقا قيمته لانه يعتق عند موت المالك فيكون تبرعا في مرض الموت فيكون
وصية فيعتبر من الثلث وان كان على المولى دين سعى في جميع قيمته لغزائه لان
الدين اولى من الوصية لكن نقض العتق حقيقة غير ممكن فيجب نقضه
معنى وولد المدبر مدبر تبعا للام فان علق التدبير بموته على صفة مثل
ان يقول ان مت من مرضى هذا اوسرى هذا او من مرض كذا فليس بمدبر
ويجوز بيعه لان المرض على هذا الوجه لا يكون كمالا لا محالة بل يجوز ان يصير
صحيحا وان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المدبر لحصول
العتق في اخر جزء من اجزائه **كتاب الاستيلاء** واذا ولدت الامة
من مولاها صارت ام ولده ولا يجوز بيعها ولا تمليكها الحديث عمر رضى الله
عنه الان بيع امهات الاولاد حرام الى يوم القيمة وله وطئها واستحداها
واجابتهما وتزويجهما البقاء الملك فيها ولا يثبت نسب ولدها الاول الان
يعترف به المولى فان جاءت بولد بعد ذلك يثبت نسبته بغير اقراره وان
نفاه انتفى بقوله لانه الفراش القوي فراش المنكوحه ولا ينتفى بالنسب بحديث النبي
الا باللعان والفراش الضعيف فراش الامة لا يثبت الا بالدعوة وفراش ام الولد
وسط فوق فراش الامة دون فراش المنكوحه فيثبت النسب بلا دعوة و
ينتفى بحديث النبي فان زوجها مات بولد فهو في حكم امه تبعا لها واذا مات
المولى عتقت من جميع المال ولا تترزنها السعاية للغز ما وان كان على المولى دين
لقوله عليه الصلوة والسلام اعتقها ولدها واذا وطئ الرجل امه عتقها
فولدت منه ثم ملكها فهي ام ولده حقيقة عندنا واذا وطئ جارية امه
فجاءت بولد فادعاه يثبت نسبته منه وصارت ام ولده لا يحتاج الى تمليكها
وللاب ولانية تملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمتها لان هذا ليس من
ضرورات البقاء وليس عليه عتقها ولا قيمته ولدها لانه تمليكها قبل الوطئ
لحاجة الى تحصين نفسه وان وطئ اب الاب مع بقاء الاب لم يثبت النسب
لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب وان كان الاب ميتا يثبت النسب من الجد
كما يثبت من الاب لقيام مقام الاب واذا وطئ جارية بين شريكين فجاءت
بولد فادعاه احدهما يثبت نسبته منه لان النسب يثبت بها امكن لانه لا حاجة
للولد وصارت ام ولده وعليه نصف عقرها لانه اقرب وطئ جارية بينين

لانها

وبين شريكين وعليه نصف قيمتها لشريكه لانه تملكها منتفعا بها وليس عليه من
قيمة الولد شيء لانه يصير مذهباً للولد من حالة العلق وفي تلك الحالة
الولد ماء مهيمن لا قيمة له فان اذ عيانه ثبت النسب منها الحديث عن رضائه
عنه هو ابنها يرثها ويرثاؤه وهو للباقي منها وكانت الجارية ام ولد لها
وعلى كل واحد منها نصف العرق ويتقاسمان ويرث الابن من كل واحد
منها ميراث ابن كامل لان كل واحد منها اقر على نفسه بنوته على الكمال و
يرثان من ميراث اب واحد لانه المقعد من الاب محال الا ان يثبت حكم
اب واحد فيخرج موزعاً عليها ويتكامل فيها لا يقبل التجزئ وهو الابن
واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب
يثبت نسب من لانها ملك المكاتب بدا وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا
تصير ام ولد لانه لا يملكها فان كذب في النسب لم يثبت لانه لا يملكها لانها
من كسب المكاتب **كتاب المكاتب** المكاتب كاتب عبده على مال او امانة
شرط عليه وقبل العبد ذلك المال صار مكاتباً لانه صورة المكاتب ويجوز
ان يشترط المال حالاً ويجوز مؤجلاً ومنجا لقوله تعالى فكانت بؤساً إن علمت
فيهم خيراً مطلقاً وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الكتابة حالاً لانه لا يقدر
على اداء المال في الحال لرقه ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء
لانه نافع له مطلقاً واذا صححت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من
ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى لان
الكتابة اذ نالها كسب المالك الذي يتوسل به الى مقصود العقد والتزوج لا يكون
سبباً لحصول المال ولا يهب ولا يصدق الا الشيء اليسير لان الهبة الكثيرة لا
توصل الى المقصود والقليل من ضرورة التجارة ولا يتكفل لانه بمنزلة القرض
ورضنه لا يجوز فان كان له ولد من امته دخل في كتابته وكان حكمه حكم امه لان
ولد الحر من امته يكون على حال امه فكذلك ولد المكاتب وكسبه لانه مكاتب له
تبعاً لابي فان زوج المولى امته من عبده تركايتها فزولت منه ولدت منه ولد ادخل في
كتابتها تبعاً للام وان وطئ المولى المكاتب مكاتبته لزمه العقر وان جنى عليها
او على ولدها لزمه ادش الجنابة لاختصاصها بنفسها ليتوسل الى مقصود العقد
وانا تلتف ما لاهلها غم وان اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته كما في الحر
وان اشترى ام ولده دخل ولده في كتابته ولم يجز له بيعها لانها ام ولده وان
اشترى ذارحم محرم منه من غير الوالد لم يدخل في كتابته عند ابي حنيفة و

يكون

بناته

لا ولد بينهما

عندها

وعندها يدخل اعتباراً بالحر ولاي حنيفة انه تغير الملك عليه فلا يجوز الا عند قيام
الدليل عليه ففي قرابة الولد وجد الجزئية والعضوية وفي الحر جارية الحديث من
ملك ذارحم محرم منه فهو حر ولم يوجد ههنا **فصل** واذا عجز المكاتب عن
نجم نظر القاضى في حاله ان كان له دين يقضيه او مال يقدم لم يقبل تجزئه
لانه هذا عقد صحيح مندوب اليه شرعاً فيجب ابرامه وانما ما وانتظر اليومين
او الثلاثة فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجزئه عجزه الى المالك ونفسه الكتابه وقال
ابو يوسف لا يجزئه حتى يتوالى عليه بجان حديث على رضي الله عنه المكاتب اذا تولى
عليه بجان رد في الرق لابي حنيفة رحمه الله ما رضى المولى بوزال ملكه عن العبد
الا هذه الخوم للعتينة واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق وما في يده من
الاكساب لمولاه لان كسب عبده واذا مات المكاتب وله مال لم يفسخ الكتابه
وقضى بدل الكتابه من اكسابه ويحكم بعتقه في اخرج من اجزاء حيوته ويختلف
الصحابه في هذه المسئلة واخذ هذا القول علواً وتقريراً لهذا العقد المنفذ
اليه شرعاً ولولم يترك وفاء وترك ولداً مولوداً اطلق في كتابته يسعي في كتابته امه
على نجومه لانه من كسب امه واذا ادى حكماً بعتق امه قبل موته وعق الولد لا
يتيق ان مات عن وفاء لانه امكن تحقيق مقصود العقد بهذا الطريق وان
ترك ولداً مشترى قبل له اما ان تؤدي بدل الكتابه حالاً والا اردت في الرق
لانه لم يولد على الكتابه فلذلك يجزئه وان كاتب المسلم عبده على خراج خنزير
او على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة لانه شرط فاسد ادخل في صلب العقد
فان ادى الحر عتق لانه وجد شرط العتق ولزمه ان يسعي في قيمته لانه بدل
كتابة فاسدة ولا ينقص من المسمى لانه المولى ما رضى بعتقه باقل منه ويزاد عليه
لان العبد يرضى بالزيادة لانه لو انفسخ يبطل حقه اصلاً فيبقى الى اخر عمره
دقيقاً فلا يعتق وان كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزه لان الكتابه
مبادلة مال بمال من وجه من حيث ان العبد مال في حق المولى ومبادلة مال بمال
بمال من حيث ان العبد ليس بمال في حق نفسه فيتردد بين الحيوان والانس
فيحل على الجواز تصحى الكلام العاقل واذا كاتب عبده كتابة واحدة بالف
درهم جاز اذا تابعتا وان عجز اورد امه فيضا فصار كالمكاتب الكتاب واحد
وان كاتبها على ان كل واحد منها ضامن عن الاخر جازت الكتابة استحساناً
والقياس انه لا يجوز لان الضمان عن بدل الكتابه لا يجوز لانه دين على العبد
من وجه وضمان المكاتب غير من وجه واجب لا يجوز لكنا جونا على ان

يجل

فان كانت

العقد

يكون مكاتبته كل واحد منها بكل بدل الكتابة عنها فانه ادى عتقا ويرجع على شريكه نصف
 ما ادى واذا اعتق المولى مكاتبته عتق بعينه وسقط عنه ذلك بدل الكتابة
 لانه انما يجب ليسلم له رقبته وقد سلم واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة
 وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على نجومه لا يورث الى ابطال حق المكاتب وان
 اعتق احد الورثة لم ينفذ عتقه لان المكاتب بسبب من الاسباب كالباع و
 الاستيلاء واذا عتقه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابة لقيامهم مقام
 المالك وان كاتب المولى ام ولده يجوز وان مات المولى سقط عنها بدل الكتابة
 لانها عتقت بسبب امواله الولد واذا ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار
 ان شاءت ادت فعتقت وان شاءت خرجت نفسها حتى يقتل عند موته
 با موته الولد وان كاتبته مديونة جاز وان مات المولى ولا مال له فهي بالخيار
 بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او في جميع بدل الكتابة لان بالتدبير عتق ثلثها
 بلا سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فتاوت ما لم يتناول التدبير وقال
 ابو يوسف لا خيار لها ولكن تسعى في الاقل منها وقال محمد تسعى في الاقل
 من ثلثي القيمة وثلثي بدل الكتابة وان دبر بمكاتبته صحيح التدبير وله الخيار ان شاء
 مضى على كتابته وان شاء خرج نفسه فكأن مديونا وان مات المولى ولا مال له
 فهو بالخيار ان شاء سعى في ثلثي بدل الكتابة او ثلثي قيمته عند ابي حنيفة رحمه
 الله لان الثلث مستحق بالتدبير المتأخر فسقط عنه ثلث بدل الكتابة وان
 اعتق المكاتب عبده على مال لم يجز لانه لم يملك الاعتاق لانه فوق الكتابة
 وان ذهب على عوض لم يصح لانه يتبع ابتداء وان كاتب عبده جاز لانه مكاتب
 فيملك الكتابة فانه ادى العتق قبل ان يعتق الاول جاز وولاه المولى لان المكاتب
 ليس اهلا لان يكون معتقا فيقع العتق عن المولى والولاء لمن اعتق وان ادى
 بعد عتق المكاتب الاول فولاه له **كتاب الولاء** اذا اعتق الرجل مملوكه
 فولاه له لقوله عليه الصلوة والسلام **الولاء لمن اعتق** وكذلك المرافقة
 وان شرط ان سايته فالشرط باطل لانه خلا في النص واذا ادى المكاتب عتق وولاه
 للمولى لان المولى اعتقه فانه اعتق بعد موت المولى فكذلك واذا مات المولى
 عتق مديونه وامهات اولاده وولاده له لانه اعتقهم بالتدبير والاستيلاء
 ومن ملك اذ ارحم محرم منه عتق عليه وولاه له لان شرا القريب اعتق واذا
 تزوج عبد الرجل امه لاخر فاعتق مولى الامه وهي حامل من العبد عتقت
 وعتق حملها تبعها للام وولاه الحمل للمولى الام لا ينقل عنه ابد لانه معتقه

لا يورث لانه
 الملك ولا يملك

حقيقة والولاء لمن اعتق فان ولدت بعد عتقها الاكثر من ستين شهرا ولد افولاه للمولى
 الام لانه تغذ رباها من الاب فاذ اعتق الاب جزوا له ابنته وانتقل من مولى الام
 الى مولى الاب لان الولاء لمحة كل النيب والنسب الى الابا وانما يكون للمام به
 عند الضرورة وفذلك واذا تزوج اعجمي بمعتقة العرب فولدت منه اولادا
 فولاه ولد هالولاها عند ابي حنيفة لان العتق وجد من الام والولاء لمن اعتق
 وولاه العتاقة يعصم لقوله عليه الصلوة والسلام لذلك الذي اشترى
 عبدا فاعتقه هو اخوك ومولان ان شريكك فهو جزاء وشريك وان كفرك فهو
 شر له وخير لك وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصيته فان كان المعتق عصيته
 من النسب فهو ولي من المعتق لان النبي عليه الصلوة والسلام جعله عصيته
 اذ لم يترك العتق وارثا وان مات المولى فمات المعتق فميراثه لبنى المولى و
 بناء للحدوث المرفوع ليس للبنياء من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق
 او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن واذا اترك المولى ابنا وابن
 الاخر ميراث المعتق للابن دون بنى الابن للحدوث المرفوع **الولاء للمكاتب** **فصل**
 واذا اسلم الرجل على يد رجل وولاه على ان يورثه اذ مات وميقل عنه واسلم
 على يد غيره وولاه فالولاء صحيح وعقوله على يولاه لانه التزم ذلك وان مات
 ولا وارث له فميراثه للمولى وهو اخذ وى الارحام لقوله تعالى **واولوا الارحام**
بعضهم **اولى ببعضهم** في كتاب الله وقال الله تعالى **والذين عقدت**
ايمانكم **فانقهم** **فرضهم** **وللمولى** ان ينقل عنه يولاه الى غيره ما لم يعقل
 عنه لانه وعد في المستقبل فلم يلزمه فاذا عقل عنك لم يكن له التحول يولاه
 الى غيره لان كذا الولاء فلو انتقل بطل حقه وليس لمولى العتاقة ان يولى احد
 لان سبب الولاء العتق وقد تأكد بحيث لا يبطل **كتاب الايمان**
 اليمين على ثلثة اوجبه يمين الغنوس وهو الحلف على امر ماض يتحقق الكذب
 فيه وهذه اليمين يان فيها صياحها ولا كفارة فيها الا التوبة والاستغفار
 لقوله عليه الصلوة والسلام **اليمين الفنا جرة تدع الديار بلاقع** وقوله
 عليه الصلوة والسلام **خمس من الكبائر لا كفارة فيها** **الايمان** **ك** **بالله** **وعتق**
الوالدين **والغزار** **من الرخيف** **واليمين الفنا جرة** **وقتل النفس بغير**
حق **والثانية اليمين المنعقدة** وهو الحلف على امر في المستقبل ان يفعله
 او لا يفعله واذا احث في ذلك لزمته الكفارة لقوله تعالى **ولكن يؤخذكم**
بما عقدتم الايمان فكفارته الية والثالثة يمين اللغو وهو ان يحلف

او كاتبين
 او غير ولا يعتق
 او شريك معتقه

على امر ماض وهو يظن ان ذلك قال والامر بخلافه هذا اليقين نرجوان لا يؤاخذنا
بها صاحبها لقوله لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وعن عائشة رضي
الله عنها ان يمين اللغو لا والله بلى والله والصامد والذكره والناسوسا ومن
فعل المحلوف عليه فاسيا او مكرها سوادا لا يصح الرجوع عنه والرضا
بحكمه ليس بشرط بل ان اعتاد اليمين من الهادفة **فصل** واليمين
بالله مع او باسم من اسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم او بصفة من صفات الله
تعالى يحلف بها عرفا كقوله ابي وجلاله وكبريائه لا نكفر ما يحلف به عادة قال النبي
عليه السلام كان منكم خالفا فلحلف بالله او ليدن الا قوله وعلم الله لا يكون
يمينا لان العلم يذكر ويراد به المعلوم يقال هذا علم ابي حنيفة اي معلوم
اي حنيفة فان قال ورحمة الله غضب الله وسخط الله لم يكن خالفا لانه
قد يذكر الرحمة ويراد به الجنة قال الله تعالى فحق رحمة الله ههنا خالفا لكونه
ويذكر الغضب ويراد به العقوبة ومن حلف بغضه لا يكون خالفا كما لبني والقران
والكعبة لقوله عليه الصلوة والسلام من كان منكم خالفا فلحلف بالله او ليدن
فصل الحلف بحروف القسم وحروف القسم الواو والكوفه والله والياء
مخوفه بالله والتاء مخوفه بالله قال الله تعالى لقد اترك الله عليا
وقد يضمر الحرف فيكون خالفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابو حنيفة ومحمد
اذا قال وحق الله فليس بخالف لان حق الله تعالى قد يكون شيئا من الشرائع و
اذا قال اقسم او اقسم بالله او احلف او احلف بالله او اشهد او اشهد بالله
فهو خالف لانه اذا قال احلف فقد اخبر عن الحلف وكذلك اقسم وكذلك اشهد
لان الشهادة يمين قال الله تعالى خير اهلنا فقين قالوا انشهد انك رسول الله
الى قوله اخذوا ايمانهم بجنة وكذلك قوله وعهد الله لقوله تعالى ولا تشرك
بعهد الله متنا قليلا وكذلك ميثاقه لانه بمعنى العهد وكذلك لو قال
علي نذرا ونذر الله لقوله عليه الصلوة والسلام النذري يمين وكفارته
كفارة يمين وكذلك ان قال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او كافر
او بري من الاسلام فهو يمين لانه يخرج من الحلال ولو قال ان فعلت كذا افعل
غضب الله او سخط الله او انا زان او سارق او شارب خمر او اكل ديوفا فليس يمين
لانه لا يبعد يميناً عرفاً فلا يدخل تحت قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
الايمان **فصل** كفارة اليمين عتق رقبة يجزي فيها ما يجزي في الظهار
لان الله تعالى قال في كفارة الظهار فتحرير رقبة من قبل ان يمسها وقال

في كفارة

في كفارة اليمين او تحرير رقبة او حب بلفظ واحد وان شاء كما عتق مسكين لقوله
او كنقوتهم كل واحد ثوبا او اكثر وادناه ما يجزي فيه الصلوة لانه لا بد ان يكون
كسوة لاكثر البدن وان شاء اطعم عشرة مساكين من اوسط ما تقطعون اهلبيكم الا
وكلمة او في التكليف تقضي التحريم فان لم يجد يعني اجد هذه الاشياء الثلاثة
صام ثلاثة ايام متتابعات لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في فريضة عبد الله من مسوق
رضي الله عنه ثلاثة ايام متتابعات فيقيد المطلق به وان قدم الكفارة على الحنث
لم يجز وقال الشافعي يجزى لقوله عليه الصلوة والسلام من حلف على يمين فرائ
وزاد غيرهما حراما منها فليكفر بيمينته فليأت بالذي هو خير لنا ان
ان اكفارة انما يجب بسبب الجنابة ولا جنابة قبل الحنث **فصل** ومن
حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يكلم اباه او ليقول فلانا فنبغي ان
يجتنب ويكفر عن يمينه لقوله عليه الصلوة والسلام من حلف على يمين فرائ
غيرها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر بيمينته وليس على الكافر كفارة
اليمين لانها عبادة ومن حرم على نفسه شيئا مما عيى له لم يصح حنث ما عليه
اذا استباحه كفارة اليمين قال الله تعالى يا ايها النبي لم يحثكم ما احل
الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فان قال كل حلال
علي حرام فهو على الطعام والشراب الا ينوي غير ذلك وفي قوله بالفا رسية
هرجه بدست راست كيم بر من حرام كان فقهاؤنا سبه قنديقون
بانه الطلاق لغلبة العرف في استعمال هذا اليمين لاداء الطلاق **فصل**
ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به لقوله عليه الصلوة والسلام من نذر
وسمي فعليه الوفاء بما سمي وان علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه
الوفاء بنفس النذر والمحدث وعن ابي حنيفة رحمه الله انه رجع عن ذلك
رواه عبد العزيز بن خالد الزمذي وقال عليه الكفارة لقوله عليه الصلوة
والسلام النذري يمين وكفارته كفارة اليمين وعن محمد رحمه الله ان
علقه بشئ يريد كونه كما اذا قال ان شفي الله فريضي او قدم غايي فعليه
كذا فعليه الوفاء بالنذر وان علقه بشئ لا يريد كونه كما اذا قال ان اكلت
فلانا او شربت الخ فعليه الكفارة ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة
او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث لان هذه المواضع لا يراد بهذه
اللفظ عرفا ولو حلف ان لا يتكلم فقد افترق في الصلوة لم يحث لانه ليس بكلام
ولو حلف ان لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه ففرقه في الحال لم يحث لانه ليس

في كفارة اليمين
في كفارة الظهار
في كفارة مسكين

اللفظ فيه

انه ص

وان شارب
النذر

وقال زفر بن حنث وهو القياس لا ينبغي لاساءة الساعة اللطيفة لنا ان هذه الساعة
غير مراد باللفظ لان المقصود هو البر ولا يمكن البر الا ان يكون هذه الساعة مستثناة
وكذا لك لو حلف ان لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فترك في الحال لم يحث
وان مكث ساعة راكبا حث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث
بالقعود حتى يخرج ثم يدخل لان الدخول عبادة عن الانتقال من الخارج
الى الداخل ولو حلف لا يدخل دارا فدخل اذ خرابا لم يحث لانه ليس بدار
من كل وجه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما اهدمت وصارت
صحرا حث لان كمال الشروط بقضية الاطلاق في الحاضر لغو لانه من الصفا
والصفة في المعين لغو ومن حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما
انهدم لم يحث لانه لم يبق بيتا اصلا لانه لا يات فيه عرفا ولو حلف لا يكلم
زوجته فلان فطلقها فلان تركها يحث لانه الاضافة الى الزوج للتعريف
للاشروط ولو حلف لا يكلم عبدا فلان هذا ولا يدخل دار فلان فباع فلا
داره او عبده فكل او دخل لم يحث لان العبد لا يقصد بنفسه في حق
المرء ولا الدار بنفسها فكان شرطاً ولو حلف ان لا يكلم صاحب هذا
الطليان فباعه تركه حث لان هذا للتعريف للاشروط ولو حلف ان لا يكلم
هذا الشاب فكل بعد ما شاخ او لا يكلم لم يحث لان هذا الحمل فكل بعد ما صار
حذرا حث لان الصفة في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر **فصل** ومن حلف
لا ياكل من هذه الخلعة يقع على ترها لان عينها لا ياكل عرفا ومن حلف
لا ياكل هذا البسر فاكل وطبا لم يحث لانه لم يبق بسرا وقد تغير خواصه
من العفوصة ولا كذلك اللحم ولو حلف لا ياكل وطبا فاكل بسرا حث
حث عند ابي حنيفة ومحمد لان جزء منه رطب ولو حلف لا ياكل لحما فاكل السمك
لا يحث وعن ابي يوسف يحث لقوله تعالى لئن اكلوا لحما طرياً لنا انه ناقص
في معنى اللحمية لان اللحم هو النامي من الدم ولو حلف لا يشرب من الدجلة
فشرب منها بانه لم يحث حتى يشرب منها كرا عند ابي حنيفة لان
الدجلة اسم لعين ذلك النهر وعندهما يحث اذا شرب منها بانه لانه
قد يقال فلان شرب من الدجلة وابو حنيفة يقول لا يترك حقيقة
اللفظ وان كان الاستعمال في المجاز اغلب الا اذا صار بحال يصير الحقيقة
مهمجة كاسم الصلوة مع الدعاء ولو حلف لا يشرب من ماء الدجلة فشرب
منها بانه حث لانه شرب من ماء الدجلة ولو حلف لا ياكل من هذه الخلعة

فاكل من جزئها ولو لم يحث لانه الخلعة تؤكل قضا وعندهما يحث اذا اكل من خيرها
ولو حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من جزئها يحث لان الدقيق لا يؤكل وان استق
كما هو لا يحث للحقيقة صارت مهمجة ولو حلف لا يكلم فلانا فكله وهو يحث
يسمع الا انه نكير يحث لانه بعيد مكثا عرفا الا ترى انه يقال كذا فلان وهو نكير
وان حلف لا يكلم الاباذنة فاذا نذر لم يعلم بالاذن حتى كله حث لانه الاذن
يبنى عن الاعلام وان استخلف الوالي رجلا ليعمله بكل داعر دخل البلد فهو
على كل حال على حال ولايته خاصة لان ذلك من مواجب السياسة في تقيده
بدلالة الحال ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده لم يحث عند ابي
حنيفة وابي يوسف وقال محمد يحث اذ لم يكن عليه دين لان الدابة ملك فلان
حقيقة ولها انها لا تنسب الى فلان عادة ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقف
على سطحها او دخل دهليزها حث لانه بعيد اخلا الا ترى انه لو صلى على سطح
المسجد مقتديا بالامام يجوز وفي عرف بلادنا ينبغي ان لا يحث اذا وقف
على السطح لانه لا يعد داخل فان وقف في طاق الباب حث لوجود الدخول
وان كان الباب مغلقا لم يحث لانه لا يعد داخل ولو حلف لا ياكل الثواء
فهو على اللحم دون الباذنجان والجزر للعادة ولو حلف لا ياكل طيخا فهو على
ما يطبخ من اللحم كانه في عرفهم ولو حلف لا ياكل الروس فهو على ما يابس في
التناير ويباع في الامصار حتى قالوا يحث باكل روس العنم وفي روس
البقر اختلفوا باختلاف عرفهم ولو حلف لا ياكل جنزا فهو على ما تقارفوه
جنزا حتى لو اكل جنزا جوزيخ لا يحث لانه لا يعد جنزا مطلقا وكذا الواكل
جنزا الا انه بالعراق او بنجر اشبان الا ان يكون بطبرستان فانه يحث لانه
بعد جنزا مطلقا وقد عرف ان الالفاظ تختلف باختلاف الاعصار و
الامصار **فصل** ومن حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فوكل من
يعمل ذلك لم يحث لان حقوق هذه العقود ترجع الى العاقد لا الى الامير
ولو حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حث لان حقوق
هذه العقود ترجع الى الامر لا الى العاقد ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس
على بساط او حصير لم يحث لانه لا يعد جالسا على الارض ولو حلف لا يجلس على
سرير فجلس على سرير فوقه بساط او حصير حث لانه بعد جالسا على السرير
وان وضع فوقه سرير اخر وقد حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس على الاعلى
لم يحث لانه لا يعد جالسا على ذلك ولو حلف لا ينام على فراش فنام عليه

وفوقه قوام حث لانه يسمى نايما على ذلك الفراش وان جعل فوقه فراشا اخر فقام
عليه لم يحث ولو حلف بيمين فقال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حث عليه كما
مر في الطلاق ولو حلف ليا نتيته ان استطاع فهو على استطاعة الصحة دون
القدرة الا اذا نوى الاستطاعة من حيث القضاء والقدرة لان الاستطاعة
العرفية سلامة الالات قال الله تعالى **وَقَدْ عَلِمْتُمْ فِي النَّاسِ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ كَاذِبُونَ** استطاع
اليه سبيلا **فصل** ولو حلف لا يكلم فلانا حين اوزمانا او حين او
الزمان فهذا على ستة اشهر الا اذا نوى غيره لان الحين يذكر مراد به الساعة
قال الله تعالى **فَسَيُجَنَّبُكَ الَّذِينَ اتَّخَذْتُمْ اَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ** وحين تصيحون وانه غير مراد به لالة
الحال لان الغضبان لا يعزم على ترك الكلام ساعة ولا يكتمى به وقد يذكر
ويؤاد به ستة اشهر وقال الله تعالى **وَقَدْ عَلِمْتُمْ فِي النَّاسِ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ كَاذِبُونَ** وقد يذكر مراد
به الاكثر فيجعل على الاقل للتيقن به وكذلك الدهر عنه ابي يوسف ومحمد
الله وفي الجامع الكبير لله على ان اصوم الدهر فعليه صوم العزم وقال ابو حنيفة
لا ادرى ما الدهر يريد به منكرا لا معرقا ولو حلف لا يكلم ليا ما فهو على ثلثة
ايام عنده لانه اقل الجمع وقد ذكره منكرا ولو حلف لا يكلم الايام فهو على عشر
ايام وقال لا يقع على ايام الاسبوع ولو حلف لا يكلم الشهود فهو على اثني عشر
عندها وفي السير الكرم وعند ابي حنيفة رحمه الله يقع على العشرة في الايام وفي
الشهود والمسنيين لها ان المعروف بالالف واللام ينصرف الى المعهود والايام
المعهوده او جنسها الى ان تبلغ حد التكرار وهي سبعة في الايام وفي الشهود
اشا عشر ولاي حنيفة رحمه الله ان جنس الجمع لا يزيد على العشرة لفظا الا
تري انك تقول ثلثة ايام واربعة ايام الى تسعة ايام وعشر ايام ثم يقول بعد
ذلك احد عشر يوما **فصل** ولو حلف لا افعل كذا فعليه تركه ابدا
لانه لا يصير تاركا الا بالترك مطلقا ولو حلف ليفعل كذا ثم فعله مرة
بر في يمينه لانه بعد فاعلاله بفعله مرة واحدة ولا يعد تاركا له الا بالترك
في جميع العزم ولو حلف لا يخرج امرأه الا باذنه فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت
مرة اخرى بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل مرة لانه نفى خروجها مطلقا
عاما واستثنى الخروج بالاذن فلا يمتنع بمرة ولو قال الا ان اذن لك فاذن
لها مرة واحدة فخرجت ثم خرجت بغير اذنه لم يحث لان كلمة الا ان بمعنى
عندنا وحق للغاية وعند للغاية منتهى ما يتنأى له صدر الكلام ولا كذلك
الاستثناء ولو حلف لا يتعدى فالغدا، الاكل من طلوع الفجر الثاني الى الظهر

بتركه

ولم يرد

كذا

كذا العرف والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل والسجود من نصف الليل الى طلوع
الفجر **فصل** ولو حلف ليقضي حقه الى قريب فهو ما دون الشهر لانه بعد قريبا
وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر لا ترى انه يقال لقد بعد العهد ولم يفتك منذ
شهر ولو حلف لا يسكن هذا الدار فخرج منها بنفسه وترك اهله ومناحه
لانه ساكن فيها باهله ومناحه وبفسه فلا يبطل سكناه باحد هما ولو حلف
ليصعدن الى السماء وليقبلن هذا الحجر انما هي انما هي لانه يمكن عقلا
وحث عقيبها التعذر بالعرف ولو حلف ليقضي فلان دينه اليوم فقضاء
ثم وجد فلان بعضها زيوفا او بهرجة او مستحقة لم يحث لانه قضاء حقة
لان هذه الاشياء من جنس حقه والديون تقضى بمثلها وان وجدها
رماسا او سقوة تحث لان شرط حثه عدم القضاء ولم يقض لان
الرصاص والسقوة ليسا من جنس الدراهم ولو حلف لا يقبض حقه درهم
دون درهم فقبض بعضه ومضى اليوم لم يحث لانه ذكر حقه معرقا
بالاضافة فيصرف الى الكل فان قبض الكل متفرقا حث لانه قبض حقه
متفرقا وان قبض دينه في وزن لم يتشاغل بينها الا بعمل الوزن لم يحث
لان ذلك بعد قبضا جملة لا متفرقا ومن حلف ليا تين البصرة فلم يات بها
حتى مات حث في اخر جزء من اجزاء حيوة لانه يصير تاركا للتيان بتركه
في جميع عمره وذلك انما ينتهي في اخر حيوة **كتاب الحدود**
الزنا يثبت باليمين والاقرار فالبينة ان تشهد اربعة من الشهود لقول
تعالى **وَلَا يَزْنِي الزَّانِي حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ اَرْبَعَةُ شَاهِدَاتٍ** والامارة بالزنا
فبما هم الا امام عن الزنا ما هو وكيف هو واين ذني ومتى ذني وعن ذني
تكلفا للدر في الحديث **اِذَا زَوَّجْتُمُوهَا مَا اسْتَطَعْتُمْ** فلان يخطي الامام
في العفو خير من ان يخطي في العقوبة فاذا ايتوا ذلك قالوا اينا وطئها في زوجها
كالليل في المحلة وسال القاضي عنهم فعدلوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم
والاقرار ان يقر المحر البالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع مجالس
من مجالس المقر كما اقره القاضي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بما عثر فاذا
تراقره اربع مرات ساله الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين ذني وعن ذني
ذني فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لما عثر اهلك مسستها او قبلتها
فاذا بين ذلك لزم الحد فان كان الزاني محصنا رحمه بالحجارة حتى يموت كما
رحم النبي صلى الله عليه وسلم ما عثر او يبتدئ الشهود بترجمة تكلفا للدر

الحال

يرجعون في الامام من الناس فان امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد وان كان مقرا
ابتداء الامام من الناس ويفضل ويكفي ويصلي عليه لانه في معنى شهدا احد
فصل وان لم يكن محصنا وكان قرا خذ مائة جلدة لقوله في الزانية
والزانية قاجلدا واكل واحد منها مائة جلدة يا من الامام بغيره بسوط
لا ثمة له فانه روي عن علي رضي الله عنه انه لما اراد ان يقيم الحد كس ثمة ويضرب
ضربا متوسطا لانه للتأديب فلو كان حفيفا جدا لا يحصل التأديب ولو كان
قويا جدا لكان اهلاكا وينزع عنه ثيابه ليفيد التأديب ويفرق الضرب على
اعضائه تحقيقا للعدل الا الراس والوجه والفرج لانه يتوقع الهلاك
منه وذهاب الحواس وان كان عبدا جلد خسين لقوله في فعلين نصف ما
على المحصنات من العقاب فان رجع اليه من اقراره قبل اقامة الحد عليه
او في وسطه قبل رجوعه وخلق سبيله لا شبهة ويستحب للامام ان يلقن
المقر الرجوع ويقول لعنك مسست او قبلت كما فعل النبي عليه الصلوة و
السلام بما عزر رضي الله عنه والرجل والمرأة في الحد سوار لقوله في الزانية والزاني
فاجلدا والا ان المرأة لا يزوع عنها ثيابها الا الخشوع والفرو ولان اعضاء المرأة
عورة وان جفها في الرحم جاز كما فعله علي رضي الله عنه بسراة المرأة
ولا يقيم المولى الحد على مملوكه الا باذن الامام لقوله عليه الصلوة والسلام
اربع الى الامام منها اقامة الحد واذا رجع الشهود بعد الحكم قبل الرجوع
ضربوا الحد وسقط الحد عن المشهود عليه لان القضاء هو الاحكام البالغ
وهو الذي لا يتصور فوقه وذلك بالامضاء وضرب الشهود الحد لانهم اقرروا
انهم قد فوه كاذبون فان رجع بعد الرجوع واحد حد الرابع وحده وضمن
بيع الدية لانه تلف بهم جميعا وان نقص عدد الشهود عن اربعة حد والقول
في فان لم تأتوا بالشهداء افاؤلك عند الله هم الكاذبون والاحصاء الذي
به الرحم ان يكون قرا عا قلا بالفا مسلمانا وقد تزوج امرأة نكاحا صحيحا وادخل
بها وهما على صفة الاحصان ليكون تمام النكاح سببا لتكامل العناية والعقوبة
وقال الشافعي رحمه الله الاسلام ليس بشرط ولا يجمع بين الجلد والرحم في المحصن
لان كل واحد منهما حد كاف لان الله تعالى قال فاجلدا واذا ثبت عزمه رضي
الله عنه الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكاحا لا من الله ولا
يجمع في البكر بين الجلد والنفي عندنا وعند الشافعي يجمع الحد وهو قوله
عليه الصلوة والسلام حدوا عني حدوا عني قد جعل الله لهن سبيلا

فاحلدهم فانين
جلده

البكر

البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والنائب بالنائب جلد مائة ورجم بالحجارة
وهذا النسخ بقوله تعالى فاجلدا واكل واحد منها مائة جلدة وقال
الشافعي النفي حد للحدوث وعندنا ليس بحد الا ان يرى الامام ذلك مصليا
فيغربه بقدر ما يرى لان النبي صلى الله عليه وسلم نفي هيئت المختن عن مكة وحب
عمر رضي الله عنه نصر بن الحجاج ولو ذن في المريض وحده الرجم رجم في الحال لانه
للاهلاك وان كان حده الجلد لم يجلد حتى يبرأ لانه للتأديب والجلد في الموضع
ربما يكون اهلاكا واذا ذن الحامل لم يحد حتى تضع الحمل لان في ذلك اضراء
بالولد الذي لم يحن فان كان حدها الجلد تركت حتى تتقالي من نفاسها فلا
يصير الجلد مهلكا وان كان الحد هو الرجم رجم في الحال **فصل**
واذا شهد الشهود بحد متقدم لم يمنعهم عن اقامتها بعد ذلك عن الامام لم
تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة لقول عمر رضي الله عنه ايما شهود
شهدوا بحد لم يشهدوا وعند حضرة فانما هم شهود ضمن ولا شهادة لهم
الا في حد القذف لانه لا تضع الشهادة به الا بعد الدعوى ومن وطئ اجنبية
فيما دون الفرج عز لانه يحتاج الى تقوية ولا حد لمن وطئ جارية ولده وولده
ولده وان علمت انها علي حرام لقوله عليه الصلوة والسلام انت وما لك
لا يبيك فمذه الاضافة او رث شبهة دارنة للحد واذا وطئ جارية ابية او
امه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه فقال علمت انها علي حرام حد
لانه لا شبهة في المحل وان قال ظننت انها تحل لي لم يحد لوجود سبب
الاشتباه ومن وطئ جارية اخته او عمة قال ظننت انها علي حلال حد لانه
ليس موضع الاشتباه ومن زفت اليه غير امراته وقالت النساء انها زوجتك
فوطئها فلا حد عليه لانه موضع الاشتباه وعليه المروء من وجد امرأة علي
فراشه فوطئها فعليه الحد لانه ليس موضع الاشتباه اذا لم تكن زفت اليه
ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه الحد عند ابي حنيفة
رحمه الله لان النكاح مبني فاورث شبهة الاباحة وعندنا يجب الحد
لان النكاح عدم لانه لم يضاف الى محله فبلغوا ومن اتى امرأة في موضع الكرو
او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة رحمه الله ويعزرو عند
ابي يوسف ومحمد رحمه الله هو كازنا في حد وهو قول علي رضي الله عنه لانه
الداعي موجود ولا يحد حنيفة ولو كان ذنا حقيقة لما اختلفوا فيه ومن وطئ
طى بهيمة فلا حد عليه لقصور الداعي ويعزرو من زنا في دار الحرب او في

الزانية والزاني

دار البغي فخرج اليه لم يبق عليه الحد لان احكامنا لا تجري عليهم **باب**
حد الشرب ومن شرب الخمر فاخذ ورجعها موجودة فشهد الشهود بذلك
عليه واقر فجلد الحد لاجتماع الصحابة رضي الله عنهم على وجوب الحد وقال
عليه الصلوة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه وان غاده فاجلدوه وان اقر
بعد ذهاب رايحتها لم يجز عليه الحد وقال محمد رحمه الله يجب الحد لان الرجة
محملة لها حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما اتى بسكران فقال ليلوه
ومزموه واستكوهه فان وجدته رايحة الخمر فاجلدوه علق بذلك ومن سكر
من النبيذ حد لان عمر رضي الله عنه اقام الحد على اعرابي سكر من النبيذ ولا
حد على من وجد منه رايحة الخمر لانها محتملة وكذلك لو تقيها ولا يجد السكران
حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا فلو سكر من مباح لا يجد وكذلك
المكره ولا يجد السكران حتى يزول عنه السكر لئلا يدب به وحد السكران في
الخمر اذا كان حرا ثمانون حديث على رضي الله عنه انه قال اذا سكر هذي واذ هذه
افترى فيجب عليه حد للفترين وان كان عبدا حده اربعون ومن اقر بشرب
الخمر والسكر رجوع لم يجد لان الحد ودتد به بالشبهات فلعله صادق في
رجوعه ويثبت حد الشرب بشهادة شاهدين وباقاره مرة واحدة وعن
ابي يوسف رحمه الله لا يقبل فيه الا باقراره مرتين اعني رابعه والشهود كل
في الزنا ان هناك ثبت غير معقول المعنى لان في الاقرار الثاني لا يثبت
ثبت بالاقرار الاول ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال الحديث الزهري
رضي الله عنه مصنف السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحلي يفتي
من بعده ان لا تقبل شهادة الرجال مع النساء في الحد **باب**
حد القذف اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة يصير الزنا فظا
المقذوف بل الحد حده الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا لقوله نكح والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوه ثم اني جلدته ولا
تقبلوا لهم شهادة ابداً يفريق الضرب على اعضائه ولا يجد من يثابه غير
انه ينزع عنه الفرو والحشود وان كان عبدا جلد اربعين لان حده على الضف
من عذاب المحصنات والاحصان ان يكون المقذوف حرا عاقلا بالعام مسلما
عقيفا عن فعل الزنا لان العبد لا يكون محصنا دل عليه ان الله تعالى سمي الحرمة
لا الامة فقال فعليه نكح بضع ما على المحصنات من العذاب ويشترط
العقل والبلوغ حتى يصح الدعوى منه وكذلك الاسلام لان الكافر مبطل

ولها
التكرار

بما هو شر منه وكذلك العفة عن الزنا حتى يكون كاذبا في قذفه ومن نفى نسب غيره
فقال لست لابيك او يا ابن الزانية وامه ميتة محصنة فطالب الابن بحد
حد القاذف لانه قذف محصنة وقد طالب من له المطالبة لنفي العار من نفسه
ولهذا قلنا بانه لا يطالب بحد والمقذوف ميت الامن يقع القذف في
نسبه بقذفه وان كان المقذوف محصنا جاز لايه الكافر وللعبدان
يطالب بالحد لانه لا يخل في المطالبة ولا في احصان المقذوف وليس للعبد
ان يطالب مولاه بقذف امة الحر لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقاذ
والد بولده ولا سيد بعبيده وان اقر بالقذف فرجع لا يقبل رجوع
لتعلق حق المقذوف به ومن قال للعرني يا بني لم يجد لاحتمال عدم
القذف واذا قال لرجلي يا ابن ماء السماء فليس بقاذف لانه تشبيه عاب
السما اطراء ومدح او من وطى وطيا حراما في غير ملكه لا يجد قاذفه
لانه لم يبق محصنا وكذلك الملا عنه بولد لا يجد قاذفها لامارة ذناها
وهو ولد غير ثابت النسب ومن قذف امة او عبدا او كافرا بالزنا لا يجد
لان هؤلاء لا احصان لهم ومن قذف محصنا بغير ذنا فقال يا فاسق
او يا كافرا او يا حنيثا فزنى للعار عنهم لاحتمال ان يكون صادقا و
ان قال يا حمارا او يا خنزيرا ليعزله لانه لا يلحقهم العار للثبوت بكذبه **فصل**
والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقلة ثلث جلدات او ما يراه الامام
مصلحة لان المقصود تعزيره وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعون
سوطا لقوله عليه الصلوة والسلام من بلغ حدا في غير حد فممن المعتد
وقال ابو حنيفة حد القذف على العبد اربعون فلا يبلغ اربعين وينقص
عنه بواحدة وان حبسه بعد التعزير يجوز ان راي الامام الصلاح فيه واشد
الضرب التعزير لانه نقص عده فلو خفف لم يفد التاديب ثم حد الزنا
لتعاطف الجناية ثم حد الشرب لان ثبوته بالاجماع من الصحابة رضي الله عنهم
لا بالكتاب ثم حد القذف لانه صوب برد الشهادة ومن حده نايب الامام
او عزله فمات قدمه هدر لانه يامر الامام واذا احد المسلمين في القذف سقطت
شهادته وان تاب لقوله نكح ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وان حده الكافر في
القذف ثم اسلم قبلت شهادته لان شهادته الاولى مردودة وانما حدث له
نكح بعد الاسلام على الكافر والمسلم **كتاب السرقة**
اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته عشرة دراهم مضروبة

متبا

ولو نسب الخبيث او
او زوج امة فليس
بقاذف

وان قال لاهل العلم
عزله امانة لهم
وذلك لا يجوز

من حرز لاشبهه فيه وجب القطع لقوله في السارق والشارقة فاقطعوا ايديهما
والعبد والحرز في القطع سواء لاطلاق النحر وجب القطع باقراره مرة واحدة
لان الاقرار الثاني لا يزيد على غلبة الظن ويجب القطع بشهادة شاهدين واذا
اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان كان اقل من
ذلك لم يقطع لانه العشرة هي النصاب ولان الاحاديث اختلفت فاخذنا بالكثر
النصيب واداء الحد **فصل** ولا قطع فيما يوجد مباحا فيها في دار الاسلام
قالت عائشة رضي الله عنها كانوا لا يقطعون في الثمن النافع ولا يقطعون في الخشب
والخشيش والقصب والسك والصيد ولا فيما يسرع اليه الفساد كالفاكهة
الرطبة واللبن والتمر والبطيخ والفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا
يقطع في الاشربة والمطربة ولا في الطنبور لجواز اتلافها وعدم عصمتها ولا في
سرقة المصحف لانه لا يمنع من قراءة القرآن وكذلك لو كان عليه حلقة لانه تتبع
للمصحف ولا في الاوانم المسجد ولا الصليب بالذهب لانه لا عصمة فيه ولا الشطرنج
ولا الزرد ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان حلي معه لانه ليس بمال و
الحلي تتبع له ولا يقطع في سرقة العبد الكبير لانه في يد نفسه ويقطع في سرقة
العبد الصغير لانه مال متقوم ولا قطع في الدفاتر كلها لانه اذا كانت اشياء
او اشياء مكروهة فهي كالطنبور وان كانت كتب الحكمة في الدين والفقه فهي
كالصحف من وجده والشبهة في هذا الباب تكفي الا في دفاتر الحساب ولا
قطع في سرقة كلب ولا هند ولا دابة لانها ما يوجد مباحا لادب ولا طبل
ولا زمار لقصور عصمتها ويقطع في الساج والقنا والابوس والصندل
لانه لا يوجد مباحا في دار الاسلام وان اتخذ من الخشب او ان او ابواب
قطع فيها لانه لا يوجد مباحا ولا قطع على خائن ولا خائنة لقوله عليه السلام
والسلام لا قطع في خريبة الجبل والخائن حره اقرار وكذلك المنتهب
والمختلس ولا يقطع البنائش وقال الشافعي يقطع لحدث عائشة رضي الله
عنها سابقا امواتا كسارق احيا ثوبا ولنا ان في المالكية خلاوة الحرز
خللا ولا يقطع السارق من بيت المال لانه شركة فيه ولا من مال السارق
فيه شركة للشبهة **فصل** ومن سرق من ابويه او ولده او ذي رحم
محترم منه لم يقطع لجواز الدخول الى بيوت هؤلاء من غير اذن فلم يوجد الحرز
وكذلك لو سرق احد الزوجين من الاخر والعبد من سيده او من امرأة
سيده او زوج سيده او الولي من مكانه لانه يجوز لهؤلاء الدخول

بيوت هؤلاء والحرز على ضربين حرز لعن فيه كالبيوت والدور وحرز بالحفاظ ومن
سرق شيئا من حرز او من غير حرز وصاحبه عندة يجب عليه القطع لانه حرز
محفوظ به ولا قطع على من سرق من حمام او من بيت اذن للناس بالدخول فيه
لعدم الحرز ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عندة قطع لانه حرز محفوظ
به ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضافته لعدم الحرز واذا انقبت اللص البيت
ودخل فاحذر المتاع وناو لما خرج خارج البيت فلا قطع عليها لان الاخذ لم يدخل
الحرز والداخل لم يخرج المال من الحرز وان الفاء في الطريق فخرج واخذ قطع
وكذلك ان حمله على حال فساقة واخرجه واخذ لانه وجد الاخذ والاخرج
واذا دخل الحرز جماعة في سرقة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا لانه سرقة
هكذا يكون ولانه انما ياخذ بقوتهم واذا انقبت اللص البيت واخذ يده
واخذ شيئا لم يقطع لان الدخول فيه ممكن فلا يعيدنا قضا الحرز بذلك
القدر وان ادخل يده في صندوق الصيرة او في جيب غيره فاحذر المال
قطع لانه لا يمكن هتك الحرز فيه باكثر من هذا **فصل** ولا قطع على
السارق في قراءة عبد الله لم يسجد رضي الله عنه السارق والشارقة
فاقطعوا ايديهما ويقطع من الزند كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وتحسم لانه للتأديب لالا هلاك وان سرق ثانيا قطع رجل اليسرى
لقوله في او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف واذا سرق ثالثا لم يقطع
وقال الشافعي رحمه الله يوتي على اطرافه الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام
من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولنا انه
اتلاف جنس المنفعة فيكون اهلاكا ويحمله في السجن حتى يتوب او يظهر
على وجهه سيما رجل صالح وان كان السارق اشل اليد اليسرى او قطع
او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع لانه يؤدي الى اتلافه في حق جنس منفعة
البطش او المشي ولا يقطع السارق الا وان يحضر المسروق منه فيطالب
بالسرقة لتظهر سرقة في مال الغير فانه وهبها من السارق او باعها اياها
او انتفعت قيمتها من النصاب لم يقطع لانه لم يسجد الخسومة عند القطع
فصل ومن سرق عينا فقطع فيها وردها عاده فسرقتها وهي مجالها
لم يقطع لانه فانت عصمة له لانه صار معصوما لله في حيث قطع يده و
القطع حق الله تعالى على الخلوص واذا تغيرت عن حالها مثل ان يكون غز لا فرق
فقطع فيه فرده من سرق فساد فسرقة قطع لانه صار شيئا اخر لا يرى ان من

ايديهما

فان عاد فاقطع
الاربعة مرات

غصب عن نفسه انقطع حق للمالك عنه وان قطع السارق والعين قائمة في يده ردها لان على اليد ما اخذت حتى ترده وان كانت هالكه لم يضمن عندنا و
القطع مع الضامن لا يجتمعان وعند الشافعي رحمه الله يجتمعان لانه مال معصوم للمالك فيضمن ولنا انه معصوم به نعم لما قطع فلا يبقى معصوما للعبد فلا يضمن وان ادعى السارق ان العين المروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقر ببقية لان الشبهة كافية لدفع الحد **فصل** واذا اخرج جماعة مستعين او واحد يقدر على الامتناع فقتله واقطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا او يقتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يجد ثوابا توبة وان اخذوا مالا من مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جماعة اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصا او ما يبلغ قيمة ذلك يقطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا مالا قتلهم الامام حدا لقوله تعالى **الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ يَعْنِي الَّذِي قُتِلَ يُقْتَلُ وَالَّذِي اخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يُقْتَلْ يُقَطَّعْ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ وَالَّذِي اخاف وقد ينفي من الارض فان قتلوا نفسا فغفا الاوليا عنهم لم يلتفت الى عفوهم لانه حد وان قتلوا واخذوا المالا فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم اما ما قطع باخذ المال والقتل والطب بالقتل وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم حيا ويبيع بطنه بريح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام لانه يؤدي الى ايداء الناس بنسبه وان كان فيهم صبي او مجنون او ذو رحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقي لان شركته اوردت شهرته وصار القتل الى الاوليا ان شاء واقتلوا ان شاء واعفوا لان الحد ساقط وهذا قصاص وان باشر القتل احدهم اجري الحد على جماعتهم لان القاتل انما يمكنه بقوة الرد **كتاب السير** الجهاد فرض على الكفاية قال الله تعالى **فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَوْلِهِ** نَجِيفُوا حِفْظًا وَثَقْلًا الى غير ذلك من الايات الواردة في الجهاد اذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقي لان المقصود اعلاء كلمة الله تعالى وان لم يقع به احد منهم جميع الناس يتركه لعموم الخطاب وقاتل الكفار واجب وان لم يبدوا به لقوله تعالى **فَاتْلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا يَجِبُ** الجهاد على الصبي والمرأة والاعمى والمجنون والمقعور والاقطع لقوله تعالى

ضمن

بين

ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج حرج الآية فانهم العدو على بلد وجب على جميع الناس الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده لانه صادر فرض عين كالصلوة فيجب الخروج وهو دفع الشر عن النفس والقتال في سبيل الله تعالى فاذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا دعواهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالهم لقوله عليه الصلوة والسلام **اُمِرْتُ** اَن اُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا هَذَا عَصَوْا مِنِّي وَمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ فَإِنْ امْتَنَعُوا دَعَوْهُمْ إِلَى آدَاءِ الْجَزِيَّةِ فَإِنْ بَذَلُوهَا فَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَالَ عَطِيَّةُ بْنُ أَبِي اسْبَغٍ لَمَّا بَدَأَ لَوْ الْجَزِيَّةَ لِكَيْفَ دَمَاؤُهُمْ كَدَمَانَا وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتَلَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ دَعْوَةَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يَدْعُوهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا وَيَسْتَجِيبُ أَنْ يَدْعُوهُ مِنْ بَلْعَتِهِ الدَّعْوَةُ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ وَأَنْ أَبْوَ اسْتَعَانَا بِالله عليهم وحاربهم ونصبوا عليهم المجانيق كما نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف وحرقهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا زروعهم قال الله تعالى **مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْ هَهَا قَاعًا عَلَىٰ أَصُولِهَا فَأَبَىٰ ذِي الْقُرْبَىٰ وَقَالَتْ لَا يُطْعَمُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ** الآية ولابا من ربههم وان كان فيهم مسلم اسيرا وتاجر لان اعلاء كلمة الله تعالى واجب من صيانة الامير وان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن ربههم ويقصدون بالرحي الى الكفار ولا باس باخراج النساء والمصاحف للمسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه لان الظاهر هو النص كما قال عليه الصلوة والسلام **لَنْ يَغْلِبَ أَرْثَى عَشَةِ الْفَأْ عَنْ قِلَّةٍ** اذا كان كلمتهم واحدا ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها لان المرأة والمصحف ربما يقع في ايدي الكفار فيكون تسبيبا بما لا يجوز ولا تقتل المرأة الا باذن زوجها والعبد الا باذن سيده الا ان يهجم العدو لان طاعة المولى والزوج واجب وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمتلوا ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا شيخا فانما ولا متعديا لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الغدر والغول والمثلة وقتل النساء وكذلك الاعمي لان يكون لاحد هو لادري في الحرب او تكون المرأة مككة فانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل ام قرفة ولا يقتل مجنونا لان القتل افساد للبينة فلا يجوز الادفعا للضرر واذا

رأى الامام ان يصالح اهل الحرب او يقيمهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به
 لان النبي عليه الصلوة والسلام وادع اهل مكة وان صالح الامام مدة وداي
 ان نقض الصلح انفع في حقهم بنذ اليهم وقتلهم لقوله تعالى **وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ**
خِيَانَةً فَاِذْ يَبْذُلُهُمُ عَلَى سَوَاءٍ وان بد واجبا ان قاتلهم ولم يبنذ اليهم اذا كان
 ذلك بانقاذهم كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم باهل مكة لما نقض العهد
 وخافوا واذا خرج عبيداهم الى عسكر المسلمين فهذا احرار لان النبي عليه الصلوة
 والسلام قال في عبيد الطائفة عتقاء الله تعالى ولا بأس بان يقاتل العسكر
 والمشرك في دار الحرب ويأكلوا مما وجدوه من الطعام ويستعملوا الحطب او الطيب كذا
 السنة ويدعون بالدهن ويقاتلون بما يجدون من السلاح كل ذلك بلا
 قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يملكوه لقتل حق الغائبين به
 ومن اسلم منهم احرار باسلامه نفسه وماله لقوله عليه الصلوة والسلام
 من اسلم على مال فهو له وكذلك اولاده الصغار لانهم اخبروا من المال و
 كذا لك كل مال هو في يده او ودعيته في يد مسلم او ذمي لانه في يده حكما
فصل وان ظهرنا على الدار فقار الدار في وكذلك عقار الذي اسلم
 في دار الحرب لان الدار دار الحرب وكذلك زوجته وولدها واولاده الكبار في
 ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب ولا يجوز اليهم لانه اعانة لهم على تقوية
 الكفر ولا يفادون بالاسارى عند ابي حنيفة وقالوا رحمهم الله يفادون بهم
 اسارى المسلمين ولا يجوز للمسلمين عليهم لانه ابطال حق الغائبين والقضاء بجور
 لقوله تعالى **فَاِذَا مَتَّيْتُمْ بَعْدُ وَامَّا فِدَاءٌ** ولا يبي حنيفة انه ابطال حق الغائبين
 في الاسارى فلا يجوز واذا فتح الامام بلدة غنوة فهو بالخيار ان شاء نفسه
 بين الغائبين كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخيبر وان شاء اقر اهل عليه
 ووضع الخراج عليهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالعراق وهو في الاسارى
 بالخيار ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان تركهم احرار اذ ملة للمسلمين فان النبي
 عليه الصلوة والسلام من على اهل مكة فاطلقهم وقتل بني قريظة واسر عاتكة
 السرايا التي استولى عليها ولا يجوز ان يردوا الى دار الحرب لانه تقوية للكفر
 واذا اياه العود الى دار الاسلام ومعه مواش ولم يقدر على نقلها الى دار الاسلام
 ذبحها وحرقتها ولا يعقرها لانه تقوية للحبوان ولا يتركها لانه قوة لهم
فصل ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام وقال
 الشافعي رحمه الله يجوز القسمة لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنایم بدر

بخيبر

شار

ولنا

ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنایم في دار الحرب والقتل في دار الحرب
 في العسكر سواء لان النبي عليه الصلوة والسلام قسم للكل واذا الحقهم مد في دار الحرب
 قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركهم فيها لان الملك انما يتأكد بالاحراز
 وقد وجدت المشاركة في السبب ولا حق لاهل سوق العسكر من الغنيمة لانهم
 خرجوا للتجارة الا ان يقاتلوا **فصل** واذا آمن رجل حر او امرأة حرة
 كافرا واحدا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولا يجوز للمسلمين
 ان يقتلهم لقوله عليه الصلوة والسلام يقاتلون بينكم فو دماهم ويسبي بذمتهم ادباهم
 الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام لقوله تعالى **وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ**
خِيَانَةً فَاِذْ يَبْذُلُهُمُ عَلَى سَوَاءٍ ولا يجوز ما نذمي لانه لا ولاية على المسلمين وكذلك
 الاسير لانه مفقود مكره وكذلك التاجر الذي يدخل عليهم لانه في قهرهم ولا يجوز
 امان العبد اذا كان محجورا الا ان ياذن له المولى في القتال عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يصح امانه لحد يثبته رضي الله عنه انه اعلم
 با مان العبد فقال امان واحد من المسلمين كيف ارده ولا يبي حنيفة انه
 محجور عن القتال الحق المولى فلا ينفذ على المولى امانه كالباع **فصل** في
 واذا غلب الترك على الروم فسبواهم واخذوا مواشيهم ملكوها لان مال اهل الحرب
 ورفاقهم مباح فان غلبنا على الترك حل لنا ما جدهم من ذلك واذا غلبوا على امونا
 واحذوها بدارهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكونها لان فصلهم حرام فلا يصلي
 سبي للملك ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل مكة فقيل له لا تدخل
 رباعا فقال وهل ترك لنا عقيل من رباع فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها
 الماكون قبل القسمة فهي لهم بغير شيء واذا وجدوها بعد القسمة اخذوها
 بالقيمة ان احبوا كذلك قال النبي عليه الصلوة والسلام ان **وَحَدَّثَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ**
اَخَذَتْهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ وان **وَحَدَّثَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ** اخذته بالقيمة وان دخل
 دار الحرب تاجرا فاشترى او اخرج الى دار الاسلام فملكه بالخيار ان شاء اخذ
 باليمن الذي اشتراه التاجر وان شاء تركه لان الشراء سبب للملك كوفوع القسمة
 له ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرينا وامهات اولادنا ومكان تبيننا
 و احرارنا لان هؤلاء لا يملكون بسبب من الاسباب وملك عليهم جميع ذلك لانهم
 ارقاء في حقنا واذا ابق عبد مسلم فدخل عليهم فاحذوه لم يملكوه عند ابي
 حنيفة وعندهم يملكونه كما لو استولوا او كما لو نذ اليهم بغير ابي حنيفة رحمه الله
 ان العبد المخرج من دار الاسلام قبل ان يصل الى دار الحرب ظهر يده على

لاحد منكم

عبد

اذ اند اليهم

نفسه وزالت عنه يد المالك بخلاف العبد المتردد في دار الحرب لا يملكه لان يده باقطة
لظهور يد المولى عليه بخلاف البعير لانه لا يملكه على نفسه **فصل** واذا لم يكن
للامام حيلة يحل فيها الغنائم قسمها بين الغانمين قسمة ايداع ليجلوها الى دار
الاسلام ليحصل المقصود من قسمها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة من الغانمين
لانه لم يظهر لكل واحد منهم فيه ملك ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا حق
له في الغنيمة لانه لم يملك الا بالاحراز فان مات بعد اذ اخرجها الى دار الاسلام
فخصيبه لورثته لانه صار شريكا فيها بملك ثابت ولا بأس بان ينفل الامام في حالة
القتال فيقول الامام من قتل قتيلا فله سلبه ويقول للسرية قد جعلت لكم الربع
بعد الحرس كذا التوارد وفيه مصلحة التقوية والتشجيع ولا ينفل بعد احراز
الغنيمة في دار الاسلام الا من الخمس لتعلق حق الغانمين به فاذا لم يجعل الامام السلب
للقاتل من جملة الغنيمة والقاتل وغيره سواء اطلاق قوله تعالى واغلبوا المشركين
غنيمة من شئ فان لله خمسة والسلب على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه
لانه هو الذي يسلب منه واذا اخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز لهم ان يعلفوا من
الغنيمة ولا ياكلوا منها ومن فضل معد علف او طعام ردة الى الغنيمة لتعلق
حق الكل بقسمة الامام الغنيمة فيخرج خصلها ويقسم اربعة الاخماس بين الغانمين
للفارسين سهران وللراجل سهم واحد وقال ابو يوسف ومحمد للفارس ثلثة اسهم
كذا روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في خيفة رضي
الله عنه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قسم
للفارسين سهمين وللراجل سهمين يوم بدر ولا يسهم الا فارس واحد وقال
ابو يوسف لفارسين لانه قد يفتقر الى الثاني ولنا انه لا يقال الا على فارس واحد
والبراذين والعناق سواء لانه من الخيل ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن دخل
دار الحرب فارسا ثم نفق فرسه استحق سهم فارس وقال الشافعي له سهم راجل
لان السبب شهود الوقعة ولنا ان الموقوف على الفارس والراجل حالة الحرب
وهو الجهاد متعدد فاقيم مجازة الذرب مقامه وكذلك لو دخل راجلا
ثم اشتري فرسا استحق سهم راجل ولا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا ذمي ولا
صبي لان هؤلاء لا يقاتلون ولا يستحقون بينهم وبين الحن القاتل العاقل البالغ
ولكن يرضخ لهم واما الخمس فانه يقسم على ثلثة اسهم سهم لليتامى وسهم
للمساكين وسهم لانباء السبيل ويدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقسمون
ولا يدفع الى اخنيائهم شئ واما ما ذكره في الخمس فانما هو لا فتاح الكلام

بتركها

بتركها باسمه وسهم النبي عليه الصلوة والسلام سقط بموته كاسقط الصفي وسهم ذوى القربى
كانوا يستحقون في ذى من النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة وبعده بالفقر دليل ما روى
ان النبي عليه الصلوة والسلام اعطى بنى هاشم وبنى المطلب ولم يعط بنى عبد شمس
ولا بنى نوفل بن عبد مناف وجبر بن مطعم وقال انا لا نكر فضل بنى هاشم لما كانت
الذي وضعت الله فيهم اما نحن وبنو المطلب في القرابة اليك سواء فاما لك اعطيتهم
وجرمنا فقال عليه الصلوة والسلام انهم لم يزلوا معي في الجاهلية والاسلام
هكذا او شئت بين اصابعه فدل ان المراد بقول الله تعالى وكذا ذى القربى قرب النفس
فلا يكون فيه حجة للشافعي واذا دخل الواحد او الاثنان مغيرين دار الحرب بغير
اذن الامام واحذوا شيئا لم تجز لانهم ما اخذوه بقوة الامام وان دخل جماعة
لها منعة واحذوا شيئا لم تجز لانهم ما اخذوه بقوة الامام لانهم ما اخذوه بقوة
الامام واذا دخل المسلم في دار الحرب تاجرا فلا يحل له ان يتعرض لشئ من اموالهم
ولا من دمائهم لقوله عليه الصلوة والسلام المستلمون عند شروطهم فان غدر
بهم واحذوا شيئا وخرج به ملككم ملكا محظورا ويومران تنصدم قايه لانه ملكه
بسبب الغدر وانه حرام جدا واذا دخل الجزى اليها مستأجرا فماله يمكن ان يقيم
في دارنا سنة ويقول له الامام ان اقلت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان
اقام اخذت منه الجزية لانه لا يترك سنة في دار الاسلام بلا جزية واذا ادى
الجزية صار ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان الجزية حق الاسلام فلا
يمكن من نقضها وان عاد الى دار الحرب ونك ودبعت في دار الاسلام عند مسلم
او ذمي او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا بالعدو وما في دار الاسلام من
ماله على خطر لبقا بهد المسلم او الذمي فان اسرا وقتل سقطت ديونته وصار
الوديعة في لانها تبقى له ولم يبق هو ضار فصار ماله مباحا والدين في
الذمة حق ولم يبق محتمل ما وما وجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب
بغير قتال يهرق في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج لانا اخذ بقوة المسلمين
فصل ارض العرب كلها ارض العشائر لانهم لم يتركوا ذمة فالحكم في مشركي عشر
العرب اما الاسلام واما السيف لقوله عليه الصلوة والسلام لا يجتمع دينان
في جزيرة العرب وحده من اول العذيب والقادسية الى اخر محضر
بالنبي بمهرة هذا طوله وعرضه ما بين يبرين والدنه اورمل على الى مشارق
الشام والسواد ارض خراج فقها عمر رضي الله عنه عنوة ووظف عليها الخراج
وهو ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العلك الى عبادان وارض

خلف عنك

الى دار الحرب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها ونقصهم فيها لأن عمر رضي الله عنه لم يقسمها بل
بقاها خراجية وكل أرض أسلم عليها أهلها أو فقت عتوة وقسمت بين الفارين
فهي أرض عترة لأن التوظيف على المسلم الحش والعش يصر في مصادف الصدقات
وأنه أدق لأنه أن وجد الخراج يجب والأفلا هذا اليق بالمسلم من الخراج الذي
يجب على الجزية ويجب لا محالة أن تمكن من الزراعة زرع أو لم يزرع وهو اليق
بالكفار قلنا قلنا بأن الكفار إذا أقرروا عليها يوظف الخراج ومن أحييا
أرضنا موافا فهي عند أبي يوسف معتبرة بحجتها فإن كانت من حياز أرض
الخراج فهي خراجية وإن كانت من حياز أرض العترة فهي عترة والبصرة عند
عشرية باجماع الصحابة رضي الله عنهم وقال محمد رحمه الله إن أحييا يزرعها
أو عين استخرجها أو ماء دجلة أو الفرات أو ماء الأنهار العظام التي لا يملكها
أحد فهو عترة كما السها لأنه توظيف على المسلم وإن أحيها بما لا ينهار
التي احتقرها إلا عجم مثل نهر الملك ونهر يزود في خراجية مبعها الماء
والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل جريب يبلغه الماء
فطين هاشمي وهو الصاع ودرهم بوزن سبعة وفي جريب الرطب خمسة
درهم وفي جريب الكرم المتصل والنخيل المتصل عشرة دراهم وما سوا ذلك
من الأصناف بوضع عليها بحسب الطاقة لأن عمر رضي الله عنه قال الحديفة
ابن اليان وعثمان بن حنيف حين سمعا سواد العراق لعلها حملتا ما لا
تطيقوا فتا لا بل حملتا ما تطيق ولوزنا لا طاقة لنا فان لم تطيق ما وضع
عليها فنقصه الأيام لأن المعتد قد ر الطاقة فإن غلب الماء على أرض الخراج
أو أصطلم الزرع أفة أو انقطع الماء فلا خراج عليها لأنه لم تكن الأرض مائية
وإن عطلها صاحبها فعليه الخراج لأنه وجد التمكن ومن أسلم من أهل
الحرب أخذ منه الخراج على حاله البقاء الأرض مستحقة للمقاتلة فلا يقتل
وسقطت عنه الجزية بالأسلام ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي
لأن كثيرا من الصحابة أجمعين اشتروا ويؤخذ منه الخراج لأنه حق المقاتلة
فلا يبطل ولا عترة الخراج من أرض الخراج لأنه أدى وظيفتها مرة **فصل**
الجزية على ضربين جزية بوضع بالتراضي والصلح وتتقدر بحسب ما يقع
عليه الاتفاق كما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم بني نجران وجزية
بينداء الإمام وضعا إذ غلب الإمام على الكفار وأقرهم على أملاكهم فيضع
على العترة الظاهر العترة في كل سنة ثمانية وأربعين درهما يأخذ منهم في كل

هي أقرب

شهر أربعة دراهم وعلى متوطط الحال أربعة وعشرين درهما يأخذ منهم في كل شهر درهمين
وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل شهر درهم كذلك فعل عمر رضي الله عنه
وبوضع الجزية على الكتاب والمجوس وعبدة الأوثان من العرب لاطلاق النص
ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب لقولهم ثقات بلونهم أو يسلون
ولا على المرتدين لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه ولا
جزية على امرأة ولا صبي ولا ذمي ولا أعني ولا فقير غير معتل ولا على الرها
الذين لا يخاطبون الناس لا ينبغي عوضا عن القتل ومن أسلم وعليه جزية
سقطت وقال الشافعي لا تسقط لأنها أجرة الدار ولأنها عوض عما
استحال وجوده بعد الأسلام وقد عفي وإن اجتمع الحولان قد اخلت الجزية
عند أبي حنيفة لأن أصله صار متعذرا ولا يجوز أحداث بيعة أو كنيسة
في دار الأسلام لأنه أعلا كلمة الكفر وإن أنهد مت البيع أو الكنايس القديمة
أعادوها ويؤخذ أهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زيمهم ومراكيمهم وسجرتهم
أظهار للصغار والذك قال الله تع حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
ولا يكون الخيل ولا يعملون بالسلح لأن الخيل والسلح آلة قتال وكلمة الله
ومن امتنع من الجزية أو قتل مسلما أو سب النبي عليه الصلوة والسلام أو
ذني بمسكة لم ينتقض عهده لأنه ليس ينقض على نقض العهد ولا ينتقض
العهد إلا وإن يلحق بدار الحرب أو يغلبوا على موضع فيجاء روتنا لأن الجزية
خلفت عن الأسلام فتبقى ما أمكن **فصل** وإذا ارتد المسلم والعياد
بأمر عرض عليه الأسلام فإن كانت له شبهة كشفت له أحياء له ونظر للذين
ويحبس ثلثة أيام فإن أسلم والاقبل لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل
دينه فاقتلوه فإن قتله قاتل قبل عرض الأسلام عليه له ذلك ولا شيء
على القاتل لأنه أباح الشرع دمه وأما بكراهة ذلك لأنه يمكن أن يسلم وأما المرأة فلا
تقتل ولكن تحبس حتى تسلم ويؤخذ ملك المرتد عن أمواله برأيه زوالا
مراعى فإن أسلم عادت على حالها وإن مات أو قتل على ردة انقل ما اكتسبه
في حال الأسلام إلى ورثته من المسلمين وما كسبه في حال ردة فهو في روقا
كلاهما ميراث لأن الورثة أحق باله وأقرب إليه ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله
عليه الصلوة والسلام لا يتوارث أهل الملتين بشئ وإنما يرث منه ورثته
المسلمون في أجزائه من أجزا الأسلام وفي كسب الردة لا يتصور ذلك وإن لم يلق
بدار الحرب مرتد أو حكم الحاكم بلحاظ عتق مدبره وأمهات أولاده وحلت

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

أهل

لا مقدور

أومات كافر

قتل أن يرضيه
خراج رأسه

الدينون التي عليه ونقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين لانه ميت
 حكما قال الله تعالى او من كان ميتا فاجتنبه وتقتضى الدينون التي لزمته في
 حال الاسلام بما اكتسبه في حال الاسلام لانه كالميت في اخر اجزاء الاسلام عند
 ابي حنيفة رحمه الله وما لزمه من الدينون في حال ردته موقوف فان سلم صحته
 عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت وهذا كله قول ابي حنيفة
 وقال لا تصرفاته صحيحة للملك ولا في حنيفة انه انفق بسبب الهلاك فان
 هلك اسندت سببه فكانه تصرف فيه بعد زوال ملكه واذا عاد المرتد
 بعد الحكم بالحياة الى دار الاسلام مسلما فما وجدته في يده ورثته مما له بعينه
 اخذه لانه احق بكسبه والمرتدة اذا تصرفت في مالها حال ردتها جازت فيها
 لان ردتها ليست سببا للهلاك **فصل** وبضار بن تغلب خذ
 من اموالهم صنعت ما يؤخذ من المسلمين صاحبهم عمر رضي الله عنه على ذلك و
 يؤخذ من نسائهم ولا يؤخذ من صبيانهم كالزكوة وما جباها الامام من الخراج
 من اموال بني تغلب يوضع مع الخراج وقال عمر رضي الله عنه هذه جزية
 فنسوها ما شئتم وكذلك الخراج وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية تصرف
 الى مصالح المسلمين فيسدهم النفود وتبني القناطر والجسور وتغطي قضاة
 المسلمين وعما لهم وعلاؤهم منه ما يكفيهم ويدفع من اوراق القتالة وذرايعهم
 لانه يؤخذ بقوة المسلمين فيصرف الى مصالحهم **فصل** واذا تغلب قوم
 من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام وعالم الى العود الى الطاعة و
 كشف عن شبهتهم كما ايسل علي رضي الله عنه عبد الله بن عباس الى الخوارج
 ولا يبداهم بقتال حتى يبدؤوه فان بدؤوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم فان كانت
 لهم فئة اجهز على جريحهم واتبع مولهم فان لم يكن لهم فئة لم يجهز على جريحهم
 ولم يتبع مولهم ولا باس يسبي لهم ذرية ولا يقسم لهم مال كذلك روي عن
 علي رضي الله عنه ولا باس بان يقاتلوا مسلحين اذا احتاج المسلمون ويجيب
 الامام اموالهم ولا يرد هاتلهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فيردها عليهم لانهم مسلمون
 ودماءهم واموالهم معصومة الا انه يجيب دفع شرمهم وتقويمهم بقدر الممكن
 لا اهلاكم وما جباها اهل البغي من البلاد التي عليها من الخراج والعشر لا ياتونها
 الامام ثانيا لان الامام انما يختص بالاخذ لهلة الحماية ولم يكن حاميا لهذه
 البلاد فيها مضي فان صرفه في حقه اجزي من اخذ منه وان لم يكونوا صرحين
 في حقه فغلب اهل اديعبد واذلك فيما بينهم وبين الله تعالى لانه كان هذا غصبا

بعض الكسبة بعهدة وما ياعمر
 او اشتراه او تصرف فيه من امواله
 في حال ردته

كتاب

كتاب الاستحسان لايجل للرجال لبس الحرير ويجل للنساء لقوله عليه
 الصلوة والسلام حين خرج وباحدي يديه حريرا في الاخرى ذهب وقال هما
 محرمان على ذكورا متى حللا لاننا نأثم ولا باس بتوسده عنده وقال لا يكره
 تقبده وقد روي عن محمد بن ذلك لانه ليس من واحد ولا في حنيفة رحمه الله قوله
 تع قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده ولا لانه لا يسمى لبسا على الاطلاق
 ولا باس بلبس الديباج في الحرب عندها لانه يرد الحديد لقوة ويكون هشا
 في قلوب الاعادي وعن ابي حنيفة يكره لاطلاق النصوص ولا باس بلبس
 الملمح اذا كان سدا ابريسا وحسنه قطنا او خرا لانه في الحرب رعب في قلوب
 الاعادي ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة لانه تشبه بالنساء الا
 الخاتم والمنطقة وحلية السيف بالفضة روي انه عليه الصلوة والسلام
 كانت قبضة سيفه فضة ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة والحرير
 لقوله عليه الصلوة والسلام حلل لانا نأثم ويكره ان يكسب الصبي الذهبية
 الحرير لقوله عليه الصلوة والسلام هما محرمان على ذكورا متى ولا يجوز الاكل
 والشرب والادهان والطيب في ائنة الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله
 عليه الصلوة والسلام من شرب في ائنة فضية فكانت نجاسة في بطنه
 نأثم جهنم ولا باس باستعمال ائنة الزجاج والبلور والعقيق لا باحة العا
 ويجوز الشرب في الاناء المفضض والركوب على السرج المفضض والمجالوس
 على السرج المفضض ويتقي موضع الفضة لانه لا يكون استعمال للفضة
 وهذا القول تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده ويكره التقشير
 في المصحف والنقش لقول ابن مسعود رضي الله عنه حرمتوا القرآن ولا
 باس بتجليه المصحف ونقش المسجد وخرق ثيابه الذهب لانه تعظيم له و
 الافضل تركه ويكره استخدام الخصيان لانه اغراء على الخصال الذي نهى
 عنه ولا باس بخصاء البهايم لان النبي صلى الله عليه وسلم ضحك بكيشين موحيا
 املحين وكذا انزاد الحرير على الفرس لان النبي صلى الله عليه وسلم ركب البغلة
 واقتناها **فصل** ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول العبد
 الصبي لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية من سلمان رضي الله
 عليه في حال رقة ويحب دعوة المملوك ويقبل في العاملات قول الفاسق
 للضرورة ولا يقبل في اخيار الديانات الا العدل لانه لا ضرورة فيه **فصل**
 لا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها وكفها لقوله تعالى ولا يبد

محر

جزء

عند ابي حنيفة

في المصلى واللا
 المرأة عورت مسنونة

زيتهم الا ما ظهر منها قال ابن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والخافعي هو
فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة لقوله عليه الصلوة والسلام
النظر الى تحاسن النساء ستم من سنها ابلت من مومة ويجوز للقاضي
ان ينظر الى وجهها اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد ان يشهد عليها
النظر الى وجهها وان خاف ان يشهد للضرورة ويجوز للطبيب ان ينظر الى
موضع الرض منها وينظر الرجل الى الرجل الى كفة لا يراها ليس بعورة الاما ي
سرة الى ركبتيه ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليها منه
لان اعضاء الرجل ليست بعورة الاما بين السرة الى الركبة وتنظر المرأة من المرأة
الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل لان اعضاء النساء ليست بعورة في
حق النساء الاما بين السرة الى الركبة وينظر الرجل من امته التي يحل له وطها
وزوجه الى كل شيء لقوله تعالى لا تولى ازواجهن او ما ملكت ايما هم والعين
في الحرمه تبع للفرج فلما حرم النظر الى الفرج فعلى العين اولى ان لا يحرم الا
ان الاولى ان لا ينظر وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصد
والساقين والعصدين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ليعرفنهن الاية
وهذه الاعضاء مواضع الزينة ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا باسنان
يمس ما حاز ان ينظر اليه منها للضرورة وينظر الرجل من ملوكة غيره الى ما يجوز
ان ينظر منه الى ذوات محارمه ولا باس ان عيس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف
ان يشتهى وقال متر بن عمر رضي الله عنهما على جارية تباع في السوق فصر
بيده على صدرها وقال اشتروها فانها رخيصة وروى عن عمر رضي الله عنه
انه رأى جارية متفنتة فقال الق عنك الخار يا دفاذا تشبهت بهن بالحرار
والخصى في النظر الى الاجنبية كالفعل العموم النص ولا يجوز للمملوك ان ينظر
الى سيدته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه لقوله تعالى لا تولى ازواجهن او
ما ملكت ايما هم وليست السيدة زوجة للعبد ولا ملوكة ولا يغزل عن امته
بغير اذنها ولا يغزل عن زوجته الا باذنها **فصل** وبكر ما احتكاره في اوقان
الادبيين والهايم اذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكار باهله لقوله عليه الصلوة
والسلام المحتكر ملعون ومن احتكر غلة ضيعته او ما جلبه من بلد اخر
فليس بمحتكر لانه لا يستخسر الناس ولم يتعلق به حقهم ولا ينبغي للسلطان
ان يسقر على الناس لان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له لا تسقر فقال المسقر
هو الله ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة لانه تقوية على الفتنة ولا باس

بيع العبيد من يعلم منه انه يتخذ خزا لانه يصلح لامور شتى فيضاف الفساد الى
اخذها **كتاب اللقيط** الحر وفقته في بيت المال كذا روي
عن عمر رضي الله عنه فان التقط رجل لم يكن لغیره ان ياخذ من يده لانه اختص
به يد ابا السبق فان ادعى مدع انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو الصدق
وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولى لانه يطلب على
النظر انه الوالد واذا وجد في مصر من امصار المسلمين او في قرية من قرأهم
فادعى في انه ابنه ثبتت نسبته منه وكان مسلما يتعاللدار وفي رواية
يكون ذمتا يتعاللوا جدد وفي رواية الاسلام يرجح وان وجد في قرية من
قرأ اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا اعتبار الواحد والحمل
جسما ومن ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه انه عبده لانه حر بالاصل
وان ادعى عبد انه ابنه ثبتت نسبته منه وكان حرا لانه صادق ظاهر ولا يطل
حرية هذا هو الظاهر ولان ابن العبد لا يكون عبدا لان الولد يتبع الام
في الرق والحرية فان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له بشهادة الطاهر
ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط لعدم الولاية ويجوز ان يقض
له الهبة ويسلك في صناعته ويواجره لانه تصرفات نافعة **كتاب**
اللقطة اللقطة امانة اذا اشهد الملتقط انه ياخذها ليحفظها ويردها على
صاحبها لانه محسوس وما على المحسن من سبيل فان كانت اقل من عشرة دراهم
عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها شهرا وان كانت مائة او
اكثر عرفها حولا ولم يذكر هذا بالتفصيل في الاصل بل قال يعرفها حولا
لقوله عليه الصلوة والسلام اللقطة امانة يعرفها حولا فان خاب صاحبها
والانصدق فيها فان جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة
وان شاء ضمن الملتقط لانه لم يكن مأمورا بالتصدق ويجوز الالتقاط في الشاة
والبقر والبعير مميانة لها الغير فان انفق الملتقط عليها بغير اذن الحاكم
فهو متبرع وان انفق بامر كان ذلك دينيا على صاحبها لان اذن القاضي كان
المالك واذا دفع ذلك الى الحاكم ينظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها
وانفق عليها من اجرها نظر المالك واحياء الدابة وان لم يكن لها منفعة
وخاف ان يستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها نظر المالك
وان كان الاصل الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة دينيا على مالكها
فاذا حضر المالك فملتقط ان يمنع منها المعلق حقة بذات الدابة ولقطة

الحل والحرم سواء لان العصة لا تتفاوت في الاموال فاذا حضر رجل فادعى اللقطة لم
يدفع اليه حتى يقيم البينة لانه يريد ابطال يد الملتقط واختصاصه بملكه فان اعطى
علامتها حل الملتقط ان يدفعها اليه لانه الظاهر انه للمالك لكن لا يجزى على ذلك في
القضاء لان الاعلام بالاموال ليس بدليل ولا يتصدق باللقطة على غنى
لقوله عليه الصلوة والسلام لا صدقة لغني وان كان الملتقط غنيا لم يجز له
ان ينتفع بها لانه مال الغير فلا يجوز الاستفاعة به الا عند الضرورة وان كان
فقيرا فلا بأس بان ينتفعها بعد التعريف بشرط الضمان ويجوز التصديق بها
على ابيه وابنه وزوجته ان كانوا فقرا لانه حل لهم الصدقة وليس بصدق
من ماله على ولده **كتاب جعل التبرع** اذا اذن مملوك فدية رجل
الى مولاه من مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جعل اربعين درهما عن ابن
مسعود رضي الله عنه ان رجلا قدم باباقي من القنوم فقال القوم لقد
اصابنا جراف قال ابن مسعود رضي الله عنه وجعلنا ان شاء من كل راس
اربعين درهما يقضى له بقيته وان رده لاقبل من ذلك فحسب به وان كانت
قيمة اقل من اربعين الدرهما لانه لو قضى بالحل لا ينتفع به المولى وان
ابقى من الذب رده فلا شيء عليه لانه اجبر معنى ولهذا يجب له الجعل وينبغي
ان يشهد اذا اخذ ان اخذه ليرده كما في اللقطة فان كان رهنا فالجعل
على المهر لان المبدل **كتاب المفقود** واذا اغاب الرجل ولم
يعرف له موضع ولا يعلم اهوجي او ميت نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم
عليه ويستوفى حقه وينفق على زوجته ولولاه من ماله الحاجة الى هذه
التصرفات ولا يفرق بينه وبين امرائه لاحتمال حيوة فاذا اقر له مائة وعشرون
سنة من يوم ولد حكمنا بموته لان الظاهر انه لا يبقى اكثر منه واعتدت
امراته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك
لم يرث منه لاحتمال حيوة المفقود وموته ولا يرث من المفقود من احد مات
في حال فقدته لاحتمال موته قبله **كتاب الغصب** ومن غصب
شيئا لمثل فملك في يده فعليه ضمان مثله لقوله تعالى اغتدي عليكم
فاغتدوا عليكم بمثل ما اغتدي عليكم وان كان مما لا مثله فعليه قيمته
لانها المثل معنى وعلى الغاصب رد العين الغصوبة لقوله عليه الصلوة و
السلام على اليد ما اخذت حتى ترد فان ادعى ماله حبا حبا الحاكم حتى
يعلم انها لو كانت باقية لاطرها ايضا لا الحق الى ما كره فرفض عليه سيد لها

تفقد ببيعها

والغصب

والغصب فيما ينقل ويحول واذا غصب عقارا فملك في يده لم يضمنه عند ابي حنيفة وابي
يوسف وعند محمد رحم الله مع يضمنه لانه غصب وقطع منفعة عن المالك لها ان
العين بحاله وقطع المنفعة بفعل في المالك لا يوجب الضمان كما لو منع المالك عن
الانتفاع بالتبعية وما نقصه منه بفعله وسكانه ضمنه بالاتفاق لانه اتلاف
واذا هلك الغصوب في يد الغاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه لان عليه
ايصاله الى المالك حقيقة او معنى فان نقص في يده فعليه ضمان النقصان
ومن ذبح شاهة غير ملكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاها
ضمنه النقصان لان الذبح فعل قليل والمقاصد باقية فلم يتغير المحل فيبقى حقا
للاول فيبقى له الخيار ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن النقصان وان خرقه
كثيرا تبطل عامة ما فسد فلما لك ان يضمنه جميع قيمته لانه هلك معنى واذا انقرت
العين الغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك الغاصب
منه عنها وملكها الغاصب ضمنها لانه احدث صنعة مستقيمة وصير العين
فسادا كان شأيه شيا اخر وفي ايجاب الضمان مراعات حق المالك ومراعاة
حق الغاصب في الصنعة ولا يحل للغاصب الانتفاع بها حتى يورث يدها ويكون
برضى المالك من غصب شاهة فذبحها وشاها او طبخها او خنطه فذبحها او
حديدا فآخذها سيفا او صغرا ففعله آنية وان غصب ذهبا او فضة ففرضها
دراهم او دنانير او آنية لم يزل ملك مالكها عنها عند ابي حنيفة لان الجدة
والصنعة في المال الربوية عند مقابلتها بجنسها لا قيمة لها وعند هابط
كما في المسائل المتقدمة ومن غصب ساجدة فبني عليها زال ملك مالكها عنها
ولزم الغاصب قيمتها لانه عند الشافعي لا يبطل ومن غصب ارضا فبنى
فيها او بنى فيها قبل له اقلع الغرس والبناء وردها لان الارض لا تغصب فلا يجب
الضمان للمالك وان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فلما لك ان يضمن له قيمة
البناء والغرس مقلوعا ويكون له ذلك لان البناء والغرس تبع للارض فمراعاة
صاحب الارض اولى ومن غصب ثوبا فصغره احرا او سويقا فلتة بسين
وخا حبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض لانه متلف من وجع ومن
السويق وسلمها الى الغاصب وان شاء اخذها وغرم ما زاد الصبغ و
السم فيهما لان صاحب الثوب صاحب الاصل فله الخيار في ملك الوصف
ومن غصب عينا فبنيها فضمن المالك قيمتها ملكها الغاصب والقول في
القيمة قول الغاصب لانه منكر ويكلف الا ان يقيم المالك بينة باكثر من ذلك

فقطها

الاموال

لأن البينة أقوى من اليقين لأن البينة ملزمة واليدين دافعة وانما يملك المضمون لأن
المالك ملك الضمان فيملك الغاصب المضمون تحقيقاً للعدل فان ظهرت اليقين
وقيمتها أكثرها ضمني وقد ضمنها بقوله المالك او بينة اقامها او بنكول الغاصب
عن اليقين فلا خيار للمالك لأنه رضى به والعقد يلزم اذا وجد الرضا وان كان
ضمنه بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شأ
اخذ العين وودع العوض لأنه ما رضى بوزال ملكه عن العين بهذا المقدار وودع
المقصوبة ونماؤها وثمرتها البستان المقصوبة امانة في يدي الغاصب ان هلك
فلا ضمان عليه لأنه لم يزل يملك المالك عنها فوجب ان لا يزال بسبب يده عن
الضمان تحقيقاً للعدل وقال الشافعي مضمونة تبعاً للأصل الا ان يتعدى
الغاصب فيها او يطلبها ما كلفها فيمنعه اياها لأنه صار مبطلاً على المالك
حق الانتفاع وما نقصت الجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في
هيئة الولد وفاء به جبر المقصود بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب وقال
ذو لا يجبر لأنه ملك المالك فلا يجبر بقصده ملكه بملكه ولنا ان سبب
الزيادة والمقصود واحد وهو الولادة وان اخذ سبب الولادة في زيادة المال لأن
الولد لم يكن ما لا قبل الولادة وان اخذ سبب الولادة في المقصود لا بعد
نقصنا كما في البيع ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه وقال الشافعي
يضمن لأنها متقوية لنا لأنه لا ماثلة بين المتافع والدرهم لبقاء الدرهم
وعدم بقاء المتافع فلا يجب شرعاً واداً استهلاك المسلم خمر الذي اوخره
ضمني قيمتها وقال الشافعي لا يضمن لأنه لا حرمة للخمر كما لو كان الخمر لمسلم
ولنا انها منتفعة بها في حق الذي انتفاعاً كاملاً والمعتبر من المتلف عليه
فيضمن بقيمتها مثله **كتاب الوديعة** الوديعة امانة في يد
المودع اذا اهلكك لم يضمنها لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المستودع
غير المغل ضماناً وللمودع ان يحفظها بنفسه ويمن في عياله كما يحفظ مال غيره
فان حفظها او اودعها ضمنى لأنه المالك ما رضى بيد غيره الا ان يقع في
داره حريق فيسلبها الى جاره او يكون في سفينة فخاف الغرق فيلقبها الى
سفينة أخرى للضرورة وان خلطها المودع بالحق حتى لا يتبين ضمنها لأنه
اتلاف للمال الوديعة حيث لم يبق منتفعاً به فان اخلطت بالمال من غير فعله
فهو شريك لصاحبها لوقوع الخلطة فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو
يقدر على تسليمها ضمنى لأنه ابطال المنفعة على المالك فان اتفق المودع

لكنه
بنيهم

بعض الوديعة ضمنى ما اتفق والباقي امانة فان ردة مثله واخطأ بالباقي ضمن المجمع بالخطأ
فان تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فوكها او ثوباً فلبسها او عبداً فاستخذه
او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي وردها الى يده زال الضمان عندنا وقال
الشافعي لا يزول لزوال عقد الوديعة لأن المالك لا يرضى بكونه في يده بعد خيانت
لنا ان العقد باق لاطلاق النص فاذا بقي العقد فقد رده بترك الخيانة الى
نائب المالك فلو طلبها صاحبها فحبسها فحبسها اياها ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم
لم يبرأ عن الضمان لان الحجب انتقض العقد في حق ماله لا في حق ما عليه
لان في حجب الوديعة اقرار بعدها وللمودع ان يسافر بالوديعة وقال
الشافعي ليس له ذلك لأنه يعرض لها على التلف لنا انه ما مورداً بالحفظ مطلقاً
وقد اتى به وان كان له حل ومؤنة يجوز ان يسافر بها عند أبي حنيفة لاطلاق اللفظ
وقال ابو يوسف ومحمد ليس له ذلك للمنع دلالة ويرجع هذا الى الأصل
وعند أبي حنيفة ان المطابق من اللفظ لا يتقيد بالعرف اذا كان فيه لا في تردد
ولو اودع رجلاً شيئاً فحضر احدها وطلب نصيبه لم يدفع اليه حتى يحضر
الاخر عند أبي حنيفة وعندهما يدفع اليه لأنه ملكه لا في حنيفة أنه ما مورداً
بالحفظ لا بالقسمة واذا اودع رجل عند رجلين شيئاً ما يقسم لم يجز ان يدفع
احدها الى الاخر وكفها يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه لأنه لا يمكنهما
الحفظ وقد اراه وان كان ما لا يقسم جاز ان يحفظه احدها باذن الاخر
لأنه لا يمكنها الاجتماع عليه عامة الدهر فيكون المالك راضياً بالنهاي او يتفرق
احدها واذا قال صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها الى زوجتك فلم اليها
لا يضمن لأنه لا يفيد واذا قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من
الدار لم يضمن وان جعلها في دار اخرى يضمن لأنه مفيد لان الدارين يتفان وان
في الحفظ **كتاب العارية** العارية جائزة وهي تملك المتافع بغير عوض
لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المستعير غير المغل ضماناً ونقص
بقوله اعزتك او اطعمتك هذه الارض ومخنتك هذا الثوب وملكك
على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد وداري لك سكني
وداري لك عري لان هذه الالفاظ تؤول بها العارية مطلقة او مفيدة بحمل
في العرف والمعتبر ان يرجع في العارية متى شاء لانها تملك المتافع وبالإضافة
الى المتافع التي لم تحصل يكون امتناعاً من التملك والعارية امانة ان هلك
من غير التعدي لم يضمن وقال الشافعي يضمن لأنه قبض لنفسه كالمقبوض

الترويض
الى اصل أبي حنيفة

امكنها الحفظ

يجزى

بسم الشرائع قوله عليه الصلوة والسلام ليس على المستعير غير الغل ضمان وليس
 للمستعير ان يوجر ما استعاره لان المير لا يرضى به وله ان يعيره ان كان مالا
 يختلف باختلاف المستعمل لان المستعير ملك المنفعة فله الخيار في تلك الاستفادة
 وعادية الدرام والدنانير والمكيل والموزون قرض لا لا ينتفع بها عادة
 الا باستهلاك العين الا ان تبين لتزوين الدكان او الدار حتى لو هلك لا يضمن
 ولو استعار ارضا لبنى فيها او لغيره فيها جاز وللعيان يرجع فيها ويكلف
 بقلع البناء والغرس لان المير لا يملك بعد فان لم يكن وقت العارية فلا
 ضمان عليه وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن المير ما تفرص البناء
 والغرس بالقلع لان المير غره واجرة رد العارية على المستعير لانه المستعير
 به واجرة رد العين للستارة على الاجر لان المنفعة تحققت له واجرة رد العين
 المخصوصة على الغاصب لان عليه ان يعيده الى الحالة الاولى دفعا للضرر عن
 المالك ولم يرد الدابة الى اصطلح مالكها فهلك لم يضمن لان الدابة هكذا
 ترد وان رد العارية الى دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن لان العارية ترد هكذا
 وفي الودبعة اذ ايردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن لان الودبعة ترد الى
 المالك عرفا **كتاب الصيد** يجوز الصيد بالكلب المعلم والعهد
 واليازي وسائر الجوارح المعلمة لقوله تعالى وما علمتم فمن الجوارح متكئين
 تعلوهم ثم علمكم الله الآية وتعلم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات
 لان العلم يعرف بترك العادة وتعليم اليازي ان يرجع اذا دونه لا يعلم
 المنفاد فاذا ترك عادته عرف ان علمه واذا ارسل كلبه المعلم او بازه وذكرا سم
 الله عند ارساله فاخذ الصيد وجره فبات حل كله لقوله تعالى فكلوا مما
 امنسكن عليكم وان اكل منه الكلب لم يوكل لانه وافق عادته وان اكل منه
 البازي اكل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه لانه قد
 على ذكاة الاختيار فلا يحل بذكاة الاضطرار لان ذكوه الاضطرار لا يزيل
 كل الدم وان ترك تذكيته حقا ما لم يوكل وان خنقه الكلب ولم يجره حتى
 مات لم يوكل لانه لم يذك وان شاد كلب غير معلم او كلب مجوس او كلب
 لم يذك اسم الله عليه لم يوكل لانه اجتمع سبب الحل والحرم فلا يحل بالشك
 واذا سمى الرجل عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرحه السهم فبات وان لودكه
 حيا ذكاه وان ترك تذكيته لم يوكل واذا وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب
 عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا لم يوكل لقول ابن عباس رضي الله عنهما

ما اذا استعارة آية
 والذبايح
 فاذا اتركه عرف
 انه معلم
 فيجب الحية على
 الحل كقتلها
 اكله فانه قد عرف بطريقه
 صاها ميتا
 رجم

كلاما

كل ما اصبت ودع ما نمت وان رمى صيدا فوقع في الماء او على سطح او جبل فترى
 منه الى الارض لم يوكل لاحتمال الموت بهذه الاسباب وان وقع على الارض ميتا
 اكل لان هذا القدر من الاحتمال لا يمكن الخبز عنه وما اصاب المعراض بغيره
 لم يوكل لانه لم يجره فان جرحه اكل ولا يوكل ما اصابه البندقة فبات ميتا
 لانه لم يذك **كتاب الصيد** عليه الصلوة والسلام قال الذكاة ما انهر الدم
 واقرى الاوداج واذا رمى الى الصيد فقطع عضوا منه اكل الصيد لانه ذكاه
 ولم يوكل العضو لقوله عليه الصلوة والسلام ما ابي من الحي فهو ميت
 وان قطعه اثلاثا والاكثر مما يلي العجز اكل الكل وان كان الاكثر مما يلي
 الراس اكل الاكثر ولم يوكل الاقل كالوذبحا ونحوه ولا يوكل صيد المجوس
 لقوله عليه الصلوة والسلام في مجوس هم شقواهم سنة اهل الكتاب غير
 ناكحي نساءهم ولا آكلي ذبايحهم وكذلك الوثني لانه مشرك وكذلك المرتد
 لانه لا دين له ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنقه ولم يخرج منه حتى الامتناع
 فزماه اخر قتله فهو للثاني لانه صيد بعد والصيد لمن اخذه لكن ان اثار
 ويوكل لان الصيد يحل بذكاة الاضطرار وان كان الاول اخنقه ودماه الثا
 فقته لم يوكل لانه لم يبق صيدا فلا يحل بذكاة الاضطرار والثاني ضا من
 القيمة للاول لان الاول ملكه بالاخذ معنى باخراجه من الصيدية ويجوز
 اصطباها ما يوكل لحمه من الحيوان وما لا يوكل للارتفاع به لقوله تعالى
 هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وذبحة المسلم والكناني حلال
 لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم ولا يجوز ذبحة المجوس
 والوثني والمرتد ولا يحل من الصيد ذبحة المحرم لحديث ابي قتادة رضي
 الله عنه ان واحدا منهم شد على حمار وحشي فقتله ولم يكن مجوسا فقال
 عليه الصلوة والسلام هل اعنتم هل اشركتم قالوا لا قال فكلوه اذا
 ذكاه **فصل** وان كان المحرم يحرم فلما كان الصيد يحرم باعانة المحرم فيقتله او لم
 تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال الشافعي يوكل
 لقوله تعالى الا ما ذكيتم وان كان تركها ناسيا اكل وسئل عمر بن الخطاب رضي
 الله عنهما عن ذلك فقال كلوا فان تسميته الله في قلب كل امرئ مسلم و
 الذبح في الحلق واللبة قال عليه الصلوة والسلام الذكاة ما تبين اللبنة
 واللحيتين والعروق التي تقطع في الذكوة اربعة الحلقوم والمري والودجان

كان على الصنف والاسلام
 الصبي ان اخذ لاسلام
 ان

فاذا قطعها حل كلها التام الذكوة وان قطع اكثرها فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله
 لان الاكثر حكم الكل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لابد من قطع الخلقوم و
 المري واحدا لودجين لان الخلقوم مجرى النفس والمري مجرى الطعام والشراب
 والودجان مجرى الدماء فباب احدا لودجين عن الاخر لا يجزئ المقصود
 ولا بد من قطع الخلقوم والمري ويجوز الذبح بالليطة والمروة وبكل شئ كان
 الدم واقرى الوداج الا البسنة القائمة والظفر القائمة قال عليه الصلوة و
 السلام كل ما انهد الدم واقرى الوداج الا الظفر فانها ممدى الحبشة
 يعنى القاتر منها ويستحب للذبح ان يجد شفة لقوله صلى الله عليه
 وسلم ان الله كتب عليكم الاحسان في كل شئ فاذا ذبحتم فاحسنوا
 الذبحة واذا قتلتم فاحسنوا القتل ولا يجزئ احدكم شفة
 ولا يرخ ذبيحته ومن بلغ بالسكين الخناق او قطع الراس كره له ذلك و
 توكل ذبيحته لانه يفتدي الحيوان من غير حاجة ولو ذبح الشاة من فناها
 فبقيت حية حتى قطع العروق حل لوجود الذبح قطع الخلقوم والوداج
 والمري من الحي كره لانه يفتدي الحيوان بلا فائدة وان مات قبل قطع
 العروق لم يوكل لانه مات بذكاة الاضطرار وهو قادم على ذكاة الاختيار
 فيه وما استانس من الصيد فذكاة الذبح وما نوحش من النعم فذكاة
 العقود والجرح قال عليه الصلوة والسلام ان لها اوايدا كاوا بد الوحش
 فاذا اوحذتم من هذه الاشياء فاذكروا اسم الله عليه ثم كلوا ولان
 الواجب ازالة الدم الحرام عن المأكول وقطع ما بين اللبنة واللحمين بلغ
 في ذلك فلا يجوز تركه الا عند الضرورة وهو ذكاة الاختيار ومجوز الجرح
 ذكاة الاضطرار والمستحب في الابل الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر
 اي انحر الجزر ويكره الذبح لانه يخالف السنة والمستحب في البقر
 والغنم الذبح لقوله تعالى يذبح عظيم وقوله تعالى قد جوا بقره وان ذبح
 شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل سواء اشعر او لم يشعر وقلة
 يوكل للحديث وهو قوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الجنين ذكاة
 امته ولا يحنيفة الذكاة ما بين اللبنة واللحمين ولم يوجد فصل
 ولا يجوز اكل ذى ناب من السباع ولا ذى مخالب من الطيور وفي الحديث
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل ذى ناب من السباع وذى
 مخالب من الطيور ولا باس بغراب الزرع لانه طاهر وعلفه طاهر ولا يوكل

السنة

وغيرها خلاف
 السنة فقلنا بانه
 يكره

الابن الذي ياكل الحيف لانه لا يتجافى عن الخجاسات ويكره اكل المضغ والضبان
 المضغ ذوات من السباع وقال الشافعي لا يكره اكل الضب لانه اكل على ما نذ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا ان النبى عليه الصلوة والسلام قال في الضب
 امته مسخت وكذلك الحشرات يكره كلها اكلها لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبثا
 ولا يجوز اكل لحوم الخمر الا اهلية والبهائم لانهم حين نفخوا خير والقدر
 تغلى بلحوم الخمر ناذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان لحوم الخمر
 الاهلية وخيلها وبعالها حرام الى يوم القيمة ونودى ان اكفوا القدر
 وما جاء في حل شئ من هذه الاشياء فتخرج المحرم احتياطاً ويكره لم
 الفرس عند ابي حنيفة وقال لا يكره قال بعض الصحابة كنا ناكل لحم الفرس
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحنيفة رحمه الله قوله تعالى
 والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ولم يذكر فيها منفعة الاكل
 مع ان الايات سيقت لبيان النعمة ومنفعة الاكل اقوى من منفعة
 الركوب والزينة ولا باس باكل الارنب للخبر المروي فيه فاذا ذبح ما لا يوكل
 لحمه طهر لحمه وجلبه لزوال الرطوبات النجسة بالذكاة الا لادى شفة
 والخنزير لشدة نجاسته لقوله تعالى فاحذروا خنزير فانتهر رجسها ولها كناية
 عن اقرب المكث وهو الخنزير لا اللحم ولا يوكل من حيوان الماء الا السمك
 لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبثات الا السمك والماء ما هي وانواع السمك في
 الجراد يحل بلا ذكاة لقوله عليه الصلوة والسلام احلت لنا ميتتان و
 ادمتان اما الميتتان السمك والجراد واما الدمان الكبد والطحال ويكره
 اكل الطافي منه عندنا لقوله عليه الصلوة والسلام ما نصبت عنه
 الماء فكل وما طفي على وجه الماء فلا تأكل **كتاب الاضحية**
 الاضحية واجبة على كل من مسلم مقيم مقيم في يوم الاضحية لقوله
 عليه الصلوة والسلام على كل بيت في كل سنة اضحية وعذرة وقال
 عليه الصلوة والسلام ضحوا فانها سنة ايكم ابراهيم عليه السلام
 وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لقوله عليه الصلوة والسلام تلت كبرت
 قلبي وهي لكم سنة الوقت والضحى والاضحية ويجب عن نفسه واولاد
 الصغار يذبح عن كل واحد منهم شاة كذا ذكره القدر وي رحمه الله والبدن
 عن سبعة والبقر عن سبعة الا ان يتوى احد من الحرم وليس على المسافر
 والفقر اضحية لان الفقير عاجز واما المسافر فلان الظاهر انه لا

ث

والجريت

بحمد الاضحية او يتوى اللحم ووقت الاضحية بعد طلوع الفجر من يوم النحر لقوله
 الحديث على رضى الله عنه عليه الصلوة والسلام ايام النحر ثلثة ايام اولها افضلها الا انه لا يجوز
 لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الامام العيد لقوله عليه الصلوة والسلام
 من فحى قبل صلوة العيد فليعيد الاضحية فاما اهل السواد فيجوز لهم
 بعد الفجر لانه لا صلوة لهم يوم العيد وهي جائزة في ثلثة ايام يوم النحر
 يومان بعده ولا يصح بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تمتثل الى
 المنسك ولا العجفاء لقوله عليه الصلوة والسلام لا تصحوا اباء العرجاء
 البين عرجها ولا اباء العوراء البين عورها ولا اباء الربضة البين
 ضلعها ولا اباء الكسيرة التي لا تنقي ولا تحرق مقطوعة الاذن والذنب
 لقوله عليه الصلوة والسلام استشرفوا العين والاذن وكذلك
 الذي ذهب اكثر اذنها وان بقي الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز
 ان يضحي بالجماء والخصى والثولا لان الدم واللحم وسائر المقاصد
 تامة والاضحية من البق والابل والغنم يحرق من ذلك كله الثني فصا
 لقوله عليه الصلوة والسلام صحوا اباء الثنيان ولا تصحوا اباء الجذعان
 الا الجذع من الضان فان الجذع منه يحرق الحديث الى هرق رضى الله
 عنه نعم الاضحية الجذع من الضان لانه كان ضحيا عظيما وياكل من
 لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر لقولته فكلوا منها و
 اطعموا الفقرايغ والعترة والمستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث
 ويتصدق بجلدها او يعامل منه انما تستعمل في البيت والافضل
 ان يذبح الاضحية بنفسه ان كان يحسن الذبح قال عليه الصلوة والسلام
 لفاطمة رضى الله عنها قومي لا ضحية لك فاشهد بها وبكره ان
 يذبحها الكتابي لانها قرينة واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منها افحية
 الاخر جاز عنها ولا ضمان عليها استحسننا الوجود الا في نظام الكتاب
الشركة الشركة على ضربين شركة املاك وشركة عقود فشركة
 الاملاك العينين بها رجلان او يشترى بها فلا يجوز لاحدها ان يتصرف
 في نصيب الاخر الا بامره وكل واحد منها في نصيب صاحبه كالاجني
 والضرب الثاني شركة العقود وهي على اربعة اوجه مفاوضة وعنان
 وشركة الصنایع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي ان يشترك
 الرجلان فيتساويا في مالهما وتصرفهما ودينهما ويجوز بين الحرين

البالغين المسلمين للحاجة ولانه يؤكل وكفالة فيجوز عامة كما يجوز خاصة ولا يجوز بين الحر
 والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر لعدم التساوي بينها و
 المفاوضة تنفي عن التساوي ويتضمن الوكالة والكفالة فيما يشترى كل واحد
 منها تحقيقا للتساوي فيكون للمشتري على الشركة الاطعام لهله وكسوتهم لان في
 ذلك ضرورة وما يلزم كل واحد منها من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك
 فالأخرضا من له فان ورت احدهما ما لا يصلح مال راس الشركة او وهب له وصل
 اليه بطلت المفاوضة وصارت الشركة تحتنا لفوات المساوات **فصل**
 ولا تنفقد الشركة الا بالدرهم والدنانير والفلوس النافقة ولا يجوز فيها سوى
 ذلك الا ان يتعامل الناس كالبز والمقرة فتصح الشركة بها لانه القياس يابي
 لزوم هذا العقد ووقوع البيع والمالك لا يشتري الا ان ثبت بخلاف
 القياس فيقتصر على مودد الاجازة وذلك بتقرير النبي عليه الصلوة والسلام
 ما كانوا عليه وهو الشركة بالمقود الراجحة وان اراد الشركة بالعروض باع كل
 واحد منها نصف ماله بنصف مال الاخر لتعقد الشركة واما شركة العنان
 فيتعقد على الوكالة ودود الكفالة ويصح التفاضل في المال لان المفاوضة
 هي المنبئة عن المساوات ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح فكل
 من شرط له فضل الربح بمقابلة عمله ويجوز ان يعقد هاكل واحد منها
 ببعض ماله دون بعض الحاجة ولا تصح الا بما يتبين ان المفاوضة تصح به
 ويجوز مشترك او من جهة احدها دراهم والاخر دنانير وما اشتراه كل
 واحد منها المكفولة للشركة طوبى بئنه دون الاخر لانه لم يكفل عنه ثم
 يرجع على شريكه بحصته منه لان الملك في نصف ذلك واقع لشريكه واذا
 هلك مال الشركة واحدا المالكين قبل ان يشتريا شيئا بطلت الشركة لانه هلك
 امانة فلم يبق لاحدهما نصيب في رأس المال وان اشترى احدهما بماله هلك
 مال الاخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرط ويرجع على شريكه بحصته
 من الثمن لان عند شرائه كانت الشركة باقية تبعا للعقد وليقاء المالكين و
 يجوز الشركة وان لم يخلط المال لان الجواز للحاجة ولا يجوز الشركة اذا شرط
 لاحدهما دراهم مساهمة من الربح لانه لم يظهر التعامل به في ذلك الزمان ولعل
 الربح ليس الا هذا القدر **فصل** ويجوز لكل واحد من المفاوضين
 وشريكه العنان ان يبيع مال ويدفعه مضاربة ويوكل من يتصرف فيه لان
 هذه من التجارة ويده في المال يد امانة لان صاحب المال رضى بقبضه و

يصح

غلا في المفاوضة

فيه

الحق

الضحية

واما شركة الصنایع فالخياطان والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون
 الكسب بينهما فيجوز ذلك للمحاجة وما يتقبله كل واحد منها من العمل يلزمه و
 يلزم صاحب لوجود عقد الشركة وان عمل احدهما دون الاخر والكسب بينهما
 نصفان لانها شرط ان يكون المال بينهما نصفين فصار العامل عاملا لنفسه
 في النصف معينا في النصف واما شركة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما
 على ان يشتربا بوجوهها ويبيعا منها فتصح الشركة على هذا وكل واحد منها
 وكيل الاخر فيما يشتر به لوجود النشابة بينهما فان شرط على ان المشتري بينهما
 نصفان فالربح كذلك ولا يجوز التقاضل فيه لان الربح بناء على ملك المبيع
 ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطبار وما اصطاده او احتطبه احدهما
 فهو له دون الاخر لانه توكل بما يملكه الوكيل لنفسه قبل الاذن والتوكيل وان
 اشتركا ولا حدهما بغل ولا خرداوية يستقي عليها الماء والكسب بينهما لا يصح
 والكسب كله للذي استقي وعليه جرم مثل الراوية ان كان صاحب البغل لان
 صاحب الراوية صار اجراد او يتباجرة مجزولة وان كان العامل صاحب الراوية
 فعليه جرم مثل البغل لان صار مستاجر البغل بنصف ما يحصل وانتهى
 والاجارة بعوض مجهول توجب الفساد وكل شركة فاسدة فالربح فيها على
 قدر المال لان الربح تبع المال ويبطل شرط التقاضل لانه يلزم بالعقد والعقد
 فاسد واذا مات احد الشريكين او ارتد احدهما ولحق بدار الحرب بطلت
 الشركة لانقطاع تصرفاته في هذه الدار وليس لواحد من الشريكين ان يؤد
 زكاة مال الاخر الا باذنه لانه ليس من التجارة فان اذن كل واحد منهما لصاحبه
 ان يؤد زكاة فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن علم باذنه الاول ولم يعلم
 اما اذا علم لانه لم يتبق الزكاة واجبة على الامر اما اذا لم يعلم لانه عزل حكى فلا
 يتقيد بالعلم كالموت وعندها ان لم يعلم بقي وكلا كالعزل القصدى لا يصح
 من غير علم الوكيل **كتاب الوقف** لا يزول ملك الوقف عن الوقف
 عند اي حنيفة رحمه الله الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموتة ويقول اذا مات فقد
 وقفت دارى على كذا لا يصير بمعنى الوصية وقال ابو يوسف رحمه الله يزول
 الملك بمجرد القول لانه بالجعل له في يسقط حق نفسه فيصح الاسقاط بمجرد
 القول كالطلاق والعتاق وقال محمد رحمه الله لا يزول الملك حتى يجعل للوقف
 وليا ويسلم اليه لانه هبة من وجه في حق العباد بحجة مخصوصة فلا يتم
 الا بالتسليم ولا يبي حنيفة ان الوقف تبرع بالمنافع فلا يلزم ولا يتأبد كالأعارة

صاحبه

المركل

الا اذا حكم به حاكم لان المجتهد يلحق بالمقطوع بالحكم به او اوصى به او اذا استحق الوقف
 على اختلافه من خرج من ملك الوقف لم يدخل في ملك الوقف عليه لان الوقف
 يمنع ثبوت الملك لاحد فيه ووقف للشاع جاز عند ابي يوسف كالأعارة
 وعند محمد لا يجوز كالهبة فيما يجمل القصة ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة
 حتى يجعل اخره بحجة لا ينقطع ابد الفخيمة يتأبد لانه بمعنى التملك من
 وجه وقال ابو يوسف اذا سمي جهة ينقطع جاز وصار بعد هاللفقار
 وان لم يسم لان عنده هذا اسقاط الى الله تعالى ويصح وقف العقار ولا
 يجوز وقف ما ينقل ويحول وقال ابو يوسف اذا وقف ضيعة ببقرها
 واكرتها وهم عبيد جاز وقال محمد يجوز حبس الكراع والسلاح الا ان في
 الضيعة ينبغي ان يلزم تبعه للعقار وفي الخيل لا يلزم ويكون هذا الحيا
 وقربة واذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه الا ان يكون مشاعا عند ابي
 يوسف فيطلب الشريك القصة فيصح مقاسمة لا فيها الضرورة واما البيع
 والتمليك ينافي مقتضى مقصود الوقف والواجب ان يبتدى من ارتفاع
 الوقف بما رتبته شرط ذلك الوقف او لم بشرط لانه يجب ابقاء اصله لحق الفقار
 وان وقف دارا على سكنى ولديه فالعمارة على من له السكنى لانه المستفيع
 به ولانه لا ارتفاع له فان امتنع من ذلك او كان فقيرا آجرها الحاكم وعمرها
 باجرتها فاذا عرفت ردها الى من له السكنى لانه لو لم يعمرها يبطل حق الوقف
 وحق صاحب السكنى اصلا وتاخير حق السكنى اولى من ابطال حقها
 من كل وجه وما اهندهم من بناء الوقف والله يصرف الى كرم في عمارة الوقف
 ان احتاج اليه وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارة فيصرف فيها لانه
 من اجزاء الوقف فلهذا لا يجوز ان يقسم بين مستحقى الوقف لانها الانتفاع
 دون العين فاذا جعل الوقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه جاز
 عند ابي يوسف لانه اسقاط فلا يفتقر الى التسليم وقصده عنها واذا بنى
 مسجدا لم يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه لقوله تعالى وانما المستأجدة
 لله ونشتط ان ياذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجدا
 لانه عنده الوقف اسقاط وعند محمد لا يزول ملكه ما لم يصل فيه الناس
 بجماعة ومن بنى سقاية للمسلمين او خانة يسكنه بنو السبيل او دبا ط
 او جعل ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم به حاكم عند ابي حنيفة

رحمه الله لا تبرع بالمنافع لا بالعين لانهم لا يكون العين بالاتفاق وعند أبي
 بن ول ملكه بالقول لانه اسقاط وقال محمد اذا استبقى الناس من البساقية وسكنوا
 الخان او الريا ط او د فنوا في القبرة زال الملك لانه كالمهبة فلا تمن التسليم
كتاب الهبة الهبة تصح بالاجاب والقبول والقبض في المجلس
 وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم اجمعين قالوا لا تصح الهبة الا مقبوضة
 محوذة فان قبض الموهوب له في المجلس بغير امر الواهب جاز لان اذنة
 المجلس وانه قبض بعد الافتراق لم يجز الا ان ياذن الواهب في القبض لانه
 بارتفاع المجلس لم يبق القول لان القول يبقى الى اخر المجلس وتنفذ الهبة
 بقوله تخلت ووهبت واعطيت لان هذه الالفاظ صريحة في الهبة وكذلك
 اطعمتك هذا الطعام قال الله تعالى واطعام سبتين مسكيناً فلو ملكه يجوز
 وكذا لو جعلت هذا الثوب لك او اعزتك هذا الثوب فانه روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اجاز العري وابطل شرط المعرو حلتك على هذه الدابة
 اذ انوى بالحل الهبة فلا يجوز فيها بقسم الا محوذة مقسومة ليصح فيه القبض
 وهبة المشاع فيما لا يقسم جاز لانه القبض فيه لا يتصور الا ان يقسم
 وهب شقصا مشاعا فيما يقسم فالهبة فاسدة لقصور القبض فان قسم
 وسلم جاز لتام القبض ولو وهب دقيقا في حنطة او دهن في سمس فالهبة
 فاسدة لانه معدوم فان طحنت وسلم اليه لم يجز لانه الاول مضاف الى المعدوم
 فلفي وان كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجز فيها قبضا
 لان القبض الواجب بالهبة قبض امانة فينوب عنها كل قبض واذا وهب
 الاب لابنه الصغير هبة ملكها الاب بالعقد لانه قبض الاب قبض الابن وان
 وهب له الاجني هبة تمت بقبض الاب واذا وهب للتيمة هبة فقبضها وليه
 له جاز فان كان في حرامه فقبضها له يجوز وكذلك ان كان في حرام اجني يريته
 فقبضه له جاز وان قبض الصبي الهبة بنفسه يجوز لانه تصرف نافذ محض
 فلكل واحد يصح قابضه واذا وهب اثنان من واحد وارا يجوز لان
 القابض واحد وان وهب واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة رحمه الله
 وقال لا تصح لانها يقبض كالبرقة ولا ي حنيفة رحمه الله ان لكل واحد منهما
 جزء مشاعا والقبض في المشاع لا يجوز **فصل** واذا وهب هبة
 لاجني فله الرجوع فيها لقوله عليه الصلوة والسلام الواهب اخو بهيمة
 ما لم يثبت منها الا ان يعوضه لوجود الثواب او تزيد زيادة متصلة لانه

نصير ربوا او يموت احدهما فدين او تخرج الهبة من ملك الموهوب له لانه يرد
 الى المصدق بذلك الغير وان وهب هبة لذى حر حرّم منه فلا رجوع فيها لان
 المقصود حاصل وهو صلة الرحم بخلاف الاجني لان المقصود منه عوض وقال
 الشافعي في هبة الاجني لا رجوع وفي هبة القريب رجوع وما وهب احد الزوجين
 للاخر لا رجوع فيه لحصول المقصود وهو الصلة واذا قال الموهوب له للواهب
 خذ هذا عوضا عن هبتك او بدل اعني او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط
 الرجوع لوجود التعويض عنه فان عوضه اجني عن الهبة له منبر عا فقبض
 العوض سقط الرجوع لانه عوض عنه في حق الواهب وان استحق نصف
 الهبة رجع بنصف العوض لانه عوض عنه كما في البيع وان استحق نصف
 العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع لان العوض
 وان قل يصلح عوضا عن الكل الا ان له ان يرد الباقي لانه لم يرض الا ان يكون
 كله عوضا ولا يصح الرجوع الا بتراضها او بحكم الحاكم لان الملك ثبت للموهوب
 له ولهذه الواك انت حادثة محل له وطها فلا يجوز ابطال حقه الا بالقضاء او
 بالرضا واذا تلفت العين الموهوبة واستحققتا مستحق فضمن الموهوب له لم
 يرجع على الواهب شيئا اذ الميعوض له ان الواهب لم يلتزم عوضا او ضانا
 ظاهرا لانه لم يحصل له عوض عن هذا المال بخلاف البايع واذا وهب بشرط
 العوض اعتبر القابض في العوضين علا باسم الهبة فيكون هبة ابتداء
 وبيعا انتهاء لوجود المعاوضة واذا اتقا بضائع العقد وصار في حكم البيع
 يرد بالعيب وخيار الرؤية ويجب فيه الشفعة علا بحقيقة المعاوضة و
 والعري جارية للمعول في حيوته ولو دنت من بعده لانهم كانوا يهود ويقولون
 اعزتك هذه الدار لانهم يعشرون بران هذه الدار لك عتلت فاذا مت
 فخر لنا فالنبي عليه الصلوة والسلام اجاز العري وابطل شرط المعرو والرفي باطلة
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وهوان يقول ان قبضت هذه الدار لانه تجمل
 الا عارة والهبة ومن وهب جارية لاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء
 لان الحل جزؤها فلا يجوز الاستثناء فبقي بشرط فاسدا في الهبة والهبة
 لا تبطل بالشرط الفاسدة كما في شرط المعرو **فصل** والصدقة كالهبة
 ولا تصح الا بالقبض لانها تملك مقبوض بشرط القبض فيصح بشرط القبض
 ولا يجوز في مشاع تجمل القسمة واذا تصدق على فقيرين بشي يجوز ولا يصح
 الرجوع في الصدقة بعد القبض لان المقصود قد حصل وهو الثواب

كافي البيع

ملك

وعند أبي يونس
 هبة جارية

مقتصر

ومن نذر ان يتصدق بما له تصدق بجنس ما يجب فيه الزكاة اعتبارا بالاجاب الله
 تع ومن نذر ان يتصدق بملكه لزم ان يتصدق بالجميع ويقال له امسك منه
 ما تنفق على نفسك وعيالك الى ما تنكسب فاذا اكتسبت ما لا تصدق
 بمثل ما امسكت لان اسم الملك شامل لكل ما اسم المال مقرون بالتصدق
 يفهم منه اموال الزكوة كما في قوله صلى الله عليه وسلم ها توارثت عشوركم
كتاب البيوع البيوع ينقسم بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ
 الماضي لان كل واحد منهما ينشئ عن الاجاب واذا اوجب احد المتعاقدين
 البيوع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده لقوله عليه الصلوة
 والسلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وايهما قام عن المجلس بطل البيوع
 اذا قام قبل القبول واذا حصل الاجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار لواحد
 منها الا من عيب او عدم رؤية وقال الشافعي هما بالخيار بعد العقد ما لم
 يتفرقا لقوله عليه الصلوة والسلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا انه
 ابطال حق الغير من غير رضاه فلا يجوز والمراد بالحدث ما قبل اجتماعهما
 على الاجاب والقبول في الاعراض المشار اليها للاحتجاج الى معرفة مقدارها
 في جوان البيوع لان جهاتها تقضي الى النزاع والايمان المطلقة في البيوع لا يصح
 الا ان تكون معروفة القدر والصفة كذا تؤدي الى الجهالة الى المنازعة من التسليم
 فيعبر العقد عن المقصود ويجوز البيوع بالثمن حال او مؤجلا اذا كان الاجل
 معلوما لا اطلاق قوله تع واحل الله البيوع ومن اطلق الثمن في البيوع كان على
 غالب نقد البلد لان اللفظ ينصرف الى المتعام عند الاطلاق فان كانت
 النقود مختلفة فالبيوع فاسد للجهالة الا ان يبين احدها ويجوز بيع الطعام
 والحبوب مكايلة ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حتى لا يعرف
 مقداره لقوله عليه الصلوة والسلام اذا اختلف الثومان فيبيعوا كيف
 شئتم بعد ان يكون يدا بيد ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدينار جاز
 البيوع في قفيز واحد عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يسمى حلة قفراها لانا لو
 علمنا بالعموم يصير الكل مجعولا فينصرف الى الاقل لما نقصد العمل بالعموم كما هو
 الاصل وهما يقولان بان الثمن معلوم ومن باع قطيع غنم كل شاة بدينار
 فالبيوع فاسد في جميع ذلك عند ابي حنيفة لانه يتناول واحد او اثنان متفاوتين
 مجعولا وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع بدينار ولم يسم حلة الذراعان
 ومن ابتاع صبرة على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدها اقل فالمشتري بالخيار

ان شاء اخذه بحصته من الثمن وان شاء فسخ العقد لانه وجدته ناقصة وله في شرائها خيار
 صحيح فان وجدها اكثر الزيادة للبائع لان العقد في الكليات اصل ومن اشترى
 ثوبا على انة عشرة اذرع بعشرة دراهم او اشترى ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم
 درهم فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحلة الثمن وان شاء تركه
 لوجود النقصان فيختار ولا ينقص اخذها بحلة الثمن من شيء من الثمن لان
 الذراع صفة وفوات الصفة لا يوجب سقوط شيء من الثمن لان الثمن مقابل
 بالاصل فان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع
 لانه وجدته افضل وزيادة الصفة تسلم للمشتري ولو قال بعثتها على انها
 مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدينار فوجدها ناقصة فالمشتري بالخيار
 ان شاء اخذها ناقصة بحصتها من الثمن وان شاء ترك لان كل جزء صار
 اصلا لما ذكرتم مقابله ثمنه على حدة وان وجدها ازيدة فالمشتري بالخيار
 ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدينار وان شاء فسخ البيوع لانه لو رد البعض فانه
 متفاوت يقع المنازعة في الباقي تحت البيوع والمنازعة مانعة من التسليم والتسليم
 ومن باع دابة دخل بناؤها في البيوع وان لم يسم لان الاسم الدار شامل للبناء
 ومن باع ارضا دخل ما فيها من الشجر والنبات في البيوع وان لم يسم لانه متصل
 بالارض للبقاء ولا يدخل فيه الزرع الا بالتسمية لانه مودع في الارض للبقاء
 فمن باع نخلا او شجرة فيه ثمرة فثمنه للبائع لقوله عليه الصلوة والسلام
 من باع نخلا ثمرة فثمنها له الا ان يشترط للتابع لنفسه وقد روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى ويقال للبائع اقطعها وسلم المبيع
 الى المشتري ومن باع ثمرة لم يبد صلاحها او قد بدا جاز البيوع ويقال للمشتري
 اقطعها في الحال لانه باع عينها وان شرط تركها على النخيل فسد البيوع لانه شرط زائد
 على البيوع وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط فلا يجوز ان يبيع
 ثمرة ويستثنى منها ارضا معلومة فلعلم المبيع ليس الا هذه الارطال ويجوز
 بيع الخطة في سبيلها والباقي لا في فشره لانه باع ما لا معلوما متفق ما مقنن
 التسليم ومن باع دابة دخل في البيوع مغايته اغلاها بنقلها لانه نقد من
 حلة الدار في البيوع عرفا واجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع لانه يحتاج الى التسليم
 وهو المحتاج الى رد العيب واما اجرة وذان الثمن على المشتري لانه يحتاج في التسليم
 الى الوزن وعليه التسليم اما انتقادها المعرفة المعيب فلا يفقر اليها الا بالتسليم
 ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن او لا فاذا دفع قيل للبائع سلم البيوع

والتسليم

المبتاع

الى المشتري حتى يصير الثمن بالقبض عينا فيكون عينا بعين ومن باع سلعة بسلعة او
 ثمنين قيل لها سلما معا للتساوي بها في العينية والدينية **باب خيار**
الشرط خيار الشرط جائز للبائع والمشتري ولها ثلاثة ايام فماده والقوله عليه الصلوة
 والسلام لرجل من الانصار كان يغبى في البيعة يقال لها جنان من مسقط الانصار
 رضاه عنه اذا ابتعت فقل لا خلافة ولي الخيار ثلثة ايام ولا يجوز اكثر من ثلثة
 ايام عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الاربعون ايام يجوز اذا سمي مدة معلومة لم يكن التام
 ولا في حنيفة رحمه الله ان الخيار يثبت في مقتضى العقد وانما يثبت في الثلاث بالحدث
 فبقى الباقي على اصل القياس وخيار البائع يمنع خروج المبيع على ملكه لانه لما بقي
 كالا يتدبره على الخيار الذي كان له وجب ان يبقى المبيع على ملكه فاذا اقتبضه المشتري فملك
 ضمنه بالقيمة لانه قبضه لنفسه وخيار المشتري لا يمنع الخروج عن ملك البائع لان
 البيع لازم في حقه ولا يملكه المشتري عند ابي حنيفة لان البائع لا يملك الثمن
 بالاتفاق وكذلك المشتري لا يملك المبيع تحقيقا للعدل وعندهما يملكه لانه
 يكون المملوك بغير المالك فانه هلك في يده هلك بالثمن لانه خرج عن ملك البائع
 بالثمن لان البائع رضي به وكذلك اذا دخل عيب فتعذر رده على البائع بشرط
 لم الخيار فلما يفسخ في مدة الخيار وله ان يجيزه فان اجازته بغير حصة صاحبه
 جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضرا وعند ابي يوسف يجوز الفسخ ولو لم
 يحضر الاخر لانه رضي به لما ائتم بالخيار له لهما ان رفع العقد كالعقد فلا يقوم
 باحدهما واذا مات من الخيار بطل خياره ولا يتقل الى ورثته وقال الشافعي
 يتقل لانه حق قوي كالقصاص ولنا ان البائع رضي بان يكون ذلك برضا
 المورث لا الوارث ومن باع عبدا على انه جاز او كاتب فكانت خلافة ذلك فالتش
 بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء رده لانه فات وصف مرغوب ولم
 يرض بالمبيع الا بذلك الوصف **باب خيار الرؤية** واذا اشترى
 شيئا لم يره فابيع جاز وقال الشافعي لا يجوز لانه مجهول ولنا انه معلوم بالا
 فله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء رده لقوله عليه الصلوة والسلام
 من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ومن باع ما لم يره فلا خيار له لان
 الشرع انما اثبت الخيار في الشئ لا في البيع وان نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر
 الثوب مطويا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفلها فلا خيار له وكذلك
 ان رآى صحن الدار ولم يريو منها لان الخيار انما يثبت لمن لم يره ومن رآى جزءه
 لا يكون غير رآه لانه لا نالوا وقفنا سقوط الخيار على رؤية جميع الاجزاء يبقى

ما

اثبت

الخيار ابدأ لان البواطن والدقائق لا يرى فيتوقف على رؤية المقصود او رؤية البعض
 وبيع الاغني وشراؤه جائز وله الخيار اذا اشترى لانه لم يره وسقط خياره بحسب
 المبيع لانه كان يعرف بالحسن وبشئته اذا كان يعرف بالشئ وبذو فرائد كان يعرف
 بالذوق ليقوم مقام الرؤية ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له
 لانه لا يقف عليه الا بالوصف وقيل انه يحبس في العقار ومن باع ملك غيره
 فما لك بالخيار ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ وقال الشافعي لا ينعقد
 لانه غير المالك لانا ان الانقضاء على وجه لا يتضرر به المالك وجب ان يكون منعقد
 اعتبارا لتصرفه وله الاجازة اذا كان العقد عليه باقيا والمتعاقدان يجالها
 لان العقد باق فيلحقه الاجازة ومن رآى احد الثوبين فاشترىهما رآى الاخر
 جاز ان يردهما لان رؤيته احدهما لا يسقط الخيار في الاخر فله رده المعيب
 رده الاخر معه حتى البائع لتلايؤدي الى تفرق الصفقة عليه ومن مات
 وله خيار الرؤية بطل خياره لان الخيار كان له ومن رآى شيئا فاشترىه بعد
 فان كان على الصفقة التداه فلا خيار له لانه اشترى شيئا رآه وان وجدته متغيرا
 فله الخيار لانه اشترى شيئا لم يره لان بالتغير صار شيئا **باب**
خيار العيب اذا اطلع المشتري على عيب بالمبيع كان عند البائع فهو الخيار
 ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لانه ما رضى الا بالتسليم بدلالة الحال
 وليس له ان يمسه وبأخذ النقصان لان الغاية وصف فلا يقا بل شئ من الثمن
 الا عند الضرورة فكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب و
 الاباق والبول في الفرائس والسرفرة في حالة الصغر عيب ما لم يبلغ فاذا بلغ
 فليس ذلك الماضي بعيب حتى يباووه بعد البلوغ فيكون عيبا اخر لان
 سبب هذه الاشياء الثلاثة يختلف في الصغر والكبر والنحو والذوق عيب في
 الجارية دون الغلام لانه يحيل بخدمتها وليس بعيب في الغلام لانه لا يقرب منه
 للخدمة الا اذا كان من داء والزنا وولد الرضا عيب في الجارية دون الغلام
 لان الجارية تشتري للنسل ويعير الولد بذلك بخلاف الغلام لان الغلام
 لو كان ذائبا لا يكون عيبا الا اذا بالغ في ذلك واذا حدث عند المشتري عيب
 واطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب ضرورة تعذر
 الرد بالعيب ولا يرد المبيع لانه لا يمكن الرد الا انقص ما قبض الا ان يرضى البائع
 ان ياخذ به عيبه وان قطع الثوب الذي اشتراه وخاطه وصبغه او لث
 السويق بالسمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لتعذر الرد لحق الشرع

غير المرئي

المعيب

وليس للبائع ان يأخذه ومن اشترى عبدا فاعتقه او مات ثم اطلع على عيب فيه
رجع بنقصانه لتعذر الرد فان قتل المشتري العبد او كان طعاما فاكله او لبس
ثوبا فتخرق ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
رجعها الله يرجع بالنقصان لتعذر الرد ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الرد تعذر
بفعل المشتري فلا يظهر في حق البائع فلا يجوز المصير الى نقصان العيب
ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء القاض
فله ان يردده لان البيع الثاني الفسخ وان قبل بغير قضاء القاض فليس له
ان يردده لانه بيع جديد فقد ملكه المشتري ملكا اخر ومن اشترى عبدا و
شترط البراءة من كل عيب فليس له ان يردده بعيب لوجود البراءة وكذا لو لم يشر
العيب **باب البيع الفاسد** اذا كان احد العوضين
او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع بالميتة او بالدم او بالخمر او بالخنزير
وكذا اذا كان غير متوكل كبيع الخمر وبيع ام الولد والمذموم والمكاتب لا يجوز
لان التملك لا يتصور البيع بالخمر والخنزير فانه يكون فاسدا وما سوى ذلك
فالبيع باطل ولا يجوز بيع السكك قبل ان يصطاد ولا الطير في الهواء ولا بيع
الحمل والتاج ولا بيع اللين في الضرع لانه محتمل وهو من جملة الغرر ولا
بيع الصوف على ظهر الغنم لانه لا يعلم موضع القطع والذراع من الثوب
والجذع في السقف لا يجوز لانه لا يمكن تسلمه الا بضر وضربة القانص
لانه مجهول وبيع الزانية لا يجوز وهو بيع النمر على الخيل بخمسة ثمانية لا يجوز
البيع بالقاء الحج والملاسة لانه تعليق التملك بخاطر فيكون قمارا
ولا يجوز بيع ثوب من ثوبيين لانه عز ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري
او يدبره او يكاثره او امنه على ان يستولدها فالبيع فاسد لانه بيع
وشرط وكذلك لو باع عبدا على ان يبيعه منه البائع شيئا او دارا على ان
يسكنها او على ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية ومن باع
عينا على ان لا يسلمها الى راس الشهر فالبيع فاسد لان ترك التسليم نية في
مقتضى العقد ومن باع جارية الاحملها ففسد البيع لان البيع يفسد بالشرط
الفاسد بخلاف الهبة ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع او يخيطة ثوبا
او قباء او نعلا على ان يخذوها ويتركها فالبيع فاسد لانه بيع وشرط
والبيع الى النيزون والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف
المتبايعان ذلك فاسد لجهالة الاجل ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس

بالاتفاق

شرعا

والقطاف وقدم الحاج لان الاجل مجهول فان تراضيا باسقاط الاجل قبل ان ياخذ
الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جاز البيع لان المفسد قد
زال وعند فرجهم الله لا يجوز واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد
بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع وكثره قيمته
ولكل واحد من المتعاقدين فسخه دفعا لسبب الفساد فان باع للمشتري
نقد ببيعة عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا ينفذ لان عنده البيع فاسد لا
يفيد الملك لانه من غير فيكون منسوخا لانه يفيد الملك عند اتصال القبض
به لوجود التملك من المتعاقدين واذا باع المشتري ثوبا فاسدا انقطع
حق البائع الاول لتعلق حق المشتري الثاني به ومن جمع بين خروجه وشرائه
ذكية وميتة فباعها بطل البيع فيها لان البيع لا يصح في الحر والميتة اصلا فينفذ
البيع ابتداء بنصيبه من القيمة وانه لا يجوز ومن جمع بين عبد ومذموم وبين
عبد وعبد غير فباعها صح البيع في العبد بحصته من الثمن ولان المذموم وعبد
الغير مملوك فينفذ العقد عليها لانه تعذر التسليم بحق مولاه فيبقى
العقد بحصته العبد من الثمن والجهالة الطارئة لا تفسد العقد ونهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر وعن السوم على سوم غيره لما فيه من الضر
لغيره وعن ثلق الجلب لما فيه من تعبه الاسعار على الواردين وتضييق الارض
لحضور ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحاضر للبادي والبيع عند
اذان الجمعة بكرة لقوله تعالى فاذا تؤدى للصلوة من يوم الجمعة فاستقوا
الحذر لله وذروا البيع ولا يفسد البيع بهذه الاشياء لان اسباب الفساد
منفصلة عنها وجوبا وعدما ومن ملك مملوكين صغيرين احدهما ذرهم
محمم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا فان فرق كره له ذلك
لقوله عليه الصلوة والسلام من فرق بين حبيب وحبيبه فرق الله تعالى
بينه وبين احبيته يوم القيمة ويجوز عتق البيع وان كانا كبيرين فلا
باس بالتمزيق بينهما لان التفرق بين الكبيرين لا يكره لامكان الزيادة **باب**
الاقالة الاقالة جارية في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اقل منه واكثر فالشرط
باطل لان الاقالة دفع العقد الاول فيكون على الوجه الذي انفق ويرد مثل
الثمن الاول وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في غيرهما ففسد
ايضا ففسخا وهو بيع حقيقة لوجود مبادلة المال بالمال بالتراضي فيجعل
فسخا في حقها مبيعا في حق غيرها وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة كما لا يمنع

للجملة

العقد

العقد

صحته البيع وهلاك المبيع يمنع منها وان هلك بعض المبيع حازته الاقالة في بائنه كما
 في البيع **باب المراجعة والتولية** المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول مع
 زيادة ربح والتولية نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح
 ولا تقع المراجعة والتولية حتى يكون الثمن ماله مثل لانه لو لم يعرف له مثل يتعد
 به المراجعة والتولية ويجوز ان يضيف الى المال اجرة القصار والصباغ
 والطراز والقتل واجرة الخال في حقل الطعام ويقول قام علي بكذا ولا يقول
 اشتريته بكذا حتى لا يكون كذبا وانما يضم لجريان عادة التجار بالضم لهذه الا
 فان اطلع المشتري على خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند أبي حنيفة رحمه الله ان
 شاء اخذ به جميع الثمن وان شاء رده وان اطلع على خيانة في التولية اسقطها
 من الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله يحيط فيها لانها تراصيا باعتبار الثمن الاول
 وقال محمد رحمه الله يخير فيها لانها نصا على هذا الثمن وقال ابو حنيفة رحمه الله
 عمل بالدليلين في العقدين ومن اشترى شيئا مما ينقل ويجوز له ان يبيعه حتى
 يقبضه لقوله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن اسيد حين بعته الى مكة انهم سمع
 من اربعة من بيع ما لم يقبضوا وعن بيع وشرط وعن بيع وسلف وعن ربح
 ما لم يقبضوا ويجوز بيع العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز بالحدائق لها ان هلاك العقار قبل
 القبض محال فلا يرد الى الغروير ومن اشترى مكيلا مكايلا او موزونا
 موازنة لم يخير للمشتري ان يبيعه ولا ياكله حتى يعيد الكيل والوزن له فيه
 صلى الله عليه وسلم من بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع
 المشتري والتصرف في الثمن قبل القبض جائز لان الشرع ورد في البيع لاحتمال
 الهلاك والهالك لا يوجد في الثمن لانه دين في ذمة المشتري ولا يجوز للمشتري
 ان يزيد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في البيع وقال الشافعي رحمه الله
 لا يجوز لانه ملكه وكيف يبدل العوض بمقابلة ملكه لنا انه يمكن تجوز نصها
 فيجوز ويجوز ان يحيط من الثمن ويتعلق الاستحقاق في الباقي لانه التحق باصل
 العقد ومن باع بثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا لان التأجيل
 التحق باصل العقد وكل دين حال اذ اجله صاحبه صار مؤجلا الا القرض
 فان تأجيله لا يصح لان صحة التأجيل فيه يؤدي الى بيع الدراهم بثمنها باجل
 وانه ربوا **باب الربوا** الربوا محرم في كل مكيل وموزون يبيع بجنسه
 متفاضلا فالعلة فيه عندنا الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل

كاذبا

للحديث

او للوزن بجنسه مثلا بمثل جاز البيع وان تفاضلا لم يخير البيع لقوله عليه الصلوة
 والسلام الحنطة بالحنطة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربوا والعلة فيه الكيل مع
 الجنس او الوزن مع الجنس لانها اذا استويا قدرا فقد استويا صورة واذا استويا
 جسا فقد استويا معنى واذا استويا صورة ومعنى حرم الفضل لان اشتراطه
 يكون سببا للمناذعة وقال الشافعي رحمه الله العلة فيه الطعم او الثمنية والجنس
 شرط تطبيقا لاشتراط المماثلة بما يكون سببا للفرقة والخطر ولا يجوز بيع الحنطة
 بالردى ما فيه الربوا الا مثلا بمثل لقوله عليه الصلوة والسلام حنطتها وزيدتها
 متواء واذا اعدم الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل والنسأ كما
 بالدرهم لقوله تعالى واحل الله البيع فاذا وجد احرمت التفاضل والنسأ واذا
 وجد احدهما وعدم الآخر حل التفاضل بخوان يبيع ثوبا مرقوبا وبين يدا
 يدا او باع قفيز حنطة بقفيزي شعير وحرم النسأ لقوله عليه الصلوة والسلام
 اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد ولا خير في النسأ
 وكل شيء نض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه على انه مكيل فهو مكيل ابدان
 ترك الناس الكيل فيه مثل البر والشعير والتمر والملح وغير ذلك وكل ما نص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه وذا فهو موزون ابد اغل
 الذهب والفضة لان طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واجبة علينا وما لم ينص
 عليه يعتبر عادات الناس فيه وعقد الصرف ما وقع على جنس الايمان يعتبر قبضه
 وقبض عوضه في المجلس لقوله عليه الصلوة والسلام الفضة بالفضة هاء و
 هاء وما سواه ما فيه الربوا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل لانه يصير
 عينا بالتعيين بخلاف الدرهم والدنانير وانه لا يتعين الا بالتفاضل وقال
 الشافعي رحمه الله يعتبر فيها التفاضل ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق
 لانه حنطة من وجردون وجه فلا بد من التساوي كيلا والتساوي كيلا لا يعرف
 من الحنطة والدقيق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا وان يكون اللحم الصافي اكثر ما في الشاة من
 اللحم لمحمد رحمه الله ان اللحم في الحيوان غير معلوم فلا يجوز اللحم الا بطريق الاحتياط
 كما في بيع الزيتون بالزيت والسهم بالشرج لا يجوز بالانقاف الا وان يكون
 الزيت او الشيرج الخالص اكثر من الذي في الزيتون او السهم فيكون الدهن
 بمثله والباقي بمقابلة الشيرج وما اذا كانا على السوا لا يجوز لان الدهن بالدهن
 والنفل ربوا وكذا لو كان الشيرج الخالص اقل ما في السهم لانه يكون النفل و

المتأمل

حنطة

بيع

وفضل الدهن ربوا وكذا ان كان لا يدري لا يجوز لان عدم الجواز من وجهين ويجوز
 بيع اللعان المختلفة بعضها ببعض متفاضلا وكذلك البان البقر والغنم وخل الدقل
 بخل العنب لا اختلاف الجنس ويجوز بيع الجن بالحنطة والدقيق متفاضلا لا اختلاف
 الجنس واستقرض الخبز لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف يجوز وذا
 لا عدد او عند محمد رحمه الله يجوز وزنا وعددا ولا ربوا بين المولى وعبيده
 لان ملك العبد له ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب لان ماله غير محصوم
باب السلم السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدنيات
 المتقاربة كالجوز والبيض وفي المذروعات لانه بيع اجل بقدر فلا بد ان يكون
 معلوما مضبوطا لا يؤدي الجهالة الى المنازعة المتأخرة من التسليم ولا يجوز السلم
 في الحيوان وقال الشافعي يجوز اذا اوصف وصفه بصفة يميز من غيره كما في الكرايس لنا
 نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن السلم في الحيوان ولا يجوز السلم في اطراف الحيوان
 ولا في الجلود عددا ولا في الخطب حزما ولا في الرطب جزءا ولا في الجبال ولا يجوز السلم
 حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل وقال الشافعي رحمه
 الله يجوز لوجود القدرة على التسليم اذا كان موجودا عند المحل لنا انكتمل
 ان يتعمل بموت من عليه السلم قبل تمام الاجل فلا يقدر على تسليمه واحتمال
 الفساد في هذا العقد ملحق بحقيقة الفساد وهذا من خواص هذا العقد
 وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن السلم في ثمار حايط بعينه فقال عليه الصلاة
 والسلام لو اذهب الله تعالى ثمره هذه الحايط لم يمتثل احدكم
 مال اخيه المسلم ولا يصح السلم الا مؤجلا وقال الشافعي رحمه الله يجوز جالا
 لما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام انه يبيع ما ليس عند الانسان و
 رخص في السلم مطلقا من غير اشتراط الاجل لنا قوله عليه الصلاة والسلام
 من اسلم منكم فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
 ولا بد من ان يكون الاجل معلوما بغير الجهالة ولا يصح السلم بمجال رجل
 بعينه او بذراع رجل بعينه او في طعام في يمينها او بمكدة تخلف بعينها الاحتمال
 الفوات قبل التسليم ولا يصح السلم عند ابي حنيفة رحمه الله الا سبع شرايط في
 الخمسة اتفاقا في اعلام الجنس والقدروا الوصف والاجل والنوع وشرط ابو
 حنيفة رحمه الله ايضا معرفة مقدار راس المال اذا كان ما يتعلق العقد على
 مقداره كما مكمل والوزن والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له
 حمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز بالاتفاق وقال لا يحتاج الى تسمية مقدار

والتسليم

راس المال اذا كان مقيما ولا الى مكان التسليم وبسيلة في موضع العقد لها في مسئلة اعلام
 قدر راس المال ان الاعلام حصل بالاشارة الى راس المال الا ترى ان البيع يجوز فلا يبي
 حنيفة رحمه الله انه يحتمل ان يجيد البعض في الدرامم متوقفة او زبوا ولا يستند له في
 المجلس فيفسد العقد فلا يعرف قدر الباقي واحتمال الفساد ههنا يوجب الفساد
 لانه العقد على المهدوم في الحال وانما يصح بالتيقن بالقدرة على التسليم ولم يوجب
 ولها في مسئلة مكان الايقاع ان يتعين مكان العقد كما في القرض والبيع و
 الغصب ولا يبي حنيفة رحمه الله ان العقد لا يتعين مكانا ولا يجب التسليم
 في الحال ليتعين ذلك للكان ضرورة وجوب التسليم وهذا فارق البيع
 والغصب والقرض ولا يجوز السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارق
 المالك يكون دينيا بدين ولا يجوز الشركة ولا التولية في السلم فيه لانه بيع المبيع
 قبل قبضه ولا يجوز السلم والمصرف في راس المال ولا في السلم فيه قبل قبضه
 ويجوز السلم في الثياب اذا بين طولها وعرضها ورفعها لما روي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما انه اجاز السلم في الكرايس فلا يجوز السلم في الجواهر والخرز
 للجهالة ولا باس بالسلم في اللبن والاجر اذا سمي ملبنا معلوما وكل ما امكن
 ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه وما لا يضبط صفته ولا يعرف
 مقداره لا يجوز السلم فيه **فصل** ويجوز بيع الكلب والقط والسمك
 لانها ما ينتفع بها ولا يجوز بيع الخمر والخنزير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في الخمر الذي حرم شربها حرم بيعها وكل غنمها ولا يبيها لست بمال في حقها
 ولا يجوز بيع دود الفز الا ان يكون مع الفز ولا الخيل الا مع الكوارات لانه
 مال متقوم واهل الذممة في البيع كالمسلمين الا في الخمر والخنزير لان عقدهم
 على الخمر والخنزير جائز لانها مالان متقومان في حقهم **كتاب الصرف**
 الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثمان بخوان
 يبيع ذهباً بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل لقوله عليه الصلاة والسلام الذهب
 بالذهب مثلا بمثل يدا بيد والفضة بالفضة مثلا بمثل
 يدا بيد والفضة ربوا وكذلك ان اختلفت في الجودة والصياغة مثلا
 بمثل لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورديها سواء ولا بد من قبض العوض
 قبل الافتراق لقوله عليه الصلاة والسلام يدا بيد والمراد به القبض لان اليقين
 لا يحصل الا بالقبض وكذلك الذهب بالفضة لا يجوز بالنسياء ووجب
 التقابض لانه يجب قبض احدها للتأدي الى دين بدين فيجب قبض الاخر

فضة بفضة او ذهب

ليتعين لان بيع الدين لا يجوز الا في السلم لعين الدليل وهو من النبي صلى الله عليه وسلم عن
 بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم فان افرقا في الصرف قبل قبض الموضين او
 احدهما بطل العقد لعدم التقابض ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لانه بيع
 المبيع من وجه قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة لانه القاضل غير
 حرام وبيع سيفا محلي بمائة درهم وحليته خمسون درهما قد دفع من ثمنه خمسين
 جاز البيع والمقبوض حصته الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال اخذ هذه
 الخمسين من ثمنها لانه لو صرف الى الفضة يجوز العقد ولو صرف اليها او الى النصل
 الجفن والحمايل يفسد في الكل او في شيء من الفضة لوجود الافتراق قبل التقابض
 فان لم يتقابضا حتى افرقا بطل البيع في الحلية لانه صرف واما السيف ان كان
 لا يتخلص الا بضر فسد فيما ايضا كما لو باع جنعا في سقف فان كان يتخلص بغير
 ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية لعدم التقابض ومن باع آنية وقبض
 بعض ثمنه ثم افرقا بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان الاناء مشتركا
 بينهما وان استحق بعض الاناء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته وان
 شاء رده لانه تعيب بعيب الشركة من غير صنعة لانه الشركة في الاعيان عين
 وان باع قطعة نفقة ثم استحق بعضها اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له لان الشركة
 فيه ليس بعيب الا ترى انه لا ينتقص بالتفريق ولا كذلك الاناء ومن باع درهمين
 ودينارا بدرهم ودينارين يجوز البيع ويجعل الجنس مجازا في صحته وفي خلاف
 زفر رحمه الله ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع والعشرة
 بمنزلة الدينار بدرهم تصحى للعقد ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غلة
 بدرهم صحيح ودرهم غلة تجوز للعقد وان كان الغالب على الدرهم
 الفضة ففي الدرهم لان قليل الغش لا يخرج من الدرهم لانه لا يتخلو غالبا درهم
 الناس عن قليل من الغش وان كان الغالب على الدينار ذهب ففي الذهب و
 يعتبر فيها من تحريم القاضل ما يعتبر في الجاهل وان الغالب عليها الغش فليس
 في حكم الدرهم والدينار واذ بيعت بجنسها متفاضلا يدا بيد جاز البيع
 ونصرف الفضة الى خلاف جنسها لان الغش معتبر لغلبته والفضة معتبرة
 باصلها واذ اشترى بها سلعة ثم فسد قبل القبض وترك الناس العامة
 بها بطل البيع عند اي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله قيمتها يوم
 البيع لانه المضمون بالبيع وقال محمد رحمه الله قيمتها اخر ما تعامل الناس بها
 لانهم انتقل من النقديّة الى غيرها الآن ويجوز البيع بالفلوس فان كانت نافعة

للعقد

جاز البيع

جاز البيع وان لم يبين لانه لا غرض في تعينه اذ كانت سواء واذ كانت كاسدة لا يجوز
 البيع بها حتى يعين لانه سلعة يختلف الغرض به واذ باع بالفلوس النافعة
 ثم كسدت بطل البيع عند اي حنيفة رحمه الله لان الكساد هلاك ولا يعرف
 ما يوازيه من القيمة ومن ما شترى شيئا بنصف درهم فلوس جاز البيع وعلمه
 ما يباع بنصف درهم من الفلوس لان المعلوم من نصف درهم فلوس هذا
 ولو اشترى بدرهم فلوس جاز عند اي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله
 ولو دفع الى صير في درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفه الا
 حبة بطل البيع ولو اعطي درهما وقال اعطني به درهم صغيرا ودرهم نصف
 درهم الامجد وبالجاء في فلوسا جاز البيع وكانت الفلوس والنصف الا
 بدرهم تصحى للعقد **كتاب الشفعة** الشفعة واجبة للشريك
 في نفس المبيع من الخليط في حق المبيع وهو الشرب والطريق ثم الجار وليس
 للشريك في الطريق والشرب الجار شفعة مع الخليط وفي الآثار الشريك
 اولى من الخليط والخليط اولى من الجار فان سلم الشريك في نفس المبيع الشفعة
 للخليط في حق المبيع فادس الخليط اخذها الجار لقوله صلى الله عليه وسلم
 الجار احق بصنعيه رواه سعد بن مالك رضي الله عنه حين عرض
 داره على جاره ليشتريها باقل مما يشترى وقال الشافعي رحمه الله لا
 شفعة للجار لقوله عليه الصلوة والسلام انما الشفعة فيما لا يقسم و
 الجار المقابل لا شفعة له لانه لا يسمي جارا مطلقا والشفعة تجب بعد
 البيع وتستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها
 حاكم لان سبب تحقق الضرر من الدخيل البيع فتجب بعقد البيع بقول
 البايع بعني وتستقر بالاشهاد لان التملك مبطل قال صلى الله عليه وسلم
 الشفعة كحل العقال وتملك بالاخذ لان الملك ثبت للمشتري لو جاز
 سببه في حقه الا ان للشفيع حق التملك فلا تملك الا بالاخذ والاخذ
 انما يكون بالتراضي او بحكم القاضي لان ملك الغير لا يرضاه او يحكم من
 له ولاية واذ اعلم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة ثم يرض
 منه ويشهد على البايع ان كان البيع في يده او على المتاع او عند العقار
 فاذا فعل ذلك استقرت شفعته ثم لا تسقط بالتأخير عند اي حنيفة
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان تركها شهر بعد الاشهاد بطلت وقال ابو
 يوسف رحمه الله اذا مضى مجلس الحكم بعد الاشهاد ولم يطلب بطلت

لا يملك

اما الاشهاد في الحال لا يثبت ما هو شرط وهو طلب المواشاة فلما روي من الحديث
 ان الشفعة كحل العقار وفي خبر اخر الشفعة لمن واشها في شرط الاشهاد
 على ذي اليد بايعا كان او مشتريا لان الطلب انما يتم من في يده والا فمقد العقار
فصل اقامة المحل مقام صاحبه لان المحل شرط وقال محمد رحمه الله تبطل ان تركه شهرا بعد
 ذلك لان الملك ثابت للمشتري وانما يثبت الحق للشفيع زمانا معلوما بخيار
 البيع فلا يزيد على الشهر لان ما وراه الشهر بعيد اجل كما عرف في الايمان ولا ي
 حنيفة رحمه الله انه ثبت لحق قوي فلا يبطل بمضي المدة حتى الملك القديم
 في الحال الذي استولى عليه الكفار واحرزوه فظهرنا عليه والشفعة واجبة
 في العقار وان كان لا يقسم لاطلاق الادلة ولا شفعة في العوض والشفن
 ولا في البناء والنخلة اذا بيعت دون العرصه لانه ثبت بخلاف القياس
 في العقار لتعذر الانتقال ولذا في الشفعة اليوم الاثر فلهم ما للمسلمين
 واذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة في
 الدار التي يتزوج الرجل عليها امرأة او يخالها بها او يستاجر بها دارا
 او يصالح بها من دم عذر او يعتق عليها عبدا او يصالح عليها فكاك لان العوض
 ليس بمال والشفعة بخلاف القياس فيها اذا كان العوض ما لا فان صالح
 عنها باقرار او سكوت وجبت الشفعة لان المعاوضة قد تحققت بالمعاطي
 بخلاف الانكار لانه تبين عدم المعاوضة **فصل** واذا تقدم الشفعي الى
 القاضي فادعى الشرا وطلب الشفعة سال القاضي المدعي عليه فادع في
 المشتري بملكه الذي يشفع به والاكلف الشفعي اقامة البينة فان عجز
 عن البينة استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك للذي ذكره ما يشفع
 به فان نكل او قامت للشفيع بينة ساله القاضي هل ابتاع ام لا فان
 انكر الابتاع قيل للشفيع اقر البينة فان عجز عنها استخلف المشتري بالله
 ما ابتاع او بالله ما استحق عليه في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره
 لانه لا بد من كون الشفعي مالكا للدار التي يشفع بها ولا بد ان تكون الدار
 التي يدعى الشفعة فيها مبيعة ولا يظهر ذلك الا بالبينة او النكول
 او الاقرار وتجوز المنازعة في الشفعة قبل ان يحضر الشفعي الثمن فاذا
 قضى بالشفعة فللشفيع ان يؤدي الثمن ثم ياخذ الدار وللشفيع الرد
 بخيار الرؤية والعيب لانه يملك بالثمن كما للمشتري الا ان رضاه للملك عليه
 ليس بشرط في حقه شرعا واذا حضر الشفعي البايع والبيع في يده فله

عليها
 ثبت
 تبين

ان يحاصره في الشفعة لان المدعي في يده ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري
 لانه المالك فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضى بالشفعة على البايع لانه المدعي عليه
 والعهد على البايع لان الدار اخذت منه وان كان الدار في يد المشتري فلا حاجة
 الى حصة البايع لانه ليس له يد ولا ملك ويقوم البينة على المشتري ويقضى عليه
 بالشفعة والعهد عليه لان المبيع قد اخذ منه وان استحققت الدار رجوع على
 المشتري ثم يرجع المشتري على البايع لان القاضي لم يفسخ العقد الذي جرى
 بينهما بل قضى بتقرير ذلك البيع حين قضى بالشفعة على المشتري واذا ترك
 الشفعي الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفעתه وكذلك
 ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين او عند العقار لما روي
 من الحديث فتعلق تاكده الحق بالطلب مواشاة وتقرير او ان صالح من
 شفעתه على عوض واخذه بطلت الشفعة لتلك الطلب ويرد العوض
 لانه لا يقابل ما يمانه فاذا هو رشوة واذا مات الشفعي قبل القضاء بطلت
 شفעתه لان حق التملك ثبت له بخلاف القياس واذا مات المشتري
 لم تبطل لان من له الحق قائم واذا باع الشفعي ما يشفع به قبل ان يقضى
 له بالشفعة بطلت شفעתه لانه لم يبق السبب عند القضاء **فصل**
 ولا شفعة لو كمل البايع لان التوكيل اصل في حقوق البيع والبايع تارك
 للشركة والمجاورة فلا يتضرر به وكذلك ان ضمن الدار عن البايع الشفعي
 لانه راض به بما ضمنه ووكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة كما للمشتري
 لانه طالب للشركة والمجاورة ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع
 لانه لم يخرج عن ملك البايع فان اسقط الخيار فلا شفعة للشفيع لانه
 وجبت الشفعة وان اشترى بشرط الخيار فله الشفعة لان الملك قد خرج
 عن يده البايع والشفعة تتعلق بخروج الملك عن يد البايع ومن ابتاع
 دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها لان الملك للبايع فلم يزل فان سقط
 الفسخ وجبت الشفعة لثبوت الملك للمشتري بالمعاوضة وان باعها
 ذمي بخر او خنزير وشفيعها ذمي اخذها وان كان شفيعها مسلما اخذ
 بقيمة الخنزير والخنزير بعد تسليم الخنزير ولا شفعة في الهبة
 الا ان يكون بعوض مشروط لان الهبة بالعوض مشروط مبادلة اذ افضت
 الشفعة اذا اتقا بضما **فصل** واذا اختلف الشفعي والمشتري في الثمن
 فالقول قول المشتري مع البينة لانه ينكر بثبوت حق التملك للشفيع الا بهذا

فلا شفعة له

بمن الخنزير
 الخنزير ببيع

القدر فاذا اقام البيعة فالبيعة للشفع عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان ثبت حق
 التملك وعند اي يوسف رحمه الله البيعة للمشتري لانها ثبتت الزيادة وان ادعى
 المشتري ثمنها وادعى البايع اقل منه فقبض الثمن اخذها الشفع بما قال البايع
 وكان ذلك حطاً عن المشتري لان البايع له ولاية الحط وان قبض الثمن اخذها
 بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول البايع لانه لا ينبغي قول الغير على الغير الا
 بولاية فاذا حط البايع عن المشتري قبض الثمن سقط عن الشفع لان الحط
 التحق باصل العقد وان حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفع شيء لانه
 لا يتصور التحاقه باصل العقد لانه يبطل البيع فكون هذا ابراء عن الدين
 واذا زاد المشتري البايع في الثمن لم يلزم الشفع الزيادة لان العقد الاول
 كاف لثبوت حق الشفع واذا اجمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدة
 رؤسهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك وعند الشافعي رحمه الله ان الشفعة
 على مقابرة الانصاف لانه من حقوق الملك لانه لدفع الضرر ودفع الضرر
 في الملك سواء ومن اشترى داراً بعرض اخذها الشفع بقيمة لانه وجب عليه
 عوض بقدر تسليمه فتجب القيمة وان اشترى داراً بمكيل او موزون اخذها
 بمثله لانه وجب عليه المثل وان باع عقاراً بعقار اخذها الشفع بقيمتها
 واذا ابلغ الشفع انها بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بمحنة
 او شفع بقيمتها الف او اكثر فتسليمه باطل وله الشفعة لان الرضا بتركها
 باكثر الاثمان او بغيره لا يدل على الرضا بتركها باكثر الاثمان لا يحسن
 اخر او باقل حتى لو كان الثمن دنانير قيمتها الف لاشفعة له لانها جنس واحد
 معني واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة
 لان اسقاط حقه لغيره فلان ولم يوجد ومن اشترى داراً بغيره فهو الخصم
 للشفع لان حقوق العقد في البيع يرجع الى العاقد لا الى من عقد له الا
 ان يسلمها الى الموكل **فصل** ولو باع داراً الا مقدار ذراع في طول الخد
 الذي يلي الشفع فلا شفعة له لعدم الجوار وان ابتاع منها سهمين ثم ابتاع
 بقيتها فالشفعة للجوار في السهم الاول لاني الثاني لانه شريك والشريك لو لم
 ولا يكره الجيلة في اسقاط الشفعة عند اي يوسف لانه يبقى ملك نفسه
 وكذا في الزكوة وقال محمد بكرة لانه اضرار بالغير وهو الاصح واذا اشترى
 او غرس ثم قضى للشفع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن
 وقيمة البناء والغرس تبعاً للعرضه وان شاء كلف المشتري قلعها لانه ملك العرضه

بالاخذ بالشفعة فللمختار وان اخذ الشفع فهو او غرس ثم استحققت برجع بالثمن
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لان البايع او المشتري لم يضمنها له لانه اخذها بغير
 رضا منها وان انهدمت الدار او احترق بناؤها او جفت شجر البستان بغير فعل
 احد فالشفع بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لان هذه الاشياء
 ابتاع وان نقض المشتري البناء قيل للشفع ان شئت فخذ العرضه بحصتها
 وان شئت فذع لانه البناء ومضمون على المشتري فلا يضمن من يمين فليس للشفع
 اخذ النقص لانه منقول بطلت بطلت تبعيته للعقار ومن ابتاع ارضاً و
 على غلها ثم اخذها الشفع بثمرها تبعاً للارض فان اخذها المشتري سقط
 عن الشفع حصته لانه مضمونة على المشتري بالاخذ فلا يضمن ثانياً والشفع الرد
 بخيار الرؤية وخيار العيب كان المشتري شرط البراءة منه لان بشرط المشتري لا يلزم
 غيره وان ابتاع بثمر مؤجل فالشفع الخيار ان شاء اخذها بثمر حال وان شاء
 صريحاً ينقض الاجل ثم اخذها لان الاجل بشرط زائد مع المشتري فلا يلزم
 على الشفع واذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم لان القسم يبيد
 بمعاوضة مطلقاً ولان الشريك اولى واذا اشترى داراً وسلم الشفع الشفعة
 ثم ردها للمشتري بخيار الرؤية او بشرط او بعيب بقضاء فلا شفعة للشفع
 لانه ابطال بيع لا بيع وان ردها بغير قضاء او تقايلاً فالشفع الشفعة
 لانه بيع جديد فيما لا يختص به اوها **كتاب القسم** بين غي اللام
 ان ينصب قاسماً يرزق من بيت المال ليقيم بين الناس بغير اجر لان الشفعة
 لعامة الناس فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم باجر لان القسم فضل للخص
 فاذا هو قضاء من هذا الوجه وامر حتى فاذا هو كسب من الاعمال فالاولى
 ان لا ياخذ اجرا ولو اخذ يجوز ويجب ان يكون عدلاً ما يونا عالماً بالقسم
 ولا يجبر القاضي الناس على قسم واحد لانه يلحقهم الضرر ولا يترك القسم
 يشتركون لانهم يتصلحون على مخالفات الاجر فيؤدي الى الضرر بالناس واخر
 القسم على عدد الرؤس عند اي حنيفة رحمه الله لان تميز الاقل من الاكثر
 كتمييز الاكثر من الاقل في المسقة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على قدر
 الانصاف لانه من حقوق الملك والاصح ما قاله ابو حنيفة رحمه الله واذا حضر
 الشركاء عند القاضي وفي ايديهم داراً وجميعه اذ هو انهم ورثوها عن فلان
 لم يقسمها القاضي عند اي حنيفة رحمه الله حتى يقسم البيعة على مونة
 وعدد ورثته فلهذا لم يمت اوله وارث آخر فيحتاج القاضي الى نقض قضاء

مقنة

فعلهم

وعند ما يقسم باعترافهم وذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم لانه اذا فعل كذلك
يزول لبس الاشتباه وان كان المال المشترك ما سوى العقار زاد عوا ان ميراث
قسمه بالانفاق باعتبار انهم لان غير العقار غير محفوظ فيقسم للتلاخيص والادوية
في العقار انهم اشتروه قسم بينهم لانهم لم يقرروا لاحد فيه بحق بخلاف الارث
لانهم اقرروا للمورث وكذلك لو ذكر والملك ولم يذكر وكيف استقل اليهم قسمها
بينهم وان كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطلب احدهم اخرج
له من الضر الذي يلحقه بالهتائي وان كان احدهم ينتفع والاخر يستغنى
لقلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم لانه متعنت طالب تكميل منفعة
بملكه وان طلب صاحب القليل لم يقسم لانه وان كان كل واحد منها يستغنى
لم يقسم لا بتراضيهما لانه اضرار بهما ويقسم العوضان كان من صنف واحد
لان المنفعة لها حاصل من جنس واحد ولا يقسم الجنس من بعضها في
بعض لتفاوت المقاصد والمنافع وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم
الرفيق والجواهر لتفاوتها وكل واحد جنس وقال ابو يوسف ومحمد
الله يقسم الرفيق لتقارب منافعه ولا يقسم حام ولا يتر ولا رحي الا ان
يرضى الشركاء لان كل واحد يستغنى واذا حضر وارثان واقاما البينة على
الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديها ومعها وان غاب قسمها القاض
بطلب الحاضرين ونصب للعائيب وكذا لا يقسم نصيبه لان القاض يقوم
مقام الوارث في تركه الميت ولو كانوا مشتركين لم يقسم لان القاض لا يقوم
مقام غير الوارث اذا كان غائبا فان حضر وارث واحد لم يقسم لان القسمة
بين الشخصين تكون والدور لا يقسم حصة عند ابو حنيفة رحمه الله وعند
رحمهما الله ان الاصلح لم ذلك يقسم الرفيق وان كانت دارا وصيغة اوار
وحاوت قسم كل واحد منها على حدة لاختلاف الجنس وينبغي للقاسم
ان يقر ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم البناء ويفرز كل نصيب عن
الباقى بطريقه وشبهه حتى لا يكون نصيب بعضهم بنصيب الاخر تعلق
ويكتب اسامهم ويجعلها فرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه
بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج فرعة من خرج اسمها اوله السهم الاول
ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني فطيبا للقلوب واذالة للهمة ولا يدخل في
القسمة الدراهم والدنانير لا بتراضيهما لانه يصير بقا بقدر الدراهم
فان قسم بينهم ولا حدم ميل في ملت الاخر وطريق لم يشترط في القسمة

القبس

والجواهر

كان

فانك

فان امكن فيه صرف المسيل والطريق عند ليس له ان يستطرق ولا ان يستل في نصيب
الاخر الا باعترافهم وان لم يكن قسم القيمة لان المقصود قطع الشركة وتتميم المنفعة واذا
كان سفل لعلوله او علولا سفل له وسفل له علوق قوم كل واحد على حدة
وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك وهو قول محمد رحمه الله وكان ما حكى عن
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله قدر القيمة في عصرهم ومصرهم اذا اختلف
المقاسمون فشهدا القاسمان على ذلك قبلت شهادتهما لانها عدلان
فاذا ادعى احدهما الغلط وزعم ان ما اصابه شئ في يد صاحبه وقد شهد
على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الا بالبيعة لان هذه الدعوى
تجالف الاقرار والاستيفاء وان قال استوفيت حقي واخذت بعض
فالقول قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني موضع كذا ولم يسلم الي
ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذب شريكه تجالفا وفسخت القسمة
لان القسمة مبادلة وافران وجهه المبادلة راحة في غير المنليات واذا اتفق
بعض نصيب احدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند ابو حنيفة رحمه الله و
يرجع بحصة من ذلك في نصيب شريكه وقال ابو يوسف رحمه الله يفسخ
القسمة لانه ما رضيه ان يكون عوضه من حصته ما في يد شريكه الا من
الدار ولا يبي حنيفة رحمه الله انه امكن جبر حقه بالمثل فلا يحتاج الى
الفسخ **كتاب الاجارات** الاجارة عقد على المنافع بعوض
ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة والاجرة معلومة للتأدي إلى الجهة
المقتضية الى المنازعة وما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون اجرة
لان الاجرة ثمن المنفعة والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة كاستيجار
الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصم العقد على مدة معلومة
اي مدة كانت وتارة تصير معلومة بنفسها كمن استاجر رجلا على صنع
ثوب او خياطة او استاجر دابة ليحمل عليها مقدا معلوما او يركبها
مسافة منها وتارة تصير معلومة بالاشارة كمن استاجر رجلا لينقل له
هذا الطعام الى موضع معلوم ويجوز استيجار الدور والحوانين للسكنى
وان لم يبين ما يعمل فيها لانه الظاهر عدم التقاوت وله ان يعمل كل شئ
الا ما يضر بالبناء وهو الحدادة والقضارة والطحانة ويجوز استيجار
الاداء في الزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول ان
يزرع فيها ما شاء لتفاوت حال الارض في المزروعات ويجوز استيجار

ثم قال

الساحة للبناء فيها وكذا الغير فيها تخلوا وشيئا فاذا انقضت المدة لزعم ان
 يطلع البناء والغرس ويسلمها فارغة كما قبض الا ان يختار صاحب الارض
 ان يضمن له قيمة ذلك مقلوعا ويملكه لانه تملكها ابتعا للارض او يرضى
 بتركه على حاله فيكون البناء هذا والارض لهذا الحكم تراصيا ويجوز استئجار
 الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركبها من شاء لوجود الاطلاق
 وكذلك اذا استأجر ثوبا للباس واطلق فان قال على ان يلبسها فلان او البسه
 غيره كان ضامنا لان الناس يتفاوتون في اللبس وما رضى بلبس غيره في
 ذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل واما العقار وما لا يختلف باختلاف
 المستعمل فاذا اشترط سكنى واحد فله ان يسكن غيره لان هذا القيد في الشرط
 غير مفيد فان سمي نوعا وقد راجع له على الدابة مثل ان يقول خمسة اقفر
 حنطة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر اقل كالشعير والسمسم
 وليس له ان يحمل ما هو اضر من الحنطة كالحب والحديد لانه لا يكون راضيا به
 وان استأجرها ليحمل عليها قطنا فليس له ان يحمل عليه مثل وزنه حديدا لانه
 اضر على الدابة لانه يقع الحمل على موضع معين من ظهرها وان استأجرها
 ليركبها فاردي معه رجلا فغطيت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر بالثقل لان
 ضرر الدابة من الراكب يجمل بالفروسيات لا للثقل وزنه وان استأجرها
 ليحمل عليها مقداراً من الحنطة فحمل اكثر منه فغطيت ضمن ما زاد الثقل
 لان تلفه بالثقل وان كبح الدابة بلجامها او ضربها فغطيت ضمن عند ابي
 حنيفة رحمه الله **فصل** الاجارة على ضربين اجير مشترك واجير
 خاص فالاجير المشترك من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالصباغ والقصار
 والمتاع امانة في يده فان هلك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة رحمه الله و
 عند هانئ من لان الاجرة مضمونة على المستأجر فكذا الثوب على الاجير
 تحقيقا للعدل والصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله لان عوض الاجرة العمل
 لا الثوب والعمل مضمون على الاجير وما تلف بجهل كتحريف الثوب من دقة
 وزلق الخمال وايقطاع الخيل الذي شربه الكاوي الخمل وغرق السفينة
 من مدتها مضمون وقال زفر رحمه الله غير مضمون لانه مأثوبة فلا يكون
 مضمونا عليه كالحجامة ولنا انه تلف بغير امر لانه مأثور بالاصلاح لا بالافساد
 ومن غرق في السفينة او سقط من الدابة لم يضمنه لانه غير فاعل فيه واذا
 قصد الفصاد او بزعج البزاع ولم يتجاوز الوضع المعتاد فلا ضمان عليه

يركبها فلا تواف

امر المالك

احوال

فيا عطف من ذلك لانه لا يمكن الفصد محترزا عن سبب الهلاك لغرض باطن الخيون
 ولا ذلك الدق والفصد لانه يمكنه تعريف احوال الثوب والاجير الخاص الذي
 يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر رجلا شهر للخدمة
 او لرعي الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده وما تلف من عمله
 لانه لما سلم النفس صار عمله كعمل رب الملك **فصل** الاجارة بتقسيطها
 الشروط الفاسدة كما تقصد البيع لمراتب المضايقة فيه عرفا ومن استأجر عبدا
 للخدمة ليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك لان المسافرة تبعيد له عن المالك
 ومن استأجر رجلا ليحمل عليه محلا وراكبين الى مكة جاز وله الحمل المعتاد لان المطلق
 ينصرف الى المعتاد وان شاهد الحال المحل فهو جاز لثلا يوردي الى النزاع وان
 استأجر بغير الحمل عليه مقداراً من الزاد فاكل بعضهم في الطريق جاز له ان
 يزيد عوض ما اكل حتى يتم شرطه في المحل **فصل** الاجرة لم تجب بنفس العقد
 عندنا لانها عوض منفعة لم تنقضي بعد ويستحق باحدى معان ثلث اما
 بشرط التعجيل لانه ترك المساواة او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء المفقود
 عليه ومن استأجر دارا فلبواجر ان يطالب باجرة كل يوم لوجود استيفاء
 المنفعة الا ان يبين وقت بالعقد فيكون في معنى التأجيل ومن استأجر بغير
 الى مكة فللمالك ان يطالب باجرة كل مرحلة وليس للقصار والخياط ان يطالب
 بالاجرة حتى يفرغ من العمل لان العمل لم يوجد بخلاف منفعة الدار لانها نصير
 مستوفاة شيئا فشيئا الا ان يشترط التعجيل ومن استأجر رجلا ذا الخيول
 له في بيته قفيزاً من دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخيول من الثوب
 لانه من تمام الخبز وكذلك الغرق في طعام الولية على الطباخ لانه يكون عليه
 عرفا ومن استأجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عندنا
 حنيفة وعند هانئ لا يستحقه حتى يشربه لانه يكون عليه عرفا ولا يبي حنيفة
 رحمه الله ان اسم الضرب لا يتناول التشيخ والعرق مشترك **فصل**
 ولو قال ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم وان خطته روميا فبدرهم
 جاز واي العلقين عمل استحق الاجرة لان التسمية صحيحة وان قال ان خطته
 اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصف درهم فخطه اليوم فله درهم وان خطته
 غدا فله درهم مثله عند ابي حنيفة لانها وزنه نصف درهم لانه لو لم يذكر الغد
 فخطه غدا يستحق ما شرط في اليوم الاول فصار في اليوم الثاني كانه قال
 ان خطته غدا فلك درهم او نصف درهم تكون الاجارة فاسدة لان الاجرة

الاستحقاق

طبخ

فلا يقع العمل به

التمن

غير معلوم ويجب اجر المثل كذا هذا وان قال ان اسكت في هذا الدكان عطا فبذرهم
في كل شهر وان اسكت حداد فبذرهم حاز واتي العملين عمل استحق المستحق فيه
لان التسمية صحيحة وقالوا الاجارة فاسدة لجهالة الاجرة ولا يبي حنيفة رحمه الله
انها نصير معلومة بالعمل ومن استاجر دارا كل شهر بدينار فالعقد صحيح في شهر
واحد لانه معلوم فاسد في بقية الشهر والا ان يسمى جملة الشهر ومعلوم
لان كل شهر فبذر العمل بجموعه فيصرف الى اخص الخصوص فان سكن ساعة
من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للمواجر ان يخرج به الى ان تقضى المدة وكذلك
كل شهر سكن في اقله لانه الاجر رضيه وقد راجع الاجرة ولما قبضه المستاجر انعقد
بينهما عقد بالتعاطى وان استاجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسم
كل شهر من الاجرة لانه معلوم **فصل** ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام لانه
عقد جاز الا اذا جاز الحمام اخذها من الدنائة ولا يجوز اخذ اجرة عشب
التيس لانه استيجار لاستيفاء العين قصد او لامر موهوم وهو الاحبال
ولا يجوز الاستيجار على الاذن والى وقال الثا في يجوز لقوله عليه الصلو
والسلام لذلك الرجل زوجه **كتاب** بما معك من القرآن ان اي تعليمه ولنا
حديث عثمان بن ابي العاص الثقفي انه قال اخبرنا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه صلى بالناس صلاة اضعفهم وان اتخذت مؤننا فلا
تأخذ على الاذن اجرا والجم اولى ولا يجوز اجارة المشاع عند ابي حنيفة
رحم الله الامم الشريك لان الانتفاع من المشاع محال الا من الشريك وقالوا
يجوز لا مكان التوسل الى الانتفاع بالمشاع بالنهاي ويجوز استيجار الظير
باجرة معلومة للتعاقل ويجوز بطعامها وكسوتها ولا يجوز للجهالة
كسائر الاجارات لابي حنيفة انهم لا ينفقونها لان نفعه يرجع الى جميعهم
فلا يؤدى للجهالة الى المنازعة وليس للمستاجر ان يمنع زوجها وطها فان
حبست فلم يفسخ الاجارة ان كان يضرب بالصبي وعليها ان تصا طعام الصبي للنفق
فان ارضعته في المدة بدين شاة فلا اجرة لها لانها خالفت في العمل **فصل**
وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصار والصباغ فله حبس العين بعد الفراغ
من عمله حتى يستوفي الاجرة لانه ان يمنع مملكه ولا يمكن ذلك الا ببيع العين
حتى يستوفي العوض ومن ليس لعمله اثر فليس له ان يحبس العين للاجرة كالحلال
والملاح واذا اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره
لان المستاجر لم يرض به ومن اطلق له العمل فله ان يستأجر من يعمله وان اختلف

بالعمل

الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تعلم قباء وقال الخياط بل قباء
او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان تعلم احمر فصبغت اصف قال فقال صاحب
الثوب لانه يستفاد الاذن من جملة فاحلف فاحلف الخياط ضامن لانه يصرق في مال
الغير بالامانة ومن وجبه وان قال صاحب الثوب علمت بغيبا جري وقال
الصانع بل باجر فالقول لصاحب الثوب عند ابي حنيفة رحمه الله لانه يشكر
التزام الاجر وعن ابي يوسف ان كان حريفا فله الاجرة والا فلا لانه اذا كان
حريفا دل حاله على العمل باجر وقال محمد اذا كان الصانع معروفا فهذا
الصنعة بالاجرة فالقول قوله لان الظاهر لا يعمل الا بالاجرة والواجب
في الاجارة الفاسدة اجر المثل لان التسمية فسدت كما في البيع الفاسد
بحسب القيمة ولا يتجاوز به المسمى لان المنافع لا تقوم باكثر من القوي **فصل**
واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها لوجود تسليم احد
العوضين فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة لانه لم يسلم له احد
العوضين وهو المنفعة وان وجبها عيبا يضرب بالسكنى فله ان يفسخ الاجارة
كما في البيع واذا خرب الدار وانقطع شرب الضيعة او انقطع الماء عن الرحا
انفسخت الاجارة لهلاك العقود عليه وهو المنافع قبل القبض واذا ما
احد المتعاقدين وقد عقدت الاجارة لنفسه انفسخت لان الاجارة تملك
المنافع بعوض والمنافع توجد شيئا فشيئا ولبقائه حكم الاستدأ فاذا ملك
العاقدا لا ينعقد عليه بذلك العقد وان كان عقدها الغير لم يفسخ لبقاء
من ينعقد له ويصح شرط الخيار في الاجارة كما في البيع وتفسخ الاجارة بالاعذار
لان الفسخ فيه امتناع من وجه ولو كان امتناعا من كل وجه يجوز بعده
وبغير عذر فاذا كان امتناعا من وجه يجوز بعده ولا يجوز من غير عذر
والعذر من استاجر دكانا في السوق ليشتري فيه فذهب ماله وكن أجردا كانا
او دارا ثم افلس ولزمته ديون لا يقدر على قضائها الا من ثمن ما اجر ففسخ
القاضي العقد وباعها في دينه وكن استاجر دكانا ليعا في عليها فزبد الى
من السفر فهو عذر وان بد اللب كاري من السفر فليس ذلك بعذر لانه يمكنه
ان يسد مسدولا ليقوم على الدابة **كتاب ادب القاضي** لا تصح
ولاية القاضي حتى يجتمع في الموقى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد
حتى يصلح قائما مقام النبي عليه الصلوة والسلام ولا بأس بالدخول في القضاء
لمن يثق بنفسه انه يؤدي فوضه لقوله عليه الصلوة والسلام عذرا ساعة

تصنيفه

الدليل

الاجارة

الدواب

من إمام عادل أفضل من عبادة سبعين سنة ويكره الدخول في القضاء لمن يخاف
 العجز عنه ولا يأم من على نفسه الخيف فيه ولهذا امتنع كثير من العلماء ولا ينبغي
 للقاضي أن يطلب الولاية ولا يسألها ليقول عليه الصلوة والسلام للعباس
 لأن طلب الأمانة فأنك إن طلبتها وكنت اليها وإن أعطيتها أغنت علينا
 ومن قلد القضاء يسأل ديوان القاضي الذي قبله وينظر في حال المحبوسين
 فمن اعترف بحق الزمة آياه ومن أنكر لم يقبل قول العزول عليه الإجمينية
 لأنه لا ولاية فإن لم يقم البينة لم يعمل بتخلته حتى ينادى عليه وينظر في
 أمره فالظاهر أنه حبس بحق وينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل
 على ما يقوم به البينة أو يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول العزول
 عليه إلا أن يعترف الذي هو في يده أن العزول سلمها إليه فيقبل قوله فيها
 ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد نفياً للتهمة ولا يقبل هدية إلا
 من ذي رحم محرم منه أو من جرت عادة قبل القضاء بمهادنة في الحديث
 هدايا الأتراء غلوك ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامة ويشهد الخزانة
 ويعود المريض لأنه لا تمتنع فيها ولا يضيف أحد الخصمين دون خصمه لقوله
 إن الله يأمر بالعدل والإحسان ولهذا يستوي بينهما إذا حضرا في المجلس
 والأقبال ولا يشارك أحدهما ولا يشير إليه ولا يلقنه حجة **فصل**
 وإذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل بحبسه
 وأمر بدفع عليه لأن الحبس عقوبة فلا يجب الإجمانية فإن امتنع حبسه
 في كل دين كزمنه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع أو التزمنه بعقد كالم
 والكفالة ولا يحبس فيه سوى ذلك إذا قال إن فقير لأن الأصل هو الفقير
 ولا تقم أمانة الغنى في غير تلك المواضع إلا أن يثبت غريمه أن له ما لا يجبر
 شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه فإن لم يظهر له مال خلى سبيله لقوله
 وإن كان ذو عشرة فنظرة إلى مئسرة ولا يحول بينه وبين غريمه
 لقوله عليه الصلوة والسلام إن لصاحب الحق اليد واللشآن ويجوز
 الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس والد في دين ولده لقوله عليه الصلوة
 والسلام أنت ومالك لأبيك إلا إذا امتنع من الإنفاق عليه دفعها
 للمهلك عن الولد **فصل** ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا الحدود
 والقصاص كشهادتها ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق كلها
 شاهداً إذا شهد به عنده للحاجة والضرورة كالشهادة على الشهادة فإن شهد

شهاد

والكل واحد من الحكماء أن يجمع ما بين حكمه وبين

على خصم حكم بالشهادة وكتب بحكمه وأن شهدوا بغير حصة خصم لم يحكم لأن القضا
 على الغائب لا يجوز وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه ولا يقبل الكتاب إلا
 بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه لا يمكن أن يكون بكتاب القاضي فلا تقو
 الحجة عند القاضي المكتوب إليه إلا بشهادة تامة ويجب أن يقر الكتاب عليهم
 ليقر فواما فيه ثم يختمه ويسلمه إليهم فإذا وصل إلى القاضي لم يقبله إلا بحضور
 الخصم لأنه لا حاجة له إلى الفلت قبل ذلك وأنه يوجب الهبة فإذا سلم الشهود إليه
 نظر الختم فإذا شهد وأن كتاب فلان القاضي سلم إليها في مجلس الحكم وقر
 عليها وختمه فتحة القاضي وقره على الخصم والزمن ما فيه لثبوت ما في الكتاب
 عنده ولا يقبل كتاب القاضي في الحد ودو القصاص لأنه مكلف للأقامة
 كالشهادة على الشهادة **فصل** ليس للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا
 أن يفوض إليه ذلك كالوكيل وإذا دفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء إلا أن يخاف
 الكتاب أو السنة أو الإجماع بأن يكون قولاً لا دليل عليه ولا يقضي القاضي على
 غائب وقال الشافعي يجوز لنا قول عليه الصلوة والسلام لعلي رضي الله عنه
 لا تقضي لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الثاني إلا أن تجلس من يقوم
 الغائب وإذا حكم رجلان رجلاً في حكم بينهما ورضيا بحكمه جاز إذا كان نصفه
 الحاكم لأنها رضيا بحكمه والزمن ولا يجوز تخيم الكافر والعبد والذي هو المحكوم
 في القذف والصبي لأن هؤلاء لا يصلحون للقضاء ولا للشهادة وكذلك الفاسق
 وإذا دفع حكم حاكم إلى القاضي فوافق مذهباً مضاه وان خالف أبطله لأن
 حكم الحاكم لا ينفذ على غيره إلا برضاه بخلاف القاضي ولا يجوز التحكيم في الحدود
 والقصاص لأن هذه الأمور إلى الإمام ولو حكم بدم خطأ فقتل بالدية على
 العاقلة لا يجوز لأنه لا ولاية على العاقلة ويجوز للمحكمة أن تسمع البينة ويقضي
 بالنكول وحكم الحاكم لا يوبى وولده وزوجته باطل حكم القاضي **كتاب**
الشهادات الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يسمعهم كتابها إذا طالهم المدعى
 لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه وقال الله تعالى
 كوتوا قوامين بالقسط شهداء لله الآية والشهادة في الحد ودو القصاص
 يخير فيها الشاهد بين السر والإعلان والستر أفضل لقوله عليه الصلوة
 والسلام من ستر علي مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة إلا أن يجب
 أن يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق **فصل** والشهادة
 على ما تب منها الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال لقوله تعالى ولا تجاوا

المالقاضي

والتمناه
وقد الناس خلا

عليه بارتبة شهادة ولا تقبل شهادة النساء لمحدث الزهرى مضت السنة من ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده ان لا تقبل شهادة النساء
مع الرجال في الحدود والقصاص ومنها الشهادة بمقتضى الحدود والقصاص
حتى للقتل والشرب تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء
كان الحق ما لا او غير ما لا مثل الطلاق والنكاح والوصية والوكالة لقوله تعالى
فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة
الرجال مع النساء الا في الاموال لان النساء فيهن غالب وانما تقبل شهادتهن
للضرورة فيها بكثر وجوده وذلك في الاموال فقط وتقبل في البكارة والولادة
والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد
في ذلك كلمة من العدالة ولفظة الشهادة قال عليه الصلوة والسلام يجوز
شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه فان لم يذكر الشاهد
لفظة الشهادة وقال اعلم انما يقبل شهادة لان النص ورد بلفظة الشهادة
وفي معنى التاكيد لانه بمعنى الحلف قال ابو حنيفة رحمه الله يقتصر الحاكم على
ظاهر عدالة المسلم الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عن الشهود تحكما
للدرء وان طعن الخصم يسأل عنهم وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بد ان يسأل
عنهم في السر والعلانية وقيل هذا اختلا في عصر زمان لا اختلا في حجة وبرهان
فصل وما يتجمل الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل
البيع والاقراء والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اذراه
وسعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول اشهد ان باع ولا يقول اشهد في
لقوله تع الا من شهد بالحق وهم يعلوه ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل
الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهد اشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادة
الا ان يشهد به وكذلك لو سمع يشهد الشاهد هو على شهادته لا لم يسع
للساهد ان يشهد لانه تصرف في على الاصل ولا يجز للشاهد اذ ادى خطه
ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وهو الاحتياط
لما الخط يشبه الخط **فصل** ولا تقبل شهادة الاعمي لانه لا يمكنه تحمل الشهادة
وفما يتجمل قبل العمي لا يجوز ايضا لانه لا يمكنه الادارة لانه الشرح فيه الاشارة
الى مواضع الاشارة ولا يقف على ذلك ولا شهادة المبلون لانه لا يميز على
نفسه ولا الحدود في قدق وان تاب لقوله تع ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا

على شهادته

وقال

فيما عليه الصلوة والسلام في الحديث والفتاوى

وقال الشافعي رحمه الله تقبل لقوله تع الا الذين تابوا الكفا نقول هذا استثناء منقصل
ولا تقبل شهادة الوالد لولده وولد لولده ولا شهادة الولد لابويه واحديه
للحديث وللمنعة ولا تقبل شهادة احدان وجين للآخر وقال الشافعي رحمه الله تقبل
لاطلاة النص لانه مدعى لنفسه ولا شهادة المولى لعبده ولا لكانية ولا شهادته
الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانه مدعى لنفسه من وجه وتقبل شهادة الاول
لاخيه وعمة لبنائهما في الملك والميد والاستقاع ولا تقبل شهادة مخت ولا مقيمة
ولا ناجة ولا مد من الحر ولا من يلعب بالطيور ولا من يغتني للناس ولا من
يأتي بابا من الكبراء التي يتعلق بها الحد لان اقوالهم لا تغلب على الظن بالصدق
لوجود تعاطيهم بخلاف اعتقادهم وكذلك الذي يدخل الحمام بغير اذنا ويكلم
الربوا والمقامر بالنرد والشرط وكذلك الذي يترك الجماعات او يفعل
الافعال المستخفة كالبول على الطريق والاكل على الطريق او يظهر سب السلف
لان هذه الامور تدل على قصور عقله ودينه وعدم مبالاة وتقبل شهادة
اهل الاهواء والبدع الا الخطا بية لانه يجوزون الشهادة ذورا على من خالفهم
فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين وتقبل شهادة اهل الذمة منهم على بعض
ان اختلفت ملهم لقوله تع او اقران من غيركم وقال الشافعي رحمه الله
لا تقبل لان قبول شهادتهم كانت لهم ولا تقبل شهادة الحزبي على الذي
لان الحزبي عد ومطلق فلا يجعل له الولاية على الذي الذي قبل خلف الاسلام
وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والرجل يجنب الكبار قبلت شهادته
وان لم يبعصية لانا لشرطنا العصة تقطعت الحقوق قال الشاعر ان تغفر
الله فاعفر حياء واي عبد لك لا لكاه وتقبل شهادة الاقارب والخصي
وولد الزنا والحشي لان هؤلاء جرى عليهم امور من غير اختيارهم فانه لا يجز
والغير بالعدالة والتمييز **فصل** واذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت لانها
تثبت الدعوى والا فلا ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند ابي
حنيفة رحمه الله فانه شهد احدهما بالف والاخر بالفني وللدعي يدعي الغيب
لم يقبل وان شهد احدهما بالف وحسناته وللدعي يدعي الفواحش ما ترك
بالف وقا لا تقبل في الفصول كلها اذا كان المدعي يدعي الاكثر لان الشاهد من
اتقاع على الاقل ولا يبي حنيفة رحمه الله لانه لا بد من اتفاقهما لفظا حتى يتفق
المعنى لان المعنى يفهم من اللفظ واذا شهد ابالف وقال احدهما قضاء منها
حسنة قبلت شهادته بالف ولم يسع قوله انه قضاء لانه شهادة فرد الا ان

يدعيهم

بالجماع

٧٨

ولا شهادة الزهر
لان عاجز عن لفظة
الشهادة

وانه

والاخر بالف

يشهد معه اخرون ينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالفحش يقر المدعى انه قبض
 حسنة لئلا يكون اعانة على الظلم شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم الخميس بمكة
 وشهد شاهدان ان قتل يوم الخميس بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين
 للتمانع وان شهد احدهما فقطى بها ثم حضر الاخر لم يقبل لان القضاء بالاول
 قضاء بطلان الثاني ولا يسمع البينة على جرح ولا يقضى بذلك لادخار
 قصدا ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا بالنسب والوفاة
 والنكاح والدخول وولاية القاضى لان هذه الاشياء ما تعرف بالتواتر
 ولا يوقف على اسبابها في البعض وهذا اذا اخبر بها من يثق به **فصل**
 ويجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد من ولا يقبل شهادة واحد على
 واحد لانه ليس بحجة وصفة الشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد
 الفرع اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان ابن فلان اقر عندي بمكة واشهد
 على نفسه وان لم يقبل اشهد في على نفسه جاز كما عند القاضي اما الاشهاد
 لانه الزام وذكر لفظة الشهادة لينقل كذلك كما عند القاضي ويقول شاهد
 الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته انه يشهد ان فلانا
 اقر عنده بمكة وقال لي اشهد على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة شهود
 الفرع الا ان يموت شهود الاصل او يضيوا مسيرة ثلثة ايام فضاء او
 يمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس القاضي لان في نقل الفرع زيادة
 احتمال فلا يحتمل الا عند الضرورة فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز
 وان سكتوا عن تقديمهم جاز وينظر القاضي في حالهم وان انكر شهود الاصل
 الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع لوجود التكذيب من السند اليه
 قال ابو حنيفة رحمه الله شاهد الزور اشهر في المتوفى ولا اعز له لان القضا
 حصل بالشهر وقالا نوجب ضرا ونحبسه تاديبا له والاصح قول ابو حنيفة
 رحمه الله **كتاب الرجوع عن الشهادات** اذا رجع الشهود عن شهادتهم
 قبل الحكم بها سقطت لتقدير الحكم بها وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ
 الحكم لانه لا يتقدم به الحكم له ووجب عليهم ضمان ما التفتوه بشهادتهم لانه اذوا
 انهم اتلفوا بغير حق واحده ما روي ان رجلا شهد ا على رجل بالسرقة
 بغير حق عند علي رضي الله عنه فلما قطع قال لا اوهنا انما السابق هذا
 فقال علي رضي الله عنه لا اصدقكما على هذا واعزمتكما دية الاول ولو
 علمت انكما تعذبا ذلك لقطعت ايديكما ولا يصح الرجوع الا بحضر الحاكم

اخره
 هذه الشهادة على
 في كل وقت لا يفسخ
 ولا ينال
 القضاة

ولما يهاجر

لا يقابل الشهادة في حق الراجع ولذا شهد الشاهدان بما للحكم الحاكم به رجعا
 ضمننا المال المشهود عليه فان رجع احدهما ضمن النصف فان شهدا بمال ثلثة فرجع
 احدهم فلا ضمان عليه لان المعتبر بقاء من بقي لارجوع من رجع لانا لو اعتبرنا
 بقاء من بقي لا يجب شئ فلا يجب بالثلث فان رجع الاخر ضمن الراجعان نصف
 المال لانه بقي من يبقى به نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فوجهت
 امرأة ضمن ربع الحق لانه يبقى به ثلثة ارباع الحق وان رجعتا ضمننا نصف
 الحق وان شهد رجل وعشرة فرجع ثمانية فلا ضمان عليهم فان رجعت
 اخرى كان على عشرة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس
 الحق وعلى النساء خمسة أسداس الحق وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على
 الرجل نصف الحق وعلى النساء النصف لان النساء وان كن لم يقمن الا
 مقام رجل واحد ولا يحنيفة رحمه الله ان كل امرأتين مثل رجل في الشهادة
 حقيقة ولو شهد على امرأة نكاح بمثل مهرها ثم رجعا لم يضمن لانهما افادتا
 بمثل ما افادتا وكذا ان شهد على رجل زوج امرأة بمقدار مهرها لان البضع
 عند الدخول في ملك الزوج متقوم فان شهد ابا بكر من المهر ثم رجعا ضمننا
 الزيادة فان شهد ابيي بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمن لانهما افادتا الزيادة
 ولم يفتا وان كان اقل من القيمة ضمننا النقصان وان شهد ا على رجل انه طلقها
 قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا نصف المهر لانهما اوجبا عليه نصف المهر من غير
 عوض فان كان بعد الدخول لم يضمن لان بعد الدخول يجب المهر وان شهد
 انه اعتق عبده ثم رجعا ففته شهود القضا ص اذا رجعوا بعد القتل ضمننا
 الدية وقال الثا فغي يجب القضا ص كما ذكره لنا حديث علي رضي الله عنه
 واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لانهم الذين اشتوا عند القاضي فان قالت شهود
 الاصل لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم لان الحكم لا ينسب
 اليهم وان قالوا اشهدناهم وغلطنا ضمنوا لانهم اوقا بانساب الحكم اليهم وان
 قال شهود الاصل الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت
 الى ذلك لانهم ما رجعوا عما شهدوا وهو الشهادة على الشهادة اربعة شهدوا
 على رجل بالزنا وشاهدان بالاحصان ورجع شهود الاحصان لم يضمنوا
 لانهم اصحاب الشرط والحكم ايضا قال السيب وهو قول محمد رحمه الله وان
 رجع للزنا عن التزكية ضمنوا لانهم الذين اثبتوا شهادة شاهدان باليمين
 وشهد شاهدان بوجود الشرط رجعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة

وان كان كل من شهد

ثم رجعا

ولو اعتبرنا رجوع
 من رجع ضمن ثلث
 لانه ثبت الحق
 ببقية الشك في حق من
 في الرجوع

بمهر مثلها

ضمننا

وان رجع

لا المال المشهود

ولو شهد

لان الحكم يضم الى السبب لا الى الشط فالسبب هو المبني عن الحكم وهو قوله طلقت
او انت طالق **كتاب الدعوى** المدعى من لا يجبر على الخصومة اذ اتركها للمدعى وقد
عليه من يجبر على الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما لان الجواب
تسلم غير المعلوم على المدعى عليه لا يجوز لانه اجاب سؤالا سبيل الى الخروج
عنه فان كان عينا في يد المدعى عليه كلفه باحضارها ليشير اليها بالدعوى فان
لم تكن حاضرة ذكر فيها لان الاعيان متفاوتة وان ادعى عقارا حده وذكرا
في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه يصير معلوما بالتحدد وان كان حقا في الذمة
ذكر جنسه وقدره انه يطالب به **فصل** واذا صححت الدعوى سأل القاضي المدعى
عليه عنها فان اعترف قضى عليه بها بالاعتراف وان انكر سأل المدعى ببينة فان
اخفضها قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف عليها قوله
صل الله عليه وسلم النبيته على المدعى واليمين على من انكر ولو قال لي بينة
حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف عند أبي حنيفة رحمه الله لان البينة اقوى فلا
يجوز المصير الى الحجج الا في مع امكان الاقوى كما لا يجوز المصير الى القياس
مع امكان العمل بالنقض ولا يرد اليمين على المدعى عندنا وعند الشافعي يرد
لنا قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعى واليمين على من انكر قسم والقسم
توجب قطع الشركة ولا تقبل بينة صاحب ذي اليد في الملك المطلق والخارج **بينة**
اولى لانه مدع من كل وجه فبينة اكثر اثباتا فكان اقوى في كونه بينة ولا كذلك
ذو اليد لانه مالك ميا فبينة اقل اثباتا واذا انكل المدعى عليه عن اليمين
قضى عليه بالتكول عندنا لان التكول ترك الواجب فلا يكون الا امر هو واجب
منه وهو ترك اليمين الفاجرة ويلزم الناكل ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان
يقول اتى اعرض عليك اليمين ثلثا فاه حلفت والا قضيت عليك بما
ادعاه فان كرد العرض تلك مرات فاستمع قضى عليه بالتكول وانما يكره
ثلثا الزام الحجج وان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف المنكر عند أبي حنيفة
رحمه الله ولا يستخلف عنه في الاشياء الستة النكاح والرجعة والنفقة
في الابلاء والرق والاستيلاء والولاء وقال لا يستخلف فيها وقد مر في النكاح
وقالوا جميعا لا يستخلف في الحدود لانه يتكلف لغيرها لا اقامتها
فصل واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم انها له واقاما
البينة قضى بها بينهما بالتساوي في الحجج فاذا ادعى كل واحد منهما نكاح
امراة واقاما بينة لم يقض بواحد من البينتين لانه ليست احدهما اولى

من الاخرى والعقضاء بها يؤدى الى الشركة في النكاح وانه لا يجوز بخلاف العين لان
الشركة في العين تجوز فلو صدقت لاحدهما فهو الزوج بالمصادق لا بالبينة
وان ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقام بينة فكل
واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شارك
لان مقتضى البينة ان يفتقر على كل واحد منها شرط عقده لانه شرط
ان يكون له الكل فان قضى القاضي بينهما فقال احدهما لا يختار لم يكن للاخر
ان ياخذ جميعه لان القضاء بينهما قضاء ببيع كل واحد منهما بنصفه
واذا ذكر كل واحد تاريخا فهو للاول لان المشتري السابق هو المالك
وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض فهو اولى لانه بالقبض ترجح
وان ادعى احدهما شرا والآخر هبة وقبضا واقاما بينة ولاتاريخ معها
فالشراء اولى لانه يحكم بوقوعها معا والفراسب سبب الملك من غير قبض
فيكون الملك بالشراء اسبق فكان اولى فان ادعى احدهما شرا وامراة ادعت
انه تزوجها عليه فها سواء لان كل واحد منهما يثبت الملك قبل القبض ولان
ادعى احدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا فالرهن اولى لانه معاوضة
فيكون اقوى الا ترى ان الرهن يلزم الرهن والهبة لا يلزم الواهب وان اقام
الخارجان البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم اولى وان
ادعى الشراء من واحد وارخا واقاما عليه بينة فالاول اولى وان اقام
كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر وذكر تاريخا فها سواء لان سبق
احدهما لا يبطل ملك الاخر لو كان مالكا بخلاف الشراء من واحد لان
شراء احدهما لا يقي ملكا للبايع وان اقام الخارج البينة على ملك مورخ
وصاحب البدل بينة على ملك واقدم تاريخا كان اولى لانه اسبق
وان اقام الخارج فصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالتنازع فصاحب
اليد اولى وروى عن محمد رحمه الله ان النبي عليه الصلوة والسلام اللهم
قض في مثل هذا لصاحب اليد وكذلك التمسح في الثياب التي لا تمسح
الامرة وكل سبب في الملك لا يتكرر فهو كذلك وان اقام الخارج البينة
على الملك ولصاحب اليد بينة على الشراء منه كان الشراء اولى لانه يقر
الاول وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الاخر ولاتاريخ معها
تبارزت البينتان لانه ليست احدهما اولى من الاخرى وان اقام أحد
المدعىين اربعة والاخر رجلين فها على السواء لان كل واحد منهما لا يوجب

هذا حكم النبي

يدعى

الى

تقرير الاول

الفصل ^{عليه} من ادعى قصاصا على غيره فحجدا استخلف لانه حق العباد
 استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وخيبر بالله ما قتلتم ولا علم له قالوا
 فان نكل في النكير حبس حتى يقر او يحلف لان النكول بذل من وجه وان
 نكل في الاطراف يقتض وقال لا يجب الارض لان القصاص مما لا يجب مع
 الشهات ولاي حنيفة رحمه الله ان الطرف ملحق بالاموال من وجه ولهذا يحرم
 فيه الاباحة كما لو اصابته افة يحل قطعها باباحة صاحبها ولا كذلك النفس
 واذا قال المدعى لي بينة حاضرة قيل لخصه اعطه كفيل بنفسك ثلاثة ايام
 فان فعل والا امرى لازمه الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازمه مقدار
 مجلس القاضي وانما يؤخذ منه كفيل لئلا يغيب فيطرد حق المدعى وان
 قال المدعى عليه هذا الشيء اود عنه فلان الغائب اود عنه عندي احم
 عنصته منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعى لانه لما
 اقام البينة صار كالثابت عيانا وهي المسئلة المحضة وان قال ابتعته من
 الغائب فهو خصم لانه ادعى الملك لنفسه وان قال للدي سرق مني وقال
 صاحب اليد اود عنه فلان ذلك واقام بينة لم يدفع الخصومة لانه منهم
 وان قال المدعى ابتعته من فلان وقال صاحب اليد اود عنه فلان ذلك
 سقطت الخصومة بغير بينة لتصادقهما على ان الملك لفلان وانه لا ملك له
 الفصل واليمين بالله دون غيره ولا يستخلف بالطلاق والعتاق
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا بابنائكم ولا بالطوائف
 ومن كان حائفا فليحلف بالله او لبيدته ويستخلف اليهودي باسم الذي
 انزل التوراة على موسى والنصراني باسم الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي
 باسم الذي خلق النار تغليظا وتكليفا لاطهار الحق ولا يحلفون في بوث
 عباداتهم لانه تعظيم لها ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا
 مكان ومن ادعى انه ابتاع من هذا امده بالف محجدا استخلف بالله
 ما بينكما بيع قايما في الحال ولا يستخلف بالله ما بعته فله بيع ثم فسخ
 وفي الغصب يستخلف بالله ما سيق على عليك رده ولا يحلف بالله
 ما غصبت فله غصب ثم سلم وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قايما في
 الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت ولا يستخلف
 بالله ما طلقته **فصل** وار في يد رجل ادعاها اثنا احدى جميعها
 والاخر نصفها واقام البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباع الدار والربع لصاحب

ولا بابائكم

ولا يقول بالله ما نكحت

النصف

النصف عند اي حنيفة باعنا بالنازعة وعندنا بيننا اثنا عولا ومضاربة ولو كانت
 في ايديهما فلصاحب الجميع جميعا نصفها على وجه القضاء وهو النصف الذي في يد
 صاحبه لان خارج والنصف المضي على طريق القضاء لانه لا يقضى عليه واذا
 تنازعا في دابة واختلفا في التاريخ وكل واحد يدعي النتائج فالدابة لمن
 يشهد سنهاله وان اشكل فمها سواه واذا تنازعا في دابة احدهما ركبها
 والاخر متعلق بها فالراكب اولى لانه متصرف بتصرف الملك وكذلك
 اذا تنازعا في بعير وعليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل اولى لان البهله
 وكذلك اذا تنازعا في قبض واحد لا يسهه والاخر اخذ بكفه فاللازم
 اولى **فصل** واذا اختلف المتبايعان في البيع واذا عى البائع اكثر الثمن
 او اعترف البائع بقدر من البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البينة
 قضى بها لاه البينة اقوى وان اقام كل واحد منها بينة فالبينة المشتبة
 للزيادة اولى لانها اقوى في البيان وان لم يكن لكل واحد منها بينة قيل
 للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل
 للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من البيع والافسخنا البيع لانه تعهد التسليم
 والتسليم مع الاختلاف فقد تقاعدا عن اقامة مقصودة فان لم يتراضيا في
 استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر ببينة يمين المشتري في الاختلاف
 في الثمن لانه اقواهما النكاحا باصلا قوله عليه الصلوة والسلام اذا اختلف
 المتبايعان في السلعة قائمة تحالفا وترادا فان حلفا فسخ القاضي
 بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في الاجل
 او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف لان التحالف بالنقض
 في المتبايعين فهذا يشير الى انه فيما يختص بالبيع والقول قول من ينكر
 الخيار والاجل مع يمينه لان القول قول المنكر في الشرع فانه هلك المبيع ثم
 اختلفا لم يتحالفا عند اي حنيفة وابي يوسف رحمه الله والقول قول
 المشتري وقال محمد رحمه الله يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة المالك لقوله
 عليه الصلوة والسلام اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا من غير
 شرط قيام السلعة ولاي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال في حديث اخر والسلعة قائمة والمطلوع مع المقيتد
 اذا اجتمعا في حادثة واحدة يحل المطلوع على المقيتد ولو هلك احد
 العبد من ثمة اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند اي حنيفة رحمه الله الا ان يرضيا

الملازمة

التميز

اولا

عرفه
بحرفي تحالفا

اختلفا

البائع ان يترك حصّة المالك وقال ابو يوسف رحمه الله يتخالفان ويفسخ البيع
في الحي وقيمة المالك ايضا وهو قول محمد لانه يعتبر الخالف بعد ذلك
الكل واما ابو يوسف يعتبر البعض بالكل ولا يحنيفه ان الخالف في قدر القاي
وحده لا يمكن يجهل ان الا بالمتلف وانه لا يجوز لانه يخالف المالك الا ان
يرضوا البائع ان يترك حصّة المالك لانه حينئذ يبقى النزاع في القاي في
فيه الخالف **فصل** اذا اختلف الزوجان في المهر فقلت تزوجتني الفين
وقال الرجل تزوجتك بالف فايها اقام البيّنة قبلت بيّنته لانها تدعي
الا لفي والرجل يدعي استحقاتها بالف فان اقام كل واحد منهما
البيّنة فبيّنة المرأة اولى لانها اكثر اثباتا وان لم يكن لها بيّنة تخالف عند
ابي حنيفة رحمه الله ولم يفسخ النكاح ويحكم للمثل فان كان مهر المثل ما عرف
به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج ان كان مثل مائة عنه المرأة او اكثر قضى
بما اذ عنه المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اذ عنه
المرأة قضى لها بمهر المثل وقال ابو يوسف القول قول الزوج الا ان يدعي
شيئا مستنكرا جذا لانه ينكر ما تدعيه المرأة ولا يحنيفه رحمه الله ان
كل واحد منهما ينكر ما يدعيه صاحبه فاذا وقع النكاح وبينها في الاك
يحكم للمثل ولذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المفقود عليه تخالفا
وتزاد اكما في البيع وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفا لان احد الطرفين
قد هلك وهي المنفعة وهو البيع والقول في الماضي قول المستاجر وان
اختلفا بعد استيفاء بعض المفقود عليه تخالفا وفسخ العقد فيما بقى
والقول في الماضي قول المستاجر وان اختلف المولى والمكاتب في مال الكفا
لم يتخالفا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يتخالفان ويفسخ الكتابة اعتبارا
بالبيع ولا يحنيفه ان الخالف بخلاف القياس في البيع والكتابة ليست في معنى
لانها غير لازمة من جهة المكاتب واذا اختلف الزوجان في مئاع البيت فما يصلح
للرجال فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل لان الرجل
قوام على المرأة فكان ما في الكد ان يد الزوج من وجه لانه اقوى ومن وجه في
يد المرأة لانها اقرب فتساويا فيرجح بالصلاح فاذا استويا في الصلاح فالرجل
اقوى بالقوة فان مات احدهما واختلف ورثته مع الآخر فما يصلح للرجل
والنساء فهو للمبا في منها عنه ابي حنيفة رحمه الله لان اليد للحي لا غير وقال
ابو يوسف يدفع الى المرافعة يجز به مثلها والباقي للرجل لان الزوج اقوى

بالباق

والقول قول العبد
مع يمينه

بالصلحية

فتزوج

قال محمد رحمه الله
انما المالك الذي يملك
على ما كان له من المثل
من المثل الذي يملك
على ما كان له من المثل

فتزوج يده الا بقدر جهاد مثلها اقول العلماء ذكرناها بطولها في الوافي وفي
هذا المقدار كفاية وهو شرط كتابنا هذا **فصل** باع جارية ثمانية بولد
فاذعاه البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن البائع وامن
لم ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن كله لانه امكن اثبات النسب فثبتت وان اذاعه
المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اولى لان العلق في ملكه
وان جاءت به لكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البائع فيه لان العلق في
ملكه محتمل الا ان يصدق المشتري فان مات الولد لم يثبت نسب الولد
لموته وان مات الولد فاذعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم
يثبت الاستيلاء في الام لانه لم يثبت نسب الولد منه بموته وان مات الام
فاذعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر ثبت النسب في الولد
لانه الاصل واخذ البائع ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه
يتبين ان الام لم يصح البيع فيها وقالا لا ير حصّة الولد ولا ير حصّة الام
لانه ثبت النسب لم يستند الى وقت العلق وتعد بالقول بثبوت
النسب في حق الام لم يهلكها فثبتت مبيعة ومن ادعى نسب النكاحين
ثبتت نسبها جميعا منه لان علقها بمرءة واحدة **كتاب الاقرار**
بجزءه اذا اقر المالك بالبيع لزمه اقراره بمجمل ولا كان المقر به او معلوما و
يقال له بين المجهول لان الظاهر هو الصدق في جزء والله تعالى اعلم
بذلك قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء
بينكم ولو قال لفلان علي ثمنى يجب ان يبين ما له قيمة لان
الواجب عليه ما له قيمة ولو ادعى المقر له اكثر فالقول للمقر لانه منكر للزيادة
ولو قال لفلان علي مال فالقول له في القدر فان قال مال عظيم لم يصدق
في اقل من مائتي درهم لانه يوصف بالعظمة حيث اعتبره الشرع بضابا
فان قال دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة لانه يوصف بالكثرة من
حيث انه يفتن اليه اسم الدراهم ولو قال لفلان علي دراهم فهي ثلثة لانها
اقل الجمع الا ان يبين اكثر منها فان قال كذا كذا دراهم لم يصدق في اقل من
احد عشر درهما لانه اقل عدد اضيف الى عدد من غير تحلل ما طفت
وان قال كذا او كذا درهما لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما وان
قال له علي فقد اقرب بين لان كلمة علي كلمة الوجوب وان قال عندى اخ
قبلي فهذا اقرار بالامانة في دين واذا قال لسدجل لي عليك الف درهم

وفيهام

حصل

تتفق

فقال ان هذا او انقذها او اخلني بها او قد قضيتكم بها هذا الاقرار لان الهاء تنصرف
الى الالف المذكورة وهي الموصوفة بالوجوب ومن اقربين مؤجل فصدقة المقر
في الدين وكذب في الاجل لزمه الدين حال لانه واجب على نفسه الدين وادعى التاجيل
عليه فاستعمل المقر على الاجل لانه ينكر التاجيل من نفسه **فصل** ومن اقرب
واستثنى متصلا باقراره صرح الاستثناء ولزمه الباقي كما في قوله فكيف فيهم
الف سنة الاحسين عاما سواء استثنى الاقل والاكثر لان الاستثناء تكلم
بالحاصل بعد الاستثناء فان استثنى الجمع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء
لان استثناء الكل رجوع وان قال له على مائة درهم الادنيار او الاقفيز
حظ لزمه مائة درهم الاقفيز والدينار والفقران لانه يمكن تصحيحه من هذا
الوجه وان قال له على مائة درهم فغلبه ثوب ويرجع في تعيين المائة اليه لانه
يقال اعطاه مائة وثوبا ولا يريدون به الثياب وانما يريدون به شيئا من
التقديرات لان الجمع في الكسوة والنفقة معهود وانما اقر بحق وقال ان شاء
لم يلزمه الاقرار طاعة الله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار وبطل الحيار لان الاقرار اخبار عن واجب
في التلخيص والاختيار لا يتحقق في الاخبار بالحق ومن اقرب دار واستثنى بناءها لنفسه
فللمقر الدار والبناء لان اسم الدار لا يتناول البناء لفظا بل متعاهدا والآن
اخراج بعض ما يتناول اللفظ وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفظا
فهو كما قال ومن اقرب بتر في قوصة لزمه التمر والقوصة لان القوصة يتبعها
للمر ولو اقر بعبادة في اصطبل لزمه الدابة لا الاصطبل **فصل** وان قال
عصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا لان المنديل بعد صوابا للثوب عادة و
كذا لو قال له علي ثوب في ثوب لزمه وان قال في عشرة اوثاب لم يلزمه عندي
يوسف الا ثوب واحد وقال محمد يلزمه احد عشر لانه قد يصان الثوب بنفسه
بعد من الثياب فصارت كالنوب الواحد ولا يوجب يوسف الثوب لا يصان في عشرة
اوثاب فصارت بالمثل لا مما يجعل متعاهدا كما في الدابة في الاصطبل ومن اقر
بغصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله لانه الجمل وكذلك لو اقر بدراهم
وقال هي ذبوف ولو قال له علي خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه
خمسة واحدة لان الضرب كناية الاجزاء لا كناية الذات وروي الحسن عن ابي
حنيفة يلزمه خمسة وعشرون وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وانا
قال له علي من درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة لان عنده يلزمه
الابتداء وما بعده وتسقط الغاية لان الاول يدخل في الباقي كما في قولنا سقى

بالباقي

وثوب

بنين

لم يلزمه الاقرار طاعة الله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار وبطل الحيار لان الاقرار اخبار عن واجب في التلخيص والاختيار لا يتحقق في الاخبار بالحق ومن اقرب دار واستثنى بناءها لنفسه فللمقر الدار والبناء لان اسم الدار لا يتناول البناء لفظا بل متعاهدا والآن اخراج بعض ما يتناول اللفظ وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفظا فهو كما قال ومن اقرب بتر في قوصة لزمه التمر والقوصة لان القوصة يتبعها للمر ولو اقر بعبادة في اصطبل لزمه الدابة لا الاصطبل فصل وان قال عصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا لان المنديل بعد صوابا للثوب عادة وكذا لو قال له علي ثوب في ثوب لزمه وان قال في عشرة اوثاب لم يلزمه عندي يوسف الا ثوب واحد وقال محمد يلزمه احد عشر لانه قد يصان الثوب بنفسه بعد من الثياب فصارت كالنوب الواحد ولا يوجب يوسف الثوب لا يصان في عشرة اوثاب فصارت بالمثل لا مما يجعل متعاهدا كما في الدابة في الاصطبل ومن اقر بغصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله لانه الجمل وكذلك لو اقر بدراهم وقال هي ذبوف ولو قال له علي خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة لان الضرب كناية الاجزاء لا كناية الذات وروي الحسن عن ابي حنيفة يلزمه خمسة وعشرون وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وانا قال له علي من درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة لان عنده يلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية لان الاول يدخل في الباقي كما في قولنا سقى

خاصة

ما بين

ما بين حنين الى سبب وقال لا يلزمه العشرة كلها لان الحدين يدخلان في الاباحات كما
يقال كل هذا الرغيف من ههنا وقال زفر لا يدخل الحدان فيلزمه الثانية **فصل**
ولو قال له علي الف من ثمن عبد استثنى منه فان ذكر عبدا بعينه قيل المقر ان
شئت فسلم العبد وحذا الف والاشئ لك لانه اقرب بالوجوب بسبب معين
وذلك يوجب تسليم العبد وان قال من ثمن عبد لم يعينه لزمه الف في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يلزمه لاحتمال ان يكون عوض عبد لم يسلم اليه ولا ي
حنيفة رحمه الله ان قوله علي الف بالنظر اليه يقضي الوجوب فقوله من ثمن عبد
محتمل فلا يبطل الصدر المتيقن بالسك ولو قال له علي الف من ثمن خمر او خمر
لزمه الف لان اخر الكلام يبطل اوله فلا يصدق فيه كالموردج عنه ولو قال له علي
الف من ثمن متاع وهي ذبوف وقال المقر حيا لزمه الحيا في قول ابي حنيفة
وعند ابي يوسف لا يلزمه كما في الغصب ولا يحنيفة ان قوله من ثمن متاع
يقضي وجوب الحيا لانه الثمن المعتاد فلا يصدق في التقييد وهذه التقييد
لم يوجد في الغصب **فصل** ومن اقر لغیره نجاة فله الحلقة والفض
لان اسم النجاة يشبهها وكذلك اذا اقر بسيف فله النصل والجفن والمقابل و
ان اقر بحلقة فله العيدان والكسوة **فصل** وان قال لحل فلانة علي الف
درهم فان قال اوصى به فلان او مات ابوه فورثه صح الاقرار وان ابراهم الاقرار لم
يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يصح ويحل على الارث او الوصية
ولا يحنيفة رحمه الله ان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بالغصب منه
او الاستيئانة منه وانه لا يتصور منه ولو اقر بحل جارية او حمل شاة صح
الاقرار ولزمه لانه يتصور ان يستحقه بسبب الوصية وان اقر الرجل في مرضه
موتة بديون وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة
فدين الصحة والدين المعروف في الاسباب مقدم فاذا قضيت وفضل شيء كان
فيما اقر به حال المرض وقال الشافعي هو شواء لتساوي الوجوب فيها ولان
يتعلق بالمال تلك الديون فلا يظهر وجوب هذا الدين باقراره في حق من اقر
له وانه لم يكن عليه في صحته دين جازا اقراره والمقر له اولى من الورثة لان الدين
ظهر باقراره والادب من بعد وصية او دين واقرار المريض لو ارثه باطل الا
ان يصدر في بقية الورثة لانه لو صح لكان سببا للعداوة وقطعة ارحم
عادة ومن اقر لاجنبي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل اقراره له
لان اقرار الوارث ولو اقر لاجنبي ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها لانه

لانه

وجوب الف

تعيين الزبوف

الاقرار

بالنكاح لم يثبتين وراثتهما عند اقرار بخلاف الابن ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا
 ثم اقر لها بدین او وصى لها بوصية ومات فلها الاقل من الدين ومن الميراث
 ان كان قبل انقضاء العدة للمتهمة وان كان بعد انقضاء العدة يجوز لان العتية قيام
 عند موت المورث **فصل** ومن اقر بخله يولد مثله لمثله وليس له نسب مع رفق
 انه ابنه وصدة الغلام ثبتت نسبه وان كان مريضا ويشترك الورثة في الميراث
 لثبوت النسب ويجوز اقرار الرجل بالولد والولد والزوجة والمولى لان اقرار
 على نفسه واقرار المرأة بالولد والنسب والمولى جائز ولا يقبل بالولد الا ان يصدق
 زوجها قال عمر رضي الله عنه لا يورث حمل الایمينة ومن اقر بنسب غير الولد
 والولد مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره في النسب لانه اقرار على الغير فان كاه
 له وارث معلوم معروف قريب او بعيد فهو اولى من المقر لانه لم يثبت اقراره
 في حق غيره وان لم يكن له وارث معروف استحق المقر لميراثه لانه نفذ على المقر
 ومن مات ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسب اخيه ويشترك في الميراث لفساد
 الاقرار على نفسه **كتاب الوكالة** كل عقد جاز ان يعقده الانسان
 بنفسه جاز ان يوكل به غيره لانه لا يقد ر على تحصيله بنفسه ويجوز التوكل
 بالخصومة في سائر الحقوق للضرورة وفي ايقانها ويجوز بالاستيفاء الا في
 الحدود والقصاص تكلفا للدين فان الوكالة لا تنضم باستيفائها الا بحضرة
 الموكل والتوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم لا يجوز الا ان يكون الموكل مريضا
 او غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا وقا لا يجوز كما في سائر الوكالات لابي
 حنيفة ان الناس يتفانون في الخصومات فله ان لا يرضى بخصومة البعض
 ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل مالكا للتصرف لانه الاصل في الحقوق
 يلزم الاحكام ويشترط ان يكون الموكل من يعقل العقد ويقصده واذا وكل
 الحر المبالغ او الماذون مثلهما جاز وان كان وكل صبيما يجوز يعقل البيع و
 الشراء او عبد المجور جاز ولا يتعلق بها الحقوق فلا يؤدي الى الضرر بالمولى
 ويلزم الموكل **فصل** والعقود التي يعقدها الوكالة على ضربين كل عقد
 يضيفه الموكل الى نفسه مثل البيع والاجارة فحقوق العقد يتعلق بالموكل
 دون الموكل فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشتى ويقبض
 المبيع ويجازم في العيب لانه لو يتعلق بالموكل وانه غير معلوم بالعقد يؤدي
 الى الضرر من يعامله وكل عقد يضيفه الى موكله كالنكاح والصلى عن دم
 العمد والخلع فان حقوقه يتعلق بالموكل دون الموكل فلا يطالب وكيل الزوج

او تشهد بولادتها
 القابلة ص

لان حقوق العقد
 تتعلق به ص

بالمهر

بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة نسبا لان العقد اضيف الى غيره وانه لا يضر بالمعامل لانه يعرف
 ولانه يقل وجوده واذا اطالب الموكل بالبيع المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه لان حقوق
 العقد ترجع الى الماع قد فانه دفعه اليه جاز ولم يكن للموكل ان يطالب ثانيا لانه لا يفيد
 لانه يحتاج الى الاعادة **فصل** ومن وكل رجلا بشيء شق فلا بد من تسمية جنسه
 وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رايت لانه
 اذا لم يكن معلوما لا يمكن العمل به واذا اشترى الموكل وقبض من اطلع على عيبه فلا
 يردده مادام المبيع في يده فان ناله الى الموكل لا يردده الا باذنه ليدع ويجوز التوكيل بعقد
 الصرف والسلم للحاجة فان فارق الموكل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا
 يعتبر مفارقة الموكل لان التقاض شرط بين العاقلين واذا دفع الموكل بالشيء
 الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل
 حبسه هلك من مال الموكل لان يده يد الموكل ولم يسيط الثمن وله ان يحبس حتى
 يستوفي الثمن ليكون يد ايدي في الموضفين فان حبس فذلك كان مضنوا ضمانا
 هذا اي يوسف وضمان المبيع عند عهد لانه المالك من الموكل ولا يوجب ان لا
 يبيع بينهما الا ان يحبس بالدين كالرهن واذا وكل رجلين فليس لاحدهما ان ينصرف
 فيما وكلا فيه دون الاخر الا ان يوكلها بالخصومة او بطلاق زوجته بغير عوض او
 بعقوبة عبده بغير عوض او برودة ربيعة عنده او قضا دين عليه لان الموكل ماضى
 الابرارها غير ان في الخصومة يتعذر الاجتماع لان الاجتماع فيها يحل بالبيان و
 المحجة وفي غيرها من الفضول لا لا تقتصر على المولى وليس للموكل ان يوكل فيها
 وكل به الا ان ياذن له الموكل لان الموكل ما رضى برأى غيره وكذا لو قال اعمل برأى
 فان وكل بغير اذن موكله ففقد وكيله بحضرة جاز لانه كعقده وان عقد
 بغير حضرة كان موقوفا على اجازة الوكيل للموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة
 لان الموكل هو المالك فان لم يبلغه الغرض فهو على وكالة وينصرف حتى يعلم لان
 الانزال لو حصل من غير علم يصير مغرورا في تصرفات يباشرها فيتضرر بذلك
 وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا ولما قد يدار الحرب مرتدا
 لانه ذاك الاهلية بالموكل فانزل ضرورة واذا وكل المكاتب ثم عجز او الماذون
 فحق طلبة او الشريكان فافترقا ففي هذه الوجوه تبطل الوكالة علم الوكيل ولم يعلم
 لان سبب الانزال زوال اهلية الموكل واذا مات الوكيل او جن جنونا مطبقا
 بطلت الوكالة لزوال الاهلية وان لم يدار الحرب مرتدا لم يجز له التصرف الا
 ان يعود بمسلى الزوال الاهلية ثم عوده لرومن وكلما خشي من نفسه

فالعقد على السلم

الهن

ليس لاحدهما ذلك
 لا تقتصر على المولى
 الراي هل يثبت بغيره

للموكل

ان كان قبل القضاء
 بطلت الوكالة
 وان كان بعد القضاء
 لم يضر بالموكل
 لان الموكل هو المالك
 فان لم يبلغه الغرض
 فهو على وكالة

فما وكل به بطلت الوكالة لتعذر فعل الوكيل والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد
 مع ابيه وجده ومن لم يقبل شهادته لم عند اي حنيفة لان عنده يجوز البيع بالغبن
 الفاحش ويترتب بالبيع مع هؤلاء وعند ابو يوسف ومحمد يجوز بيعهم بمثل القيمة
 لانه لا يؤدي الى التهمة الامع العبد والمكاتب لا اتحاد الملك فلا يكون تبعا للمالك
 والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند اي حنيفة وقال لا يجوز بيعه
 الا بنقصان يتغابن الناس في مثله كما في الشرا ولا في حنيفة اطلاق اللفظ في
 البيع والشرا فيه التهمة لانه يمكن ان يشتري لنفسه والوكيل بالشراء يجوز عقده
 بمثل القيمة وبزيادة يتغابن الناس في مثله ولا يجوز فيها لا يتغابن في مثله
 والذي يتغابن فيه ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين واذا ضمن الوكيل بالبيع
 الثمن عن المتاع فضما به باطل لانه امين وضعا وكله يبيع عبده فباع نصفه
 جاز عند اي حنيفة لانه لو باع كله بهذا القدر يجوز عنده وعند هاهنا لا يجوز
 لانه خلاف العادة ولو وكله بشراء عبده فاشترى نصفه جاز والشراء موقوف
 فان اشترى باقية لزم الوكيل لاطلاق الاذن بشراؤه واذا وكله بشراء عشرة ارطال
 لم يدرهم فاشترى عشرين وطلا بد درهم من لحم يباع مثله عشرة بدرهم لزم
 الموكل منه عشرة بنصف درهم عند اي حنيفة رحمه الله وقال لا يلزمه العشرة
 لانه رضي بزوال هذا القدر من الثمن ليحصل الحشة فيكون راضيا بزواله
 بمقابلة عشرين بالطريق الاول ولا في حنيفة ان المقصود هو المشتري دون
 دفع الثمن فهو المقصود في التوكيل فلا يتبع الثمن ولو وكله بشراء شيء بعينه
 فليس له ان يشتريه لنفسه لانه لما التزم الوكالة فقد شتره على نفسه
 فان وكله بشراء عبده بغير عنده فاشترى عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نويت
 الشراء للوكيل او يشتريه بالموكل لانه لما التزم الوكالة كان شراؤه ظاهرا للوكيل
 في المعين وفي غير المعين لنفسه الا اذا قام الدليل على انه للوكيل **فصل**
 الوكيل بالخصومة وكيال القبض عندنا خلافا لزم والوكيل بالقبض وكيال
 بالخصومة عند اي حنيفة خلافا لها لان الوكيل بالشئ وكيال به لان ذلك الشئ
 الابه او مقصوده ولها ان القبض والخصومة امران مختلفان واذا اقر الوكيل
 بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره عليه عند اي حنيفة ومحمد هما
 انه وعند غير القاضي لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز اقراره عليه
 عند غير القاضي ايضا كاقراء الموكل وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما اقر عليه عند جواب
 غير القاضي لانه ما مور بالخصومة لا بالاقراء لها انه ما مور بجواب الخصم وهذا

والمدبر والمعلم

فلا يجوز ان يكون
 ضمنا لما بينهما
 من التنازع اقام

ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم او بتسليم الدين اليه فان حضر الغائب
 فصدقه والا دفع اليه الغريم الدين ثانيا لانه قضاء فم لا ينفذ على رب الدين ورجع الغريم
 على الوكيل ان كان باقيا في دينه لانه سلم اليه ليسلم ما في رقبته من الدين وان قال اني وكيل
 بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه لانه ما مور بالحبس **كتاب**
الكفالة الكفالة ضمان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس كفالة
 والمضمون بها احضار المكفول به وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه غير قادر على
 التسليم لنا ان يمكن التسليم ببيان موضعه وينعقد اذا قال تكفلت بنفس فلان
 او برقبته او بروحه او بجسده او براسه او بنصفه او بثلاثة كما في الطلاق و
 كذلك اذا قال ضمنت او هو على والي او انا به زعيم او قبيل به لان هذه الالفاظ
 الالفاظ الكفالة فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره
 او اطلبه في ذلك الوقت فاذا حضره والاحبس الحاكم فاذا احضره فسلمه في مكانه
 بقدر المكفول له على محكمته برئ الكفيل من الكفالة لانه وجد تسليم المكفول به
 واذا كفيل على تسليمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ الكفيل من الكفالة فان
 سلمه في مفارقه لم يبرأ لانه في المفارقه لا يقدر على الانتصاف منه وفي السوق يقدر
 لان الانتصاف منه بنصرة السلطنة وعامة المسلمين واذا ما مائة المكفول به برئ
 الكفيل من القبض لتعذر التسليم فانه تكفل بنفسه على انه ان لم يوافق به في وقت
 كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف درهم فلم يحضره في الوقت لزمه ضمان المال و
 النفس لم يبرأ من الكفالة بالمال لانه متعلقة بشرط وقد وجد وانه صحيح قال الله تعالى
 ولين جاء به خيل بغير وانا به زعيم وقال عليه الصلوة والسلام الزعيم
 غارم مطلقا من غير فصل بين الايقاع والتعليق ولا يجوز الكفالة بالنفس
 في الحدود والقصاص عند اي حنيفة لانه يخالف الموضوع لانه تكلف للاقامة
 لا للدرء **فصل** واما الكفالة بالمال في اية معلوما كان المكفول به او مجهولا
 اذ اكان دينيا صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه بالف درهم او بمالك عليا ومائة
 في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الوكيل
 لانه ضمنه من ذمة الاصيل في حق توجر المطالبة نحوه فلا يبرأ الاصيل ويجوز
 تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما يابعت فلانا فعلي وما ذاب لك علي
 فعلي او ما عصبك فعلي واذا قال تكفلت بمالك عليه فقامت البينة بالف عليه
 ضمنه الكفيل فاذا لم يقيم البينة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف
 به لانه ينكر الزيادة وان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله

او كفيل به او ضمنت

لانه تكلف للدرء
 لا الاقامة

وتجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لانه تقوية لحق الطالب واعانة للمطلوب
فان كفلا بامر رجوع ما يؤدي عليه وان كفلا بغير امره لا يرجع بما يؤدي لان تصرف الغير
لا يظهر في حق الغير وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدي عنه
لانه يصير مفضلا في ضمن الاداء فانه لزوم بالمال كان له ان يلزم المكفول عنه
حقا بخلصة لانه وقع في الملائمة بسببه فاذا ابرأ الطالب المكفول عنه المستوفى
منه برى الكفيل لبراءة الاصيل واذا ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه لان الكفيل
وبراءة التبع لا توجب براءة الاصيل ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشروط
لان البراءة تعليق معنى وتعليق التعليق بالخطر قمار وكل حق لا يمكن استيفاء
من الكفيل لان نص الكفالة به لانه لا يجوز ان يجب ما لا يمكن الاداء كالحديد و
القصاص وكالواستاج ليعمل بنفسه ولذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز لانه
واجب وان تكفل عن البائع بالمبيع لم يصح ومن استأجر دابة للحمول فان كان
بهيئتها لم يصح الكفالة بالحمول وان كانت بغير عيها جازت الكفالة لانه يمكنه
التسليم ولا يصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد لانه المستحق
للمطالبة الا في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض لو ارثت تكفل عني بما علي من
الدين فتكفل به مع غيبه الغرماء جاز لقيامه مقام المورث وان كان الدين على
اثنين وكل واحد منهما كفيل عن الآخر فادى احدهما لم يرجع على الآخر حتى
يزيد ما يؤدي على النصف فيرجع بالزيادة لانه بقدر النصف هو اصيل فله
اليه اولى واذا تكفل اثنان عن رجل بالف وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
فما اداه احدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا لان كل واحد منهما
ليس باصيل بنفسه ولا يؤدي الى الدور ولا تجوز الكفالة بمال الكتابة من تكفل
به او عبدا لانه غير واجب لان العبد ان يعجز نفسه في كل حال واذا مات الرجل
وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عند رجل للغرماء لم يرجع عند اي حنيفة
رحمة الله لان الدين ساftp وعند ما يصح لان الدين في الذمة باق **كتاب**
الحوالة الحوالة جائزة بالدينون قال عليه الصلوة والسلام من احميل على
مالي فليتبع ويصح برضا المحيل والمحال عليه والمحال لو اذ امت الحوالة برئ
المحيل من الدين ولم يرجع المحال على المحيل الا ان يتوى حقه لانه وجد النقل
الا انه ان يشترط السلامة والنوى عند اي حنيفة احدا الامر ان يحيد
الحوالة ويجلف ولا يئنه عليها او يموت مغلسا وقال اهذان ووجه ثالث
وهو ان يحكم الحاكم بتقليس حال حيوته وعند اي حنيفة التقليس لا يصح

الا بامرهم

لانه لا يمكن تسليمه
كذلك الاجابة

النوى

النوى ما يتخذ عند الاستيفاء وذلك هذه الوجوه الثلاث عند ما وعند اي حنيفة
بالوجهين واذا اطلب المحال عليه المحيل بخل مال الحوالة فقال المحيل احميل من كان
لي عليك لم يقبل قوله لانه يدعي وعليه مثل الدين لوجود سببه ظاهرا وهو احميل
عليه واذا اطلب المحيل المحال بما احاله به فقال انما احميلك لتقتضيه لي فقال المحال
لا بل احملي بدين لي عليك فالقول قول المحيل لانه ينكر وجوب الدين للمحال ويكره السفا
وهو فرض استفاد منه الفرض صحت خط الطريق فقد نفى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن فرض جرتفع **كتاب الصلح** الصلح على ثلثة اقسام
صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعي على شيء ولا ينكر و صلح مع
وكلمة جاز لقوله تع والصلح خير وقال الشافعي الصلح على الانكار لا يجوز حديث
عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احراما فان
وقع الصلح عن اقرار فهو بيع عن تراض ان وقع عن مال بال مال وان وقع عن مال
بمنافع فهو احادة والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعي عليه لا فناء البمين
وقطع الخصومة وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة لان المال واجب عنده واذا اصل
عن دار مع انكار لم يجب الشفعة فيها لانه ليس بمبادلة في حق من هو في يده لانه
لم يخرج عن ملكه واذا اصلح على دار وجبت فيها الشفعة لانه ملك الدار معاوضة
في حق المدعي لوجود الخروج عن ملكه واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض
المصلح عنه رجوع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض كما في البيع وان وقع الصلح
عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه رجوع المدعي بالخصومة لانه لم يطل حقه
في الخصومة لان حقه في الدار لا في قبض العوض ويرد العوض وان استحق بعض
ذلك برده حصته ويرجع بالخصومة فيه وان ادعى حقا في دار لم يئنه فضوخ
من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان وهو احميل
ان تكون فيما بقي **فصل** والصلح جائز عن دعوي الاسوال والمنافع وجباية
العهد والخطاء ولا يجوز من دعوى الحد لانه لاحق له وان ادعى رجل على امرأة نكاحا
وهي تجده فصالحته على مال بذلة حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع
وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذلة لم يجز وان ادعى على رجل
انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعي في معنى العتق على مال
وكل شيء قطع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المدانية لم يجز على المعاوضة وانما
يجز على انه استوفى في بعض حقه واسقط باقيه كمن له على رجل الف حيا وفضله
على حنيفة ز يوفى جاز وكذا ابرأه عن بعض حقه لانه لا يصح مبادلة فيصح استغلا

انما احميلك

الا من من

كل صلح

يجب

ها

ولم يكن لنا ان نتقدم
جاء لانه صفة

للمعنى لان الصلح خير فبما امكن ولو صلح على الف مؤجلة جاز وكاننا جيل لروايل
الدين يجوز ولو صلح على دينار لغيره لم يجز لانه مبادلة وصرف فلا يجوز النساء
ولو كان له الف مؤجلة فصلحه على جنسية حاله لم يجز لانه بدل بمقابلته الكيل
الاجل وان كان له الف سود فصلحه على جنسية تبين لم يجز لانه يصير صريحا
ومن وكل بجلا بالصلح عنه فصالحه لم يلزم الوكيل ما صلح عليه الا ان يضمن
فالمال لان الموكل لانه لا بد من ذكر من عقده فكان كالنكاح **فصل**
وان صلح عنه رجل بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صلح بالمال وضمنه للصالح
وكذلك ان قال صلحتك على الف في هذه ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذلك لو
قال صلحتك على الف وسلمها وان قال صلحتك على الف فالعقد موقوف لانه
لم يوجد الاضافة الى نفسه ولا الى ماله فيتوقف ان وجدت الاجازة من الذي
عليه جاز ونفذ الصلح ولزمه الف وان لم يجز بطل واذا كان الدين بين شركين
فصلح احدهما من نصيبه على ثوب فشركه بالخيار ان شاء اتبع عليه الدين
بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب لانه شركه فضولي في نصيب الساكن الا ان يضمن
له شركه ربع الدين وهو نصيبه من النصف وما استوفى نصف نصيبه من
الدين كان لشركه ان يشركه فيما قبض لانه عوض دين مشترك ثم يرجعان على الغير
بالاقل ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين سلعة كان لشركه ان يقتضيه
ربع الدين لانه صار مستوفيا بنصف الدين واذا كان السلم بين شركتيه فصالحه
احدهما من نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال
ابو يوسف يجوز الصلح كالصلح من السلم وهو واحد ولا يحنيفة ومحمدانه
فتنة الدين قبل القبض وانه لا يجوز وان كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدى
منها على ما اعطوه اياه والتركة عتقا راو عروضا جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا
لانه وحيد شرار نصيبه بقليل او كثير فيجوز فان كانت التركة فضة فاعطوه
ذهبا او ذهبا فاعطوه فضة فهو كذلك لانه اذا اختلف النوعان يجوز البيع
كيف يشاء غير ان القبض شرط في المجلس لانه بدل صرف وان كانت التركة
ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة فلا بد ان يكون ما
اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة
غيره من الجناس ولا بد من قبض جنسه في المجلس لانه بدل الصرف واذا
كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا الصلح عنه
ويكون الدين لهم فالصلح باطل لانه تملك الدين من غير من عليه الدين فانه

الذمة

ويرى

منه

شرطوا ان يبرأ الغمارة منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز **كتاب**
الرهن الرهن ينقذ بالايجاب والقبول كسائر العقود ويتم بالقبض لقوله
نع في هان مقبوضه فاذا قبض المرتهن الرهن يجوز امقرا غامضا من غير العقد فيه
وما لم يقبض فالرهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن لانه
لم يلزم قبل القبض فاذا سلم اليه فقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بقبض
مضمون لانه وثيقة لحاجب الاستيفاء وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن
الدين فاذا هلك في يد المرتهن هلك مستوفيا مرة بيدا و مرة بيد اورقبة
فيكون ربا فيجب الترخ عنه ولا يمكن الترخ عنه الا بالتخ عن الاستيفاء
فتعد بالاستيفاء ضرورة وان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل مائة لانه
بقدر الدين يصير مستوفيا حكما وان كانت اقل سقط من الدين بقدرها
ورجع المرتهن بالفضل ولا يجوز رهن للشاع ولا رهن مرة على رؤس الخيل
دون الخيل ولا رهن في الارض دون الارض ولا يجوز رهن الخيل في الارض دونها
لان القبض شرط ولا يصح القبض في هذه الاشياء ولا يصح الرهن بالامانات
كالودائع والمضاربات والشركات لان الرهن وثيقة بالدين والاصل غير
مضمون فيصح الرهن برأس مال السلم وثمره على الصرف والمسلم فيه لانه
مضمون وان هلك في مجلس الصرف والسلم من القصد وصار المرتهن مستوفيا
لا يصير مستوفيا حكما لعين حقه بيدا وهو كالاستيفاء رقة وبدا وان
افترقا قبل هلاك الرهن بطل الصرف والسلم لانه لم يوجد قبض رأس المال
في المجلس لا ضرورة ولا معنى واذا انتفقا على وضع الرهن على يد عدل
جاز وليس للمرتهن ولا للرهن اخذه من يده لتعلق حقهما جميعا به لما المرتهن
فليصل الى ماله بيع العدل ولما الرهن ليصير ماله محفوظا وان هلك في
يده من ضمان المرتهن لان الرهن صح ولا يصح الامقبوضا وذلك بان يجعل
قبض العدل من المرتهن ويجوز رهن الدناهم والدناير والمكيل والموزون
لقوله نع في هان مقبوضه فان رهنهت بجنسها هلكت بمثلها من الدين وان
اختلفا في الجودة فخيرها وبيدها سواء ومن كان له دين على غيره فاحذر
منه مثل دينه وانفقته ثم علم انه كان ذيوفا فلا شيء عليه عند ابي حنيفة وقال
رحمهما الله يرد مثل الزبوق ويرجع بالجيا د تحقيقا للمعادلة ولا يحنيفة
انه حصل الدين مقضيا فلا حق لاحدهما على صاحبه لان حقهما وديهما
سواء **فصل** رهن عبد بن بالف فقضى حصته احدهما لم يكن له ان يقبضه

وقبضه والدين
صداطه من
لديه لانه ناكل
فلا استوفاه ثانيا
يصير

ومحمد
والاخ يوسف

حتى يودي باقي الدين لان الرهن وثيقة بكل جزء من الدين لحاجة الى قبضه واذا وكل
الراهن المرتهن او العدل او غيرهما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة حارة
فان شرطت في عقد الرهن فليس للراهن عزله منها المتعلق حق المرتهن وان عزله
او مات عنه لم ينزل والمرتهن ان يطالب الراهن بمدينه ويجبسه به وان كان
الرهن في يده وليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقبضه الدين من غيره فاذا
قبضه الدين قيل له سلم الرهن اليه لان ملك اليد ثابت للمرتهن فلا يجب ليطال
ملكه الا بعد قبض دينه واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف
لان حق المرتهن متعلق بعينه فان اجازة المرتهن جاز وان قبضه الراهن وبيع
جاذا لبيع لان حق المرتهن غير متعلق بعينه وان اعتق الراهن عبد الرهن
نقذ عتقه لبقاء الملك فان كان الدين حال اطول باداء الدين وان كان
موجلا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين ليكون
وثيقة قائمة مقام الرهن دفعا للضرر عن المرتهن وان كان الراهن معسرا
العبد في قيمته يقضى به الدين لان العبد صاحب شرط الملك وهو المحل
على صاحب الشرط الضمان عند نقذ وتضمن صاحب السبب وكذلك
ان استهلك الراهن الرهن وان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو الخصم لان
اليده فياخذ القيمة فتكون رهنا في يده **فصل** جناية الراهن على
الرهن مضمونة وجناية المرتهن عليه سبب للضمان فيصير مستوفيا
من دينه بقدر الجناية وجناية الرهن على الراهن والمرتهن وعلى مالهما
هدر لانه ملوك للراهن رتبة وملوك للمرتهن يدا واحة البيت الذي يحفظ
فيه الرهن على المرتهن لانه من ضرورات الحفظ والهدر اجرة الراعي على الرهن
وكذلك تقبض الرهن لانه من ضرورات البقاء ونماء الرهن يكون رهنا مع
الاصل تبعا للاصل فان هلك هلك بغيره لان الرهن يصير اصلا في العقد
وان هلك الاصل وبقي النماء افنك الراهن بحصته بدين على قيمته
الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك لانه بالفكاك تاصل فلهذا
يعتبر قيمته يوم الفكاك والاصل صار مضمونا بالقبض فيعتبر قيمته يوم القبض
فما اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افنك الراهن به ويجوز الزيادة
في الرهن وقاله في رده الله لا يجوز كما في الزيادة في الثمن ولا يجوز الزيادة
في الدين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يصير الرهن رهنا بل قال
ابو يوسف رحمه الله يجوز كما في الزيادة في الرهن لها ان الزيادة انما جازت

بخلاف القياس ضرورة تقيح تصرفها فمكن بتقحيح الدين من غير ان يتعلق بالرهن ولا يمكن
تقحيح الرهن من غير ان يتعلق بالدين واذا ادخلت عينا واحدة عند رجلين بدين
لكل واحد منها حاز لوجود قبضها قبضا تاما وجميعها رهن عند كل واحد منها و
المضنون على كل واحد منها حصته منه فان اقتضى احدهما دينه كانت كلها رهنا بقبض
في يد الاخر حتى يستوفي دينه الا ترى انه لو كان رهنا في يد واحد فقطى بعض دينه
فكله رهن عنده كذا هذا ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا
بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه لان حقه يتعلق بالثمن و
البايع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع لتغير شرط العقد
عليه الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع بقبضه الرهن رهنا لانه ما رضى
البايع بالبيع الا وان يكون له رهن بذلك القدر من الثمن والمرتهن ان يحفظ الرهن
بنفسه وذو جنة وولد وخادمه الذي في عياله لانه انما يحفظ طاعة هؤلاء
وان حفظه بغيرهم في عياله او اودعه ضمن لان الراهن لم يرض ان لا يحفظه
واذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته بالتعدي واذا
اعاد المرتهن الرهن للراهن فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يده اضر
هلك بغير شيء لغوات يد المرتهن وان فرغ فللمرتهن ان يعيده اليه لبقاء
عقد الرهن وان اخذه عاد الضمان واذا مات الراهن باع وصية الرهن
وقضى الدين لقيام الوصي مقام الوصي وان لم يكن له وصي نصب القاضي
له وصيا وامره ببيعها ايضا للاحق المرتهن اليه وللقاضي التصرف في الركة
فيما يرجع الى الصلاح والخير **كتاب المضاربة** المضاربة عقد على
الشركة بمال من احد الشريكين ولا تصح المضاربة الا بمال الذي يصح به الشركة
ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما منه دواهم متماة
لما مر في الشركة ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب ولا يدرب المال فيه
ليتمكن المضارب من التصرف فانه اصحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان
يشترى ويبيع ويؤجر ويضع ويؤكل لا يملكها من ضرورات التجارة وليس له ان
يدفع المال مضاربة الا باذن رب المال لان رب المال ما رضى بشركة غيره وان
خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجاوز
ذلك لانه وكيل بالشراء عن رب المال فيصرف بولاية رب المال وكذلك ان وقت
للمضاربة وقتا يبطل العقد بمضيته وليس للمضارب ان يشترى ايا رب المال
ولا ابنه ولا من يعتق عليه لانه لا يمكن التجارة بهم وله ولاية تصرف فيكون تجارة

وعمل من الاخر

فان اشتراهم كاد مشتريا لنفسه دون المضاربة لان الشراة فذهلى المشتري لانه اصل
 في حق البائع وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من يعتق عليه لانه يعتق
 عليه بقدر ملكه فيعتق الكل عندها وعند اي حنيقة ربحهم الله يفسد الباقي
 فلا يكون ما ذونا فيه للتجارة والمضاربة وان اشتراهم يقع لنفسه ويضمن مال
 المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم لانه لا يملك شيئا منهم فلا
 يعتقون عليه فان زادت قيمتهم عتق نصيبهم منهم ولم يضمن لرب المال شيئا
 ويسعى المعتق لان حصول عتقه يضاف الى الزيادة في السعر الحاصل منه
ففضل واذا دفع المضارب للمال مضاربة ولم يذله رب المال في ذلك لم يضر
 بالمدفع لانه قبل ان يربح فهذا ابداع وله الابداع فاذا ربح الثاني ضمن الاول
 المال لرب المال لانه ان صاد الثاني شريكا لرب المال وما رضى شريكه وان
 دفع اليه مضاربة بالنصف فانه ان يدفع مضاربة فدفعها بالثلث جاز
 فان كان رب المال قال له علي ان ما رزق الله تعالى فهو بيننا نصفان فرب المال
 نصف الربح وللضارب الثاني ثلث الربح والسدس للمضارب الاول لان
 الشرط ان يكون لرب المال نصف جميع ما رزق الله تعالى فيكون النصف الاخر
 بين المضاربين على ما شرطه الاول للثاني فاه قال علي ان ما رزقك الله تعالى
 فهو بيننا نصفان فلمضارب الثاني الثلث كما شرطه الاول والباقي بين المضاربين
 الاول وبين رب المال نصفان لان رب المال شرط نصف جميع ما رزق الله تعالى
 المضارب الاول وهو الثلثان وانا قال علي ان ما رزق الله تعالى فلي نصفه
 فدفع المال الى اخر مضاربة بالنصف فالربح نصفه لرب المال بالشرط ونصف
 للثاني لانه جعل كذلك المضارب الاول ولم يبق شيء للمضارب الاول فان شرط
 للمضارب الثاني ثلثي الربح فرب المال نصف الربح وللضارب الثاني نصف
 الربح وضمن المضارب الاول للثاني سدس الربح كتملة للثاني لوجود الشرط
 منه واذا مات رب المال او المضارب بطلت المضاربة لا توكل بالبيع وموت
 الموكل او الوكيل مبطل واذا ارتد رب المال عن الاسلام ولم يرد الربح
 بطلت واذا عزل رب المال المضارب فلم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فنصف الربح
 وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعهما ولا يمنع العزل من ذلك لانه صا
 شريكا اذا صار المال عروض فلا يبطل ولايته بالعزل واذا باع العروض لا يضر
 بشئها شيئا اخر لانه صار معزولا وان عزل ورأس المال دراهم او دنانير فليس
 له ان يتصرف فيه لانه صار معزولا في قد نصيب رب المال واذا افرق قارح

في قيمة نصيبه
 ولاية

للتوكيل وكذلك
 المضاربة

في قدر نصيب رب المال

المال

المال ديون وفندج للمضارب فيه اجبه الحاكم على اقتضاء الديون لانه اخذ الاجرة فعليه
 العمل وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء وما
 هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال لانه يجب عليه ايصال رأس المال
 الى رب المال لان ابطال الحق في رأس المال اضربه من ابطال حق المضارب في الربح
 وان زاد الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب لانه أمين وان كان قد قسم الربح
 والمضاربة بجاهها فلهلك المال او بعضه نراد الربح حتى يستوفي رب المال رأس
 المال لان رأس المال اصل والربح تبع فلا يعتبر التبع ما لم يكمل الاصل فان فضل
 شئ كان بينهما لانه ربح وان نقص رأس المال لم يضمن المضارب لانه أمين فيه
 وان كان قد قسم الربح ونقصا المضاربة ثم عقد اهات هلك المال لم يضر الربح
 الاول لانه اليوم ملك كل واحد منها في الربح الاول وانتهى العقد الاول ويحذر
 للمضارب ان يبيع بالتقدي والنسبة لان كل واحد منها تجارة ولا يزوج عبدا ولا
 امه من مال المضاربة لان التزويج ليس من جنس التجارة التي اذن فيها **كتاب**
الزراعة قال ابو حنيفة رحمه الله المزراعة بالثلث والرابع باطلت حديث ما فع
 ابن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع وقال لا جائزة للتعامل
 وهي عندها على اربعة اوجزاء كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر
 من اخرج جازت الزراعة وصار صاحب الارض والبذر مستأجرا للعامل ويقرع
 ببعض الخارج وان كانت الارض لواحد والعمل والبذر للبقر لواحد جازت
 وصار هو مستأجرا للارض وبعض الخارج وان كانت الارض والبقر لواحد
 والبذر والعمل لواحد فهي باطلة لانه يصير مستأجرا للبذر فانه لا يجوز لانه
 لا ينتفع به الا بالاستهلاك او يصير مستأجرا للبقر مع الارض ببعض الخارج
 وانه لا يجوز لعدم التعامل وان كانت الارض والبقر والبذر من واحد والعمل من
 اخرج جازت وصار مستأجرا للعامل وبعض الخارج ولا تصح الزراعة الا على مدة
 معلومة كسائر الاتجارات وان يكون المصالح خارجا عن المصالح فانه شرط
 لاحدهما ففرنا مساهمة فهي باطلة لانه الجواز بخلاف القياس فيما فيه تعامل العام
 وكذا لو شرط ما على الماهات والسواقي لانه خلاف التعامل ولا تصح
 الزراعة فالحارج على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل لانه لم يشترط
 له الا شئ من الخارج واذا فسدت الزراعة فالحارج لصاحب البذر لانه غناء
 البذر وان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله لايزاد على مقدار
 ما شرط له من الخارج كما في الاجارة الفاسدة وقال محمد رحمه الله له اجر مثله

لان الهلاك
 انصرف الى الربح
 لقيام العقد
 بينهما فكان هلك
 قبل التسمية

بالغا ما بلغ لان عند الفساد تسمية بعض الخارج لقولان تسمية بعض الخارج لا يجوز لها
 الا انه ثبت بخلاف القياس فيها اذا جاز العقد فاما اذا فسد اخذ ذلك وكان لم
 يكن فيجب اجر المثل بالغ ما بلغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض
 اجر مثلها فاذا انعقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه لان
 تلك حال البذر وتفسخ به الاجارة وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبر على
 العمل لانه لا عذر له وان اقامت احد المتعاقدين بطلت المزارعة لانها اجارة وان
 انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض
 التي ان يستحصل نظرا له في اتمام حال ماله ونظر المالك في ايجاب اجر أرضه ونفقة
 على الزرع عليها على مقدار حقوقها وكذلك اجرة الحصاد والرافع والدياس
 والتهدئة رتبة عليها بالخصص لان الزرع المستحصل لها بالشركة فان شرطه في
 المزارعة على العامل فندت المزارعة لا عقد وشرط ينتفع به احد المتعاقدين
كتاب المساقات قال ابو حنيفة رحمه الله المساقاة وهي المعاملة في
 الاشجار يخرج من الثمرة باطلة وقالا يجوز اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزء من الثمرة
 منها كما في المزارعة ويجوز المساقات في الشجر والكرم والنخيل والرباط وصول
 الباذنجان فان دفع غلته ثمة مساقات والثمر تزيد بالعمل جاز لانه يصير
 شريكا في الزيادة ويكون بمعنى المعاملة بالاشجار وان كانت قد انتهت لم يجز لانه
 استجار باجر مجهول فاذا فسدت المساقات فللعامل اجر مثله وتبطل المساقاة
 بالموت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجارة **كتاب اشياء الموات**
 الموات ما لا ينتفع من الاراضي لا تقطع لاهلها او غلبة المأطية وما اشبه ذلك
 مما يمنع الزراعة كما كان منها عادية لا يملك له او كان ملوك في الاسلام لا يعرف
 له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان من اقصى العامر
 فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات لانه ليس ينتفع في حواحد ولا في يده
 فبقى على اصل الاباحة ومن احيا ارضا ميتة ففيه له عند هوان لم ياذن له الامام
 لانها مباحة سبقت يده اليها كالصيد وعند ابو حنيفة رحمه الله لا يكون له
 الا اذ ان الامام لان الاراضي في يد الامام وقدرته حقها العامة للمسلمين فلا يكون
 له الا اذ اذنه وقال عليه الصلوة والسلام ليس للميت الا ما طابقت به نفس الامارة
 وبملكه الذي بالاحياء كما ملكه المسلم لان الدليل لا يفصل ومن حجر ارضا فلك
 سنين ولم يعرفها اخذها الامام ودفعها الى غيره لقوله عليه الصلوة والسلام
 ليس للميت حق ولا يجوز احيا ما قرب من العامر ويترك مرغى لاهل القرية

الحاكم

باطلة

باطلة

ومطر حاصبا يدهم لانها في يدهم ومن حفر بئر افله حريمها وان كانت العطن في حياها ايق
 ذراعا وان كانت الناضح فستون ذراعا وفي الحديث حريم بئر العطن اربعون ذراعا
 وحريم بئر الناضح ستون ذراعا وان كانت عينا في حياها حريمها وفي رواية ثلثمائة
 فن اراد ان يحفر بئر في حريمها منع منه وما ترك الفرات والدجلة وعدل عنه المار و
 يجوز عوده اليه لم يحيا حياؤه كحاجة النهر اليه وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو كالنهر
 اذ لم يكن حريمها لانه لا مال له ومن كان له نهر في ارض غيره فلا يملك حريمه
 عند ابو حنيفة رحمه الله الا ان تكون له بئنة عليه والمستأنة لصاحب الارض لانها
 من اجزاء ارضه وقال له مستأنة النهر يمشي عليها ويلقي عليها طبعه لان للسنان في
 يد صاحب النهر ظاهر ولا ياتي حنيفة رحمه الله انه جزء متصل بالارض في يد صاحب
 الارض وليس من ضرورة النهر الحريم **كتاب الاشربة** الاشربة المحرمة اربعة عشر
 لقوله تعالى فاحبثوه والخمر والعصير العنب اذا غلا واشتد وقذف الزبد
 حرام والعصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثه اذا غلا واشتد حرام ونبيع
 التمر والزبيب اذا اشتد ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منها اذ في
 طبخته حلال عند ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله وان اشتد اذا شرب ما يغلب
 على طعمه لانه لا يسكره من غير طهر وطرب وقال محمد رحمه الله يحرم وكذلك الخلاق
 في الثلث العنب لمحمد قوله عليه الصلوة والسلام ما اسكر كيتبه فقليله حرام
 ولا ياتي حنيفة وابو يوسف ان اذا الصحابة رضي الله عنهم والعومات المسجدة ولا
 باس بالخيطين ونبيذ العسل والتمر ونبيذ الخنطة والشعير والذرة
 حلال وان لم يطبخ لقوله عليه الصلوة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين و
 عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال خلافا لمحمد وهو
 اذا غلا واشتد ولا باس بالانتاذ في الدباء والخمير والزفت والنقير لقوله
 عليه الصلوة والسلام كيتب نهيكم عن الدباء والخمير والنقير والزفت الا
 فاشربوا فيها فان الطريق لا يحل شربا ولا يجرمة واذا تخللت الخمر
 حلت سواء صارت خلا بنفسها او شئت طرح فيها ولا يكره تحليلها لانه ابطال
 صفة الاسكار كالاراقة ويحل الخمر الحاصل منه لقوله عليه الصلوة والسلام
 خير خمركم خمر كرم وقال الشافعي رحمه الله يكره التحليل لانه ترك الاجتناب
 عن الخمر والحاصل به لا يحل لاحتمال بقاء اجزاء الخمر فيه وعندنا انه لم يبق فيه شئ
 يعرف ذلك بالتحريم **كتاب الاكراه** الاكراه يعنى حكمه اذا حصل من
 يقدر على ايقاع ما توقعه به سلطانا كان او لصا لقوله تع الا من اكراه وقيل

ذراع

له عيده

الخمير من هاتين الشجرتين
 الطلح يترك والنقير هو طين
 ما خلط النقير فان هذه
 الطلح كانت
 مختلطة به

مطهر بالآيمان وما حكى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الكراه لا يتصور الا من السلطان
 كانه كان ذلك فذمناه واذا كره الرجل على بيع ماله او شراء سلعة او على ان يقر رجل
 بالثأر او يوجده فأكره بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع واشترى
 فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع لانه بيع عن راض
 فله الخيار كما لو وجدته معيبا فانه كان قبض الثمن طوعا كان اجازة للبيع و
 انه قبضه مكرها فليس باجازه وعليه ردّه ان كان قائما وانا هلك البيع في يد
 المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته للمبايع لانه قبضه لنفسه والمكره ان يضمن
 المكره لانه وقع في هذا الضمان وان كره على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر
 فأكره على ذلك بحسب او ضرب او قيد لم يجز له ان ياكل الميتة لان كرهه باخاف
 منه على نفسه او عضو من اعضائه الا ترى ان بمطلق العطش والجوع لا يجز
 له الميتة والخمر فاذا صار الى المحضه يجز له ولا يجز له ان يصير على ما توقعه
 فانه صبر حتى او هو ابه ولم ياكل فهو اثم كما في حالة المحضه فانه لو لم ياكل الميتة
 حتى مات اثم لانه يشارك في اتلاف نفسه وان كره على الكفر بالله تعالى او بسب
 النبي عليه الصلوة والسلام بغير اذى او ضرب او حبس لم يكن ذلك اكراها حتى
 يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فحينئذ يكون اكراها
 مطلقا فيسعد ان يظهر ما امر به ويؤدى وقلبه مطمئن بالآيمان لقوله تعالى
 الا من كره وقلبه مطمئن بالآيمان وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ما جاز
 كما فعل حبيب رضي الله عنه وان كره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف منه على
 نفسه او على عضو من اعضائه وسعد ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره
 لان المكره ان كره بقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
 يقتل لان قتل المسلم لا يجز له ضرورة ما فان قتله كان اثم والقصاص على المكره
 ان كان القتل عمدا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان المكره ان كره كالمسلم على
 قولنا فزجر الله سبحانه على المكره لا على المكره لانه منه عند انه مخار وعنه ابي
 يوسف رحمه الله لا يجب عليها وعند الشافعي يجب عليها لان كل واحد قاتل
 كما الجماعة اذا قتلوا واحدا وان كره على طلاق امراته او عتق عبده ففعل وقع
 ما كره عليه وقال الشافعي رحمه الله لا يقع لقوله عليه الصلوة والسلام رقع
 عن امي ثلث الخطايا والنسيان وما استكرهوا عليه يعني حكمه
 ولنا قوله عليه الصلوة والسلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والعقود
 ويرجع على الذي كرهه بغير العبد ونصف المرأة ان كان قبل الدخول لانه

والمنجون

يصلح التلكره في اتلاف المال لا في ابقاء الطلاق والعاق وان كره على الزنا وجب عليه الحزم
 عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكرهه السلطان وقال لا يلزمه الحد وكانه اخذوا
 واذا كره على الردة لم يبين امره منه لانه اذا كان قلبه مطمئا بالآيمان لا يكره **كتاب**
الحج الاسباب الموجبة للحج الصغر والرق والجنود نظر المولى في الرق ونظر المولى في
 والجنود فلا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده
 ولا يجوز تصرف المجنون للغلوب بحاله لانه لا يحتمل الصواب ومن باع من هؤلاء
 شيئا او اشتراه وهو يعقل البيع فالولي بالخيار ان شاء اجازته اذا كان ذميا مصلح
 وان شاء فسخه لانه تصرف لغيره ولا يفتقر على اجازته من له الولاية وهذه
 الاسباب الثلاثة توجب الحج في الاقوال لانه الافعال لان الفعل الحسي لا يمتد
 له ولا يصبي والمجنون لا يصح عقوده ولا اقرارها ولا يقع طلاقها وعتاها
 وان ائلفا شيئا لم يملكها لانه لا ينفذ على المولى دفعا للضرر عن المولى وان اقر
 بالزمن بعد الحرمة ولم يلزمه في الحال لان اقراره لا يظهر على المولى وان اقر بعد او
 قضا ص لزمه في الحال لانه يختص بالانسانية وكذلك الطلاق قال عليه الصلوة
 والسلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق **فصل** قال ابو حنيفة
 رحمه الله لا يحج على البالغ العاقل السفه ونقصه في ماله حايروا ان كان مريضا
 او مفسدا ائلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة لانه في ذلك ابطال ولاية
 وانه اضرار به الا ان اذ بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله لقوله تعالى ولا
 تؤنق السفهاء واموالكم التي جعل الله لكم قايما حتى يبلغ حنينا وعشرين سنة
 فانه تصرف فيه قبل ذلك نفذ بضره فاذا بلغ حنسا وعشرين دفع اليه ماله ولا
 له يؤنق منه الرشيد لانه يقع ان يكون حرا ولا يملكه على ماله وقالوا رحمهم الله
 يحج على السفه ويمنع من التصرف في ماله لقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق
 سفهيا او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليملك وليه بالعقل جعل
 للسفيه ولما فيدل انه محجور عليه الا بالاذن فان باع لم ينفذ بيعه وان كان فيه
 مصلحة اجازته الحاكم فان اعتق عبدا نفذ عتقه لان يجوز مع الحر والسفه
 يزول الرضا بحكم العقد والرضا بحكم العقد ليس بشرط في العتق والطلاق
 وعلى العبد ان يسعي في قيمة دفعا للضرر بقدر الممكن كما في المريض مرض الموت
 اذا اعتق وعليه دين مستغرق وان تزوج امرأة جاز نكاحها كالعتق وان تبي
 لها ما جاز منعها من مهر مثلها لان البضع حالة الدخول ماله متقوم وبطل

والشدة

الفضل وقال لا يمين ببلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله ابد القول تعالى ولا تؤاخذوا السفهاء
 اموالكم حق يومئذ رشده ولا يجوز تصرفه فيه وتخرج الزكوة من ماله السفيه و
 يتفق على اولاده وزوجه ومن يجب نفقته عليه من ذوى ارحامه لان دليل الزكوة
 لا يفصل بين السفه وغيره وكذلك النفقة يجب لاحياء الاقارب وكذلك
 يجب في مال في مال الصبي فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي
 النفقة اليه بل يسلمها الي نفقة من الحاج نفقها عليه فان مرض واوصى بوصايا
 في القرب وابواب الخير جاز ذلك من ثلث ماله لانه نافع له غير ضار **فصل**
 بلوغ الغلام بالاحتلام والازال قال صلى الله عليه وسلم لا صلوة لحائض الا بخيار
 والحائض بلازم الازال والحبل فان لم يوجد ذلك حتى يتم له ثمانى عشر سنة
 عند ابي حنيفة رحمه الله وبلوغ الحائض بالحيض والاحتلام والحبل فان لم يوجد
 ذلك حتى يتم لها سبعة عشر سنة وقال اذا نزلت الحائض رية او الغلام خمسة
 عشر سنة فقد بلغا بناء على الغالب وابو حنيفة احتاط فيه واذا رآه الغلام
 او الحائض واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقوله قوله واحكامه احكام
 البالغين لانه لا يوقف عليه الا بقوله فيقبل وقال ابو حنيفة رحمه الله لا احج
 في الدين اذا وجب الديون على رجل وطلب غرما وه حبسه والحج عليه لم يحج
 عليه وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن يحبسه ابد حتى يتبعه في دينه
 لانه الخاف له بالهياير وابطال وصف ولايته وانه اضار به وان كان دينه داهم
 وله دناءة يباعها القاضي في دينه لانهما جنس واحد حكما وقال اذا **احبسه**
 غرما الفليس والحج عليه محج القاضي عليه صيانة لحقهم كما في السفينة ومنعه
 من البيع والتصرف والاقارب حق لا يضر بالغرما وباع ماله ان امتنع الفليس
 من البيع وقسم بين غرما بالخصص كما فعل عمر رضي الله عنه بما لا يسمع
 ابن جهمينة فان اقر في حال الحزم ذلك بعد قضا الديون دفعا للضرر
 عن الاولين ويتفق على الفليس من ماله وعلى زوجته واولاده الصغار و
 ذوى ارحامه لان هذه النفقات من ضرورات الحياة وان لم يعرف الفليس مال
 وطلب غرما وه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في دينه لزمه بدلا
 عن مال حصل في يده كمن المبيع وبدل القروض لان ملك العوض دل على
 غناه وفي كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة لان التزامه دل على ثروته
 ولم يحبسه فيما سوى ذلك كعوض الغنوب المسنك وارض الخناينة
 الا ان يقيم البيعة ان له مالا واذا حبسه القاضي شهرين او ثلاثة سال عن

والاحبال

القاضي

بقراره

حاله فان لم يكشف له مال خفي سبيله وكذلك اذا قام البيعة ان لا مال له لقوله تع
 وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا يحول بينه وبين غرما بعد خروجه
 من الحبس بل لا زعونه ولا يمنعه من التصرف والسفر لقوله عليه الصلوة و
 السلام ان لصاحب الحق مقالا وياخذون فضل كسبه ويقسم بينهم بالخصص
 وقال اذا قلست الحاكم حال بين الغرما وبينه الا ان يقيموا البيعة ان قد حصل
 له مال لانه لما قضى بالافلاس تبين ان له مالا فيجب النظرة بالنص ولا يحنقه
 انه القضا بعدم المال لا يصح لانه لا يوقف عليه حقيقة فيجوز ظاهرا في حق
 دفع الحبس ولا يحج على القاضي اذا كان مصلح الماله لصده ونصرفه في عمل
 ويميز والفليس الاصل والطاري سواء ومن افلس وعنده مناع لم يحل بيعه
 ابتداء عنه فصاحب المتاع اسوة للغرما فيه لانه لا يختص به لا يدا ولا ملكا
 بخلاف المهرين لانه يختص به بيا فكان **المأذون** اذا اذنه
 المولى لعبده في التجارة اذا اذنا عاما جاز تصرفه في سائر التجارات بشرط وبيع
 وبرهن ويستتره لان العبد كمال اهلية مالك للتصرف الا ان المانع حق
 المولى وقد زال فان اذنه في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وقال
 الشافعي رحمه الله يختص بما اذنه فيه كالوكالة لنا انه يتصرف باهليته والمانع
 حق المولى لانه يتعلق برقبة العبد دين وقد رضي به المولى والوكيل يتصرف
 باذنه الموكل فان اذنه في شئ بعينه كسائر المهر فليس بماذون واقرار المأذون
 بالديون والغنوب جاز ضرورة التجارة وليس له ان يتزوج ولا يزوج ماله
 لانه ليس من اكتاب المال ولا يكتاب ولا يعتق على ماله لانه ليس بحرة فلا
 يملك التخيير ولا يهب بعوض ولا غير عوض لانه ليس من اكتاب المال وانه
 مأذون في التجارة الا ان يهدى الشئ الميسر من الطعام او يضيف من يطعمه
 كان النبي عليه الصلوة والسلام يحج دعوة المملوك ودبونه متعلقة برقبة
 يباع للغرما الا ان يفديه المولى وقال الشافعي رحمه الله لا يتعلق برقبة لانه
 مأذون في التجارة لا في التصرف في رقبة ولنا انه دين ظاهر في حق المولى واجب
 في حق العبد في اذنه ان يتصرف برقبة ويقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فضل من ثمن
 شئ طوبى به بعد الحرية لا التزامه ولا يطالب قبل الحرية بحق المولى المشتري وان حج
 عليه لم يصح حججه عليه حتى يظهر الحجة بين اهل سوقه فلا يؤدي الى غرهم فان
 مات المولى او حج او حج بدله لم يرد اصابا للمأذون محجوا عليه لان الاذن
 غير لازم فيكون له ان يحكم الابتداء واذا اذن العبد صار محجوا لان المولى لا يرض

بخلاف

المأذون

تصرف العبد الابن اذا حج عليه فاقرا ما جاز في يده من المال عند اي حنيفة رحمه الله
 لانه كسبه فيكون اخضر به وعندنا لا يجوز لوجود الحج واذا الرمة ديون تجب على الم
 ورخته لم يملك المولى ما في يده فاذا اعتق عبده لم يعتقوا عند اي حنيفة وعندنا
 اعتقوا ويملك ما في يده لان للثمن ثانيا والدين في الذمة لانه الكسب لاي حنيفة
 ان حق الغرماء مقدم على المولى بدليل انه اولى برقبته وكسبه فلا يظهر تصرف
 المولى فيها يؤدى الى الضرر بحق الغرماء واذا باع من المولى شيئا بمثل قيمته جاز
 فانه باعه بنقصان لم يخسر وان باعه المولى شيئا بمثل قيمته او اقل جاز البيع لانه
 لا يؤدى الى ابطال حق الغرماء فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لان المولى ملك
 يدا ورقته فان امسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز لانه انما يصح بيعه لانه ملك
 يدا وانه اعتق المولى المازون وعليه ديون فعتقه جاز والمولى ضامن لقيمته
 للغرماء وما بقي من الديون يطالب به المعتق ما جاز العتق لانه ملك المولى
 واما الضمان لعتق حق الغرماء برقبته طلبا للبيع والمولى ما اتلف الا قدر الرقة
 فلا يضمن الا ذلك القدر واذا اولدت الماذونة من مولاها فذلك حجر عليها
 لانه لا يرضى بنصف ام ولد في الاسواق فاذا اذنه ولي الصبي للصبي في التجار
 فهو في الشراء والبيع كالعبد المازون اذا كان يعقل البيع والشراء وقال الشافعي
 لا يصح بيعه وكذا الخلاف في اسلام الصبي له ان تصرف لاعتق لعدم التكليف
 لانه تصرف عن عقل الخبير باذن وليه ونظره **كتاب الجنائيات**
 القتل على اربعة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء والقتل بالتسبب والعمد
 ما تمخض فيه نية سلاح او ما جرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالجمد من
 الخشب والحجر والناو وموجب ذلك لما قال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 فجزاؤه جهنم والفوز لقوله تعالى كتب عليكم القصاص الا ان يعفو الاولياء و
 لا كفارة فيه وقال الشافعي فيه الكفارة كما في الخطاء مراعاة لحق الله تعالى في العبد
 لما قوله عليه الصلوة والسلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن منها قتل النفس
 بغير حق وشبه العمد عند اي حنيفة رحمه الله ان يتعمد الضرب باليسب سلاح
 ولا ما جرى مجرى السلاح وقال اذا ضرب بحجر عظيم او خشب عظيمة فهو عمد
 لانه لا يقصد به الا القتل وشبه العمد ان يقصد ضربه بالايقتل به غالبا ولا ي
 حنيفة رحمه الله قوله عليه الصلوة والسلام الا ان يقتل بخطا والعبد
 قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل وموجب شبه العمد على النفس من
 المائدة والكفارة لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطاء ولا فدية فيه لعدم المالة

المراد بقوله تعالى

مغلطة

وفيه دية على العاقلة بالحديث واما الخطا فعلى وجهين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصا
 نيطة صبيد افاذا هو ادى في وخطا في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب ادميتا
 وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا فرق فيقال الله تعالى وما كان ليو من
 ان يقتل مؤمنا الا خطاء الآية وما جرى مجرى الخطاء مثل النائم ينقلب على
 رجل فيقتله فحكم حكم الخطاء لانه قاتل خطاء واما القتل بالتسبب كما في البر
 وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذ تلف يدا في الدية على العاقلة لا يجب
 صيانة الدم عن العمد فاقم صاحب شرط التلف مقام صاحب العمد ولا كفارة
 عليه لانه ليس بقاتل حقيقة **فصل** والقصاص واجب بكل دم يحقون
 على التاميد اذا قتل عبدا لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقاله
 الله تعالى ومن قتل مظلوما الآية ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالمسلم
 وقال الشافعي لا يقتل الحر بالعبد ولا المسلم بالمسلم بالذي للتفاوت في العصمة بينهما
 كما لا يقتل المسلم بالمسلم لانا وجود التساوي بينهما في سبب العصمة وهو
 التكليف ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصغير بالزمن والاعمى لقوله تعالى النفس
 بالنفس ولا يقتل الرجل بابنه ولا بامه ولا بعبد ولا بمكاتب ولا بعبد ولده ومن
 ورت على ابيه قصاصا سقط لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقاتل ولا يزوج ولا يورث
 ولا يتبذر بعبد ولا يستوفى القصاص الا بالسيوف لقوله عليه الصلوة والسلام
 لا قوة الا بالسيف واذا قتل المكاتب عبدا وليس له وارث الا المولى فلا قصاص
 ان مات عاجزا بالاتفاق وان مات عن وفاء فكذلك لانه المستوفى في الا عند
 محمد للتزدد في سبب الاستيفاء فان ترك وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص
 لهم لان الصحابة رضوا الله عنهم اختلفوا فيه فقال بعضهم يموت حر او ولي
 استيفاء القصاص هو الوارث وقال بعضهم يموت عبدا وولي الاستيفاء المولى
 وقد ترددنا في ولي الاستيفاء وكذلك لو اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد الرهن
 لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان الراهن مالك والمرتهن صاحب
 اليد ومن جرح رجلا عمدا فله مال صاحب فرائض حتى مات فعليه القصاص لان
 الظاهر هلاكه به **فصل** ومن قطع يد غيره عمدا من الفصل قطعت يده وكذلك
 الرجل وما رذ الانف والاذن لقوله تعالى والجروح قصاص ومن ضرب عينا
 رجل فقتلها فلا قصاص عليه لانه استيفاء للثل لا يمكن فان كانت قائمة ذهب
 ضوؤها فعليه القصاص تخملي المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب ويقال
 عينه بالمرأة وفي السنن القصاص لقوله تعالى والسنن بالسنن وفي كل شجة يمكن

مغلطة

فيها المماثلة القصاص ولا قصاص في عظمه لان المماثلة في الكسرة لا يمكن مراعاتها الا لشي
وليس فيها دون النفس شبهة عندنا هو عهدا وخطا ولا قصاص بين الرجل والمرأة
فيها دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد من لان القيمة تتفاوت والاطراف
تعتبر فيها القيمة لانها اموال من وجه وقال الشافعي رحمه الله يجب اعتبار بالقصاص
بالنفس وجواب ما قلنا ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر لتساوي
القيمتين ومن قطع يد رجل من نصف الساعد فبها منها فلا قصاص فيه لانه
كيس العظم وكذلك لو جرحه ما يفيدها منها لان البرء من الجأفة قل ما يتصور
فلم يمكن رعاية المماثلة فيه واذا كانت يد المقتوع صحيحة ويد القاطع مثلاً
ابو له فقتل اصابعه بالمقتوع يد به بالخيار ان شاء قطع اليد المعينة ولا شيء
غيرها وان شاء اخذ الارض كما ملأ لان العوض ناقص فيختار ان اختار
القطع فلا شيء له بمماثلة الوصف كما في المشتري اذا وجد المشتري معيباً
ومن سب رجله فاستوعبت الشجرة ما بين قرنيه وهي لا تستوعب ما بين
قرني الشجاعة فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتص بمقدار شجرة يمتد من اي
الحا بين شاء وان شاء اخذ الارض لانه يقع ناقصاً بالاضافة الى استيعاب
المحل ولا قصاص في اللسان ولا في الذراع اذا قطع الا ان يقطع الحشفة واذا
اصطلح القاتل واوليا المقتول على المال سقط القصاص ووجب للمال قليلا
كان او كثيراً لان الحق لا وليا الدم الا ترى انهم لو اسقطوه بلا مال عفوا يجوز فكذلك اذا
فان عفوا احد الشريكين او احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه على عوض
سقط حق الباقي لان نصيبه من القصاص قد سقط والقصاص لا يتجزى سقوطاً
ووجوباً ولم نصيبهم من الدية وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله
مع فمن عفى له من اخيه شيئاً انه في القصاص بين شريكين ففما احدهما واذا
كان القاتل اثناً ففما الكوفي من احدهما قتل الاخر واذا قتل جماعة واحد عمداً
اقتص من جميعهم كحديث عمر رضي الله عنه لو اجتمع اهل صنعاء على قتل رجل
لقتلهم به فاذا قتل واحد جماعة ففما عنهم قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك
وقال الشافعي يقتل بنفسه ويجب بكل نفس من الباقيين الدية لان الواحد مثل الواحد
ولنا ان الواحد يماثل الجماع اذا قتل الجماع الواحد فكذلك من هذه الحائز واذا حض
احدهم قتل له وسقط حق الباقيين لقوات المحل ومن وجب عليه القصاص فقات
سقط القصاص لطلان محل القصاص واذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص
على واحد منها لان كل واحد منها لم يقطع كل اليد وقال الشافعي يقطع الايدي

فلا

ويقتل جميعهم
ان سبقت من سبقت
قلنا واحد فقتل
عن غيره فقتل
احد الصالحين
ثمة من الجاني
ان

باليد الواحدة كما تقتل النفس الواحدة واذا قطع واحد يميني رجلين ففما
ان يقطعاً يده ويأخذ لنفسه نصف الدية نفسها لان المماثلة من عين في القيمة في الاطراف
واذا قطع واحد منها فقطع يده فلا خسر عليه نصف الدية واذا اقر العبد بقتل العبد
لزمه القود لاستقاء الهمة ومن رمى رجلاً بها ففقد السهم منه الى اخرها فافعله
القصاص للاول والدية للثاني على عاقلة لان الاول قتل هذا والثاني قتل خطا
فضليه القصاص للاول والدية للثاني **كتاب الديات** اذا قتل رجل رجلاً
شبهه فعله على عاقلة دية غلظة ودية كفارة قال عليه الصلوة والسلام لا اله الا الله
قتل خطأ العبد قتل الشوط والعصا وفيه مائة من الابل اربعون منها في
بطونها اولادها ودية شبه العبد عند اي حبيفة واي يوسف رحمه الله مائة
من الابل اربعا خمسة وعشرون بنت مخاض وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة
وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة ولا يثبت التقليل الا في الابل خاصة
وعن محمد يجب ثلاثاً مئتين حقة ومئتان جذعة واربعون منها خيل
فاخذنا والروايات مختلفة واخيراً الاقل في الروايات لان يجب المال بالشك فان
قتل ما جاز بالدية في غير الابل لم تقلد وقتل الخطأ يجب به الدية على العاقلة والكفا
على القاتل والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا خمسة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة كذا اجلت الروايات
ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة الاق ولا تثبت الدية الا من هذه النوع
الثلاثة عند اي حبيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ومن البقر مائتا
بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلال مائتا حقة كل حقة ثوبان ازار ورداء
فصل ودية المسلم والذي سواه لتساويها في الروح والحياة والعصبية في
النفس الدية لقوله عليه الصلوة والسلام في النفس المؤمنة مائة من الابل
وكذا في نفوت جنس المنفعة اي منفعة كانت لان النبي عليه الصلوة والسلام
اوجب في العيين الدية لهذا المعنى وفي المارن الدية لانه متعلق بمنفعة
الحال وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ذهب بان ضرب على رأسه
الدية وفي اللحية اذا لحقت فلم تثبت الدية وفي شعر الرأس الدية وفي العينين الدية
وفي الحاجبين الدية لانه يتعلق بالحال والابصار وفي اليدين الدية وفي الرجلين
الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الامنيين الدية لانه يتعلق بهما الا
وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشعار العينين
الدية لانه يتعلق بها منفعة الابصار ومنفعة دفع الاذى والقذا عن العين وفي

الخلقة الحامل
من النوق

احدها ربع الدية لان الاشعار في النفس اربع وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين
عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البعش تتعلق باصابع اليدين والرجلين وكل اصبع
فيها ثلثة مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلا في احدها
نصف دية الاصبع لانه نصفه في كل من خمس من الابل بالحديث والاسنان
والاخراس كلها سواء ومن ضرب عضوا فاذهب منفعة ففيه دية كاملة لانه
انما فكاك لو قطعه كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها **فصل** والشجاج
عشر الجارحة والدامغة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسميكة في
الوضحة والهاشمة والمنقلة والامة فالجارحة هي الخادسة والدامغة
التي تظهر فيها الدم ولم يسيل والدامية التي سالدها والباضعة التي تضعف
الجلدة ولم تقبل الى اللحم والمتلاحمة التي اخذت في اللحم والسميكة التي بلغت
الجلدة الرفيعة التي على الخف والوضحة التي اوضحت العظم والهاشمة التي
كسرت العظم والمنقلة الناقلة والامة الواصلة الى الدماغ وهوام الراس
وفي الوضحة القصاص ان كان عدا لانها من الجروح ولاقصاص في بقية الشجاج
لانه لا يعرف مثله وما دون الوضحة ففيه حكومة عدل وفي الوضحة ان كان
خطا نصف عشر الدية بالاثار وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف
عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجارحة ثلث الدية هكذا اجاب الحديث
فان نفذت فيه جانيها ففيها ثلثا الدية وفي اصابع اليد نصف الدية
فان قطعها مع الكف ففيها نصف الدية كما لو قطع اليدين ففيها كل الدية وان
قطعها مع نصف الساعد ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل
والاصبع الزايدة حكومة عدل لانها لا ينتفع بها منفعة الاصابع وكذلك في نصف
الساعد لانه عضو اخر لا يكون بقا للاصابع وفي عين الصبي ذكره ولسانه اذ لم
يعلم صحته حكومة عدل لاحتماله لا ينتفع به ومن شج رجلا موضحة فذهب عظم
اودعه راسه دخل ارض الوضحة في الدية لان الجناية واحدة او جبت الدية فذل
هلاك الاجزاء فيها وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارض الوضحة مع الدية
لان الجنايتين مختلفتان غير متساويتين ومن قطع اصبع رجل فثلث
اخرى الى جنبها ففيها الارش ولاقصاص عند اي حنيفة رحمه الله وعندها
يجب القصاص بالنصوص ولاي حنيفة رحمه الله انه لا مماثلة فيه لان قطع
الثاني على وجهه يوجب مثل الاخرى غير ممكن **فصل** ومن قلع من رجل
فثبت مكانها اخرى سقطت الارش لانه حصل الاخيارد ومن شج رجلا فثلث

فلم يبق لها ارض وثبت الشعر سقطت الارش عند اي حنيفة رحمه الله كما في السن وقال ابو يوسف
عليه ارش الارش للملايودي الى ابطال الحنيفة يعني العوض وقال محمد عليه اجرة الطبيب
لان الارش لم يضبط عوضه ومن جرح جراحة لم يقتصر من الجراح حتى يبرأ لانه
ان يصير نفسا ومن قطع يد رجل خطا بقتله قبل البراء فعليه الدية وسقط
ارش الدية لانه قتل فلا يجب بالدية واحدة وكل عمد سقط فيه العضامين
بشبهة فالدية في مال القاتل لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقتل العاقلة
عدا ولا عبدا ولا صليحا ولا عتقا ولا ما دون ارض الموضحة وكل ان شج
وجب بالاقرار والصلح فهو في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه عدا فالدية في
ماله وفي ثلث سنين لانه عمد ويجب في ثلث سنين كذا قضى عمر رضي الله عنه
ورضيت به الصحابة رضي الله عنهم وكل جناية اعترف بها الجاني فهو في مال
ولا قصية في عاقلة وعمد الصبي والمجنون خطا لعدم القصد الصحيح
والدية على العاقلة **فصل** ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع فخا
قتل بذلك انسان فدنية على العاقلة لانه اقل من الخطا وان تلف فيه ثمة
ففيها في ماله لان ضمان الاموال لم يعرف وجوبها على العاقلة وان اشترع في
الطريق رؤسنا او مينا بافسط على انسان فعطب فالدية على عاقلة لانه
متعد في الوضع في الطريق ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر لانه ليس
بقاتل حقيقة الا انه صاحب شرط فاقم مقام صاحب السبب ضرورة ان
حفر بئرا في ملكه فعطب بها انسان لا يضمن لانه غير متعد في السبب و
الراكب ضامن لما او طات الدابة لانه متلف وما اصابته يديها او كدمت لانه
فاعل بالدابة ولا يضمن ما نفخت برجلها او ذنبها وفي الحديث الرجل جبار و
الدب جبار فان راى او بال في الطريق فعطب به انسان لا يضمن لانه لا يمكن
التحرز عنه فلا يكون بالتسبب متعديا والسائق ضامن لما اصابته يديها
او رجلها والقائض ضامن لما اصابته يديها دون رجلها واذا قاذف اراى
فهو ضامن لما او طات لان سير الدابة يضاف اليه فان كان معه سائق فالضامن
عليها لا السير يضاف اليها **فصل** واذا جنى العبد جناية خطا قيل له لولا
اما ان تدفعه او تفديه لان الواجب هو الدفع لا يجب ان يكون المستهلك
صاحب سبب الجبر فاذ لم يمكن لانه غير مالك فليكن صاحب شرط الجبر فلهذا
يتعين الدفع حتى لو هلك قبل الاختيار فانه لا شيء على المولى وثبت للمولى
ان يفديه لحق المالك كالورثة في اعيان التركة المستغرقة فان دفعه ملكه

ولي الجناية وان فداه بدارهما فان عاد فنجح حكم الجناية الثانية لحكم الاولى وان
 جنى جناية ثالثة قبل للمولى اما ان يدفعه الى ولي الجنايتين بغيره فانه على مقدار حقهما
 واما ان تقدر به بدار كل واحد منها لولا الجنايتين اجتماعهما في رقبته واحدة وان الغنة
 المولى وهو غير عالم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش لانه غير عالم حتى يصير بخارا
 فكان لم يفتق الا اذا القيمة قامت بعمل مقام العبد فان باعها واعتقه بعد العلم
 بالجناية ونجس عليها الارش لانه فعل ما يمنع لاحد الدفع فصار مخار الفداء ضرور
 واذا ابيحت ام الولد او المذبح جناية ضمن المولى الاقل من قيمته ولو من ادسها
 قاتل جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الاولى بقضاء فلا شيء عليه ويتبع ولي
 الجناية الثانية ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ لانه لما دفعه بقضاء فهو
 غير ضامن بالالاتفاق ولم يمنع المولى بالتدبير لارقبته واحدة فليس عليه الا قيمة
 واحدة وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء فالولي بالخيار ان شاء اتبع المولى
 وان شاء اتبع ولي الجناية فان اتبع المولى فله ان يرجع على ولي الجناية الاولى
 لان المولى لما ادى بغير قضاء صار ضامنا حتى الثاني ثم يرجع المولى على الاول بما ادى لانه
 يتبين انكم لم يكن له الحق الا في الباقي للزاحمة **فصل** واذ امال الحائض الى الطريق
 المسلمين وطوب صاحب ينقصه واشهد عليه فان لم ينقصه في مدة يقدر على انقصه
 حتى سقط ضمن ما تلف من نفسه او مال ويستوى ان يطالبه بالنقص مسلم او ذمي
 لانه هو اذ الطريق للمسلمين وقع بميلانه الحايط في يد صاحب الحايط من غير
 فعله ككوب هبت به الريح فاقعته في حجر رجل فاذا طوب بالتمتع فلم يفضل
 صار ضامنا لما تلف به فان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار كما صحت
 لان الحق في الهواء له فقط وان اصطدم فارسان فاما فاعلى عاقلة كل واحد منهما
 ودية لآخر لان كل واحد منهما صار قابلا لصاحبه خطأ واذ اقل رجل عدا خطاء
 فعليه قيمته لان ازيد على عشرة الاف وقال النبي في تبلغ ما يبلغ لانه ضامن مال كما في
 الغصب لما اذ الدية ضامن نفسه فلا تزداد على الحق فان كانت قيمة عشرة الاف او اكثر
 قضى عليه بعشرة الاف الا عشرة وفي الامانة اذا زادت قيمتها على الدية خمسة الاف
 الا عشرة وانما نقصنا قدر العشرة لانه يجب ان يكون النقصان معتبرا وهو
 قدر نصف السرقة وذلك لاناه وفي اليد العبد نصف قيمته لان ازيد على خمسة
 الاف الا خمسة وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدرة من قيمة العبد لقيام القيمة
 في العبد مقام الدية في الحر **فصل** واذ ضرب بطن امرأة فالتقت جنينا ميتا
 فعليه غرة فهو نصف عشر الدية لانه امرأة ضربت بطن بطن ضرتها بغيره مسلح

عند جنى حنيفة
 محمد بن محمد بن
 ابو يوسف والشافعي

درهم

فالتقت جنينا ميتا فوجب النبي صلى الله عليه وسلم الغرة عبدا او امرا لو فرسا قيمته
 خمسة اشنة فان التقت حيا ثم مات فعليه الدية كاملة لاننا يتقنا حيوة وان التقت ميتا
 ثم مات الام ففيها الدية وفي الجنين الغرة وان مات فالتقت ميتا فلا شيء في الجنين
 لاحتمال موت الجنين بموت الام وما يجب في الجنين موروث عنه لانه حكم بحيوته لما اوجب
 بمقابلة ابيه في شئ وفي جنين الامنة اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته
 ان كان اناثا لانه الغرة نصف عشر دية الذكر والحر وعشر دية الانثى المرة فكذلك في القيمة
 في العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر ولا كفارة في الجنين لاحتمال انه لم يكن حيا
 والكفارة في شبه العبد والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 ولا يجزئ فيه الاطعام لقوله من قتل مؤمنا خطأ فحق برؤيته مؤمنة
 الانية **فصل** واذ اوجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف خسونه وجلائهم
 يتخيرهم الولي بائنه ما قتلناه ولا علمنا له فالأمر للماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 استخلف خمسين رجلا من وجد القاتل بين اظهريه بالله ما قتلته ولا علم له
 قاتلا فاذا اخطوا قضى على اهل المحلة بالدية كذا السنة ولا يستخلف الولي لانه
 المدعي فان لم يكمل اهل المحلة خمسين كوفت الايمان عليهم حتى يتم خمسين ولا يدخل
 في القسامة صبي ولا مجنون لانه لا عقل لها فلا يعتب حلفها وكذلك المرأة والعبد
 لانه النبي عليه الصلوة والسلام استخلف خمسين رجلا حران وجد ميتا لا ارفيه
 فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه ميت حتى انقضى وكذا ان كان الدم يسيل من
 انفه وبره او فيه لانه قد يسيل الدم من هذه المواضع لعلة وان كان الدم يخرج
 من عينيه او اذنيه فهو قاتل لان الدم لا يخرج من هذه المواضع غالبا الا انقضى
 فان وجد في دار اسناد فالقسامة عليه والدية على عاقلة لانه الذي يجب عليه
 حفظ المحل لانه المحل شرط غرضي فيقام مقام السبب عند عدم السبب ولا يدخل
 السكان في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة رحمه الله من مؤن للملك وغناه
 يدخلون لانهم الذين يجب عليهم حفظ الدار وهو على اهل الحنطة دون المشترين
 اذ اوجد في المحلة لان حفظ المحلة لهم لانهم الاصول والمطالبون فيه وكذا الوقي
 من اهل الحنطة واحد من عليه وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة على من فيها
 من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها كما لو وجد
 في شارع المحلة لاشراك الناس في المسجد وان وجد في الجامع والشارع الاعظم
 فلا قسامة فيه لانه لا يختص بها احد والدية في بيت المال لانه لا يتوكل في الاسلام
 دم مكره ولو وجد في برية ليس بقرية عارة فهو هدر لانه ليس في يد الامام

مكة

من كل وجه ولا في يد احد وان وجد بين قريتين كان على اقربها منه لانها ترجحت بالقرية
 وجد في وسط القرية يرمي به الماء فهو يدركه لانه ليس في يد احد وان كان محتسبا بالثا
 فهو على اوتب القرية من ذلك المكان لانه في يدهم وان ادعى على واحد من اهل المحلة
 بغيره لم تسقط القسامة عنهم لانه لتعظيم الدماء وان ادعى على واحد من غيرهم
 سقط عنهم لانه ابراء كل اهل المحلة واذا قال المستحلف قتله فلان يستحلف بالله
 ما قتلته وما علمت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل
 من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما لانها يجزان الى انفسهما نفعا وهو دفع القسامة
 والدية عن انفسهم واصحابهم **كتاب المعاقلة** الدية في شبه العمد والخطأ
 وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل
 من اهل الديوان يؤخذ من عطايام في ثلث سنين كذا قضى عمر رضي الله عنه
 فانه خرجت العطايا في اكثر من ثلث او اقل اخذ منها لان المقصود وهو التيسر
 في الادار ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلة يقسم عليهم في ثلث سنين
 لايزاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها لثلاث يخرج فيه ولا مال
 يجب لا يجناية منه فيشتق عليه لو كان معجلا او كثيرا فان لم تتسع القبيلة لذلك
 ضم اليهم اقرب القبائل للتناصير منهم وادخل القاتل مع العاقلة لانه اولى بالضاه
 فيكون فيما يؤدى كاحدهم وعاقلة المعتق قبيلة مولاه قال عليه الصلوة والسلام
 مَوْتِي الْقَوْمَ مِنْهُمْ وَمَوْتِي الْمَوَالَاةَ بِعَقْلِ عَنَّةٍ مَوْلَاةٍ وَقَبِيلَتُهُ لَانِ الْمَوَلَى
 مِنْهُمْ وَلَا يَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ اَقْلَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عِبْدًا وَلَا أَصْلَحًا وَلَا أَعْتَرَفًا وَلَا مَاءً دُونَ أَرْضِ
 الْمُضَيَّحَةِ وَارْشِ الْمَوْضِيَّةَ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ وَتَحْمِلُ نِصْفَ الْعَشْرِ فِضَاعًا وَمَا
 يَقْصُرُ مِنْ ذَلِكَ فَنُفَى مَالُ الْحَايِ وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ جَنَايَةَ الْعَبْدِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عِبْدًا وَلَا تَعْقِلُ مَالًا بِصَلْحٍ أَوْ بِأَعْتَرَفٍ
 الْحَايِ إِلَّا أَنْ يَصِدَّقَ وَإِذَا جُنِيَ الْحَرْبُ عَلَى الْعَبْدِ جَنَايَةٌ خَطَاةٌ كَانَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ
 لِأَنَّهُ عَقِلَ عَنِ الْحَرْبِ وَفِي نَظَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ عَقَلْتُ عَنْهُ أَدَيْتُ لِدِيَّةٍ
 عَنْهُ وَعَقَلْتُهُ أَدَيْتُ دِيَّةً **كتاب الوصايا** الوصية غرة واجبة وهي
 مستحبة لقوله عليه الصلوة والسلام إِنَّ اللَّهَ يَنْصِتُ لَكُمْ إِذَا كُنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا
 فِي أَمْرٍ مِنْ أَمْرِهِ كَمَا تَقُولُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ فَضَعُوهَا حَيْثُ أَحَبْتُمْ وَلَا تَحْزَنْ
 الْوَصِيَّةُ لَوَارِثَتِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ إِلَّا إِذَا أَلْجَأَ
 الْوَرِثَةَ لِأَنَّهُ عَدِمَ الْجَوَانَ حَقَّهُمْ وَلَا الْقَاتِلَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا وَصِيَّةَ

نصفان

لِلْقَاتِلِ وَلَا يَحْزَنُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ الْكَرْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ فَعَاةٍ
 وَسُئِلَ عَنْهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ إِنِّي لَا أَلِيَّ وَلَا وَلِيَّ إِلَّا ابْنَتِي هَذِهِ أَفَ وَصِيٌّ بِجَمِيعِ
 مَالِي قَالَ لَا أَفَ وَصِيٌّ بِالْشُّطْرِ قَالَ لَا أَفَ وَصِيٌّ بِالْثَلَاثِ قَالَ الثَّلَاثُ كَبِيرٌ
 لَأَنَّهُ تَدْعُو وَبِثَلَاثِ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعِيَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ وَيَجْزِيَانِ
 بِوَصِيٍّ كَمَا فِي الْمَسْلَمِ وَالسَّلَامِ لِلْكَافِرِ لَاطِلًا قَوْلُهُ يَنْبَغِي مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا
 أَوْ دَيْنٍ **فصل** وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصي له في حال الحيوة
 ورد لها فذلك باطل لانها عقد استخلاف بعد الموت فانما يقبل القبول عند
 تحقق التمليك وذلك عند الموت ويستحب ان يوصي الانسان بدون الثلث
 مراعاة للورثة فان اوصى الى رجل فقبل الوصي في وجه الموصي ورد لها في غير
 وجهه فلا يبرأ لئلا يصير مغرورا وان ردّها في وجهه فهو ردّها في وجه الموصي به
 يملك بالقبول الا في سنة واحدة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل
 القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته لانه الوصية مشبهة للملك الا ان
 القبول شرط التاكيد لانه لو لم يكن له ولاية الردّة اذ كان الى الضرر به **فصل** من
 اوصى الى عبد او كافرا او فاسقا اخرجهما القاضى عن الوصية ونصب غيره مراعاة
 لحق الورثة والميت ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبا له نصيب الوصية
 لانهم تصرفون فيه ومن اوصى الى من يخرج عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره
 نظر للتركة ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يتصرف دون صاحبه
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا في شئ الكفن وتجهيز الميت وطعام الضأ
 وكسوته للزوجة وكذا زارة الوديعة وقضاء الدين وتنفيذ وصية بعضها لاه
 لهؤلاء ان يمدوا ايديهم في اخذون وكذا العتاق عبد بعينه لانه اسقاط محض
 وكذا الخصومة في حقوق الميت كالموكل اثنين بالخصومة وقال ابو يوسف
 انه يتفرّد كل واحد منهما بالتصرف في سائر الفصول لان الوصية عقد استخلاف
 فصار كل واحد خلفا ولها انه رضي براهها لاي ابرأ احدهما فلا يتفرّد احدهما بالتصرف
 كما في الوكيلين **فصل** ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولا خربت ماله ايضا فلم
 تجز الورثة فالثلث بينهما لتساويهما فان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالثلث
 فالثلث بينهما اثلاثا لان هذا يضرب بالثلث من ماله وذلك بالسيد من ماله
 القسم بطريق العول في اكثر الروايات في الوصايا اذ لم يرد على الثلث كل واحد
 من الوصية فان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله فلم تجز الورثة
 فالثلث بينهما نصفان عند ابي حنيفة وراى عندهما لان الوصية بارادة

الوصية

وعا

الثالث اذ لم تجز الورثة لا يعتدوا صلا عند ابي حنيفة رحمه الله لا في الضر ولا في الاصل
 لورثة الشرع ولا في يوسف ومحمد رحمهما الله انما انصم الوصية فيما زاد على الثلث
 دفعا للضر عن الورثة وانما يلحقهم الضر بالاستحقاق لا بالضرب والقسم
 عندها بطريق العول فيضرب صاحب الكل بالكل في ثلث المال ثلاثة اقسام
 وصاحب الثلث تسهم فيقسم الثلث ارباعا الربع لصاحب الثلث وعند
 ابي حنيفة رحمه الله لا يضرب الموصي له بما زاد على الثلث الا في المحاباة والسعاية
 والدرهم المرسلة لانها لا تعرض للزيادة على الثلث ولا تبني عنه **فصل**
 ومن اوصى وعليه دين يحيط بما له لم تجز الوصية لان الدين اقوى الا ان يبرأ
 الغريم من الدين ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطله لانه حق الابن
 فلو اوصى بمثل نصيب ابنه حاز لان مثل الشئ غيره فان كان له ابنان فلو وصى
 له الثلث لان مثل الشئ غيره فزيد عليه ومن اعتق عبدا في مرضه او باع
 ونحبا او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث يضرب به معاصي
 الوصايا لانها تبرعات في مرض الموت بعد تعلق حق الورثة بالركة فيعتبر من
 الثلث كالوصية فانحبا بائرا اعتق فالحاباة اولى عند ابي حنيفة رحمه الله
 لانه اقوى لانه معاوضته وان اعتق زحبا بائرا فها سوا لان العتق ترجح بالسبق
 المحاباة بالقوة وقال العتق اولى في المسئلتين لانه اقوى لانه لا يتصور شئ
 ومن اوصى تسهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس
 فله السدس لان السهم يذكر ويراد به السدس كذا قاله النضر بن شميل وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجب اخس سهام الورثة ولا ينادى على الثلث ومن
 اوصى بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم ومن اوصى بوصايا من حقوق
 الله قد تمت الفرائض منها قدمها الموصي او اخرها مثل الحج والزكاة و
 الكفارات لان الفرائض امر وما ليس بواجب قدم ما قدمه الموصي لان القدر
 دليل الاهتمام ومن اوصى بحجة الاسلام واجوا عند جلال من بلد يخرج ذكرا
 فان لم يبلغ الوصية النفقة اجوا عنه من حيث يبلغ تنفيذ الوصية بقدر
 الممكن ومن خرج من بلد حاجات في الطريق واوصى بان يخرج عنه حج من بلد
 عند ابي حنيفة لان اللطيف ينصرف الى المتعارف **فصل** وانصم الوصية من
 الصبي والمكاتب وان ترك وفاء لان التبرع منها لا يجوز ويجوز للموصي الرجوع
 معتبرا من الوصية اذا صرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا
 البناء عليه لانه لم يملك الموصي له وهو تبرع ومن حجب الوصية لم يكن رجوعا لان الرجوع

رحمه الله تعالى

عن الشئ لا يتصور مع عدمه ومن اوصى لجبرانه فله الملامسون عند ابي حنيفة رحمه الله
 وفي الزيادات اذ هذا هو القياس اعتبارا بالشفعة وفي الاستحسان كل من يصلي جماعة
 قال عليه الصلوة والسلام لا صلوات على المسجد الا في المسجد والمراد بالوصية للجبر ان
 تعيهم بالخبر ومن وهب لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرائه ومن اوصى
 لاختائه فالوصية لزوج كل ذات رحم محرم منه لان الصهر والخنق في اللغة عبارة
 عن هؤلاء ومن اوصى لاقربائه فالوصية للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم
 منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد لانهم يسمون اقارب ويكفون للاثنين فصاعدا
 اعتبارا بالاسم للجماعة ومن اوصى بذلك وله ثمان وخلافه لان الوصية لغيره عند
 ابي حنيفة رحمه الله لانها اقرب وان كان له عمر وخلافه لان النصف والثلثان
 لان الاقرب واحد فيستحق النصف والباقي للابعدين وقال الوصية لكل من
 ينسب الى اقصى ابيه في الاسلام لان الكل اقارب ومن اوصى بثلث وراهم
 او بثلث عنه فله ثلث ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله
 جميع ما بقي وان اوصى بثلث شابه فله ثلث ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث
 ما بقي لم يستحق الثلث الباقي من الثياب يعني اذا كانت الثياب اجناسا في
فصل ومن اوصى لرجل بالغ درهم وله مال عبي وذبي فان خرج الالف من ثلث
 العبي ودفع الى الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العبي لانه لا يتصرف به
 الورثة وكما خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف عدلين الورثة
 والموصي له في قددانصباهم ولا يجوز الوصية للمملوك وبالحمل اذا وضع لاكثر
 من ستة اشهر لاحتمال عدمه حالة الوصية ويجوز اذا وضع لاقل من ستة اشهر
 من وقت الوصية لتيقنا بوجوده حيا يوم الوصية ومن اوصى بجارية
 الاجلها صحت الوصية والاستثناء لان الوصية يشترح فيها بالجهة لقله
 ما يؤدى الى المنازعة ومن اوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي
 وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي لانه تمام الوصية والولد يتبعه وان لم يخرج
 من الثلث ضرب بالثلث فاخذ بالحصته منها جميعا لتساويهما وقال لا ياخذ
 ذلك من الام فان فضل شئ اخذه من الولد لان الام اصل فتقدم وتجرى
 الوصية بخدمة عبده وسكن داره سنين معلومة لانه يملك بعقد الاجارة و
 يجوز بذلك ابد الا ان وصية بالعين في حق المنفعة فان خرجت رتبة العبد
 من الثلث يسلم اليه لخدمته وان كان لا مال له غير خدم الورثة يومين و
 الموصي له يوما تحقيقا للثلث والثلثين فان مات الموصي له عاد الى الورثة

لبطان حصة في الخدمة والرفقة لهم واذ امانت الموصى له في حال حيوة الموصى بطلت
 واذ اوصى لولد فلان فالوصية بينهم للذكر والانثى سواء لوجود مساواتهم في
 استحقاق اسم الولد وان اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 لمساواتهم في الارث ومن اوصى لزيد وعمر وبثلك ماله فاذا عمر وميت فالثالث كله
 لزيد لان الميت لا يزوج في الملك والاستحقاق وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر
 واذ ميت كان عمر ونصف الثلث لان صدر الكلام لا يوجب له الا نصف الثلث
 ومن اوصى ثلث ماله ولا ماله ولا نسب مالا استحق الموصى له ثلث ما علكه عند
 الموت لان الوصية استحقاق وتعليك مضاف الى وقت الموت **كتاب الفرائض**
 المخرج على ترتيبهم من الذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفلوا والاب والجد
 وابن عماد والابن وابن الاخ والعمة وابن العم والزوجة والمعتق ومن الاناث سبعة
 البنت وبنت الابن والام والجددة والاخت والزوجة ومولاة العتاقة ولا
 يرث اربعة المملوك لانه لا ملك له والقاتل للماروي عن عبيدة السلماني قال ما
 ورث قاتل بعد صاحب البقرة والموت لانه لا ملك له واهل المملكتين لقوله عليه
 الصلوة والسلام لا يتوارث اهل ملكي شتى والفروض المحدودة في كتاب الله
 ثمانية الثلثا ونصفه وهو الثلث ونصفه وهو السدس والنصف و
 نصفه وهو الربع ونصفه وهو الثمن فالنصف فرض خمسة البنات لقوله في
 فان كانت واحدة فلهما النصف وبنت الابن عند عدم بنت الصلب لانهما
 بنت الميت لان هذه الاضافة احق ببنت الصلب فلا تظهر بنتية بنت
 الابن عند وجودها والاخت لاب وام لقوله في وله اخت فلهما نصف ما
 تركت والاخت لاب عند عدمها لانها دون ذلك والزوجة اذ لم يكن للميت
 ولد ولا ولد لابن لقوله في ولكم نصف ما تركت انما الحكم هو الربع للزوج
 مع الولد او ولد الابن لقوله في فان كان لهن ولد فلكم الربع وللزوجة فان
 اذ لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن لقوله في فلهن الربع مع ما تركت انما الحكم
 فاذ كان لهن ولد وللزوجة مع الولد لقوله في فلهن الثلثان مما تركت والثلثان
 للابنتين فصاعدا من فرض النصف الا الزوج نحو البنت وبنت الابن لقوله
 في فان كان ثلثا فوق اثنتين فلهما الثلثان مما تركت والاختين فصاعدا
 لا يزوجن او الاختين فصاعدا لاب عند عدم الاخوات لاب وام لقوله في فان
 كانت اثنتين فلهما الثلثان مما تركت والثلث فرض الام اذ لم يكن للميت ولد
 ولا ولد لابن ولا اثنتان من الاخوة والاخوات لقوله في وورثة ابواه فلا يورث

من الابوين والالا
 وان نزل منه

فاذ كان لهم ولد

الثلث فان كان له اخوة فلا يورث السدس واسم الاخوة في الارث مبني عن الاثنين
 فصاعدا ويفرض لها في مسنتين زوج وابوان او امرأة وابوان للام ثلث ما بقى
 بعد فرض الزوج والزوج والزوج وقال ابن عباس رضي الله عنهما لهما ثلث كل المال بالنسبة
 ولنا انه يورث الى ان يكون للام اكثر من الاب الدليل عليها انها لو تركت زوجا وابوا
 فلو صار للام ثلث المال وللزوج النصف بقى للاب سدس المال وهو مثل نصف
 ما للام والثلث ايضا للاثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وانما هم بنوا وقال
 الله في وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخوت فلكل واحد
 واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والثلث
 فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد قال الله في ولا يورث كل واحد
 منها السدس مما ترك ان كان له ولد وهو فرض الام مع الاخوة لقوله في وان
 كان له اخوة فلا يورث السدس وهو للجدات للحديث ان النبي صلى الله عليه
 سلم اطعم الحدة السدس وللجد مع الولد لانهما مقام الاب والبنات الابن
 مع البنت كحكمة للثلثين والاخوات لاب وام السدس في كماله للثلاثين
 وللواحد من ولد الام لقوله في وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخوت
 فلكل واحد منها السدس **فصل** في المحجب فيسقط الجدة بالام لانها اقرب
 والجد والاخوة والاخوات بالاب لانه اصل في قرابتهم مع الميت ويسقط ولد
 الام بربعة الولد وولد الابن والاب والجد لقوله في وان كان رجل يورث
 كلاله او امرأة وله اخ او اخوت فلكل واحد منها السدس والكلاله من لا ولده
 ولا والد واذ استكمل البنات الثلثين سقطت بنات الابن لانهن يستحقن
 بالبنية وليس لهن الا الثلثان لقوله في فان كان ثلثا فوق اثنتين فلهما الثلثان
 مما تركت لان يكون باذان او اسفل منهن ابن فيعصبن فيكون للذكر مثل
 حظ الانثيين كما قال الله في يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 واذ استكمل الاخوات لاب وام الثلثين سقطت الاخوات بالاب لان يكون
 معهن اخ فيعصبن لقوله في وان كانوا اخوة رجلا لا ونساء فلهما الثلثان
 حظ الاثنين **فصل** اقرب العصبات البنون لانهم اجزاؤه وبنوه ثم الاب
 والجد لانه اصل ولا واسطة بينهما فربوا الاب ثم بنو الجد وهم الاعمام فربوا
 اب الجد لقوله عليه الصلوة والسلام الحقوا القرائن بانها فاما البنت
 فلا ولي رجل ذكر والاولى هو الاقرب فيعصبا الاقرب فالاقرب واما المستوى
 بنوا الاب في الدرجة فالاهم من كان لاب وام لانه ترجح بذلك والابن وابن

ثلث ما بقى

اولاد

بالحديث

وهم الاخوة

الابن والاخته يفاسون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين بالنصر ومن عداهم من العصبية
 ينفرد بالمال كورثهم دون اخواتهم لقوله صلى الله عليه وسلم فابقت فلا رجل ذكر
 فان لم تكن عصبة من الغيب فالعصبة المولى المعق ثم اقرب عصبة المولى قال صلى الله
 عليه وسلم رجل اشترى عبدا فاعقده هو اخوك ومولاك ان يتركك فهو خيس
 لم يتركك وان كفرتك فهو خير لك وشركه وان مات ولم يترك وارثا فكل
 كنت انت عصبته وبحسب الام من الثلث الى السدس باخوين او اخنتين والفاصل
 عن وخت البنات لبنى الابن لانهم بنوا الميت الا ان بنات الصلب اخوة والفاضل
 من فرض الاختين من الاب والام للاخوات من الاب واخواتهم للذكر مثل
 حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنات ابن وبني ابن فلبنت النصف والباقي لبنى
 الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك الفاضل من فرض الاختين
 وام لبنى الاب وبنات الابن للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عمر احدهما
 اخ لام فلاخ لام السدس والباقي بينهما لان الاخ لام صاحب فرض بالنسبة
 والباقي بينهما لانها سواء بالعصبة **فصل** المشتركة وهي الحارثية تركت
 المرأة زوجها وانما اوجدة واخوة من ام واخوة لاب وام فلزوج النصف
 وللأم او الجدة السدس وللأخوة لأم الثلث ولأشقي للأخوة لاب وام لانهم
 عصبات ولم يبق الفرائض شيئا وهو احد قولي عمر وعثمان رضي الله عنهما
 والفاضل عن فرض ذوي السهام اذ لم يكن عصبة مرد ودعاهم بقدر سهمهم
 الا الزوجين فانه لا يرث عليهما لان العصبة يستحقون بالقرب وهو لا اقرب
 الا الزوجين والكفر كله ملة واحدة يتوارث به اهله وماله الميراث لورثته
 المسلمين وما اكتسبه في حال دنيته في قباله اكلها ارث وقال الشافعي رحمه الله
 كلاهما في لانه لا يقصود ان يرث المسلمون لقوله عليه الصلوة والسلام لا يرث
 مشرك من كان في ولها ان الورثة اقرب من عامة المسلمين ولا ي حنيفة رحمه الله
 انه يمكن توريث المسلمين منه من كسب الاسلام فيجعلها لكما في اخر جزء من
 اجزاء الاسلام ولا كذلك في كسب الردة وانه عرق جماعة او سقط عليهم حايظ
 ولم يعلم من مات منهم او لا قال كل واحد منهم للاخيا من ورثته ولا يورث
 بعض المالكين من بعض لانك لم يعرف تاريخ موته فكانهم ماتوا معا **فصل**
 واذا اجتمع في الميراث قرايبا ولو تفرقت في شخصين ورث احدهما مع الآخر
 ورث بهما بالنسبة ولا يرث الميراث بالانكحة الفاسدة التي يستحلونها في دينهم
 لانها باطلة عندنا وعصبة ولد الزنا وولد الملاعبة مولى امها لان النسب

المسألة

المسألة

ابو براء

لا يرث

لا يرث من الاب قال عليه الصلوة والسلام وللعاهر الحجر وابطل سبب ولد الملاعبة من
 الاب ومن مات وترك حملا او فت ماله حتى تضع امرأته حملا في قول ابى حنيفة رحمه الله حتى
 يوفق ما تضع واحدا وان كان ثلاث ذكورا وانثى لثلاث فتر فيه الى فسخ القسمة وفيه
 روايات اخر والمجد اولى بالميراث من الاخوة عند ابى حنيفة رحمه الله لان مقام
 الاب في الولاية وفي المال والنفس ودعوة ولد الجارية وغيره فكذا في الارث
 وقال يقياسهم الا انه ينفصه المقاسمة من الثلث ولا ينقص لان الثلث للاب والام
 اب واذا اجتمعت الحدات فالسدس لافيهن ولا يحجب المجد امة لان الام ترث بالامومة
 لا بالابوة والمجد بالابوة لا بالامومية ولا ترث ام اب الام بسبب لان اب الام من
 ذوي الارحام وهو محسوب بالعصبة فامه اولى لانها ابعد واضعف وكل جدة
 تحجب امها لانها يرثان بجدة واحدة وهي الامومية فالاقرب اولى **فصل**
 واذا لم يكن للميت عصبة ولا ذؤسهم ورثه ذو وارحامه قال اسحق واؤلو
 الارحام بقصصهم اؤلى ببعض وهم عشرة ولد البنت وولد الاخت وبنات
 الاخ وبنات العم والخال والخالة وابو الام والعم والعمة وولد الاخ من الام
 ومن ادلى بسبب فالمحسب القرب فان استويا في القرب فالاقرب من كان ولد
 الميت ثم ولد الابوين او احدهما وهم بنات الاخوة وولد الاخوات ثم ولد
 ابوي ابويه او احدهما وهم الاخوال والخالات والعمات فان استوى ولدا اب
 في درجة فاولهم من ادلى بوارث واقر بهم اولى من بعدهم وابو الام اولى من ولد
 الاخ والاخت لانهم يدلون بواسطتين وابو الام بواسطة والميت اولى من ذوي
 الارحام لقوله عليه الصلوة والسلام كنت انت عصبته ومولى المولى الاجت
 يرث عندنا لقوله تعالى والذين عقدت انيمانكم فالتوهم نصيبهم واذا
 ترك العتيق اب مولاة وابن مولاة فماله للابن وقال ابو يوسف رحمه الله للاب
 السدس والباقي لابن فاذا ترك جد مولاة واخ مولاة فماله للمجد في قول ابى
 حنيفة رحمه الله وقال لا هو بينهما كما في تركه الميت ولا يباع الولاء ولا يوهب لانه
 ليس بمال **باب حساب الفرائض** اذا كان في المسئلة نصفان ونصفا
 وما بقي فاصلها من اثنين فان كان ثلثا وما بقي او ثلثان فاصلها من ثلثة
 وان كان ربعا ونصفا فاصلها من اربعة وان كان ثمن او ثمنان ونصفا فاصلها
 من ثمانية وان كان نصفان وثلث او سدس فاصلها من ستة لانه مخرج الثلث
 والسدس وهي تقول الى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة واذا كان مع الربع
 سدس او ثلث فاصلها من اثني عشرة وهي تقول الى ثلثة عشر وخمسة عشر



Süleymaniye Kütüphanesi

Kısmi | Hacı Beşir Ağa

Vanı 2000

Fon 900

283